التنميـــة المستدامـــة

للمجتمعات المحليـــة

الدكتور
منى جميل سلام
أستاذ مساعد بقسم التخطيط الاجتماعى
المعهد العالى للخدمة الاجتماعية - ببنها

الدكتور
مصطفى محمد على
أستاذ مساعد بقسم تنظيم المجتمع
المعهد العالى للخدمة الاجتماعية - ببنها



التنميــة المستدامة

للمجتمعات المحليــة

التنميـــة المستدامة

للمجتمعات المحليـــــة

الدكتور
منــى جميــل ســلام
استاذ مساعد بقسم التخطيط الاجتماعى
المعهد العالى للخدمة الاجتماعية
ببنها

الدكتور
مصطفى محمد على
استاذ مساعد بقسم تنظيم المجتمع
المعهد العالى للخدمة الاجتماعية
ببنها

2015



دار الكتب والوثائق القومية	
عنوان المصنف	**التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية**
اسم المؤلف	**منى جميل سلام - مصطفى محمد على**
اسم الناشر	المكتب الجامعي الحديث.
رقم الايداع	2014/20190
الترقيم الدولي	978-977-438-492-0
تاريخ الطبعة	الأولى ديسمبر 2014.

بسم الله الرحمن الرحيم

(وأن لَيسَ لِلإنسانِ إلاّ ما سَعَىَ . وأنّ سَعْيَه سَوْفَ يُرَىَ . ثمَّ يُجْزاه الجَزاء الأوفَى)

صدق الله العظيم

(الآيات : 39 - 41 من سورة النجم)

مقدمة :

تحظى قضية التنمية بصفة عامة وتنمية المجتمعات المحلية بصفة خاصة على كثير من اهتمام المجتمعات على كافة أشكالها عبر الفترات الزمنية المتلاحقة ، وهى فى سبيل ذلك ترصد الامكانات المادية والبشرية والتكنولوجية بما يؤدى إلى الوصول إلى مستوى اقتصادي واجتماعي أكثر ارتفاعاً لشعوبها.

وحينما ننظر إلى التنمية المحلية المستدامة وعوامل نجاحها داخل المجتمعات نجدها تعتمد على كافة التخصصات والمهن التى يمكن أن تتكامل مع بعضها البعض حتى يمكن الوصول إلى مستوى مقبول من التنمية .

ومن هذه التخصصات والمهن مهنة الخدمة الاجتماعية والتى تعتبر مجال تنمية المجتمعات المحلية أحد مجالات الممارسة المهنية لها .

وبناء على ذلك كان هذا الكتاب التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية هو محاولة جادة لكى يسترشد بها ممارسي الخدمة الاجتماعية أثناء عملهم مع المجتمعات المحلية .

فقد تضمن هذا الكتاب سبعة فصول أساسية ، احتوى الفصل الأول وعنوانه مفاهيم التنمية المحلية على مفهوم المجتمع ومستوياته ثم الحديث عن تعريف المجتمع المحلى وعناصر تكوينه ، التعريفات المختلفة لتنمية المجتمع المحلى مختتماً هذا الفصل بعناصر وخطوات تنمية المجتمع المحلى .

ثم جاء الفصل الثانى بعنوان مفاهيم مرتبطة بالتنمية المستدامة للمجتمعات المحلية واحتوى على أربعة مفاهيم أساسية وهى مفهوم اللامركزية ، مفهوم التمكين ، مفهوم تحسين نوعية الحياة ، مفهوم الجودة الشاملة.

أما الفصل الثالث وهو نماذج واستراتيجيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية ، فقد أشتمل على سبعة عناصر أساسية بدأت بمفهوم النظرية ومستوياتها ثم مفهوم النموذج العلمى وأهم وظائفه ، النماذج الإنمائية للتنمية المحلية ثم عرض بعض نماذج الممارسة التنموية وهو نموذج " جاك روثمان " بعناصره الثلاثة ، التنمية المحلية - التخطيط الاجتماعى - العمل الاجتماعى ، ثم استراتيجية اشباع احتياجات حاجات الرعاية الاجتماعية مختتماً هذا الفصل باستراتيجية خدمات التنمية المحلية .

وفيما يتعلق بالفصل الرابع وعنوانه الفقر كأحد مشكلات تنمية المجتمعات المحلية فقد تضمن مفهوم الفقر ، أبعاد الفقر وأنواعه ، أسباب الفقر وتأثيراته ، المداخل والنظريات المفسرة للفقر ، الفقر خصائص وفئات وأخيراً الفقر والعدالة الاجتماعية .

أما الفصل الخامس وهو التنمية المتواصلة " المستدامة " فقد تناول هذا الفصل عرض تاريخي عن التنمية المتواصلة مستعرضاً مفهومها وفلسفتها وعناصرها وخصائصها ثم أهدافها وأبعادها .

وبالنظر إلى الفصل السادس وعنوانه التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية، فقد تناول هذا الفصل مفهوم المجتمع الريفى والخصائص المميزة له وأهم مشكلاته ، ثم الحديث عن التنمية الريفية من حيث النشأة والملامح ثم عرض تعريفات مختلفة للتنمية الريفية وأهم الأجهزة المرتبطة بهذا المجتمع ، ثم الحديث عن معوقات تنمية المجتمع الريفى وسبل مواجهتها وأخيراً تجارب وحالات مختاره كنماذج يمكن الاسترشاد بها فى تنمية المجتمعات الريفية .

ثم جاء ختام هذا الكتاب بالفصل السابع وهو التنمية المستدامة للمجتمعات الحضرية، فقد أشتمل على مجموعة من العناصر ومنها نشأة المجتمع الحضري وسماته وخصائصه ثم مفهوم التحضر ومستوياته ثم الحديث عن مفهوم التنمية المحلية وأهم أهدافها متناولاً المشكلات التى تواجه هذا المجتمع وأهمية التخطيط لمواجهة هذه المشكلات وفى النهاية عرض التجارب والمشروعات الخاصة بالتنمية الحضرية وأهم الشركاء الفاعلون فى هذه التنمية .

وفى نهاية العرض السابق فإن هذا الجهد هو محاولة علمية متواضعة كان الهدف منها استكمال ما بدأه العلماء والباحثين السابقين فى هذا المجال واسترشاداً للممارسين لكى يمكن تجنب الممارسات الخاطئة أثناء ممارستهم مع المجتمعات المحلية .

والله الموفق

الفصل الأول

مفاهيم التنمية المحلية

أولاً : مفهوم المجتمع ومستوياته .

ثانياً : التعريف بالمجتمع المحلى .

ثالثاً: عناصر تكوين المجتمع المحلى.

رابعاً : التعريفات المختلفة لتنمية المجتمع المحلى .

خامسا: عناصر وخطوات تنمية المجتمع المحلى .

الفصل الأول

مفاهيم التنمية المحلية

أولا : مفهوم المجتمع ومستوياته [1] :

"هو المكان الذى تتخذ فيه القرارات وتنفذ فيه الأعمال والخطط وتتضح من خلاله سلوكيات الناس كما أنه يضم شبكة معقدة من العلاقات والتفاعلات والمصالح وله عدة سمات هى :

أ- **التمايز** : حيث توجد صفة مميزة لكل مجتمع عن المجتمع الآخر .

ب- **التضامن** : ويضم فى طياته ما يتمتع به المجتمع من (قيم ، أخلاق ، معايير).

ج- **التأثير** : (داخلى / خارجى) كلما كان هناك تمايزاً شديداً فى المجتمعات كلما أدى ذلك إلى ظهور التأثير .

مستويات المجتمع :

يمكن تحديد أربعة مستويات تتكون منها المجتمعات وهى[2]:

1-المستوى المحلى Local :

ويقصد به أى مجتمع يتحدد على أساس الحاجة أو المشكلة داخل الدولة ، وهذا المستوى مرن جداً فقد يشمل قرية أو مجموعة قرى أو مدينه أو مجموعة مدن، وقد يكون أقل من ذلك : حى داخل مدينة أو ما شابه ، وقد تكون محافظة بكاملها أو مجموعة محافظات ولكن بشرط ألا تصل فى مجموعها إلى معظم المحافظات .

2- المستوى القومى National :

ويتحدد هذا المستوى على أساس انتشار الحاجة أو المشكلة التى يتأثر بها معظم سكان الدولة أو جميعهم دون غيرهم من سكان الدول المجاورة .

3- المستوى الاقليمى Regional :

وهو مستوى خارج نطاق الدولة ويشمل مجموعة من الدول تعانى من مشكلة معينة أولها نفس الحاجة وتكون مرتبطة مع بعضها البعض بحدود جغرافية تسهل للأجهزة المختصة مزاولة نشاطها كالدول العربية .

4- المستوى العالمى international :

ويشمل هذا المستوى عدداً من الدول التى تعانى من مشكلة معينة أولها نفس الحاجة ولكنها تتعدى حدود الإقليم ، وقد تقع فى قارات مختلفة ، وليس شرط ضرورى أن تكون مرتبطة مع بعضها البعض بحدود جغرافية .

بما تقدم يمكن ان نوجز ما هو المجتمع فى النقاط التالية [3] :

1- أن هناك مجتمعات جغرافية وأخرى تسمى مجتمعات وظيفية .

2- أن المجتمعات بصفة عامة ذات مستويات مختلفة منها المستوى المحلى (قرية، مدينة، محافظة) والمستوى القومى والمستوى الإقليمى ، البحر المتوسط مثلا ، والمستوى الدولى .

3- أن النظم الاجتماعية الموجودة فى هذه المجتمعات لها أثرها الكبير فى تيسير التعامل والحياة بين أفراد هذه المجتمعات ، ومن أمثلة هذه النظم الاجتماعية : النظام الاقتصادى والنظام الأسرى (الأسرة) والنظام الدينى والنظام التعليمى والنظام الصحى والنظام الحكومى .

4- أن جميع المجتمعات تتطور من آن لآخر لأن أساليب حياة الناس والنظم الاجتماعية بالمجتمعات تتطور وتتغير أيضا. وهذا التغير قد يكون بطيئاً أو سريعاً مقصوداً أو غير مقصود .

5- أن المجتمعات تتفاوت من حيث درجة تقدمها وحضارتها ومواردها البشرية والمادية والطبيعية ، وأن هناك مجتمعات ريفية ومجتمعات حضرية ومجتمعات نامية ومجتمعات متقدمة .

6- يتأثر الإنسان بالمجتمع الذى يعيش فيه ويكتسب منه اتجاهاته وميوله وأسلوب حياته ويتأثر المجتمع المحلى بالمجتمعات المحيطة به وبالنظم الاجتماعية السائدة .

7-يمكن أن ننظر إلى المجتمع من زوايا كثيرة منها أن المجتمع مكان له طبيعته التى تؤثر فى الإنسان ولذلك نجد بعض المجتمعات كثيفة بسكانها وبعضها قليلة السكان .

ثانيا : مفهوم المجتمع المحلى Community :

يتعين على دارس أى مجتمع محلى أن يبدأ بأن يحدد لنفسه إطار المجتمع المحلى الذى يتصدى لدراسته والبحث فيه وجمع المادة الميدانية منه. ولذلك يحسن أن نتفق على مفهوم

المجتمع المحلى أولا . فالاستخدام السوسيولوجى والأنثروبولوجى الشائع يشير إلى جماعة من الأفراد الذين تجمع بينهم روابط عديدة متنوعة ، ويشتركون فى قدر من المصالح والاهتمامات. وهو يشير كذلك إلى ارتباط تلك الجماعة بحيز مكانى محدد ومحدود كالبلدة الصغيرة ، أو جزء من المدينة (الحى) . كما يستخدمه المتخصصون فى العلوم الاجتماعية على فكرة المعية (أى العيش معاً والسعى نحو تحقيق استمرار الحياة) ، والشعور بالانتماء ، والاستمرار فى الوجود داخل نطاق جغرافى محلى معين . كما يتضمن المفهوم مجموعة من العلاقات بين الأفراد الذين يكونون هذه الجماعة الكبيرة، وهى علاقات تحكمها قواعد ومبادئ معينة[4].

ولقد ظهرت العديد من الاتجاهات التى أوضحت مفهوم المجتمع المحلى. ومن هذه الاتجاهات :

(1) **الاتجاه السيكولوجى** : الذى ينظر علماؤه إلى المجتمع المحلى على أنه يرتكز على عناصر نفسية قوامها الإحساس بالتشابه بين مجموعه من الأفراد يشعرون بوجود رابطة عقلية أو روحية تؤلف بينهم فهما هو "نيسبت" R.Nisbet "وبراونل" B.Brownell حيث تصوروا المجتمع المحلى على "أنه وحدة نفسية يكتسب الأفراد من خلال توحدهم بها الشعور بالأمن والانتماء والاستقرار النفسى".

(2) **الاتجاه الايكولوجى** : وهو الذى يبحث فى العلاقة بين الناس والأرض وتكيف الإنسان مع البيئة وفى ضوء هذا يعرف المجتمع المحلى فى ضوء عنصر واحد هو الإقليم المشترك أو البيئة الجغرافية التى يعيش فيها الأفراد[5].

(3) **الاتجاه الثقافى** : حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أن توحد الأفراد بمجتمعاتهم المحلية ينجم أصلاً عن مشاركتهم فى عدد من القيم والمعايير والأهداف المشتركة والمعتقدات وبالتالى يصبح المجتمع المحلى فى نظرهم وحدة ثقافية فى المقام الأول[6] .

كما يمكن القول بأن المجتمعات المحلية "هى تلك الأجزاء من المجتمع الكبير والتى يكون لها طابع خاص وبين ساكنيها علاقات شخصية وروابط قوية تستغل هذه الروابط فى إذكاء شعور الأفراد بانتمائهم إلى هذه البقعة ومحاولة تجميع طاقاتهم مع بعضهم لمواجهة بعض احتياجاتهم ، وتتمثل المجتمعات المحلية فى الريف وفى القرى وفى النجوع والكفور التى

يعرف أفرادها بعضهم البعض وبينهم علاقات مواجهة ، وفى المدينة نجدها فى بعض الأحياء والشياخات غير أن المجتمعات فى المدينة تختلف عنها فى القرى"[7] . وهذا ما يجعلنا نقول بأن تنمية المجتمع المحلى وسيلة من وسائل تنمية المجتمع القومى الكبير وذلك لأن المجتمعات المحلية هى وحداته التى يتألف منها وهذه التنمية تكون من أجل مواجهة حاجات الناس فى المجتمع المحلى[8].

حيث أنه قد تم وصف المجتمع المحلى Community على أنه إطار من الناس الذين لديهم نفس المشاركة فى بعض أو كل الاهتمامات وكذا فى نفس نمط المعيشة ونفس المكان وكل هذا يتم تحت نفس القواعد والمعايير والقوانين وذلك لأن الأعضاء فى المجتمع المحلى بينهم اعتماد متبادل حيث إن الناس لا يستطيعون إشباع حاجاتهم بمفردهم وبناء على ذلك فإنه لابد من تحديد ما يمكن ان يقدمه المجتمع المحلى لسكانه فعلى سبيل المثال لابد من تحديد ما إذا كان المجتمع يوفر لسكانه الخدمات والسلع ؟ وهل يوفر لهم الفرص والموارد؟ وهل تقدم مؤسسات المجتمع المحلى المساعدات المادية لسكان المجتمع ؟ وهل يتوفر العلاج والتعليم داخل المجتمع أم لا ؟ [9].

هذا وقد جاءت بعض المفاهيم والمصطلحات الحديثة لتوضيح معنى المجتمع المحلى ومنها ما عرف المجتمع المحلى على أنه يعبر عن الجيرة الحضرية كما يركز أيضا هذا المفهوم على المدن الصغيرة كوحدة للتحليل عند تناول المجتمعات المحلية بالدراسة[10].

كما يعد وسيلة اتصال الناس بمجتمعهم الأكبر وكذلك وسيلة اتصال المجتمع بالناس المقيمين فى المجتمع المحلى أى أنه بمعنى أصح يعتبر المجتمع المحلى "نسقاً مجتمعياً" " Societal System" أى أنه نسق أو فرع من فروع المجتمع الكبير التى تصل بين المجتمع وبين الناس المقيمين فيه كمجتمع محلى[11] فنحن دائما ما نسمع عن ناس يعيشون فى مجتمعات محلية ولكن ماذا نعنى بالمجتمع المحلى ؟ فمفهوم المجتمع المحلى ليس واسعاً كمفهوم المجتمع . والتعريف الجيد للمجتمع المحلى ينص على أنه أى دائرة من الناس يعيشون معاً ويتشاركون معاً فى أغلب الاهتمامات والمشاكل كما يشتركون فى بعض القيم العامة كأن يشعروا بالاعتماد المتبادل بينهم وكذلك الشعور بالانتماء ويشتركون كذلك فى أنماط معينة من السلوك. فمن المهم جداً أن يشعر الناس بالانتماء إلى مجتمعهم وهذا لا يحدث إلا إذا عاشوا دائما فى اتصال دائم داخل مجتمعهم بالإضافة إلى ضرورة أن تجمعهم علاقات

اجتماعية تتميز بالود والحب. هذا وقد وضعت ثلاثة مؤشرات هامة يمكن أخذها فى الحسبان عند البحث عن معنى لمصطلح المجتمع المحلى وهى[12]:

1- يتضمن مفهوم المجتمع المحلى عنصراً طبيعياً بشريا. أنه يفيد مجموعة من الناس يعيشون فى منطقة جغرافية محددة ويتفاعلون مع بعضهم البعض.

2-عادة ما يظهر أعضاء المجتمع المحلى بعض الخصائص المشتركة . التى تساعد على تمييزهم بوصفهم جماعة وليس من السهل التعميم فى أى من هذه الخصائص ذات الأهمية طالما أن هذه الخصائص تختلف من مجتمع لآخر إلا أننا نذكر من هذه الخصائص الهامة اللغة والأصول القبلية والثقافة والقيم وأسلوب الحياة .

3- كما يجب أن يتحقق للمجتمع المحلى ما تصفه الأمم المتحدة بتوافق أساسى فى المصالح والغايات . ويحظى هذا الأمر بأهمية خاصة من وجهة نظر المخططين لأنه يعنى احتمال أن يكون لأعضاء المجتمع وجهات نظر متشابهة حول احتياجات التنمية والمقترحات الخاصة بالمنطقة.

ولذلك كان هناك تعريفات عديدة للمجتمع المحلى فى أدبيات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية كل منها يركز على المدخل أو المنظور الذى يخدم الهدف من الدراسة أو الممارسة العلمية وأهم هذه المداخل نوجزه فيما يلى[13]:

1- **المدخل البنائى** : حيث يعرف المجتمع المحلى فى المنظور السياسى والرسمى الذى يشير إلى تسمية الوحدة الرسمية مثل "بلدية - ضاحية - حى - شياخة .....ألخ" وهذا المفهوم يتضمن الأدوار والمسئوليات والمنافع من حيث دفع الضرائب والتصويت فى الانتخابات ، وتلقى الخدمات العامة ، والدارسين للعلوم السياسية يستخدمون هذه التكوينات فى تحليلاتهم . والمنظور الجغرافى المكانى طريقة شائعة فى تحديد المجتمع المحلى كما أنه مبسط حيث أنه يعنى الحدود المكانية التى يتجمع فيها الناس. وتركز الأفراد داخل هذا المكان عنصر أساسى فى تحديد المجتمع المحلى ، وكثيراً ما تستخدم مكاتب الإحصاء هذه التجمعات السكنية كوحدات إحصائية فى تعداد السكان .

2- **المدخل الاجتماعى النفسى** : هو الإحساس بين جماعة من الناس بأنهم يرتبطون ببعضهم بعضا باهتمامات وأهداف مشتركة وإحساس متبادل بالإنتماء والقيم

والأنشطة، والاحتياجات ، هذه الروابط من المشاعر المشتركة تشكل مجتمعا. ومن وجهة النظر الثقافية الأنثروبولوجية ، يرى المجتمع المحلى على أنه شكل من الحياة الإجتماعية يشمل الاتجاهات والمعايير والعادات والسلوك وعشرة محلية ذو شبكة علاقات شاملة ونماذج سلوكية كما فى القرى وأحياء وسط المدينة .

3- **المدخل السكانى (المنطقة والناس)** : هذا المدخل للمجتمع المحلى مدخل ديموجرافى أو أيكولوجى فى طبيعته ، والمدخل السكانى هو دراسات إحصائية عن السكان معدل المواليد ، انتشار الأمراض والحراك الاجتماعى وأنماط النمو، والتغير فى الصفات السكانية على مر الزمن ومن هذا المنظور فإن المجتمع المحلى يتكون من إناس يتجمعون فى مكان تحت سمات شخصية مشتركة . والمدخل الأيكولوجى للمجتمع المحلى يشمل دراسة الناس فى تفاعلهم فى البيئة وتأثير البيئة على حياة الناس والتنظيم الاجتماعى والتوزيع المكانى للأفراد ومؤسساتهم .

4- **العمليات الوظيفية والعمل الاجتماعى** : يحدد المدخل الوظيفى المجتمع المحلى من مفهوم غايات كالوظيفة أو مشكلة تحتاج لاتخاذ إجراء نحوها ويعتبر روس **Ross** أول من وضع هذا المفهوم حيث حدد المجتمع الوظيفى بأنه "مجتمع يشمل جماعات من الناس لهم اهتمامات أو وظيفة مشتركة مثل الزراعة أو التعليم أو الرعاية أو الدين". ومنظور العمل الاجتماعى فى المجتمع المحلى يشمل سلسلة الأحداث المترابطة للعمل الاجتماعى داخل المجتمع وتنمية المجتمع المحلى ، ومثال ذلك ما وضعه كوفمان **Kaufman** من أبعاد تميز العمل الاجتماعى فى المجتمع المحلى **community action** هذه الأبعاد هى : "شمولية الاهتمامات التى يناضل المجتمع المحلى من أجلها ، الهوية المحلية للعمل ، درجة المشاركة المحلية ، ومدى اتساع التنظيم .

5- **النسق الاجتماعى** : وضع مدخل النسق الاجتماعى من خلال النظرية العامة للانساق ويرى وارن **warren R.L** المجتمع من خلال إطارين مرجعين وهما: النسق الأفقى حيث تترابط الوحدات على المستوى المحلى ، والنسق الرأسى حيث يرتبطون وظيفيا مع وحدات مجتمع خارجى آخر على مستوى المحافظة أو المنطقة أو المستوى القومى .

ولمفهوم المجتمع المحلى هناك ثلاثة مداخل فرعية رئيسية هى[14]:

1- **كموقع محلى :** وهو تعبير جغرافى يقصد به وجود مستوطنة بشرية تقع فى نطاق أرض محلية معينة وليس هذا بالتعريف السوسيولوجى إذ أنه يخلو من الاعتبارات الخاصة بالسكان وبالتفاعل بينهم .

2- **كنسق اجتماعى محلى :** أى مجموعة من العلاقات الاجتماعية التى تقع كلها أو معظمها فى نطاق الموقع المحلى وهذا المفهوم أكثر سوسيولوجية لأنه يشير إلى وجود شبكة من العلاقات المتداخلة بين من يعيشون فى نفس الموقع المحلى ومع ذلك فإن هذا المفهوم لا يشير إلا إلى بنية هذه العلاقات وليس إلى مضمونها .

3- **كنمط من العلاقات :** بمعنى أنه يمثل عنصر الهوية بين الأفراد وهذا المفهوم عن المجتمع المحلى بما يحمله من ألوان الهوية المشتركة ، وقد يكون أفضل وصف له هو المشاركة حيث أنه يجسد الإحساس بوضوح أكثر بالهوية الهادفة والتجربة المشتركة.

وفى النهاية يمكن تحديد تعريف المجتمع المحلى كما نراه فيما يلى :

1- أن المجتمع المحلى لابد وأن يتميز بصغر الحجم النسبى وليس المطلق وذلك لسهولة التعامل معه ميدانياً أو تخطيطياً أو تنفيذياً كما أن صغر الحجم هذا يتحدد بناء على مساحة الأرض التى يقطن عليها الناس وكذلك عدد السكان القاطنين على هذه الأرض .

2- أن المجتمع المحلى قد يكون مدينة أو قرية أو مجموعة مدن أو مجموعة قرى أو محافظة أو حى.

3- وجود علاقات اجتماعية بين الأفراد القاطنين فى المجتمع المحلى ولكن قد تكون هذه العلاقات تتسم بالتعاون أولا وقد تكون متسمة بالود والوفاء أولا.

4- وجود ثقافة مميزة لهذا المجتمع المحلى المتخلف أى وجود سمات ومميزات مشتركة بين الأفراد المكونين للمجتمع المحلى .

5- وجود أو عدم وجود روابط قوية بين أفراد المجتمع أو بين الأفراد أنفسهم والمجتمع وهذه الروابط تكون مثل الانتماء والارتباط بالمجتمع المحلى فقد تكون هذه الروابط موجودة أو غير موجودة حيث إن وجودها أو عدم وجودها مرهون بظروف معينة متعلقة بالناس أنفسهم أو بالمجتمع المحلى.

6- وجود تنظيمات داخل المجتمع المحلى الصغير وخارجه تعمل هذه التنظيمات على مساعدة أفراد المجتمع على إشباع حاجاتهم الاجتماعية.

ثالثا : عناصر تكوين المجتمع المحلى[15] :

1 - **الناس** : من حيث صفاتهم وخواصهم العددية والجنسية وفئات الأعمار والحالة الزواجية والتعليمية والمهنية والعملية والاقتصادية وطبقاتهم الاجتماعية إذ أن جميع هذه الصفات والخواص لها آثارها على نشاط المجتمع وحيويته وأنظمته الاجتماعية وإمكانيات التغير الاجتماعى فيه .

2 - **البيئة الطبيعية** : وتوصف البيئة الطبيعية فى المجتمع المحلى بكونها بيئة متصلة متجاورة دون فاصل طبيعى ويجب أن تتضمن دراسة البيئة الطبيعية مساحة الأرض وخصوبتها وطبوغرافيتها وظروفها الجوية وأنواع الإنتاج الزراعى وموقعها وطرق مواصلاتها ومواردها الأرضية وتحت الأرضية .

3 - **العلاقات الإنسانية** : دراسة العلاقات الإنسانية فى المجتمع المحلى من الموضوعات الهامة بالنسبة لأى عملية من عمليات التنمية . فالعلاقات فى المناطق الريفية شخصية وقوية بمقارنتها بالعلاقات فى المناطق الحضرية . وترجع قوة العلاقات فى المناطق الريفية إلى انخفاض كثافة السكان ومن مميزات قوة العلاقات التعاون عند الأزمات وتبادل المنفعة ويمثل تعاون الزراع فى الريف أقدم أنواع التعاون وقد يصاحب قوة العلاقات فى المناطق الريفية أحيانا نوع من الضبط الاجتماعى العالى ويقصد به القوة المسيطرة أو المؤثرة على سلوك الأفراد والجماعات ويجعل هذا السلوك يأخذ شكلا معينا فى المواقف المختلفة . والقوى الاجتماعية ممثلة فى التقاليد والعرف والعادات أقوى فى المناطق الريفية عنها فى الحضر نتيجة لمعرفة الناس بعضهم بعضا معرفة شخصية .

والضبط الاجتماعى الزائد يحد من سلوك الأفراد ويجعله يسير على وتيرة واحدة فالخروج على التقاليد والعادات يمثل مشكلة كبيرة ولذا فالضبط الاجتماعى قوة رادعة تتمثل فى النقد الاجتماعى الذى يكون أحيانا أشد وأقصى من القانون . وقد يؤدى الضبط الزائد إلى الحد من اقتباس الأساليب الجديدة مما يؤثر على عملية التنمية كما لا يمكن التغاضى عن العلاقات الإنسانية عند القيام بعمليات الإصلاح الاجتماعى .

4 - **المؤسسات والمنظمات :** يجب أن تتوفر فى المجتمع عدد من المؤسسات الاجتماعية كالأسرة والأنظمة الاقتصادية والتعليمية والدينية والإدارية والحاكمة ، ووجود هذه المؤسسات الاجتماعية ضرورى لتحقيق أهداف أساسية لقيام المجتمع المحلى. فتوفر الأسرة مقابلة الدوافع الطبيعية والجنسية والنفسية بغرض حفظ النوع والتربية الاجتماعية ، وتوفر المؤسسة الاقتصادية توفير السلع الأساسية واحتياجات الأفراد منها والهدف من المؤسسات التعليمية نقل خبرات الأجيال القديمة إلى الأجيال الحديثة ، وتهدف الإدارة الحاكمة إلى توفير الأمن وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع. كما تهدف المؤسسة الدينية إلى توفير الطمأنينة والمثل العليا التى تربط بين الأفراد فى المجتمع وتوجيههم الوجهة الصالحة .

كما تعتبر المنظمات الاجتماعية أحد مكونات المجتمع المحلى الهامة حيث أنها الأداة التى يمكن عن طريقها تحقيق مختلف الخدمات . وهى الطريقة العملية التى تتم بواسطتها عمليات التنمية حيث أنها عمليات جمعية بمعنى اشتراك الناس معا فى تحقيق أهداف عامة مشتركة . لذا لابد أن ينضموا فى لجان أو منظمات أو فى اللجان والمنظمات معا . ومن الأهمية التعرف على نوع المنظمات الموجودة فى المجتمع المحلى وعدد كل منها . والعضوية وصفات وخواص الأعضاء . والقوانين واللوائح والأهداف والميزانية ومصادر التمويل ونشاط المنظمة وبرامجها الحالية ومدى كفاءة المنظمة فى تحقيق أهدافها إلى غير ذلك .

5 - **الأهداف والرغبات والآمال المشتركة :** الأهداف والرغبات والآمال المشتركة تكون جزءا هاما فى بنيان المجتمع المحلى . فالاهتمامات المشتركة تمثل الأعصاب والشرايين التى تربط أجزاء الجسم الواحد ولا يعنى ذلك ان تكون اهتمامات جميع أفراد المجتمع المحلى متفقة ولكن ذلك لا يمنع وجود اهتمامات غالبة تستهدف توفير خدمات مشتركة وإلا تعذر تحقيق الأهداف والرغبات والآمال المفيدة فى المجتمع المحلى .

6 - **شبه الاكتفاء الذاتى :** من المعلوم انه لا يوجد مجتمع قومى أو محلى مكتفيا ذاتيا فالمجتمع المحلى مهما توفرت به الخدمات المختلفة سيظل معتمدا على المجتمعات المحلية الأخرى والمناطق الحضرية فى الحصول على بعض الخدمات والسلع التى تشبع احتياجات ورغبات سكانه اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا والحصول على الخدمات فى المجتمع المحلى عنصر هام من عناصر تكوينه . والمجتمعات المحلية المتقدمة هى التى تستطيع

توفير أكبر قدر ممكن من الخدمات لسكانها وتتابع توفير الجديد من الاحتياجات حتى يمكنها إشباع رغباتهم بأكثر قدر ممكن.

رابعا : التعريفات المختلفة لتنمية المجتمع المحلي:

حظى مصطلح تنمية المجتمع بانتشار دولى ، فى واقع الأمر منذ ان تبناه مؤتمر كامبردج والذى عقد عام 1948 وكان هذا المؤتمر قد نظم بواسطة المكتب الاستعمارى البريطانى لمناقشة بعض الأمور المتعلقة بالمستعمرات الأفريقية ، وقد فضل مؤتمر (كامبردج) استخدام تنمية المجتمع على مصطلح "التعليم العام" للدلالة على تلك الحركة الهادفة إلى النهوض بالمجتمعات بمبادأة من سكانها - ولو لم يتخذ هؤلاء السكان تلك المبادأة ، حيث يتطلب الأمر استخدام أساليب فنية لإيقاظ واستثارة تلك المبادأة . وأثر ذلك نظم معهد لندن للتعليم خلال عام 1949 برنامجاً دراسياً عن تنمية المجتمع . وبعد ذلك بثلاث سنوات تكونت جماعة تنمية المجتمع التابعة لمكتب الأمم المتحدة للشئون الاجتماعية وفى 21فبراير 1957 اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بناء على توصية من المجلس الاقتصادى والاجتماعى يعتبر تنمية المجتمع بمثابة أحد الإجراءات التى تتخذ لرفع مستوى معيشة المجتمعات الريفية على وجه الخصوص .

وبلغ اهتمام هيئة الأمم المتحدة بتنمية المجتمع أقصاه حينما تخلت هيئة اليونسكو عام 1960 عن مصطلح "التعليم الأساسى" واستبدلته بمصطلح تنمية المجتمع، إشارة إلى جهودها للتعامل مع السكان الريفيين لمساعدتهم على النهوض ببيئاتهم(16).

ويعرف تنمية المجتمع المحلى على أنه " الجهود التى تبذل من المهنيين وسكان المجتمع المحلى لتدعيم الروابط الاجتماعية بين أعضاء المجتمع ، ودفع المواطنين للمساعدة الذاتية، وتنمية القيادة المحلية المسئولة وإيجاد أو إعادة الحيوية للمؤسسات المحلية. وقد نشط العاملون فى تنمية المجتمعات المحلية فى دول العالم الثالث فى أواخر العشرينات من القرن العشرين ، خاصة فى زيادة الوعى ، ومساعدة سكان المجتمع على تحقيق مشاركة جماعية كبيرة وتنمية القيادات المحلية ، وقد عمل أخصائيو تنمية المجتمع فى المجتمعات الريفية المتخلفة والمجاورات الحضرية الفقيرة لتمكين وتيسير جهود المواطنين فى العمل معا لزيادة فاعليتهم وكفاءتهم الذاتية ، واقتصادهم وفرصهم التعليمية(17).

ويختلف المفكرون الاجتماعيون فى تحديد مفهوم تنمية المجتمع كـل وفـق تخصصـه . فيعرفها البعض بأنها عملية توافق اجتماعي ، ويعرفها آخرون بأنها تنمية طاقات الفـرد إلى أقصى حد مستطاع ، أو أنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان أو الوصـول بـالفرد لمستوى معين من المعيشة ، أو عملية تغيير موجه يتحقق عن طريقها إشباع الاحتياجات إلى غير ذلك من التعريفات. فعلى سبيل المثال تعنى التنمية المحلية لـدى المشـتغلين بـالعلوم الإنسانية والاجتماعية تحقيق التوافق الاجتماعى لدى أفراد المجتمع ، بما يعنه هذا التوافـق بين إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي.

كما تعنى لدى المعنيين بالعلوم السياسية والاقتصادية : الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي ان يترل عنه باعتباره حقاً لكل مواطن تلتزم به الدولة ، وتعـززه الجهود لتحقيق كفاءة استخدام الإمكانيات المتاحة ، وبالحلول الذاتية لسد الثغرات الـتى تبدو على مستوى هذا الحد مما لا تسعفها موارد الدولة. وتعنى التنمية الاجتماعية المحليـة لدى المصلحين الاجتماعين توفير التعليم والصحة والمسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الإنسان ، والدخل الذى يوفر له احتياجاته ، وكذلك الأمن والتأمين الاجتماعي والترويح، وتكافؤ الفرص ، والانتفاع بالخدمات الاجتماعية .

وعند المهتمين بعلوم الدين تعنى التنمية الاجتماعية المحلية الحفاظ على كرامة الإنسـان باعتباره خليفة الله فى أرضه وأن ذلك يستوجب تحقيق العدالـة مـن الناحيـة القانونيـة والاجتماعية والاقتصادية ، وقيام التعاون على كافة المستويات ، والتأكيد على المشاركة فى كل ما يتصل بحياة الإنسان ومستقبله[18].

تعريف هيئة الأمم المتحدة 1955 :

حيث يشير هذا التعريف إلى أن "تنمية المجتمع هى العملية المرسومة لتقدم المجتمع كلـه اجتماعياً واقتصادياً والمعتمدة بأكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلى وإشراكه[19].

تعريف (موارى روس) عام 1955 :

" أنها عملية يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه وترتيـب هـذه الحاجـات والأهداف بحسب أولوياتها ثم أذكاء الثقة والرغبة فى العمـل لمقابلـة تلـك الحاجـات والأهداف ، والوقوف على الموارد الداخلية والخارجية الـتى تتصـل بهـذه الحاجـات

والأهداف ثم القيام بعمل إزائها وعن هذا الطريق تنمو وتمتد روح التعاون والتضامن فى المجتمع[20].

تعريف هيئة الامم المتحدة 1956 :

هى "العملية التى تستهدف الربط بين الجهود الأهلية ، وجهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتكامل هذه المجتمعات فى حياة الأمم والشعوب وتمكينها من الإسهام الفعال فى التقدم القومى[21].

تعريف ارثردانهام عام 1970 :

تعنى تنمية المجتمع المحلى تلك الجهود التى يبذلها المواطنين لتحسين أوضاع مجتمعاهم المحلية ، بجانب زيادة طاقة الأهالى على المشاركة والحكم الذاتى وبكامل الجهود ارتباطاً بشئون المجتمع المحلى[22].

تعريف عبد المنعم شوقى 1963:

يعرف تنمية المجتمع المحلي بأنها العمليات التى تبذل بقصد وفق خطة عامة لأحداث تطور وتنظم اجتماعى واقتصادى للناس وبيئاهم سواء كانوا فى مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية ، بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة . على أن تكسب كل منها قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات[23].

تعريف الفاروق ذكى يونس 1967 :

"إحدى العمليات التى تهدف إلى تدعيم القدرة الذاتية للمجتمع وتحقق الأهداف المحلية والقومية بالطرق المنهجية التى يستخدمها أخصائيون مدربون تكفل مشاركة القطاع الأهلى ، بموارده البشرية والمادية فى تخطيط برامج التنمية وتنفيذها استجابة للاحتياجات المحلية من ناحية ومساهمة فى تحقيق الأهداف القومية من ناحية أخرى[24].

تعريف محمد كامل البطريق 1968:

يعرف تنمية المجتمع بأن محصلة الجهود التى تبذلها الدولة ممثلة فى الحكومة والمجتمع ممثلا فى هيئاته للوصول إلى مستوى أفضل من الحياة سواء أكان هذا فى الميدان الاقتصادى أو الانتاجى أو فى ميدان الخدمات[25].

تعريف عبد الباسط محمد حسن 1977:

إن تنمية المجتمع كمدخل تهدف إلى إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وثقافية مقصودة عن طريق الاستفادة بالطاقات والإمكانيات الموجودة بالمجتمع والاعتماد على الجهود المحلية والتعاون بينها والجهود الحكومية فى تنفيذ البرامج الموجهة نحو تحسين الأحوال المعيشية للأفراد ، على أن يأتي هذا التعاون نتيجة فهم واقتناع لا نتيجة فرض والزام[26].

تعريف سوسن عثمان 1988[27] :

أن تنمية المجتمع عملية مقصودة وموجه ومتكاملة ترتكز على مشاركة واسعة النطاق وهذه العملية ذات أبعاد متعددة ومداخل متنوعة وتتطلب تضافر جهود كافة الخبراء بتخصصاتهم المختلفة فى الميادين المختلفة ، وعملهم كفريق واحد كما يدرك القائمون بها ضرورة تدعيم العلاقة التعاونية بين الأجهزة الحكومية والأهلية تحقيقاً لزيادة فرص إنجاز الأهداف المطلوبة.

تعريف رشاد عبد اللطيف 2000:

أن تنمية المجتمع المحلى (التنمية المحلية) هى[28]:

1 – كل الجهود البشرية المبذولة من أجل أحداث التقدم وتحقيق النمو للمواطن والمجتمع

2 – أنها ليست مجرد خطة أو برنامج أو مشروع للنهوض بحياة المواطنين اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، بل هى عمل إنسانى مخطط ومرسوم يشمل كل القطاعات ، ويمتد إلى كل المجالات ، وكافة المستويات لتحقيق التغيير الاجتماعى المطلوب واكتشاف الموارد المادية والإنسانية وتوجيهها لتصبح عونا على تحقيق التقدم والرضا للمجتمع .

3 – أنها تعتمد على الجهد المشترك ما بين الحكومة والمواطنين فى كل العمليات، حتى تكون الجهود متكاملة ومتناسقة وذات هدف مشترك .

4 – أنها تعتمد على القيم الإخلاقية والدينية تستمد قوتها من تعزيز هذه القيم لأهدافها.

5 – تطوير مستويات الحياة نحو الأحسن من خلال الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد الطبيعية والقضاء على الأمية ورفع المستويات الصحية والثقافية وتدعيم القيم الدينية .

6 – أنها عملية تفاعلية تعاونية تبدأ من المجتمع وتنتهى لصالح المجتمع .

ونركز هنا على المجتمع المحلى على اعتبار أنه الوحدة الصغيرة التى يمكن أن تحدث فيها التنمية وأن نقيس المؤثرات الخاصة به وباعتباره النواة التى يعتمد عليها المجتمع الكبير عند صياغة البرامج والخطط..أى أنه بمثابة "بيت الخبرة للمجتمع الكبير وصانعى القرار السياسى والاجتماعى والاقتصادى.

خامسا : عناصر وخطوات تنمية المجتمع المحلى :

يمكن تحديد عناصر التنمية المحلية فى ثلاثة : تغيير بنائى أو بنيانى ، ودفعة قوية ، وإستراتجية ملائمة ، وهذه العناصر الثلاثة مجتمعه تعتبر ضرورية للتنمية الاجتماعية المحلية ولازمة وبدونها لا تتحقق لها مقومات النجاح .

1- التغيير البنائى او البنيانى [29]:

يقصد بالتغيير البنائى أو البنيانى ذلك النوع من التغيير الذى يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافا نوعيا عن الأدوار والتنظيمات القائمة فى المجتمع ، ويقتضى هذا النوع من التغيير حدوث تحول كبير فى الظواهر والنظم والعلاقات السائدة فى المجتمع . أى أنه التغيير الذى يحدث فى بناء المجتمع ، أى فى حجمه وفى تركيب أجزائه وشكل تنظيمه الاجتماعى .

والتغيير البنائى هو الذى يرتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فمن الصعب أن تحدث التنمية فى مجتمع متخلف اجتماعيا دون أن يتغير البناء الاجتماعى لذلك المجتمع فقد ورثت البلاد النامية كثيراً من المشكلات التى ترسبت وتراكمت عبر السنين . وأصبحت مثل خصائص البلاد النامية نفسها كالثنائية الاقتصادية والتكنولوجية وزيادة الطابع الزراعى عليها والتفاوت الكبير فى توزيع الثروة والدخل، وسيطرة أفراد الطبقة العليا على جهاز الحكم والسلطة وانخفاض المستويات التعليمية .

كل هذه الخصائص تمثل تحديات أساسية بالنسبة للبلاد النامية ، ولا يمكن تحقيق معدلات سريعة للنمو فى هذه البلاد دون إحداث تغييرات بنائية لها صفة العمق والجذرية ولها طابع الشمول والامتداد - أما الطابع الذى يعالج الأوضاع معالجة سطحية ويضع حلولا جزئية ومؤقتة للمشكلات الاجتماعية فى البلاد النامية دون أن يستأصل الأوضاع القديمة من جذورها ، بحيث لا يغير البناء الاجتماعى فى تلك البلاد تغييرا جذريا فلن

تتحقق له مقومات النجاح. وعلى ذلك نجد أن التغيير البنائى واحدا من مجموعة عناصر أساسية لازمة للتنمية ، بدونه لا يتسنى للبلاد النامية أن تتخلص من المشكلات الاجتماعية التى ترسبت عبر السنين والتى أصبحت تمثل تحديات أمام حكومات هذه البلاد .

2- الدفعة القوية :

لابد لخروج المجتمعات النامية من المستويات المتخلفة فيها ، من حدوث دفعة قوية أو مجموعة من الدفعات القوية يتسنى بمقتضاها الخروج من حالة الركود. وهذا الدفعة أو الدفعات القوية لازمة لأحداث تغييرات كيفية فى المجتمع ولأحداث التقدم فى أسرع وقت ممكن . وتعتبر حكومات الدول النامية هى المسئولة مسئولية تكاد تكون كاملة عن إحداث الدفعة القوية ، فهى التى تملك إمكانيات التغيير ، وهى المسئولة عن ضمان حد أدنى لمستويات المعيشة للأفراد . ويمكن أن تحدث الدفعة القوية فى المجال الصناعى بإحداث تغييرات تقلل التفاوت فى الثروات والدخول بين المواطنين ، وبتوزيع الخدمات توزيعاً عادلاً بين الأفراد ، ويجعل التعليم إلزامياً ومجانياً بقدر الإمكان وبتأمين العلاج، والتوسع فى مشروعات الإسكان وغير ذلك من المشروعات التى تتعلق بالخدمات .

ولمحاربة الأمية بين الكبار فإنه من الممكن تحقيق الدفعة القوية عن طريق تعبئة كافة الطاقات والإمكانيات الموجودة فى المجتمع ، وبالاستعانة بالشباب المتعلم فى المناطق الريفية والحضرية وتجنيده فى حملات محو الأمية، والاستعانة بوسائل الإعلام فى إعداد برامج محو الأمية ، وسن القوانين ذات الصلة بتشغيل العمال فى القطاعات الصناعية والتى تشترط على العامل إجادة الكتابة والقراءة وهكذا .. والدفعة القوية التى تحدث فى المجال الاقتصادى والتى لا تصاحبها دفعة مماثلة فى المجال الاجتماعى تترتب عليها قوة ثقافية كبيرة ومشكلات اجتماعية ضخمة أقل اضرارا مقاومة التغيير الذى يحدث فى الجوانب الاقتصادية ، ووضع العقبات والعراقيل عن طريق هذا التغيير بشكل يهدد نجاحه ويضعف من فاعليته .

بالإضافة إلى ذلك أن التنمية الاقتصادية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الاجتماعية، فعلى سبيل المثال تتطلب الخطط الاقتصادية من خطة التعليم توفير القوى البشرية المدربة ، وتتطلب من خطة الإسكان أن تعمل على سد الحاجات السكنية للعاملين فى موقع العمل وكذلك بالنسبة لباقى الخطط الاجتماعية المختلفة. ثم أن ارتقاع مستوى الخدمات العامة يؤثر تأثيرا واضحا فى برامج التنمية الاقتصادية ويؤدى إلى زيادة الكفاية الإنتاجية للفرد ،

فارتفاع المستوى الثقافى والصحى للعامل وعدم تعرضه للإجهاد يزيد من طاقته وقدرته على العمل ، كما يؤدى التعليم إلى زيادة الإتقان فى العمل . لذا فإنه من الضرورى إيجاد نوع من التوازن والتكامل بين الجانبين الاقتصادى والاجتماعى بحيث تكون الخطط متكاملة فى وظيفتها ، متوازنة فى أهدافها ، ومتفاعلة نحو تحقيق هدف مشترك .

3- الاستراتيجية الملائمة :

ويقصد بها الإطار العام أو الخطط العريضة التى ترسمها السياسة التنموية فى الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتى . وتختلف الاستراتيجية عن التكتيك الذى يعنى الاستخدام الصحيح للوسائل المتاحة لتحقيق الهدف. ولكى يتم استخدام هذه الوسائل استخداماً صحيحا لابد وأن تكون هذه الوسائل موزعة وفقا لخطة جيدة الإعداد من شأنها تمكن واضع التكتيك من أن يستغل جميع الأدوات التى تحت تصرفه استغلالا حسنا .

وينبغى أن تقوم استراتيجيات التنمية فى البلاد النامية على أساس تدخل الدولة فى مختلف الشئون بحث توجه الدولة النشاط الاقتصادى نحو تحقيق أهداف اجتماعية عادلة ، وبحيث تسعى إلى تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية والرقى بالنسبة لكافة المواطنين .

كما ينبغى أيضا أن تقوم استراتيجية التنمية الاجتماعية المحلية على أساس التكامل والتوازن بين كل من التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية . أى تحقيق التوازن بين رأس المال البشرى ورأس المال المادى.

وتتوقف الإستراتيجية المختارة على عديد من الاعتبارات أهمها :

1- طبيعة الظروف عند بدء التنمية من حيث درجة التخلف .

2- نوع الاستعمار الذى كان يحتل البلد

3- الفترة الزمنية التى مرت منذ حصول الدولة على استقلال ونوع الحكم السائد فى البلد بعد تحرره .

4- درجة الاستقرار السياسى ونوعية الإدارة .

5- شكل الجهاز الحكومى .

6- طبيعة النظام الاقتصادى .

7- نوعية التركيب الطبقى.

8-حجم المناطق الريفية الحضرية .

9- تركيب المجتمع من حيث السكان ومستويات التعليم والصحة والقيم السائدة فى المجتمع .

10- طبيعة الأهداف المنشودة . فهناك أهداف بعيدة يراد الوصول إليهـــا فى المـــدى البعيد ، وأهداف مرحلية يراد الوصول إليها فى المدى القريب .

خطوات تنمية المجتمع المحلى(30):

لكى تحقق تنمية المجتمع الهدف منها فإنها تستوجب القيام بعـــدة خطـــوات تشـــكل خطوات تنمية المجتمع وهى :

1 - دراسة المجتمع المحلى :

وتشمل هذه الدراسة معرفة احتياجات المجتمع ومشاكله وموارده الأساسية بحيث تتم هذه الدراسة على أساس المنهج العلمى ، وتستخدم نتائج هذه الدراسة لخلق وعى عـــام يعمل على رسم الخطط الرئيسية للإصلاح ومعالجة المشاكل ووضع البرامج النهائية الـــتى تساعد على تحقيق الرفاهية فى حياة هذا المجتمع .

2 - تخطيط مشروعات وبرامج التنمية :

وتتضمن هذه الخطة مناقشة الاحتياجات والمشكلات المختلفة ثم ترتيبها بحسب أولويتـــها واختيار أكثرها أهمية للبدء بها ثم مناقشة الحلول المختلفة لتلك الحاجة أو المشكلة التى أعطيت لها الأولوية على غيرها . ثم المفاضلة بين الحلول المختلفة وصولاً إلى أفضل هذه الحلول بحيث يراعى أن تكون هذه الحلول يتوفر لها الموارد والإمكانيات والخبرات الفنية .

3 - تنفيذ مشروعات وبرامج التنمية :

وتتضمن هذه الخطوة وضع برامج التنمية موضع التنفيذ .

4 - التقييم :

والتقييم يعتبر خطوة أساسية للوقوف على ما حققه المشروع من الأهداف الموضوعة ، ولمعرفة نقاط الضعف فى التنفيذ لتلافيها مستقبلا ، ونواحى القـــوة والنجـــاح لتـــدعيمها مستقبلا.

مراجع الفصل الأول :

1 - رشاد أحمد عبد اللطيف : أسس طريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية ، مدخل دراسة المجتمع ، (القاهرة ، دار الجنيدى ، 2001) ص184

2- نبيل محمد صادق: طريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية ، (القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، 1998) ص ص 91 : 92.

3 - أحمد كمال أحمد : تنظيم المجتمع مبادئ وأسس نظرية ، ط1 ، الجزء الأول ، (القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، 1970) ص ص 86: 87.

4 - محمد الجوهرى ، سعاد عثمان : دراسات فى الأنثروبولوجيا الحضرية ، ط1 ، (الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1991) ص76.

5 - حسين عبد الحميد رشوان : المجتمع ، دراسة فى علم الاجتماع (الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، 1990) ص109.

6 - محمد عاطف غيث : علم الاجتماع ، (الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، 1993) ص149.

7 - محمد كامل البطريق ، محمد نجيب توفيق : مجالات الرعاية الاجتماعية وتنظيماها ، (القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، 1970) ص65.

8 - عليه حسن حسين ، تقديم : أحمد أبو زيد : التنمية نظرياً وتطبيقياً ، (الكويت ، دار القلم للنشر والتوزيع ، 1985) ص43.

9 - George Brager, Harry Specht and James L. Torczyner : Community Organization, 2 nd edition, New York, Columbia University Press, 1987, PP 32 : 38.

10 - J.John Palen: The Urban World, New York, McGraw Hill book company, 1987, P163.

11 - Wayne A. Chess and Julia M. Norlin : Human Behavior and The Social Environment, A social Systems Model, London. Printed in recycled, acid, Free paper, 1991, P376.

12 - ديانا كوينرز : مقدمة التخطيط الاجتماعي فى العالم الثالث . (ترجمة : الفاروق زكى يونس) مرجع سبق ذكره ، ص ص 158: 159.

13 - أحمد شفيق السكرى : قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية

(الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2000) ص ص 100: 101.

14 – عادل مختار الهوارى ، سعد عبد العزيز مصلوح : موسوعة العلوم الاجتماعيـــة ، ط1(بيروت ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، 1994) ، ص ص 133: 134.

15 – حسن على حسن : المجتمع الريفى والحضرى دراسة مقارنة مبسطه (الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، 1991) ص ص290-292.

16- عبد الحليم رضا عبد العال : تنظيم المجتمع ، النظرية والتطبيق ، (القـــاهرة ، دار الحكيم للطباعة والنشر، 1991) ص69.

17 – أحمد شفيق السكرى : قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، مرجـــع سبق ذكره ، ص103.

18 – أحمد مصطفى خاطر : تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة فى إطار ثقافة المجتمع (الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، 1999) ص2.

19–عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية ، (القاهرة ، مكتبة وهبـــه ، 1977) ص139.

نقلاً عن :

United Nations publications : Social Progress through community Development 1955, P.6

20 - Murray Ross: community organization theory and principles, New York, Harper and Brothers, 1955, P.39.

21 – عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص139.

22 - Arther Dunham : The New Community organization New York, Thomas and Crowell, 1970, P140.

23 – عبد المنعم شوقى ، تنمية المجتمع وتنظيمه ، (القـــاهرة ، دار نهضـــة الشـــرق ، 1963)، ص33.

24 – الفاروق ذكى يونس : تنمية المجتمع فى الدول النامية ، (القاهرة ، مكتبة القـــاهرة الحديثة 1967)، ص ص38-39.

25 – محمد كامل البطريق : منهاج خدمة المجتمع ، ط1 ، (القـــاهرة مكتبـــة لقـــاهرة الحديثة، 1968) ص43.

26 – عبد الباسط محمد حسن : مرجع سبق ذكره ، ص137.

27 – سوسن عثمان عبد اللطيف : قراءات فى التنمية المحلية ، (القاهرة ، مكتبة المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ، 1989) ص ص 53-54.

28 – رشاد أحمد عبد اللطيف : تنمية المجتمع المحلى ، (الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، 2000) ص22.

29 – عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص110-124.

30 – محمد بهجت كشك : تنظيم المجتمع المبادئ والعمليات ، الجزء الأول ، (القاهرة، المكتب التجارى الحديث ، 1988) ص178.

الفصل الثانى

مفاهيم مرتبطة بالتنمية المستدامة للمجتمعات المحلية

أولاً : مفهوم اللامركزية

ثانياً : مفهوم التمكين

ثالثاً : مفهوم تحسين نوعية الحياة

رابعاً : مفهوم الجودة الشاملة

الفصل الثانى
مفاهيم مرتبطة بالتنمية المستدامة للمجتمعات المحلية

أولا : مفهوم اللامركزية :

تعتبر اللامركزية من أهم الظواهر التي أثرت على التخطيط في الخمسة عشر عاماً الأخيرة، وقد ظهرت اللامركزية كأحد الحلول لمواجهة مساوئ البيروقراطية التي تمثلت في العجز والفشل في تحمل مسألة انتشار وتوزيع المعلمين وتحديد رواتبهم وتوزيع المعدات والأدوات وصيانة المباني والمنشآت لذلك ظهرت اللامركزية لمواجهة مثل هذه المشكلات.[1]

فاللامركزية توفر الفرصة لمواءمة الخدمات العامة مع المطالب والتفضيلات المحلية ولبناء حكم أكثر تجاوباً وخضوعاً للمساءلة من أسفل ومن مزايا اللامركزية أيضا إدماج المواطنين في الشئون العامة وحفز التنمية الاقتصادية المحلية وإن كان هذا لا يمنع من وجود مخاطر لها ومنها زيادة التباين عبر المناطق وفقدان الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي .

وتؤكد التجربة أنه من غير المرجح أن تنجح اللامركزية بدون ترتيبات مؤسسية فعالة لدعم الخضوع للمساءلة على المستوى المحلي، ووضع قيود مالية من جانب الحكومات المحلية والقومية، وتقوية اللامركزية يعتمد على الديمقراطية وتعزيز الاستقلالية ومن ثم فاللامركزية تجعل عمليات التنمية أكثر ارتباطاً بالواقع والحاجات المجتمعية وأكثر قبولاً لعوائدها، مما يدعم الثقة.[2]

وخاصة إذا كان النمط الإداري السائد في السنوات الماضية يعتمد على المركزية التي تحصر الخبرة والسلطة في أيدي أشخاص معينين، وعلى هذا فإذا لاءمت المركزية الأمس فإنها لا تتفق مطلقاً مع مقتضيات اليوم وإذا كانت النظم الإدارية العامة قد تشبثت بها قديماً فإنها تمقتها الآن كل المقت وتدعو إلى التخلص منها ما استطاعت.[3]

وذلك بالاعتماد على أنه من أهم مزايا اللامركزية من الناحية الاجتماعية أنها تساعد على تنمية الشعور بالمسئولية الاجتماعية والقومية وذلك عن طريق إدراك المواطن لمسئولياته المتصلة بحل المشكلات المحتملة وإسهام المواطن في تنفيذ المشروعات المحلية وما صاحب ذلك من تنمية رغبته في المحافظة عليها وصيانتها إحساساً منه بأنها من صنعة.

أما من الناحية الإنسانية فأنها تعمل على شعور العاملين بالأهمية النابعة من تحمل مسئولية البت وممارسة حرية التصرف والشعور بالرضا المستمد من السلطة المخولة للرؤساء اللامركزيين.(4)

كما أنها عملية اجتماعية تهتم بحسن استغلال الموارد البشرية من معلمين ومتعلمين وتنظيم جهودهم بالشكل الذي يمكنهم من تحقيق الأهداف المنشودة بالكم والكيف الذي يتمشى مع أهداف المجتمع وطموحاته شريطة أن يتم ذلك كله في جو تسوده العلاقات الإنسانية الطيبة عن طريق التعاون والمشاركة بين أفرادها وإشراكهم جميعاً في اتخاذ القرارات، وخاصة تلك التي لها علاقة مباشرة بهم وبما يقومون به من أعمال. (5)

- مفهوم اللامركزية Decentralization :

لقد تعددت مفاهيم اللامركزية وفقاً لطبيعة المجال العلمي والمهني الذي تطبق فيه وبالرغم من تعدديه هذه المفاهيم إلا أن الهدف والمغزى من اللامركزية يتوحد في شتى المجالات والتخصصات.

هذا ويمكن توضيح مفهوم اللامركزية على النحو التالي :

يقصد باللامركزية في الاجتماع الحضري ميل الناس إلى البعد عن مركز المدينة ويحدث عادة في السكن فكثيراً ما يميل الشخص إلى المركزية والتجمع من ناحية العمل ولكنة يميل إلى اللامركزية في ناحية السكن.

ويقصد باللامركزية في الأعمال الإدارية نقل الاختصاص كلية بما يتضمنه من سلطة ومسئولية من وحدة إدارية إلى وحدة إدارية أخرى بحيث تصبح عملية اتخاذ القرارات والمسئولية أقرب إلى مواقع التنفيذ.

ويقصد باللامركزية من الناحية السياسية النظام الذي يمنح الوحدات الجغرافية نوعاً من الاستقلال المحلي. (6)

وهناك من يعرف اللامركزية في ضوء مفهوم المركزية في العمل حيث تعرف المركزية على أنها الوضع الذي يفوض فيه أقل مقدار ممكن من المهام الوظيفية وكذلك الصلاحيات إلى المرؤوسين وهو بذلك يعكس اللامركزية التي يتم فيها تفويض أكبر قدر ممكن من المهام والصلاحيات للمرؤوسين. (7)

ويعرف قاموس وبستر اللامركزية على أنها :

1) التحرك من المركز والانتشار ويستخدم هذا المفهوم بوجه خاص مع الحكومات والسلطات الأخرى.

2) أنها التحرك من الوحدات الكبرى إلى الوحدات الصغرى من أجل تعزيز الكفاءة والتحكم الإداري. [8]

وهناك من يعرف اللامركزية على أنها تجزئه شيء مركز وتوزيع أجزاءه وعناصره في نواح عديدة. فلا مركزية الصناعات مثلاً تعنى نقل الصناعات المحتشدة في منطقة معينة وتوزيعها على المناطق غير الصناعية أو المناطق التي تقل فيها المصانع، وفى الإدارة تعنى اللامركزية نزع السلطة من أفراد قلائل وتوزيعها على عدد أكبر من الأشخاص أو الإدارات أو الأقسام في مناطق متعددة[9].

ويعرف أحمد شفيق السكري اللامركزية على أنها نشر المسئولية والتخطيط والتطبيق للتغير من المستويات العليا للسلطة التنظيمية تجاه هؤلاء الأقرب للمشكلة ومنطقة العمل.[10]

كما تعرف اللامركزية على أنها توزيع وانتشار **Diffusion** المسئولية **responsibility** وعمليات التخطيط **Planning** والتنفيذ **Implementation** الخاصة بإحداث التغيير من مستوى السلطة العليا في المنظمة أو المؤسسة إلى المستويات الأقل والأقرب إلى موقع الحدث. [11]

ويعرف **Brown 1990** اللامركزية على أنها تفويض السلطة من أجل صنع القرارات وتقسيم الأدوار داخل المنظمة. ولقد فصل **Brown** بين اللامركزية السياسية التي تتسم بأغراضها الخاصة، واللامركزية التنظيمية التي اعتبرها أسلوب فني.

أما **Slater 1993** فقد افترض أن مصطلح اللامركزية يستخدم من أجل تعزيز كفاءة صنع القرار معتبراً أن التدخل الإنساني عنصراً حاسماً وضرورياً في اللامركزية والمركزية.[12]

هذا تتفق المفاهيم السابقة مع مفهوم اللامركزية في نطاق الإدارة المؤسسية حيث تعرف اللامركزية في هذا النطاق على أنها : تفويض سلطة مركزية لوحدات فرعية من النظام المؤسسى ، السلطة التنفيذية واتخاذ بعض القرارات بحيث تدير كل وحدة من هذه الوحدات في منطقة جغرافية معينة مما يؤدي غالباً إلى رقابة شعبية أعظم **Community Control**. [13]

هذا ويقصد باللامركزية إجرائيا في هذه الدراسة ما يلي :

1- تنطوي اللامركزية على تفويض السلطة والمسئولية عن إنجاز الأعمال من مستوى السلطة المحلية إلى الإدارات التابعة لها ومنها إلى الوحدات الفرعية.

2- تهتم اللامركزية بمساءلة المسئولين عن أداء العمل وتحقيق أهداف التنمية المحلية على كافة المستويات الإدارية والمجتمعية .

3- تهتم اللامركزية بالمحاسبية وكشف الحقائق الخاصة بالأداء التنموى في إدارة الموارد المجتمعية.

4- تتطلب اللامركزية إعداد الكوادر الإدارية القادرة على تحمل المسئولية في أداء العمل وإنجاز المهام الموكلة إليها في كافة الوحدات الإدارية الفرعية.

5- تحرص اللامركزية على تعزيز عملية صنع واتخاذ القرارات اللازمة لتخطيط ومتابعة وتنفيذ خدمات التنمية المحلية .

6- تعتمد اللامركزية على حتمية الاستجابة للاحتياجات المجتمعية المرتبطة واللازمة لتحقيق أهداف التنمية المحلية .

أشكال اللامركزية :

تأخذ اللامركزية أشكال متعددة ومختلفة يمكن حصرها في نوعين رئيسيين هما:[14]

(أ) اللامركزية السياسية :

وتعرف أحياناً باسم الفيدرالية (Fedralism) وأحيانا بالاتحاد المركزي وهي عبارة عن نظام يتم فيه توزيع الوظائف والصلاحيات الحكومية المختلفة بين مستويين من الحكومات هي : حكومة العاصمة وحكومات الولايات أو الجمهوريات كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.

(ب) اللامركزية الإدارية :

توزع الوظيفة الإدارية في هذا النوع بين الجهاز الإداري المركزي وهيئات أخرى مستقلة أو شبه مستقلة على أساس إقليمي وموضوعي وتقسم اللامركزية الإدارية إلى نوعين رئيسيين هما :

- **اللامركزية المصلحية أو المرفقية :**

وهذا النوع من اللامركزية يعنى أما قيام هيئات عامة مستقلة تحدد اختصاصاتها على أساس موضوعي، أو منح هيئة وسلطة معينة الشخصية الاعتبارية ونوعاً من الاستقلال بحيث تمارس الاختصاصات على مستوى الدولة ككل أو على مستوى عدة أقاليم أو إقليم واحد، وعادة لا تتبع مثل هذه الهيئات والمرافق للحكومة المركزية بشكل مباشر.

- **اللامركزية الإدارية والإقليمية :**

توزع السلطات والصلاحيات في هذا النوع من اللامركزية بين الحكومة في العاصمة والوحدات الإقليمية ذات الشخصية الاعتبارية والتي تعرف بالإدارة المحلية، وبناء على هذا الأسلوب يتم تقسيم الدولة إلي وحدات إقليمية محددة ويدير كل وحدة مجلس محلى منتخب من قبل السكان المحليين وعادة تخضع هذه المجالس لرقابة السلطة المركزية.

وهناك تقسيم آخر للامركزية من منظور " إدارة التنمية الاقتصادية " يرى أن منظمات الجهاز الإداري ما هي إلا أدوات للتنمية أكثر من أي شيء آخر " ولهذا فهي إما منظمات مصلحية **Departmental or ministerial** وهى النوع الأقدم في تكوين الجهاز الإداري الحكومي (يقصد إدارات الفروع) أو منظمات محلية وإقليمية **Local or regional units** وهى المنظمات الإدارية العامة التي تنشأ في مناطق الدولة لتنفيذ سياستها، وهى نوع أحدث من المنظمات، ثم المؤسسات العامة **Public corporation** وهى منظمات اقتصادية أنشأها الدولة وتديرها الحكومة وحدها أو مع أفراد من الشعب حسب النظام الاقتصادي السائد [15]

شروط نجاح تطبيق اللامركزية :

لنجاح تطبيق اللامركزية بأشكاله ومستوياته المختلفة لابد من ترافر عدة شروط هي:[16]

(أ) **توافر الإرادة السياسية** (Political will) في المركز من أجل التخلي عن جزء من صلاحياتها لصالح المستويات الإدارية المحلية والتي لابد أن تكون بدورها قادرة على حمل وتنفيذ هذه المسئوليات الجديدة بشكل جيد وفعال.

(ب) **تطبيق اللامركزية الشاملة :** بمعنى أن منح السلطات المحلية صـــلاحيات الإدارة والتشريع لا يعني شيئاً إذا لم يرافقه نوع من اللامركزية المالية أو على الأقــل صــلاحيات لتوليد إيرادات تمكن السلطات المحلية من إنجاز المهمات الملقاة على عاتقها.

(ج) **الرغبة الجادة لدى القاعدة العريضة من المجتمع** في التحول للحكم الذاتي المحلي مطلب أساسي لنجاح اللامركزية فنظريا يجب أن يبنى الحكم المحلي من أســفل إلى أعلـــى وليس العكس وهذا الهدف لن يتحقق بدون مشاركة شعبية .

(د) **بناء ثقافة لدى شرائح المجتمع** المختلفة عن مفهوم اللامركزية وتدعيم التقاليد والقيم المساندة لها.

مزايا وعيوب اللامركزية[17] :

لقد حدد (Sturman 1989) **المحددات التالية لمزايا اللامركزية وتتمثل فيما يلي :**

- القدرة على ربط عملية صنع القرار بشكل أكثر سهولة بالظروف المحلية.
- القدرة على توليد الحماس بين المشاركين في عملية صنع القرار.
- القدرة على نشر مفهوم الديمقراطية وذلك من خلال إشراك عدد كبير من الناس في العمليات السياسية .
- إتاحة الفرصة للمزيد من البناءات المبتكرة في الظهور.
- العمل على زيادة كفاءة التنمية من خــلال إدراك عــدم ملائمــة البنــاءات البيروقراطية للنظام التنموى .
- القدرة على تحديد الموارد الحكومية بالاستناد على أساس أكثر منطقية وعدالــة كنتيجة لقدرتها على التحديد الدقيق للحاجات.
- القدرة على تمكين الجماعات المهمشة .
- القدرة على تدعيم المحاسبية .

اما عن عيوب اللامركزية فقد استند Sturman **في توضيح هذه العيوب على ما يلي :**

- أن المركزية تمكن من التوزيع العادل للموارد .
- أن توحد النظم المركزية تيسر حل مشكلات جميع افراد المجتمع .

- أن الضبط والتحكم البرلماني يكون أكثر سهولة من خلال النظم المركزية المنظمة.
- أن الأقليات المحلية تحظى بحماية أكبر في ظل نظام الحكم المركزي.
- أن الصراع بين الجماعات المحلية والمركزية أو بين الوحدات المحلية ومجتمعاتها، ربما يتزايد في ظل النظم اللامركزية.
- أن جودة التنمية المحلية في ظل النظم اللامركزية ربما تتباين من منطقة إلى أخرى ومن وحدة محلية إلى اخرى .
- أن الموارد والخدمات في ظل النظم اللامركزية ربما تتسم بالازدواجية بين المناطق والوحدات كما أنه ربما ينقصها التنسيق.

تعهدات والتزامات اللامركزية [18] :

تتراوح تعهدات اللامركزية من حيث درجة الالتزام بها ما بين التزام ضخم وجدير بالاهتمام والتزام متوسط أو متواضع، ويمكن توضيح هذه الإلتزامات فيما يلي :

التزامات جديرة بالاهتمام وتتمثل فيما يلي :

- التغلب على إهمال التنمية المؤسسية .
- تعزيز قدر أكبر من المشاركة والنشاط المؤسسي.
- تعزيز استجابة المؤسسات الحكومية.
- العمل على زيادة تدفق وانسيابية المعلومات بين الحكومة والناس.
- إطلاق التحذيرات مبكرة بشأن حدوث أي معوقات .
- العمل على استدامة المشروعات التنموية .
- تعزيز الشفافية .
- تعزيز قدر أكبر من المحاسبية .
- تحقيق التجديد السياسي .
- تدعيم الديمقراطية على المستوى القومي.

أما عن الالتزامات المتواضعة والبسيطة فهي تتمثل فيما يلي :

- توسيع بؤرة الاهتمام ببرامج التنمية الريفية .
- جعل برامج التنمية أكثر مرونة لتتناسب مع الأوضاع المحلية.

- التغلب على التحيز للحضر .
- تعزيز التزام الحكومة المركزية تجاه التنمية الريفية .
- حل مشكلة التنسيق والمشكلات المعقدة .
- التغلب على عدم التكافؤ بين المناطق المختلفة والجماعات .
- إعطاء اهتمام أكبر للعوامل السوسيو ثقافية (الثقافية الاجتماعية) مثل : الجماعات العرقية وقضايا النوع.
- تعزيز التعاون بين المنظمات غير الحكومية والحكومة .

ومن جميع ما سبق يتضح أن اللامركزية بمختلف أشكالها ومستوياهّا ومزاياها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم المؤسسية والنشاط المؤسسي حيث قدرة هذه المؤسسات على تطبيق الفكر اللامركزي تخطيطًا وتنفيذاً ولكي تستطيع المؤسسات على اختلاف مستوياهّا القيام بذلك فانه لابد من تمتعها ببعض المعايير المرتبطة باللامركزية ومنها الشفافية والمساءلة والمحاسبية والاهتمام بالموارد وإدارتها وتبنى الديمقراطية في الإدارة والمشاركة في صنع واتخاذ القرار.

ثانيا : مفهوم التمكين :

يُعرف التمكين لغوياً على أنه تمكن الشخص من الشيء ، ويقال فلان " لا يُمْكِنُه " شيء أي لا يقدر عليه أو لا يستطيع النهوض به . [19]

ويعرف معجم " وبستر" Webester's التمكين على أنه : تفويض السلطة . أو أنه تمكين شخص على عمل ما والقيام به أو أنه إتاحة الفرصة للقيام بمهمة ما.[20]

كما يعرف التمكين على أنه العمليات التي يقوم بها أخصائي تنظيم المجتمع النشط لمساعدة جماعة أو مجتمع في تحقيق تأثير سياسي أو تأثير السلطات الرسمية لتحقيق مطالب شرعية لهم . [21]

ويعرف التمكين السياسي على أنه تعظيم المشاركة السياسية استكمالاً لمسيرة الديمقراطية ولتعظيم مشاركة المرأة في الحياة العامة ومواقع اتخاذ القرار ولخلق جيل جديد من القيادات النسائية . [22]

وفي ضوء هذه المفاهيم الخاصة بالتمكين نجد أن مهنة الخدمة الاجتماعية تسعى من الناحية العلمية والعملية إلى الاستناد على ركائز ومبادئ التمكين التي تدعم الممارس المهني في كافة مجالات الممارسة ومن هذه المبادئ :[23]

- زيادة وتحسين الخدمات الأساسية ، حيث يعد توصيل الخدمات الأساسية وتحسينها كالرعاية الصحية والتعليم وغيرها من خدمات يساعد في دعم الجهود للوصول للموارد ومقابلة حاجات الفئات المحرومة والمهمشة في المجتمع .
- تدعيم اللامركزية والحكم الذاتي وينعكس ذلك على تحسين إجراءات تقديم الخدمات وسرعة الحصول عليها لمقابلة الحاجات ومواجهة المشكلات .
- يمكن أن تساعد المشاركة في التخطيط وإدارة المؤسسات على تحسين الحكم الذاتي وإعطاء المواطنين ثقة أكبر في أداء الموظفين المحليين .
- المسئولية حيث تعد المسئولية أداة فعالة لتصحيح الأداء والمطالبة وتبني مطالب وحاجات المواطنين .
- العدالة والمساواة التي ترتبط بحقوق المواطنين والحقوق والواجبات مما يتطلب المساواة والعدالة بين المواطنين جميعاً بتباين انتماءاتهم الفئوية أو الجنسية أو المهنية.

ثالثا : مفهوم تحسين نوعية الحياة :[24]

تزايد الاهتمام بمفهوم نوعية الحياة حيث تزايد الاهتمام بدراسة العلاقات بين المتغيرات الديمقراطية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية بنوعية حياة الإنسان في المجتمع .

ومن ثم فإن نوعية الحياة هي المؤشرات الكيفية والكمية بمدلولاتها للأوضاع والظروف الاجتماعية والصحية والاقتصادية والتفاعل بين هذه الظروف وانعكاساتها على درجة إنتاجية الفرد ومشاركته الفاعلة ودرجة تقبل ورضا الأفراد والمجتمعات لهذه الظروف ودرجة إشباعها لتوقعاتهم وأهدافهم في الحياة .

هذا وتتحدد المداخل الإنسانية لنوعية الحياة في ثلاثة مداخل أساسية ألا وهي:

- **مدخل الحاجات الأساسية :** الذي يركز على تحديد مستويات الحاجات الأساسية ويهتم بالخدمات التي تقابل هذه الحاجات للإنسان في المجتمع.

• **مدخل التنمية البشرية** : الذي يعتبر البشر الثروة الحقيقية للأمة وأهداف التنمية تحسين العلاقات وبناء توجيه المصادر والموارد الاقتصادية وتنمية رأس المال الاجتماعي في المجتمع وتحسين الظروف البيئية والصحية ومستوى التعليم والحقوق الإنسانية .

• **مدخل القدرة** : الذي يركز على الرعاية المقدمة ومساهمتها في تنمية قدرات الأفراد.

ولا شك أن الخدمة الاجتماعية تعد أحد المهن أو التخصصات المهنية التي تسعى إلى تفعيل هذه المداخل والعمل على تحقيق أهدافها وتطبيق آلياتها من أجل رفع مستوى العملاء بكافة فئاتهم ونوعياتهم .

رابعا : مفهوم الجودة الشاملة :

وذلك على اعتبار أن الجودة الشاملة تحقق إنتاجية أعلى من الخدمات التي تتضمنها البرامج الاجتماعية مع ضمان جودتها ومطابقتها لاحتياجات العملاء في الحصول على أفضل خدمة بما ينعكس على زيادة مصداقية تلك البرامج ومصداقية المؤسسات المجتمعية المسئولة عنها والتقدير المجتمعي لخدماتها بل ويحقق زيادة مشاركة المواطنين في جميع مراحل البرنامج تخطيطًا وتنفيذًا ومتابعة وتقويمًا ودعمهم لأنشطته. [25]

حيث أصبحت الجودة الشاملة مطلبًا من مطالب عملاء الخدمة الاجتماعية الذين يستفيدون من البرامج الاجتماعية خاصة بعد أن زاد وعي العملاء بأهمية التحسين المستمر لجودة الخدمات التي يحصلون عليها لتلبي أي تغيرات تطرأ على احتياجاتهم وتواجه مشكلاتهم المتجددة والمعقدة بما يقلل من شكواهم ويزيد ثقتهم في المؤسسات المجتمعية المسئولة عن تلك البرامج. [26]

تعرف الجودة على أنها " درجة عالية من صلاحية الشيء " كما تعرف على أنها النمط أو الشكل المثالي للفرد أو للمنتج (الخدمة) . [27]

ويعرفها المعجم الوجيز على أنها : جاد جودة أي صار جيدًا فهو جيد، وأجاد أتى بالجيد من قول أو عمل ويقال أجاد الشيء وفيه جعله جيدًا. [28]

وهناك من يعرف الجودة على أنها : تحقيق التميز في أداء المنشأة ككل من خلال الوفاء باحتياجات العملاء والعاملين . [29]

كما تعرف الجودة بأنها ما يلي : [30]

•أنها طريقة لإدارة المنظمة تهدف إلى التعاون والمشاركة المنظمة من كل العاملين في المنظمة من أجل تحسين منتجاتها وخدماتها وأنشطتها حتى تحقق رضا العملاء وأهداف المنظمة لمصلحة الجميع وبما يتفق مع متطلبات المجتمع.

•أنها أداء الشيء السليم بالطريقة السليمة وفي الوقت المناسب .

•أنها التركيز على العمليات والنتائج معًا.

•أنها السياسة الوقائية ضد الأخطار .

•أنها تنمية الموارد البشرية .

•أنها نظم المعلومات والأساليب العلمية لتحليل المشكلات .

ويتجاوز البعض هذا المفهوم إلى أن الجودة ليست فقط تحقيق احتياجات وتوقعات العميل بل تحقيق توقعاته وإسعاده وولاءه للمنظمة .

مراجع الفصل الثاني :

(1) إقبال الأمير السمالوطي، عاطف خليفة محمد : الخدمة الاجتماعية في المدرسة مواجهة المشكلات وتحقيق الجودة، القاهرة ، دار المهندس للطباعة، 2009، ص280.

(2) طلعت مصطفى السروجي : رأس المال الاجتماعي، ط1 ، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2009، ص ص 269 : 270.

(3) إبراهيم مدكور، ميريت غالي : الأداة الحكومية ، القاهرة سلسلة ذاكرة الكتابة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2008، ص 214.

(4) إميل فهمي: القرار التربوي بين المركزية واللامركزية، دراسة مستقبلية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1980، ص 119.

(5) عبد الغني عبود: التربية والتعددية الثقافية في الألفية الثالثة، تقديم : حامد عمار، ط1، القاهرة، تقديم : حامد عمار، ط1، القاهرة، دار الفكر العربي، 2002، ص 175.

(6) أحمد زكي بدوي:معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت،1986، ص 98.

(7) حبيب الصحاف : معجم إدارة الموارد البشرية وشئون العاملين، ط1 ، مكتبة لبنان، لبنان ، 1997، ص 32 .

(8) The New International Webster's Comprehensive Dictionary, Trident Press Of the English Language Deluxe Encyclopedic Edition, 1999. P 332.

(9) نبيه غطاس : معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال، مكتبة لبنان – لبنان ، 1997، ص 158 .

(10) أحمد شفيق السكري: قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 138 .

(11) عبد المجيد بن طاش ، محمد نيازي : مصطلحات ومفاهيم إنجليزية في الخدمة الاجتماعية، ط1 ، مكتبة العبيكان، الرياض – العليا ، 2000، ص 80 .

(12) Colin J. Marsh: Planning, Management and Ideology : Key Concepts For understanding Curriculum 2, A Fully Revised and Extended Edition, The Palmer Press, London, 1997, P. 145.

(13) ميشيل تكلا جرس ، رمزي كامل حنا الله : معجم المصطلحات التربوية، مراجعة د، يوسف خليفة يوسف ، ط1 ، مكتبة لبنان ، لبنان ، 1998، ص137.

(14) عثمان محمد غنيم : التخطيط أسس ومبادئ عامة، ط1، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999، ص ص 107 : 108 .

(15) علي الصاوي : الإدارة المحلية مفاهيم نظرية ونماذج تطبيقية، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1994، ص ص 45 : 46 .

(16) William M.Cave & Mark A.Chesler: Sociology of Education, An Anthology of Issues and Problems, New York, Macmillan Publushin Co, Inc, 1974, P. 455.

(17) Colin, J. Marsh: Planning, Management and Ideology: Key concepts for understanding curriculum 2, A fully Revised and Extended Edition, washing ton, D.C, The Palmer Press, 1997, P. 156.

(18) Technical consultation on Decentralization for Rural Development, Proceedings, FAO, Rome, 16 - 18 December, 1999, P 10.

(19) محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي : مختار الصحاح ، بيروت ، المكتبة العصرية، 1997 ، ص 297

(20)The New International Webster's comprehensive Dictionary of the English Language, Deluxe Ency Clopedia, Third Edition,1999, P.415

(21) أحمد شفيق السكري : قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية (دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2000) ص 178 .

(22) طلعت مصطفى السروجي : السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، ط 1 (القاهرة ، دار الفكر العربي ، 2004) ص 335.

(23) المرجع السابق ، ص ص 382 : 384 .

(24) طلعت مصطفى السروجي : رأس المال الاجتماعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص260 :261

(25) مدحت محمد أبو النصر : إدارة الجودة الشاملة في مجال الخدمات الاجتماعية، ط1، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2008، ص91.

(26) ماهر أبو المعاطي علي : تقويم البرامج والمنظمات الاجتماعية من منظور تقنيات البحث في الخدمة الاجتماعية، ط1 ، سلسلة مجالات وطرق الخدمة الاجتماعية،، الكتاب الخامس والعشرون (القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ، 2004) ص 380 .

(27) Longman Active Study Dictionary of English Egypt,Al Ahram Commercial Presses, 1989, PP. 492: 493 .

(28) المعجم الوجيز، مرجع سبق ذكره ، ص 125

توفيق محمد عبد المحسن: تقييم الأداء. مداخل جديدة لعالم جديد، القاهرة، دار الفكـــر العربي، 2004، ص 156 .

(29) السيد عليوة : تنمية مهارات مديري الإدارات، سلسلة تنمية المهارات، القـــاهرة، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص ص 94 : 95.

(30) مدحت محمد أبو النصر: إدارة منظمات المجتمع المدني ،ط1، (القاهرة، إتراك للنشر والتوزيع ، 2007) ص 316.

الفصل الثالث

نماذج واستراتيجيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية

أولاً : مفهوم النظرية ومستوياتها

ثانياً : مفهوم النموذج وأهم وظائفه

ثالثاً : النماذج الإنمائية للتنمية المحلية

رابعاً: نماذج (جاك روثمان)

خامساً : نموذج مقترح للتنمية المحلية

سادساً: استراتيجية إشباع حاجات الرعاية الاجتماعية

سابعاً: استراتيجية خدمات التنمية المحلية

الفصل الثالث

نماذج واستراتيجيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية

أولا : مفهوم النظرية ومستوياتها :

الواقع الاجتماعى ، كما هو معروف واقع معقد ، متداخلة ومتشابكة أبعاده ، يشبه سعى الباحث نحوه ، بمسيرة ملاح فى محيط بحاجة إلى "بوصلة" توجه سيره وإبحاره وتساعد فى تنظيم مسيرته و"كالبوصلة" للملاح تكون النظرية العلمية للباحث. ولهذا صدق عليها القول أن بمقدار دقة هذه النظرية وانضباطها يكون بلوغ الأهداف البحثية[1].

معنى هذا أن النظرية عند الكثيرين يختلف معناها – فقد تعنى لدى البعض مستوى عال من المعرفة، بحيث يحكم على تقدم أى علم بمقدار ما يحتويه من نظريات .

أما البعض الآخر فقد يكون له ثمه رأى مخالف بشأن مفهوم "نظرية" فهذا المفهوم يعنى بالنسبة له مجرد آراء ، وأن اعتماد أى علم على ما يتضمن من نظريات يعنى ببساطة ابتعاد هذا العلم عن الواقع الامبيريقى واقتصاره على التحاجى بين الآراء وبأن يؤدى التصارع بين الآراء إلى إضافة آراء أخرى إلى هذا العلم ، مما يعنى تزايد ابتعاده عن الواقع الامبيريقى، وبذلك يصبح هذا النظام فى النهاية أبعد ما يكون عن العلم .

وثمة فريق ثالث قد يرى فى النظريات ، أكبر معوق للبحث العلمى إذ أنه كان من المألوف القول بأن البحث الجيد هو الذى يستقى فروضه من نظريات وذلك الوضع من شأنه أن يخضع مشكلات البحث باستمرار كما تتضمنه النظريات ، مما يبعده عن تقصى مشكلات واقعية أكثر أهمية[2].

هذا وقد تعددت التعريفات التى تناولت مفهوم النظرية منها [3] :

- أنها مجموعة من الافتراضات Propositions المترابطة التى تنتظم داخل أنساق استنباطية Deductive تهتم بتفسير ظواهر معينة .
- تتكون النظرية من مجموعة من الافتراضات المرتبطة معاً ارتباطاً منطقياً ، حيث تفسر العلاقات المتفاعلة داخل ظاهرة معينة .
- مجموعة من الفروض Hypotheses المترابطة والمفاهيم Concepts والمكونات Constructsالتى تقوم على أساس الملاحظات والحقائق العلمية وتحاول تفسير ظاهرة معينة.

- مجموعة من المفاهيم والمكونات التى تفسر ظاهرة معينة .

كما عرفها البعض بأنها "إطار فكرى يفسر مجموعة من الحقائق العلمية فى نسق علمى مترابط " ويعتمد بناء النظرية على جهد عقلى تركيبى من جانب الباحث ، يتسم بالنظرة الكلية إلى الحقائق الجزئية ويحرص على تنظيم هذه الأجزاء فى نطاق كلى موحد ويتسم بناء النظرية بما يلى[4] :

- وجود إطار تصورى يتكون من مجموعة المفاهيم التى تتناول موضوع النظرية .

- اشتمال النظرية على مجموعة من القضايا ، تقرر كل قضية علاقة بين متغيرين على الأقل .

- ترتيب هذه القضايا فى نسق استنباطى أى استنتاج كل قضية من القضية التى تسبقها حتى تصل إلى أدنى المستويات .

- قيام النظرية بتفسير الوقائع التى تشتمل عليها ، وكلما فسرت النظرية أكبر قدر ممكن من الحقائق كلما زادها قوة ويقينا .

ومن ثم فإن الباحثين عند قيامهم بوضع وصياغة النظريات العلمية ينبغى عليهم مراعاة الشروط التالية :

1 - **الإيجاز :** بمعنى أن تكون النظرية موجزة فى بيان الغرض الذى وضعت من اجله وفى التعبير عن الحقائق العلمية التى تشتمل عليها .

2 - **الشمول :** بمعنى أن تكون النظرية شاملة لجميع الحقائق الكلية والفرعية التى تحتوى عليها ، وتعمل على تفسيرها ، ويعنى ذلك ضرورة أن تحتوى النظرية على أكبر قدر من الحقائق عن الظاهرة أو الظواهر موضوع النظرية .

3 - **الانفراد :** بمعنى أن تنفرد النظرية بتفسير الحقائق التى تشتمل عليها بحيث لا يكون هناك نظرية أخرى تفسر نفس الحقائق ، إذ ان وجود أكثر من نظرية حول الموضوع الواحد يقلل من الأهمية العلمية للنظرية .

4 - **التنبؤ :** بمعنى أن يكون للنظرية القدرة على التنبؤ بما يحدث للظواهر قبل حدوثها وكلما كانت تنبؤات النظرية صحيحة وأيدها الواقع ، كلما ازدادت قوة ويقيناً وصدقاً .

وتنقسم نظريات العلوم الاجتماعية عادة إلى ثلاث مستويات رئيسية هى[5]:

نظريات من الدرجة الثالثة أو نظريات لها صفة النظرية المؤقتة وتسمى AdHoc وتتمثل فى مجموعة كبيرة من نظريات العلوم الاجتماعية ومن سمات هذه النظريات أنه يمكن اثبات صحتها فى مواقف دون مواقف أخرى وعدم وضوح جميع العوامل التى تتكون منها ، وبالتالى عدم صلاحيتها للتعميم المطلق. ولعل من أسباب عدم تقدم العلوم الاجتماعية فى الوقت الحاضر يرجع إلى وجود هذا المستوى من النظريات وعدم بذل جهود كافية لرفع مستوى هذه النظريات إلى مستوى أرقى من المستوى الحالى.

نظريات اجتماعية من المستوى المتوسط Middle Reneg Theories فقد تمكنت العلوم الاجتماعية من الوصول إلى بعض نظريات هذا المستوى ، وإلى هذا النوع من النظريات يرجع الفضل إلى استمرار العلوم الاجتماعية والمهن الاجتماعية التطبيقية ، مع فتح أبواب الأمل أمامها فى المستقبل لتحويل العلوم الاجتماعية إلى علوم لها ثباتها ، ومن أمثلة هذه النظريات الجماعة الصغيرة ونظرية الدور Role ونظريات النسق الاجتماعى ونظرية التنظيمات الاجتماعية ونظرية الجاشتلت وغيرها ، وجميعها نظريات اجتماعية أمكن استخدامها فى مهنة الخدمة الاجتماعية بتحويلها إلى نماذج علمية.

نظريات من المستوى الممتاز Higher Level : حيث لم تتمكن العلوم الاجتماعية حتى الآن من الوصول إلى هذا المستوى الممتاز بينما تمكنت العلوم الطبيعية والرياضية والاقتصادية والقانونية من الوصول فى بعض جوانبها إلى هذا المستوى وهذا بالتالى أفاد مهن الطب والهندسة والمحاسبة والاقتصادية.

ثانيا : مفهوم النموذج وأهم وظائفه:

يستخدم مصطلح النموذج Model كثيراً فى بحوث الخدمة الاجتماعية مثال ذلك نموذج التنمية المحلية ، نموذج العمل الاجتماعى ، نموذج التخطيط الاجتماعى ، نموذج حل المشكلة ، إلى غير ذلك من المفاهيم التى نجدها ترتبط أحياناً ببعض النظريات مباشرة وأحياناً أخرى لا غيرها ترتبط بنظرية بعينها ، وإذا كناقد أشرنا سابقاً إلى أن النظرية تمثل مجموعة من الافتراضات المرتبطة منطقيا والتى تنتظم داخل أنساق استنباطية لتفسير ظاهرة معينة ، فالنموذج إذا جزء مشتق من النظرية يتم تكوينه بناء على التدخل مع مشكلة أو

مشكلات معينة حيث نحصل على نتائج لهذا التدخل . ويمكن القول أن النموذج "هو أداة لحل مشكلات ، بينما يمكن اعتبار النظرية نسقاً للوصول إلى فروض قابلة للاختبار ، وأساسا علمياً للتفسير والتنبؤ".

ومن هذا المنطلق فإن النموذج يمثل الجانب التطبيقى للنظرية فى إطار العمل مع أنماط السلوك أو المشكلات التى يتعامل معها الأخصائى الاجتماعى ، فسواء اعتمد النموذج مباشرة على نظرية أو نظريات معينة أو أنه لا يعتمد على أى نظرية ، فإننا نحتاج إلى النظرية او النظريات الموجهة لتفسير النتائج أو التغيرات التى ربما يحدثها النموذج فى السلوك أو المشكلة مستهدفة التغيير[6].

ولهذا بناء على ما سبق يمكن تحديد المفهوم الإجرائي التالى لنموذج الممارسة [7] :

(1) عبارة عن إطار عام يحدد الممارسة المهنية .

(2) ويتضمن هذا الإطار تكتيكات مهنية متكاملة تواجهها استراتيجيات محددة ، وكذلك الأدوار المهنية والأدوات والمراحل المستخدمة .

(3) ويتميز الإطار بالواقعية والقدرة على التفسير وذلك باستخدام أدوات وأساليب مهنية .

(4) ويتم ذلك ضمن زمن محدد وفق برنامج أو أكثر له مضمون وأهداف محددة.

(5) ويقوم بتنفيذه مهنيون متخصصون وفق إطار محدد من تقسيم العمل .

(6) ويتضمن محكات وأسس تقييم نتائج التدخل المهنى .

(7) وفى النهاية ينطلق هذا النموذج من نظرية علمية وبذلك يمكن تمييز وتحديد مدخلاته ومعالجاته التحويلية ومخرجاته .

المبررات النظرية لبناء نماذج فى التنمية المحلية [8] :

لا يقصد بكلمة مبررات نظرية أن يكون هناك نظرية علمية قاطعة إنما تقصد أن تكون هناك بعض النماذج العلمية التى يمكن أن تواجه الممارسة والتى تعتمد على التجارب المحلية للمجتمع المصرى إلا ان بناء النماذج تواجه بعض الصعوبات النظرية نوضحها فيما يلى :

1 - تعقد المشكلات الاجتماعية التى يواجهها الممارس فى التنمية المحلية (حيث يواجه مشكلات بالغة التعقيد والعمومية) كما أنها تتضمن مئات المتغيرات التى تتصل

بالوحدات التى يتعامل معها (أفراد – جماعات – منظمات – مجتمعات محلية – قيادات – قيم – عادات – تقاليد ...الخ) وعلى المنظم الاجتماعى أن يدرك طبيعة العلاقات القائمة بين هذا الوحدات إذا أراد ان تكون الممارسة الخاصة به ناجحة وأن يواجه المشكلات المرتبطة بها .

2 – أن المشكلات التى يواجهها المنظم الاجتماعى تتطلب إجراءات مهنية وأساليب متعددة للتدخل المهنى معها .. وبالتالى فهذا يتطلب ما يلى :

- حصر للمشكلات وعمل ترتيب لها .
- انتقاء الأساليب المهنية المناسبة للتدخل .
- تحديد الأسلوب الذى يمكن من خلاله التأثير المباشر والسريع لحل المشكلات

وذلك إذا أراد المنظم الاجتماعى أن يرقى بالممارسة من مستوى أحلام اليقظة إلى الواقع الملموس ومن مستوى الجهود العشوائية إلى مستوى الجهود المهنية المنظمة .

3 – ضرورة توافر قدرات ومهارات مبتكرة لدى المنظم الاجتماعى تساعده على التحليل والربط وإيجاد العلاقات فإذا لم تتوافر هذه المهارات والقدرات الخاصة بالتحليل وإيجاد العلاقات فإن ذلك لا يحقق الممارسة السليمة ولا يساعد فى بناء نموذج خاص بالممارسة ...

كيف يمكن مواجهة هذه الصعوبات السابقة ؟

لكى تواجه هذه الصعوبات لابد من بناء نماذج للممارسة تساعد الممارسين على تحليل المشكلات وتحديد طرق التدخل المناسبة ...وكلما كان هذا النموذج قادراً على قياس العلاقات وقادراً على التعبير عنها كمياً كلما أدى ذلك إلى قدرة تمثيل هذا النموذج للواقع وأمكن الاعتماد عليه كأساس للممارسة إلا أن ذلك أمراً شديد التعقيد وبصفة خاصة عند تفسير السلوك الإنسانى حيث لم تتبلور حتى الآن نظريات عامة تستطيع تفسير هذا السلوك تفسيراً كافياً..لأن طبيعة السلوك الإنسانى متغيرة ويصعب التحكم فيها وهذا يجعلنا نقول أن الاعتماد على النماذج الرياضية أمر يجانبه الصواب أنه يقيس الجانب الكمى فقط (أى الجوانب القابلة للقياس) مما يجعلنا لا نصل إلى قرارات ملائمة تتوافق مع الجوانب الاجتماعية .

وتسعى النماذج العلمية إلى تحقيق عدة وظائف نحددها فى الآتى [9] :

(1) تقنيين الممارسة :

فالنموذج محاولة للتقنين والبعد عن العشوائية فى الممارسة ، فالعلوم الطبيعية وصلت لدرجة كبيرة من التقنين فى التعامل مع ظواهرها المختلفة ، والعلوم الإنسانية والاجتماعية قطعت شوطاً لا بأس به فى محاولة تقنين الممارسة ، والخدمة الاجتماعية كانت فى بدايتها قبل صياغاتها نماذج علمية تتسم بالعشوائية فى الممارسة وتعتمد على اجتهادات الممارسين مما يقلل من علمية المهنة وليس معنى تقنين الممارسة المهنية فى الخدمة الاجتماعية إلغاء الفروق الفردية فى الممارسة ، فالفروق قائمة وستظل قائمة فى شكل المهارة فى التطبيق ولكن هذه المهارة تستند على أسس معرفية وتقنين علمى محدد .

(2) التنبؤ العلمى :

التنبؤ مبنى على فهم الظواهر ، وهذا الفهم هو نقطة البداية للنفاذ منها إلى المجهول والتنبؤ العلمى قائم على أسس معينة ، فهو تنبؤ محسوب بانطباق القاعدة العامة على مواقف أخرى غير تلك التى قامت على أساسها تلك القاعدة.

فالنموذج العلمى يفيد الممارس فى التنبؤ العلمى بشرط توافر نفس شروط المواقف ، مع الآخذ فى اعتبارنا بعض الحالات الشاذة التى لا تخضع للقاعدة ، فمثلاً المنظم الاجتماعى من خلال دراسته مثلاً لنموذج "جاك روثمان" للتنمية المحلية يتنبأ بالمشكلات التى تواجه المجتمعات الصغيرة ويحدد ما هى الاستراتيجية المهنية الملائمة فى التعامل مع الموقف وما هى الأهداف التى يسعى لتحقيقها ، فانطلاق الممارس المهنى من نموذج علمى يساعد على التنبؤ العلمى بالمواقف المختلفة وبالتالى تحديد أساليب الممارسة الملائمة لكل موقف.

(3) التحكم العلمى فى الظواهر :

يرتبط التحكم بالتنبؤ ، فالتحكم يعنى ببساطة قدرة الإنسان على السيطرة على الظواهر بحيث يستخدمها لصالحه وتزداد قدرتنا على التحكم كلما زادت قدرتنا على التنبؤ ، والتحكم فى الظاهرة لا يتحقق ما لم نكن قد وضعنا أيدينا على الظروف التى تحدد حدود الظاهرة .

فالمنظم الاجتماعى مثلاً من خلال أنطلاقه من نموذج العمل الاجتماعى فى موقف التضامن يستطيع أن يتحكم فى ردود الأفعال الخاصة بالظاهرة لقدرته على التنبؤ فى المواقف المختلفة .

(4) التراكم المعرفى :

الخدمة الاجتماعية من أحدث العلوم الاجتماعية، وما زالت فى مرحلة التكوين المعرفى، وتعتبر النماذج أحد الوسائل للتراكم والتكوين المعرفى ، حيث تعتبر النماذج فى الخدمة الاجتماعية محاولة لاستثمار النظريات العلمية وتوظيفها فى الممارسة المهنية ، مما يعمق من وجود معارف علمية للخدمة الاجتماعية وينسج تراث معرفى يستخدمه الممارس ويحاول توظيفه فى العمل.

(5) توظيف النظريات العلمية :

هناك نظريات كثيرة تم توظيفها فى الخدمة الاجتماعية فقد استفادت خدمة الفرد من نظريات متعددة مثل نظرية التحليل النفسى ، والنظرية السلوكية ، والنظرية الوظيفية وغيرها .. وفى خدمة الجماعة نجد نظريات علم النفس الاجتماعى تم توظيفها واستخدامها فى الممارسة وفى تنظيم المجتمع تم توظيف العديد من النظريات الاجتماعية مثل نظرية النسق، ونظرية الدور ، والنظرية البنائية الوظيفية وغيرها .

ولا يمكن الاستفادة من النظرية فى الممارسة مباشرة بل يتم ذلك من خلال تحويل هذه النظريات إلى نماذج فى شكل مبادئ وأسس مهنية يتم أتباعها والتقيد بها فى العمل مع الأفراد والجماعات والمجتمعات .

(6) توجيه الممارسة :

تعتبر الخدمة الاجتماعية مهنة تعتمد على الممارسة ولما كان الواقع الاجتماعى ملئ بالعديد من المتغيرات ولما كانت هناك علاقات متشابكة ومتداخلة ومعقدة بين المتغيرات كان على الممارس وخصوصاً فى تنظيم المجتمع وتنميته أن يستوعب تلك المتغيرات وأن يفهم كافة العلاقات بينهما ، وليس ذلك فقط بل على المنظم الاجتماعى أن يستفهم مشكلات المجتمع المحلى وأن يحدد أساليب التدخل المهنى للتأثير فى تلك المشكلات .

ثالثا : النماذج الإنمائية للتنمية المحلية :

يصنف دارسوا التنمية أهم النماذج الإنمائية التطبيقية ، ويحصرونها فى اربعة نماذج أساسية هى :

1- نموذج العمل الميدانى :

الذى يعتمد على فرق التنمية المتنقلة ، حيث تضم كل فرقة مجموعة من التخصصات إلى جانب أخصائى التنمية الذين يستطيعون مواجهه أهدافها المتعددة ، إلى جانب تدريبهم للموظفين لتمكينهم من أداء خدمات محددة ، والغاية النهائية من هذا النموذج هى إنشاء المؤسسات الوظيفية للتنمية [10].

2- النموذج المتكامل Integrative type :

ويتمثل هذا النموذج فى مجموعة البرامج التى تنطلق على المستوى القومى، والتى تشمل كافة القطاعات الفرعية للتنمية وكافة المناطق الجغرافية فى الدولة أى تلك البرامج المحققة للتوازن الإنمائى على المستويين القطاعى والجغرافى والمحققة للتنسيق الكامل بين الجهود الحكومية المخططة والجهود الشعبية المستثارة .

ويقوم هذا النموذج على أساس استحداث وحدات إدارية وتنظيمية جيدة وتوفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية والتى يشرف عليها جهاز منفصل عن الأجهزة الوظيفية القائمة على المستويات الإدارية مثل اللجنة المركزية للتنمية فى الهند وهيئة الرئاسة فى الفلبين ووزارة التخطيط فى مصر. ويشترط توافر شكل من أشكال الاتصال المزدوج خلال قنوات ثابتة ومستمرة بين الهيئة العليا المركزية والهيئات النوعية الوظيفية من خلال لجان دائمة أو مشتركة أو جلسات دورية ...الخ .

ويتطلب هذا النموذج توافر شكل من أشكال التسلسل فى المستويات الإدارية والتنظيمية المسئولة عن إدارة التنمية ، كما يطلب توافر قدر من لا مركزية اتخاذ القرارات والتنفيذ فى إطار الخدمة العامة للدولة .

ويمكن أن نعطى مثلا على هذا النموذج بالبرامج الإنمائية فى الهند وباكستان والفلبين كما يمكن أن تعد حركة التنمية فى مصر داخل هذا النموذج.

3- النموذج التكيفى Adaptive type :

ويتفق هذا النموذج فى التنمية مع النموذج السابق فى أن البرامج تنبثق على المستوى المركزى ، ولكنها تختلف عنه فى اقتصار نقاط التركيز على عمليات تنظيم وتنمية المجتمع واستثارة الجهود الذاتية والاعتماد على التنظيمات الشعبية .

ويعتمد هذا النموذج على برامج وعمليات الخدمة الاجتماعية فى أحد فروعها الأساسية الثلاثة وهو تنظيم المجتمع . ويطلق على هذا النموذج "تكيفى" لأنه لا يتطلب كما هو الحال فى النموذج السابق استحداث تغيرات فى التنظيم الإدارى القائم وذلك لأن برامج هذا النموذج يمكن أى تنفذ فى ظل أى نوع من التنظيمات الإدارية ، كما يمكن أن يلحق الجهاز التنظيمى المشرف على تنفيذها بأى جهاز إدارى قائم ويمثل النموذج "الغانى" للتنمية المحلية هذا النموذج تمام التمثيل . وتشير أغلب الدراسات إلى أن غالبية الدول تلجأ إلى هذا النوع من البرامج عقب استقلالها بسبب عوامل مادية وفنية : ولكنها ما تلبث أن تنتهى بتطبيق النموذج التكاملى القادر على تحقيق الأهداف القومية للتنمية الاجتماعية.

4- نموذج المشروع Project type :

يختلف هذا النموذج عن النموذجين السابقين فى أنه لا يتم على مستوى قوى وإنما يتم فى منطقة جغرافية معينة لظروف خاصة فى تلك المنطقة مثل مشروع الجزيرة فى السودان وبرامج التنمية فى المناطق الصحراوية المتزرعة فى صحراء مصر مثل منطقة التحرير ، ومناطق توطين البدو فى بعض الدول العربية . ويتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملى فى أنه نموذج متعدد الأغراض ولكنه يطبق فى منطقة معينة . ويمكن لهذا النموذج أن يكون نموذج تجريبياً أو استطلاعياً يطبق على المستوى القومى إذا ما ثبت نجاحه فى المناطق التجريبية[11].

والسؤال الذى يثار هنا : هل يمكن الأخذ بأحد هذه النماذج فى التنمية أم ان الأمر يستدعى دراسته لتقييم النماذج المطبقة فعلا لاستخلاص النموذج الملائم لظروف مجتمعنا الموضوعية والتاريخية ، خاصة إذا اتفق نهائيا على أن التنمية ليست نشاطاً جانبياً وإنما هى سياسة الدولة وواجب قومى من الدرجة الأولى يتوقف عليه انتقال مجتمعنا بأسره من حالة التخلف إلى حالة التقدم .

رابعا : نماذج جاك روثمان[12] :

حيث قام جاك روثمان عام 1968 بوضع ثلاثة نماذج للتغيير فى المجتمعات وهى :

1 ـ نموذج التنمية المحلية Locality Development :

حيث يشير هذا النموذج إلى أن تحقيق التغيير داخل المجتمع يتطلب مشاركة شريحة كبيرة من الأفراد على مستوى المجتمع المحلى فى تحديد الأهداف والعمل المشترك ويظهر هذا النموذج بوضوح فى مشروعات تنمية المجتمع ويقوم الاخصائى الاجتماعى الذى يعمل مع هذه المحليات بتعليم الأفراد وتزويدهم بتطبيقات عملية على مهارات حل المشكلة ، وتنمية قدراتهم فى توظيف هذه المهارات للتعامل مع الظروف التى يعيشونها ومن هنا يفترض هذا النموذج تعاون أعضاء المجتمع للتعامل من هذه الظروف فى إطار مجموعة من القدرات يمكن توظيفها واستخدامها فى مواجهة أى مشكلات أخرى .

2 ـ نموذج التخطيط الاجتماعى : Social planning:

حيث يعتمد هذا النموذج على الطرق المهنية التى تستخدم فى حل المشاكل الاجتماعية مثل مشكلة الأحداث والإسكان والصحة العقلية ، وفى هذا النموذج نجد أن العقلانية والتشاور والتغيير الموجه تعتبر محاوراً أساسية ، ومن ناحية مشاركة المجتمع فقد تتراوح بين المشاركة البسيطة والكبيرة وذلك تبعاً لحجم المشكلة ، ويفترض هذا النموذج أن التغيير فى بيئة صناعية معقدة يحتاج مخططين على قدر كبير من المهارة والذين يتمكنون من خلال قدراتهم أن يعالجوا ببراعة المنظمات البيروقراطية الكبيرة ، كما يمكن أيضا توجيه التغيرات المعقدة ، لذلك يعتمد هذا النموذج بقدر كبير على تحديد الأهداف المشتركة بدقة ، ثم توظيف عمليات التخطيط واستخدام الأساليب العلمية والمنهجية فى نطاق مؤسسات فاعلة من أجل حل المشكلة.

3 ـ نموذج العمل الاجتماعى : Social Action :

ويفترض هذا النموذج وجود شريحة فى المجتمع محروقة من المزايا وتحتاج إلى تنظيم من خلال الاتحاد مع آخرين من أجل تلبية احتياجات المجتمع فى زيادة مصادره أو تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية والديمقراطية وهو يهدف أحيانا إلى إحداث تغييرات جوهرية فى المؤسسات الكبيرة أو فى أساليب الممارسة المجتمعية. والعمل الاجتماعى يتطلع دائماً إلى

إعادة توزيع مصادر القوة والموارد أو أساليب صناعة القرار وكذلك تغيير السياسات الخاصة بالمؤسسات الحكومية . والنماذج الثلاثة إنما هي تحليلات مجردة ولكنها متداخله فى الواقع تداخلاً كبيراً وقد يتطلب أحدها استخدام تكتيكات مستخدمة أساساً فى النماذج الأخرى مثل (مشروعات تنمية المجتمع فى البلاد النامية) التى تمثل توليفه من النموذجين الأول والثانى ، حتى أنه يمكن القول أن التوليفات من بين هذا النماذج الثلاثة تشكل نماذج جديدة ، ولكن (جاك روثمان) يقتصر على هذه النماذج الأساسية.، ومن الواضح أن كلا من هذه النماذج يعكس تصوراً معيناً بالنسبة لمعظم متغيرات الممارسة والتى يمكن حصر أهمها فى المتغيرات الآتية:

والجدول رقم (7) يصور موقف كل من النماذج الثلاثة بالنسبة لكل متغير من متغيرات الممارسة[13]:

المتغيرات الأساسية	التنمية Locality Development	التخطيط Social Planning	العمل الاجتماعى Social Action
1 – أهداف التدخل المهنى	تماسك المجتمع / نمو قدرة المجتمع على مواجهة مشكلاته Process Goals	حل مشكلة اجتماعية واقعية معينة Task Goals	تغييرات أساسية فى النظم الاجتماعية – إعادة توزيع القوة والموارد Task or Process
2 – ظروف المجتمع المحلى التى تتطلب التدخل المهنى	التفكك وضعف العلاقات والعجز عن مواجهة المشكلات الاجتماعية فى الحضر/السلبية والجمود على أنماط الحياة التقليدية فى الريف	وجود مشكلة اجتماعية معينة مثل انحراف الإحداث أو الإسكان المتدهور أو الجريمة وغيرها	الظلم الاجتماعى وانعدام المساواة والحرمان من الحقوق لبعض الفئات.
3 – الخطة العامة لإحداث التغيير	المشاركة الواسعة لقطاعات كبيرة من السكان فى تحديد مشكلاتهم وحلها بجهودهم الذاتية	جمع الحقائق عن المشكلة واتخاذ القرارات للوصول لأفضل الأساليب الرشيدة لمواجهتها	بلورة القضايا وتنظيم الناس لاتخاذ الإجراءات الضرورية لمواجهة الفئات المعادية

المتغيرات الأساسية	التنمية Locality Development	التخطيط Social Planning	العمل الاجتماعى Social Action
4الاستراتيجيات والتكتيكات	الإقناع والإجماع / المناقشات والاتصالات المفتوحة بين الفئات والجماعات والمصالح المختلفة	يمكن استخدام الإجماع أو الصراع بحسب موقف الفئات الأخرى من حل المشكلة	الصراع والتحدى والمواجهة والعمل المباشر والمفاوضة .
5 -دور الاخصائى	ممكن - عامل مساعد - منسق - معلم مهارات	جامع بيانات - محلل بيانات - منفذ برامج	وسيط - مفاوض - مدافع - مثير ثورى
6 - الأداة التى يعمل من خلالها	العمل مع جماعات صغيرة تستهدف الإنجاز وتعمل بشكل تعاون Task Groups .	العمل مع المنظمات الرسمية - التعامل مع البيانات	العمل مع تنظيمات جماهيرية - استخدام العمليات السياسية
7 - النظرة لبناء القوة فى المجتمع	أصحاب القوة والنفوذ هم شركاء يتعاونون معنا فى عمل مشترك	أصحاب القوة والنفوذ هم أصحاب العمل أو المشرفون عليه Employers	أصحاب القوة والنفوذ هم القوة الخارجية التى تستهدف تغييرها أو هم الظلمة المستغلون الذين يجب قهرهم
8 - حدود المجتمع المحلى الذى نعمل معه	كل المجتمع الجغرافى بأسره	كل المجتمع المحلى أو قطاع منه	(مجتمع وظيفى) قطاع من المجتمع المحلى (فئة أو جماعة معينة).
9 - تصور مصالح الأجزاء المختلفة فى المجتمع	المصالح مشتركة أساساً أما الاختلافات بين مصالح الفئات المتعددة فقابلة للمصالحة	المصالح يمكن التوفيق بينها أو هى متصارعة ومتناقضة	مصالح الفئة المختلفة متعارضة ومتصارعة أساساً وليس من اليسير التوفيق بينها.
10-النظرة للمصلحة العامة	المصلحة العامة واحدة ومن طبيعة رشيدة Rationalist Unitary	المصلحة العامة واحدة أيضا ولكن من طبيعة مثالية . Idealist Unitary	نظرة واقعية للمصلحة العامة من طبيعة فردية Realist - Individualist

المتغيرات الأساسية	التنمية Locality Development	التخطيط Social Planning	العمل الاجتماعي Social Action
11 - النظرة للعملاء	مواطنون عاديون	مستهلكون للخدمات	ضحايا الوضع القائم
12 - النظرة لدور العملاء	مشتركون فى عملية تفاعلية لحل المشكلات	عملاء أو مستفيدون من الخدمات	أصحاب العمل - أعضاء المصلحة
مسائل تتصل بالمؤسسات والموظفين			
13 - نوع المنظمة التى نعمل معها	المحلات الاجتماعية - مشروعات تنمية المجتمع فى المجتمعات النامية	مجالس الهيئات الاجتماعية-مجالس تخطيط المدن- إدارة حكومية على المستوى القومى	منظمة للحقوق المدنية - نقابة عمالية
14 - مسمى الوظيفة	اخصائى وحدة ريفية - اخصائى وحدة حضرية مستشار تنمية المجتمع - اخصائى الإرشاد الزراعى	مخطط - رئيس قسم التخطيط	منظم محلى Local organizer
15 - أقرب التخصصات شبها بالوظيفة	اخصائى تعليم الكبار - اخصائى خدمة الجماعة - اخصائى ديناميات الجماعات	اخصائى إحصاءات سكانية-اخصائى مسح اجتماعى- مدير عام - أخصائى تخطيط صحى	منظم نقابات عمالية - أخصائى حقوق مدنية - أخصائى حقوق اجتماعية Welfare rights organizer

خامسا : نموذج مقترح للتنمية المحلية:

يقترح " عبد الحليم رضا " النموذج التالى للتنمية المحلية[14]:

1 - **المجتمع** : محلى له حدود إدارية غالبا - له حجم أمثل : أى أصغر مساحة والتى تسمح فى نفس الوقت بتعبئة مناسبة للإمكانات ولتأدية بعض الخدمات.

2 - **الموقع** :

(أ) **ريفى** : قرى .

(ب) **حضرى** : أحياء سكنية خاصة الأحياء الفقيرة

(جـ) **مناطق مستحدثة :** ريفية أو حضرية .

3 - **السياق الثقافي :** مجتمعات محلية متغيرة في إطار مجتمع قومي متغير

4 - **الأهداف :** محلية نابعة من احتياجات إنسانية ملموسة ومتواكبة مع أهداف التنمية القومية .

5 - **مصدر التغيير :**

(أ) **خارجي :** بتأثير من المجتمع القومي - بتأثير من محليات مجاورة .

(ب) **داخلي :** استجابة لاحتياجات سكان المجتمع المحلي المتطورة والضاغطة .

6 - **معدل التغيير :** متزامن ما أمكن مع المعدل المقترح للتغيير القومي .

7 - **مدخلات التغيير :**

(أ) **موارد مادية :** من مصادر قومية - إقليمية - محلية.

(ب) **موارد بشرية :** حكومية : خبرات فنية - محلية : مشاركة شعبية.

8 - **مخرجات التغيير :**

(أ) **مادية:** موارد مضافة - خدمات .

(ب) **معنوية** : عائد اجتماعي : تغيير في اتجاهات المواطنين .

9- **وحدة العمل :** جماعة العمل الطوعية صغيرة الحجم .

10- **المستفيدون :** سكان المجتمع المحلي ككل .

11- **دور المنظم الاجتماعي :** واضع الاستراتيجية - قائد مهني - منظم .

12- **الجهاز :** محلي شعبي - محلي حكومي - رأسي حكومي - (أقليمي - قومي).

13- **الاستراتيجيات المستخدمة :** الاتفاق العام - التعاون - التنافس التعاوني - فرض التعاون - استثمار مورد الزمن .

14- **أساليب العمل :** التفاعل مع القادة الشعبيين - التعاون مع الفنيين الحكوميين - تدريب القادة الشعبيين والمشاركين.

- استراتيجيات التنمية المحلية :

مما لا شك فيه أنه لتحقيق غاياتنا وأهدافنا فلا بد من تيسير الطرق والسبل للوصـــول إلى هذه الغايات والأهداف ، وهذا هو الحال فى سياق تناول التنمية المحلية وتحقيق أهدافها، فمن أجل تحقيق هذه الأهداف فلا بد من إتباع مجموعة من الطرق المتنوعة من أجل تحقيق أهداف التنمية المحلية على كافة المستويات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو المجتمعيـــة ، لذا كان لزاماً أن يتم اتباع مجموعة من الاستراتيجيات لتكون بمثابة الطرق والأساليب التي يمكن إتباعها من أجل تحقيق أهداف التنمية المحلية ويجب أن تكون هـــذه الاســـتراتيجيات مناسبة لطبيعة المجتمع المحلى الذى سيتم العمل معه من أجل تنميته وتطويره ولا يتسنى ذلك إلا من خلال أن تكون تكتيكات وأساليب العمل الـــتى تســـتند عليهـــا الإســـتراتيجية المستخدمة معاصرة للأوضاع المجتمعية الحالية ومتناسبة معها .

وبناء على ذلك يتناول هذا الجزء بعض الاستراتيجيات المعاصرة التى تســـتند عليهـــا التنمية المحلية سواء فى المجتمعات الحضرية أو الريفية ، ونظراً لأن التنمية المحليـــة هـــدفها الأساس هو المجتمع المحلى وسكانه وأوضاعه فكان لا بد أن تنبع استراتيجيات التنمية المحلية وتتناسب مع احتياجات المواطنين (سكان المجتمع المحلى) ولهذا سيتناول هذا الجزء .

استراتيجية إشباع حاجات الرعاية الاجتماعية حيث إنه لا يمكن أن تحقـــق التنميـــة، المحلية أهدافها في أى مجتمع بدون الاهتمام بإشباع حاجات المواطنين لاحتياجاتهم والشعور بالرضا من خلال إشباع هذه الحاجات .

استراتيجية التخفيف من الفقر ، وذلك على اعتبار أن الفقر أصبح مشكلة أساســـية تعانى منها العديد من المجتمعات على اختلاف أنواعها لذا كان لزاماً أن تستند التنمية المحلية التى تعتبر رفع المستوى المعيشة وتحسين نوعيه حياة البشر من أهدافها إلى واحدة من أهـــم الطرق والاستراتيجيات ألا وهى استراتيجية التخفيف من الفقر .

استراتيجية خدمات التنمية المحلية حيث أهمية الاهتمام بالخدمات المقدمـــة للمـــواطنين سواء من حيث الشكل أو المضمون مع مراعاة سكان المجتمع المحلى وطبيعتـــهم العمريـــة والصحية والتعليمة .

وقبل التطرق إلى الاستراتيجيات الخاصة بالتنمية المحلية لا بد من التعـرف أولاً علـى ماذا تعني كلمة استراتيجية ؟

وللإجابة نجد أنفسنا أمام العديد والعديد من التعريفات والمفاهيم التي توضح كلمـة استراتيجية .

إلا أن ما يهمنا في هذا الصدد أن الاستراتيجية مصطلح قديم قدم البشرية والتـاريخ فلقد استخدم هذا المصطلح أولاً بين القادة ورؤساء الدول وزعماء السياسـة والحـروب وذلك لأنها تعني في الأصل الأسلوب المناسب لاستغلال الموارد والتغلـب علـى نقـاط الضعف وكيفية التعرف على مواجهه التغيرات التي تطرأ على المجتمع وهي دراسة الموقف واحتساب كل دور من الأدوار التي يمكن أن تنشأ عند تطبيق الخطة المرسومة .

ويعرف · طلعت السروجي · الاستراتيجية في النقاط التالية [15] :

- أن الاستراتيجية هي أسلوب مترابط وموجه يتم من خلالـه تحقيـق الأهـداف الرئيسية مع الربط بين الماضي والمستقبل .

- أن الاستراتيجية هي وسيلة لتشكيل الأهداف طويلة الأجل بوضوح وكوسـيلة لتحديد البرامج وتخصيص الموارد الكلية لتحقيق الفاعلية من الاستراتيجية.

- أن الاستراتيجية هي استجابة للفرص ونقاط القوة والضعف .

- أن الاستراتيجية هي نظام لتوزيع المهام والمسئوليات .

- كما يرى أن الاستراتيجية إطار عام ومنهج متناسق ومنسجم مع أهداف المجتمـع وقيمه ويعكس العلاقات التي تربط بين السياسات والتخطيط والممارسـات وكحلقـة وصل بين السياسة الاجتماعية والمنهج ، ونتيجة نهائية لدراسة الموقف وتحديد الأهداف وأساليب تطبيقها للانتقال من وضع قائم إلى آخر أفضل تستهدفه السياسة الاجتماعية .

كما يرتبط بمفهوم الاستراتيجية ويلازمه مفهوم التكتيك ، والمقصود "بالتكتيك" أنـه ترجمة واعية محسوبة وعملية لتطبيق وتنفيذ الاستراتيجية لازمه لها باستخدام الأساليب وفقاً لخطة فعالة تكفل تحقيق الأهداف بكفاءة عالية وعليه فإن التكتيكـي يعـني "اسـتخدام الأساليب للوصول إلى أقصى مردود أو عائد " [16] هذا ويمكن استخدام أكثر من تكتيك لتحقيق أهداف الاستراتيجية أو الطريقة المتبعة .

سادساً : استراتيجية إشباع حاجات الرعاية الاجتماعية

Satisfaction of Social Welfare Needs Strategy :

لقد كانت الرعاية الاجتماعية بمفهومها القديم تركز على أسلوب الإحسان باعتباره الوسيلة المثلى لمساعدة الإنسان لأخيه الإنسان وهذا المفهوم قد بدأ ببدء التاريخ المعروف أى منذ الحضارة المصرية القديمة ونما على يد اليهودية والمسيحية وترعرع وازدهر فى أحضان الإسلام ، أى أن دوافع الرعاية الاجتماعية منذ فجر التاريخ كانت بهدف الحماية المتبادلة. وقد تأثر التفكير بالدين والميتافيزيقا والدوافع الأخلاقية المجردة بقيمتها الدينية والوضعية .

ولكن الرعاية الاجتماعية فى المجتمعات الاشتراكية الإسلامية النامية تبدو اليوم متعددة الدوافع وترتكز على فلسفة إنسانية عميقة هدفها رعاية الإنسان كخطوة على الطريق نحو رعاية المجتمع الإنسانى فى ذاته خاصة فى ذلك العصر الذى اتسم بالمادية الصناعية التى ينتج عنها بالضرورة مشكلات فردية واجتماعية تتطلب مجابهتها . وهذه المشكلات الحادة تتطلب جهودا متوالية ورعاية اجتماعية شاملة . فالرعاية الاجتماعية إذن هى الأسلوب الإنسانى الذى يهتم بالإنسان الفرد كإنسان فريد من نوعه له قيمته وكرامته الإنسانية وقيمتها الأخلاقية تتمثل فى انتشاله من الضياع فى خضم المجموع الإنسانى الكبير لأن هذا الإنسان وهو فى مشكلته الخاصة يرى المجتمع الكبير الخارجى كما يتصوره لا كما يتصوره الآخرون فمشكلته خاصة به وليست عامة للجميع.

والرعاية الاجتماعية هى الضمان الأكيد لعدالة التوزيع وضمان حصول كل فرد على حقه من الخدمات وما تهيئه من فرص لجميع المواطنين للاستفادة من الإمكانيات المتاحة والموارد القائمة . كما أن الرعاية الاجتماعية ليست قاصرة على المجتمعات النامية فقط بل أنها ضرورة لكل مجتمع إنسانى . (17)

وبالرغم من أننا نجد الآن أن مصر كبلد نامى تتجه إلى الرأسمالية فى اقتصادها إلا أننا نجد أن الرعاية مازالت موجودة ومازال العمل على تدعيمها متواصلاً وهذا يوضح أنه لا فرق بين مجتمع وآخر من حيث الحصول على الرعاية الاجتماعية المتواصلة ، فإن هناك شبه اتفاق على أن الرعاية الاجتماعية أصبحت حقا للمواطن وأنه لا غنى عنها فى أى مجتمع من المجتمعات ، ذلك لأن حاجات الرعاية الاجتماعية فى المجتمعات المختلفة هى

بذاتها المتطلبات الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة أى المتطلبات التى ينبغى أن تبدأ منها جهود التنمية فى تلك البلدان ومن ثم فإن حقوق الرعاية الاجتماعية يجب أن تصبح حقوقاً سياسية قابلة للتحقيق والمواجهة عن طريق تدخل الدولة لتيسير الوصول إليها لا مجرد ضمان وجودها فحسب بمعنى ربط التنمية الشاملة بالجهود المبذولة لمواجهة الحاجات الفعلية بما يتناسب مع حجمها الحقيقى فى المجتمع.[18]

إلا أننا إذا تأملنا الحال فى مصر كبلد آخذ فى النمو سنجد أن هناك العديد من المعوقات والتحديات التى تقف أمام الرعاية الاجتماعية كنظام من أهم الأنظمة الاجتماعية فى مصر .

ومن أهم هذه التحديات والمعوقات : الزيادة السكانية فسنجد أن الزيادة السكانية فى الدول النامية وتكدسهم فى بعض المدن الرئيسية دون ضابط ودون سياسة سكانية رشيدة تخطط وترسم وتنفذ لا بد أن يتولد عنها شرور وكوارث اجتماعية خطرة تهدد الجانب الاجتماعى كله فانتشار الجرائم والفقر والبطالة وغير ذلك من الآفات الاجتماعية انعكاس غير مباشر للأثر الاجتماعى الذى تحدثه الزيادة السكانية وهذا هو رأى الاقتصادى Swinburn فى كتابة المشاكل الاجتماعية .[19]

ومن هنا جاءت أهمية " المؤتمر الدولى للسكان والتنمية " التى تركزت فى ضرورة تحقيق التنمية وكذلك تحقيق الإشباع وسد حاجات البشر ،وقد كان من أهم مبادئ هذا المؤتمر الذى كان عنوانه العام " السكان والنمو الاقتصادى المطرد والتنمية المستدامة " ما يلى[20]:

المبدأ (1) : يقع البشر فى صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة ويحق لهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجه فى وئام مع الطبيعة وأن البشر هم من أهم وأثمن الموارد التى تملكها أية أمة وينبغى للبلدان أن تكفل إتاحة الفرصة لجميع الأفراد لكى يستغلوا إمكاناتهم إلى أقصى حد . وإضافة إلى ذلك فإن لكل إنسان الحق فى مستوى معيشى ملائم يوفر له ولأسرته كفايتهم من الغذاء والكساء والمأوى .

المبدأ (2) : إن الأهداف والسياسات السكانية جزء لا يتجزأ من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى تمثل هدفها الرئيسى فى تحسين مستويات العيش ونوعية الحياة

لجميع الأفراد ، وإن وضع وتنفيذ السياسات السكانية حق سياسى لكل أمة ، يتمشى مع القوانين الوطنية ويتمثل فى المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

المبدا (3) : تتعاون جميع الدول والشعوب فى المهمة الأساسية المتمثلة فى استئصال شأفة الفقر كشرط لا غنى عنه للتنمية المستدامة بغرض الحد من أوجه التفاوت فى مستويات المعيشة وتلبية احتياجات غالبية شعوب العالم على وجه أفضل وتمنح أولوية خاصة لحالة البلدان النامية واحتياجاتها الخاصة ولا سيما أقل البلدان نموا وأضعفها (بيئيا) فى قطاعى السكان والتنمية ، ويؤكد المؤتمر الدولى للسكان والتنمية من جديد الحاجة إلى إدماج البلدان ذات الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال فضلا عن جميع البلدان الأخرى فى الاقتصاد العالمى دمجا كاملا.

المبدا (4) : لكل إنسان الحق فى الحرية وفى الأمن على شخصيته والحق فى التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة الجسمية والعقلية .

المبدا (5) : يعيد المؤتمر الدولى للسكان والتنمية تأكيد أن الحق فى التنمية عالمى وغير قابل للتصرف ويشكل جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية وأن الإنسان هو الموضوع الرئيسى للتنمية ويجب إعمال الحق فى التنمية على نحو يكفل الوفاء بشكل منصف باحتياجات (السكان والتنمية)الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة.

المبدا (6) : لكل إنسان الحق فى التعليم الذى يجب أن يوجه إلى إنماء الشخصية الإنسانية والشعور بكرامتها تمام الإنماء وتقوية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

المبدا (7) : ينبغى للدول عند النظر فى الاحتياجات السكانية والإنمائية للسكان الأصليين أن تعترف بهويتهم وثقافتهم ومصالحهم وتؤيدهم وأن تمكنهم من المشاركة الكاملة فى الحياة الاجتماعية والسياسية للبلاد لا سيما حيثما تعلق الأمر بصحتهم وتعليمهم ورفاهيتهم .

وتأكيداً على أهمية حاجات الرعاية الاجتماعية وإشباعها كاستراتيجية أساسية للتنمية المحلية نجد أن من أهم خصائص الرعاية الاجتماعية .Social Welfare characteristics

1 - **أن الرعاية الاجتماعية تعتبر مسئولية المجتمع** ، وذلك يعنى أن الرعاية الاجتماعية تقدم عن طريق تعبئة موارد المجتمع لمواجهة الحاجات أى أن المجتمع بأسره

يعمل من خلال أجهزته الرسمية ومؤسساته لتقديم تلك الرعاية وسواء كانت البرامج من هيئات حكومية أو هيئات خاصة فإن ذلك المبدأ يظل صالحا للحكم على برامج الرعاية الاجتماعية باعتبارها معبرة عن تدخل المجتمع لتدعيم أفراده وجماعاته .

2 – **ان الرعاية الاجتماعية المعاصرة تهتم بالحاجات الإنسانية** ، وتلك واحدة من أهم الخصائص المميزة للرعاية الاجتماعية حيث أن الرعاية الاجتماعية كنظام تهتم بإشباع الحاجات الإنسانية سواء كانت على المستوى المجتمعى أو كانت على مستوى الأفراد والجماعات[21].

حيث إنه مما لا شك فيه أن تحديد الحاجات الاجتماعية يساهم بشكل فعال فى الارتقاء بمستوى الأداء الخاص بالرعاية الاجتماعية ومؤسساتها المختلفة[22].

3- **الرعاية الاجتماعية ذات مردود اجتماعي واقتصادى** : فبرامج الرعاية الاجتماعية ليست استهلاكا بدون عائد وذلك لأنها تستهدف تحقيق إشباع الحاجات الإنسانية والإقلال من حدة المشكلات ويرتبط هذا الجهد بتنمية الموارد البشرية مما يعنى أنها تمثل شكلا من أشكال الاستثمار بعيد المدى والذى نلاحظ نتائجه فى تحسين الأحوال المعيشية ومواجهة الخلل والأمراض الاجتماعية ومن ثم يخطئ من يظن أن مشروعات الرعاية الاجتماعية هى مشروعات استهلاكية فهى استثمار بعيد المدى فى الجانب البشرى كما أنها حق لأفراد المجتمع ينبع من ضرورة توزيع الموارد الاجتماعية بما يحقق الاستفادة منها بعدالة بين الجميع وتصبح مسئولية الدولة حينئذ تحديد الأساليب الفعالة لتوزيع تلك الموارد فى إطار العدالة الاجتماعية[23].

4 – **الرعاية الاجتماعية المعاصرة تتميز بأنها أصبحت حقا من الحقوق الإنسانية** : وهذا يعنى أن الرعاية الاجتماعية لم تصبح منحة أو هبة تقدمها الحكومات لأفرادها أو الهيئات التى يسيطر عليها فى الغالب الأغنياء ولكنها أصبحت حقاً لجميع المواطنين يمكنهم الحصول عليها ولهم الحق فى المطالبة بتوفير برامجها .

5 – **الرعاية الاجتماعية المعاصرة ذات اتجاه علاجى ووقائى** : إذ إن برامجها توجه لمعالجة المشكلات الاجتماعية التى توجد فى المجتمع ، مثل مشكلات الفقر ومشكلات انحراف الأحداث وغيرها .كما أنها تتضمن برامج تهدف إلى وقاية الأفراد والأسر والمجتمع

من الوقوع فى المشكلات وذلك عن طريق مقابلة الاحتياجات الإنسانية حتى لا تتحول إلى مشكلات ومن هذه البرامج . البرامج الصحية والبرامج الترفيهية وغيرها كثير(24).

وهذا ما يدعونا إلى الاهتمام بحاجات الرعاية الاجتماعية كحاجات إنسانية لابد من الاهتمام بها والعمل على إشباعها حتى لا تتفاقم المشكلات الاجتماعية فى المجتمع ، وبناء على ذلك يمكننا تناول استراتيجية إشباع حاجات الرعاية الاجتماعية من خلال الركائز الأساسية التالية :

1- الحاجات توجه أساس للتنمية :

حيث ينطوى هذا التوجه على أن غايات السياسات التنموية فى كل دولة وفى العالم كله ينبغى أن تكون مقابلة الحاجات الأساسية لكل السكان على أن قدرا كبيراً من الجدل يدور حول ما يشكل بالتحديد الحاجة الأساسية وإن كان من المتفق عليه بصفة عامة أنه يمكن تقسيم هذه الحاجات إلى ثلاثة أنواع:

أ- سلع استهلاكية معينة مثل الغذاء والملبس والمأوى التى يجب أن يحصل عليها الفرد.

ب-خدمات أساسية مثل التعليم والخدمات الصحية ، ومصادر المياه النقية التى يجب أن تكون فى متناول كل فرد .

ج-حق المشاركة فى اتخاذ وتنفيذ القرارات التى تؤثر فى تنمية الشخص نفسه.

ويحظى هذا الاتجاه فى التنمية بأهمية خاصة لدى المخططين الاجتماعيين لسببين أحدهما أن هذا الاتجاه يعنى بمسائل الإنصاف والعدالة الاجتماعية فالتركيز على مقابلة الحاجات الأساسية لكل السكان يعنى أن سياسات وبرامج التنمية لابد أن توجه نحو القطاعات الفقيرة من السكان حتى ولو اقتضت الضرورة أن يكون ذلك على حساب القطاعات الغنية . علاوة على التسليم بحق كل فرد فى هذه المتطلبات الأساسية بوصفه فردا فى المجتمع أو بمعنى آخر أن الهدف النهائى هو مجتمع المساواة ، على كلا المستويين القومى والدولى والمبدأ الأساسى هو الاعتراف لكل إنسان بحقوق إنسانية راسخة تتصل بإشباع الحاجات الأساسية ..التى تعد ضرورة للاندماج الكامل.

أما السبب الآخر وراء الصلة الوثيقة بين اتجاه الحاجات الأساسية والمخطط الاجتماعى هو أن مفهوم الحاجات الأساسية يتضمن أكثر من الحاجات الاقتصادية كما أنها تتضمن

نطاقا واسعا من السلع والخدمات الاجتماعية التى تساهم فى نوعية الحياة فى جملتها ، كما تضمن المشاركة فى تنمية الفرد لذاته ، وهى من الأمور التى يعنى بها المخطط الاجتماعى .

كما أن أى محاولة لترجمة المبادئ العامة لتوجه الحاجات الأساسية إلى برامج سياسات تنموية معينة تثير كثيراً من المشكلات مثل : من الذى يحدد ما يعد حاجة أساسية وما لا يعد كذلك ؟ وهل يمكن تحديد مجموعة من الحاجات الأساسية التى يمكن تطبيقها على دول كثيرة ومختلفة أو حتى على كل الناس فى دولة واحدة ؟ هل ينبغى إشباع الحاجات الأساسية لأكثر الناس فقراً بإعادة توزيع الموارد من الأغنياء إلى الفقراء أو بتوجيه الموارد الاضافية للفقراء أكثر من الأغنياء ؟ . وماذا يحدث لو تعارض إشباع الحاجات الأساسية مع غيرها من الأهداف القومية ؟ وماذا يمكن عمله إذا حاولت القطاعات الثرية فى المجتمع إعاقة تنفيذ سياسة الحاجات الأساسية؟[25]

وللإجابة على هذه التساؤلات لابد من مراعاة التخطيط فقد كان توفير الحاجات الاجتماعية من أهم العوامل الواجب أخذها فى الاعتبار عند التخطيط للتنمية بما فى ذلك من الحاجات (الصحية والتعليمية والإسكان وخدمات الرعاية) إلى جانب الحاجات الأخرى مثل الحفاظ على الثقافة التقليدية والحفاظ على الكرامة الإنسانية ، حيث إن تركيز برامج التنمية فى الماضى تهتم فقط بتحقيق الأهداف الاقتصادية متجاهلة الحاجة إلى مقابلة هذه الحاجات الاجتماعية المختلفة.

2- حاجات الرعاية الاجتماعية وإشباعها (المفهوم والنظرية) :

لقد تعددت المفاهيم التى تناولت مصطلح الحاجة على اختلاف تخصصاتهم العلمية ومن هذه المفاهيم ما يلى[26]:

تعريف D.LEE الذى عرف الحاجة بأنها "مجموعة المطالب التى يحسها الشخص ويكافح من أجل غاية معينة أو يلائم نفسه من أجل الحصول عليها"

كما عرفت الحاجة فى القانون الأمريكي على أنها "هى أى وضع قابل للتحديد تعوق الشخص أو الفرد أو عضو الأسرة عن القيام بأداء دوره الكامل والاحتياجات دائما يعبر عنها من مفاهيم متصلة بالنواحى الاجتماعية والاقتصادية والصحية -- وهى عادة ما تكون عبارة نوعية وتقدير الحاجة يشير إلى إجمالى الاحتياجات الفردية المتشابهة بتعبير كمى" .

- كما يعرفونها د/ سامية فهمى ، د/ عبد العزيز مختار : على أنها "حالة عدم توازن يشعر بها فرد أو جماعة أو مجتمع نتيجة الإحساس بالرغبة فى تحقيق هدف معين يحتاج تحقيقه إلى توافر إمكانيات أو موارد معنية" .

- هذا وأنه من أهم النظريات التى وضعت لتقسيم الاحتياجات الإنسانية إلى مستويات هى نظرية إبراهام ماسلو حيث افترض سلسلة احتياجات فى نظام تصاعدى . بحيث أن إشباع أى مستوى من الاحتياجات يأتى دائما بعد إرضاء الحاجة الأساسية الأولى التى فى المستوى الأدنى بمستويات الحاجة التى حددها ماسلو وهى "الاحتياجات الحيوية - الأمن - الانتماء - تقدير الذات - تأكيد الذات" .

وقد وضعت هذه الحاجات فى شكل هرمى متسلسل كما وضعه ماسلو حيث تأتى الاحتياجات الحيوية فى قاعدة الهرم وتحقيق الذات فى قمة الهرم .

وقد قصد ماسلو بهذه النظرية أن يقول إن الشعور بالأمن لا يمكن أن ينشط حتى يشبع الإنسان حاجته الحيوية وأى شخص لا يمكن أن يهتم بتنمية شعوره بالانتماء لأى مجموعة دون أن يشعر بالأمان وهكذا حتى باقى الحاجات.

وقد ألقى ماسلو بذلك الضوء على هذا السؤال أى الاحتياجات أكثر أهمية أو أساسية عن الأخرى ؟ أو أيهما يرجح عندما يكون هناك تناقض أو خلاف ؟ ويجب الاختيار ، ومع أن نظرية ماسلو السابقة مقبولة عموما إلا أنها غير مؤيدة عمليا فبالنسبة إلى فكرة أن الاحتياجات منظمة فى سلسلة من خمس فئات فقد قام كل من "محمود وهبه ولورانس بريدول" بدراسة تجريبية لاختبار نظرية ماسلو ذكروا فيها "أنه مع الأخذ بالكل فإن النتائج التجريبية لدراسة تحليل العوامل لا تقدم تفسيرا مقبولا لتصنيف ماسلو للاحتياجات كما لا يوجد براهين واضحة توضح أن الاحتياجات الإنسانية مركبة فى سلسلة خاصة وربما تظهر بعض الأدلة أن هناك نوعين من الاحتياجات عليا ودنيا والحاجة لتأكيد الذات ربما تكون تصنيفا مستقلاً بذاته " كما يقول "Reginald your" أنه حتى الآن لم تقدم أى دراسة تجريبية تؤكد الافتراض بأنه عند إشباع المستوى الأول من الاحتياج فإن أهمية إشباع المستوى الثانى الذى يليه تبدأ فى الازدياد فبدون شك أن مفهوم الحاجة الإنسانية أكثر تعقيد مما أشار إليه ماسلو .

هذا كما نجد أن مفهوم الحاجة من المفاهيم الضرورية لفهم السياسة الاجتماعية وذلك لعدة أسباب منها :

1 - أن مفهوم الحاجات الاجتماعية يتضمن فى محتواه فكرة الخدمات الاجتماعية كما يتضمن فى محتواه أيضا ضرورة تنظيم المجتمع من أجل مقابلة هذه الحاجات .

2 - كما أن مفهوم الحاجة هو أيضا من المفاهيم المهمة جداً عند مناقشة مشكلة الوصمة وذلك لأن الحديث عن الوصمة يمكن أن يتضح ببساطة فى البنود التالية :

* ما هو نوع الالتزام الأخلاقى الذى يلتزم به الفرد ؟

* هل الاعتراف المجتمعى بالحاجة قد تم تطبيقه أو أثمر عن شئ ؟

* هل الاستجابة لحاجات الآخرين يمكن أن يعتبر نوعاً من علاقات الإحسان ومنح الصدقات ؟

والنقطة الأخيرة فى هذه الأسباب تعتمد على أنه لو أن الحاجات قد حصلت بالفعل على اعترافات مجتمعية وخاصة بالنسبة لإشباع حاجات الذين يقعون تحت طائلة الحاجة والعوز فإنها بالتالى ستوضح أن الرعاية متصلة اتصالا وثيقا بالشرعية السياسية .

وسنجد أيضا أن النظرية السياسية من ضمن قواعدها ما ينص على أهمية حماية الحقوق وبالتالى سنجد أن إشباع حاجات الإنسان يعتبر حقاً من حقوق الإنسان ولابد أن يحصل عليها كما أن الرعاية تعتبر من الأقسام او المجالات التى لابد أن تهتم بها الحكومات بشكل حاسم .. وذلك لأن إشباع الحاجات لا يمكن أن يؤدى من خلال الإحسان والهبات والتبرعات وإنما لابد أن يكون الالتزام بإشباع هذه الحاجات التزاماً محدداً ولهذا سنجد أن هناك سؤالاً ملحاً يفرض نفسه عند الكلام عن الحقوق وهو : لماذا لغة الحقوق أصبحت جذابة فى مجال الرعاية الاجتماعية ؟

وهناك ثلاثة أسباب رئيسية للاجابة على هذا السؤال وهى :

أولا: من المهم أن يكون هناك مناخ من القوة المحددة للحصول على الحق . فلكى يكون لشخص ما الحق فى الحصول على شئ ما لابد أن يكون لديه سبب قوى لكى يحصل على هذا الشئ وهذا السبب يكمن فى كونه مستحقاً لهذا الشئ.

ثانيا : أما السبب الثانى فهو متعلق بتوفير الرعاية عن طريق الدولة واستعدادات الدولة لهذا يكون عن طريق فرض الضرائب وفى ذلك نوع من الإجبار ، والبعض يقول إن هذا الإجبار يستتبعه فقدان الحرية . والبعض الآخر الذين يكونون فى موضع الحاجة يكونون مؤيدين لقيام دولة الرفاهية .

ثالثا : أما السبب الثالث فيكمن فى مشكلة الوصمة . فتلقى فوائد الرعاية كنوع من أنواع الإحسان يجعل الموصومين يتلقون فوائد الرعاية على أنها ليست حقاً من حقوقهم .

ومن هذا كله سنجد أن مفهوم الحاجة أصبح من المفاهيم الضرورية وذلك لأنه من الممكن أن نحدد الحاجات الأساسية معتمدين فى ذلك على وجهات نظرنا الأخلاقية والسياسية والأيديولوجية بالإضافة إلى أنها (أى مفهوم الحاجات)ينتج عنه ضرورة وجود اعترافات دقيقة من أجل إشباعها[27].

ومن هنا سنجد أن الحاجة فى مفهومها متعلقة إلى حد كبير جدا بالرعاية وأصبحت فى كثير من الأحيان يطلق عليها حاجات الرعاية الاجتماعية فى حين أن الرعاية الاجتماعية هى صلب السياسة الاجتماعية كما سنجد ان الحاجة متصلة بالوصمة وذلك لأن الحاجة يلزمها إشباع وطريقة هذا الإشباع قد يؤدى إلى الوصمة والوصمة ينتج عنها فى كثير من الأحيان حاجة أخرى تتعلق بمزيد من الاعتراف ومزيد من الإشباع ومن هنا سنجد أن العلاقة مترابطة ومعقدة جداً. وهذا ما يقودنا إلى قضية الإشباع ، فإشباع الحاجات الأساسية ضرورى لكى ينمى الإنسان أقصى قدراته . وكما أوضح **Hadley Cantril** أن الأفراد يطلبون من المجتمع فهماً أكثر لحاجاتهم ومتطلباتهم وذلك من أجل التنمية القصوى[28].

ومما سبق يتضح أن هناك خلطا واضح بين الحاجات والمتطلبات أو الرغبات فكثيرا ما نجد أن الحاجات متداخلة مع الرغبات والتى توصف هى أيضا على أنها أهداف والتى تنشأ أصلا من تفضيلات الأفراد وكذلك من البيئة الثقافية وعلى عكس الحاجات سنجد أن الرغبات تختلف من شخص إلى آخر ولنضرب مثالا على ذلك بأن نقول إن شخصاً ما يرغب فى أن يشبع رغبته فى التدخين أى أنه يرغب فى سيجار لكى يشبع هذه الرغبة إلا أنه فى نفس الوقت محتاج أن يقلع عن هذه العادة السيئة[29].

ومن خلال ما سبق نرى أن الرغبة من الممكن أن تتحقق بسهولة فإشباع الرغبة فى التدخين ليس بالأمر العسير وممكن أن يحصل عليه الفرد من خلال الأصدقاء والزملاء فى العمل أو فى الحياة اليومية عموماً أما الحاجة إلى شئ ما فلابد من الترتيب والتنظيم والتعبئة لكافة الإمكانيات والموارد من أجل تحقيق إشباع هذه الحاجة ، فحاجة الفرد للإقلاع عن التدخين كما فى المثال السابق لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال تعبئة إرادة الشخص وتهيئة الأجواء التى تمكنه من إشباع الحاجة التى يسعى إلى تحقيقها .

ومن هنا نستطيع القول أنه لإشباع الحاجات لابد من تنظيم الإمكانيات والموارد والمؤسسات لأجل إشباع هذه الحاجات .

وهذا أيضا ما حاول "بسيون J.APosion من لاهاى بهولندا توضيحه عندما وضع مستويات للحاجة مؤكدا أن مسئولية المجتمع الأولى هى أن يقابل الاحتياجات الأساسية والاجتماعية لأعضائه وهى :

1 - البيولوجية　　2 - الاجتماعية　　3 - العاطفية　　4 - الروحية

ورغم أن إشباع كل منها يمكن أن يختلف من وقت لآخر فإن واجب كل مجتمع أن يحدد حداً أدنى لا يقع تحته أى شخص(30)

هذا وقد وضعت نظرية للحاجات وإشباعها وهذه النظرية عرفت باسم "نظرية الحاجات الإنسانية" Theory of human Needs

هذا وينطوى البناء الأساسى لهذه النظرية على تقسيم الحاجات إلى حاجات أساسية وهى :

1 - الصحة البدنية .

2 - استقلالية المؤسسات وعدم تعرضها للتدخلات من أى جانب ، والحاجات الأولية وهى تشتمل على المجموعة التالية من الحاجات :

1 - التغذية السليمة والمياه النقية للشرب .

2 - المسكن الآمن .　3 - بيئة للعمل غير قائمة على المخاطرة .

4 - بيئة صحية آمنة .　5 - رعاية صحية مناسبة .

6 - طفولة آمنة .　7 - علاقات أولية محددة .

8 – الأمن البدنى . 9 – الأمن الاقتصادى .

10–التعليم المناسب .

وقد نصت هذه الطريقة على أن كلاً من الحاجات الأساسية والحاجات الأولية يشتركان فى هدف عام والذى يتمثل فى العمل على تحقيق المشاركة بالإضافة إلى التحرر وتتمثل المشاركة فى أهمية تجنب الضرر الذى يظهر عن طريق ضعف المشاركة الاجتماعية أما التحرر فيتمثل فى المشاركة الحاسمة فى اختيار شكل الحياة والمعيشة. بالإضافة إلى أنه توجد بعض الشروط المجتمعية من أجل إشباع هذه الحاجات وهذه الشروط المجتمعية هى شروط عامة تتمثل فى:

1 – الإنتاج . 2 – إعادة أو تنشيط الإنتاج .

3 – انتقال الثقافة وانتشارها . 4 – السلطة والسياسة .

وهناك شروط خاصة وتتمثل فى :

1 – **الحرية السلبية** : مثل الحقوق السياسية للمواطنين .

2 – **الحرية الإيجابية** : مثل الحقوق المتعلقة بإشباع الحاجات ، المشاركة السياسية[31].

وبالإضافة إلى ذلك فإنه فى المستوى التطبيقى للسياسة الاجتماعية يكون الاهتمام الأساسى بما أسماه Dale بالحاجات الأولية السابقة الذكر ، فالحاجات الأولية هى الوسائل التى تؤدى إلى مقابلة أهداف الأفراد الجوهرية ، إلا أن معظم المناقشات عن حاجات الرعاية لم تلتفت بالاهتمام إلى الحاجات الأولية والتى هى مثل التعليم والرعاية الصحية والإسكان ، فمثل هذه الحاجات نسبية فهى تتعلق بالعادات والمستويات الموجودة فى مجتمع واحد وفى وقت واحد.

فعلى سبيل المثال : كل الناس فى حاجة إلى مسكن ولكن نوع المسكن الذى يحتاجونه يعتمد على بيئتهم وعلى المستويات والتوقعات الخاصة بالمجتمع الذى يعيشون فيه. وخلاصة القول سنجد أنه بالرغم من فشل محاولات الفلاسفة لكى يجدوا تعريفاً عاماً وموضوعيا للحاجة سنجد أنهم لم يفلحوا فى ذلك إلا أن الحاجات إلى حد بعيد تقع فى حيز

اهتمام السياسة الاجتماعية كما أن الحاجات نسبية فهى تتغير عبر الوقت وتتنوع من مكان لآخر ، وبالإضافة إلى التعريفات السابقة للحاجات إلا أنها فوق ذلك تتضمن بعض الأحكام القيميه وفى النهاية يجب أن نلاحظ أنه حتى الحاجات الأساسية ممكن أن تتضارب مع بعضها البعض .

وطبقاً لما قاله **Gough** أن كل الناس لديهم حاجات إنسانية أساسية وهذه الحاجات لا تتضمن فقط المتطلبات الفيزيقية (الجسمية) ولكن تتضمن أيضا الحاجات النفسية والعقلية . وهذه الحاجات لا تكون نسقاً متناغم الأجزاء من الحاجات . ولقد أشار **Gough** إلى رؤية **Freudian** والتى تقول "بأن الإنسان يبحث عن نمطين متناقضين أولهما السعادة الشديدة والسرور . والآخر الرضا والقناعة والاطمئنان" .

هذا وقد أشار **Gough** إلى أنه من الضرورى لكل المجتمعات الإنسانية أن تختار بين الحاجات طبقا لنسق محدد من القيم . كما أن قضية إشباع الحاجات ترتبط ارتباطا وثيقا بقضية تقديم الرعاية حيث إن القوة والمراكز الاجتماعية الخاصة بمقدمى الرعاية المتخصصين مثل الأطباء والمدرسين تستند جزئياً على ادعائهم بأنهم هم المجموعة الوحيدة فى المجتمع القادرة على تعريف وتقييم حاجات الأفراد مرتكزين فى ذلك على احترامهم لأنماط الرعاية الأساسية، كما أنهم أدعوا أيضا بأنهم هم أحسن المؤهلين لكى يفرقوا بين المتطلبات الأساسية والحاجات الحقيقية .

كما أن المدرسين والأخصائيين الاجتماعيين مثلهم مثل الأطباء الآن فهم يدعون أنهم المهنيون المؤهلون الوحيدون الذين لديهم المعرفة والخبرة لكى يعرفوا ويحددوا حاجات الأفراد كما أنهم يقولون أيضا بأنه لا الأفراد أنفسهم ولا الجماعات الموجودة فى المجتمع مثل السياسيين لديهم الخبرة الكافية لكى يشاركوا فى تحديد وتعريف حاجات الرعاية فالمدرسون يعتقدون بأنهم لابد أن يتحكموا فى مناهج الدراسة وذلك لأنهم بمفردهم الذين لديهم الخبرة لكى يحددوا بدقة الحاجات التعليمية لكل تلميذ أو طالب . كما أن الأخصائيين الاجتماعيين المهنيين يعتقدون بأنهم مؤهلون بشكل كاف لأن يفرقوا بين حاجات الأفراد الحقيقية وبين المشكلات التى يقول العملاء او الأفراد أنهم يعانون منها ولكنه وفى النهاية ونتيجة لوجود هذه الاختلافات فى التخصصات المهنية المهتمة بالرعاية

فقد وجد حل لا يعتمد فقط على المتخصصين مهنيا فى تحديد حاجات الناس ولكنه بالإضافة إلى ذلك يهتم بضرورة تحديد الناس لحاجاتهم بأنفسهم[32].

3-قياس إشباع حاجات الرعاية الاجتماعية :

فى العالم الثالث فى فترة الستينات والسبعينات كانت هناك معدلات كبيرة من النمو فى بعض المناطق والأقاليم ظهرت من أجل منع حدوث مستويات أسوأ من الفقر ومن أجل هذا ظهر مدخل الحاجات الأساسية وفى عام 1976 تبنت منظمة العمل الدولية تقريراً خاصاً عن المبادئ والبرامج اللازمة من أجل تحقيق استراتيجية الحاجات الأساسية فى التنمية

وفى عام 1978 بدأ البنك الدولى العمل من اجل الحاجات الأساسية هذا بالإضافة إلى ظهور بعض البرامج الأولية التى عملت على تجميع المؤشرات لقياس إشباع الحاجات وبالتالى وضعت هذه الحاجات الأساسية فى مجموعة صغيرة متضمنة بعض الحاجات الأساسية مثل التغذية والتعليم الأساسى والصحة ومياه الشرب والصرف الصحى والإسكان ، كما سبق أن أوضحنا[33].

ولكى يتم توزيع منافع الرعاية بعقلانية فلابد أن يحاول مقدموا الرعاية أن يقيسوا هذه الحاجات الذين يسعون إلى مقابلتهما ولكى يتم تنفيذ ذلك فهم بحاجة إلى المقاييس للحاجة بحيث تكون عامة وقابلة للتطبيق .

وسنجد أنه فى هذا الصدد يحاول الباحثون فى السنوات الأخيرة أن ينوا مقاييس موضوعية للحاجات الاجتماعية مستخدمين فى ذلك بشكل كبير المؤشرات المتعلقة بالحاجة ولأن المفاهيم مثل مفهوم الصحة ومفهوم المرض ومفهوم الحرمان ومفهوم الإسكان العشوائى هى مفاهيم غير كمية كما أنها غير قابلة للقياس فإن المخططين والباحثين قد طوروا مؤشرات يمكن أن يعتمد عليها فى قياس مثل هذه المفاهيم.

وقد آجريت دراستان بريطانيتان عن حاجات الرعاية والتى استخدمت مؤشرات الحاجة وهاتان الدراستان هما :

1 - دراسة عن حاجات الرعاية الصحية اللازمة .

2 - دراسة عن الفقر فى المدن .

وقد كان هدف الدراسة الأولى هو العمل على تأمين رعاية صحية مناسبة للأفراد الذين يتعرضون للخطر هذا كما أن البروفسور Peter Townsend حاول أن يقدم مقياسا موضوعيا للفقر النسبى داخل المجتمع وهذه هى الخطوات التى قام بها :

أولا : حاول أن يحدد النمط الأساسى للمعيشة الذى يقدم من خلال المجتمع وذلك بواسطة مسح أو تحديد مجموعة من العادات والأنشطة التى يتوقع من خلالها مشاركة الأفراد ثم قام بعد ذلك بترتيب دليل أو مؤشر تقريبى الذى قام من خلاله البروفسور بتقديم قائمة موضوعية لهذه العادات والأنشطة والتى تشكل نمطاً روتينياً عاماً للمعيشة وهذه القائمة مكونة من 60 مؤشراً لنمط المعيشة متضمنة ما يلى : الغذاء ، الملبس ، الإسكان ، فوائد الرعاية فى العمل ، التعليم ، الصحة ، والعلاقات الاجتماعية .

ثانيا : كون Townsend دليلاً مؤقتا موضوعيا للحرمان ويتضمن هذا الدليل إثنى عشر محددا أو خاصية وهى تتضمن ما يلى : ألا يمكنك أن تقضى أجازة نهاية الأسبوع بعيداً عن المترل بعد سنة كاملة من العمل ؟

* ألا يمكن أن تتمتع بغذاء طازج حتى ولو لمدة 4 أيام فى الأسبوع ؟
* ألا يمكنك أن تتمتع بإفطار مطهى فى أغلب أيام الأسبوع ؟
* ألا يسعدك أن يكون فى مترلك ثلاجة ؟

ثالثا : وفى الخطوة الثالثة قام Townsend بقياس المدى الذى من خلاله الأفراد أو العائلات ينحرفون عن النمط الروتينى المعتاد لمستوى المعيشة.

أخيرا قام Townsend بتحديد مستويات فاصلة للدخل كما أنه قد حدد المدى الذى من خلاله لا تستطيع العائلات أو الأفراد أن يشاركوا فى تحقيق نمط متبول مع المعيشة .

وبهذا نجد أن Townsend استطاع أن يقدم مقياسا موضوعيا للحرمان فى المجتمع ولكن منهجيته فى هذا المقياس قد انتقدت وذلك بسبب احتوائها على بعض نقاط الضعف التى اعترف بها Townsend بنفسه حيث قال أنه من الصعب وضع نمط معيشى محدد ومتعارف عليه فى مجتمع متغاير الخواص . كما انه من ضمن الانتقادات التى وجهت لمقياس Townsend هو أن الحرمان والإشباع ينطويان تحت بعض المعايير القيمية وعلى أية حال سنجد أنه من ناحية الممارسة أو من الناحية العملية أن معظم محاولات استخدام مؤشرات

الحاجة قد انتقدت وذلك بسبب افتقادها للقاعدة النظرية . هذا وقد نـاقش كـل مـن Bebbington and Davies ما مضمونه أن مؤشرات الحاجة تستطيع أن تقدم معلومـات مفيدة لصانعي السياسات الاجتماعية ولكن هذا فقط إذا ارتكزت مؤشرات الحاجة علـى قاعدة نظرية وكذلك إذا ارتبطت ببرهان يدل على قاعدة نظرية وكـذلك إذا ارتبطـت ببرهان يدل على فاعلية تدخلات الرعاية(34).

وبناء على ما سبق يمكننا القول أن من أجل قياس مدى إشـباع حاجـات الرعايـة الاجتماعية لابد من وجود بعض المؤشرات الأمبريقية (الواقعية) المنبثقة من المجتمع المحلـى التى يمكن من خلالها قياس ما إذا كان السكان أشبعوا احتياجاتهم أم لا؟

ومن أهم هذه المؤشرات ما يلى :

1 – الشعور بالرضا عن الخدمات المشبعة لحاجاتهم .

2 – الشعور بالكرامة الإنسانية أثناء إشباع حاجاتهم .

3 – الشعور بالثقة فى المسئولين عن تقديم الخدمات المشبعة لحاجاتهم .

4 – الشعور بأهمية وضرورة إشباع هذه الحاجات .

5 – الشعور بالاعتماد على المجتمع المحلى فى إشباع هذه الحاجات .

6 – الشعور بوجود بعض الصعوبات التى تمنعهم من إشباع هذه الحاجات .

سابعا : استراتيجية خدمات التنمية المحلية

Local Services Development(35)

يشير مفهوم خدمات التنمية المحلية إلى العملية التى يتم بموجبها إمداد الناس بالخدمات التى يحتاجونها على مستوى المجتمع وتفترض هذه الاستراتيجية انه توجـد حلـول محليـة للمشكلات المجتمعية ، حيث يستطيع سكان المجتمع اتخاذ المبـادرات المحليـة ومسـاعدة أنفسهم ، وهذه العملية لا تقع فى إطار الدفاع الخارجى عن الجماعات المحلية ولا فى إطار المشاركة فى الخطط المحددة لتحقيق أهداف معينة ، ولكنها عملية يقوم الناس من خلالهـا بتقوية أنفسهم وكذلك مجتمعاتهم المحلية .

هذا وتتخصص بعض منظمات خدمات التنمية المحلية فى تقديم خدمات محددة ، بينمـا وصلت بعض المنظمات الأخرى إلى المرحلة التى تعمل من خلالها فى مجال تقديم العديد من

الخدمات المتنوعة . وفى مدينة "بوجوتا" "بكولومبيا" قامت مجموعة من كبار السن بشراء الأدوات الخاصة بمخبز لصناعة الخبز . وقد بدءوا بصناعة الخبز وبيعه للمستهلكين ، وقاموا بإرسال نصف إنتاجهم أسبوعيا إلى منازل الفقراء من المسنين بالبلدة . وقد استفادوا من الأرباح التى حصلوا عليها من بيع الخبز فى تمويل العيادة الطبية فى المنطقة المحيطة بالمخبز ، كما قاموا بإنشاء مغسلة لخدمة العديد من منازل كبار السن بالمنطقة ، وقاموا أيضا بإنشاء ورشة لتوفير الأدوات اللازمة للصناعات اليدوية التى يصنعها المسنون فى منازلهم ، بالإضافة إلى إنشاء معرض ومركز فى المدينة لتوزيع هذه الصناعات . ولم يكتفوا بذلك بل أنهم رتبوا مع بعض المدرسين للقيام بإلقاء دروساً لطلاب المدارس عن المسنين ، حتى يفهم هؤلاء الطلاب طبيعة مرحلة الشيخوخة ، وكيفية التعامل والمشاركة مع المسنين فى البرامج والمشروعات التى يقومون بها .

ومن أهم مميزات خدمات التنمية المحلية أنها تقدم الفوائد النفسية والاجتماعية للأشخاص المشاركين فيها من خلال التقليل من العزلة ، وزيادة التفاعلات فيما بينهم . وكذلك تساهم فى تحقيق التنمية المنظمة من خلال وضع الأولويات وتنفيذ البرامج والمشروعات ، كما أنها تحسن من مستو توزيع الخدمات فى المجتمع ، بحيث تجعل هذه الخدمات أكثر استجابة وتلبية لحاجات المجتمع .

نحو تكامل الاستراتيجيات Toward a synthesis :

يثار هنا تساؤل مؤداه أى من هذه الاستراتيجيات أكثر احتمالا لتقوية المجتمع ؟ وللإجابة عن هذا التساؤل نحدد الملاحظات التالية[36].

1 – أنه من المفيد أن نميز بين استراتيجيات تغيير المجتمع وهذا التمييز يوضح لنا أن كل استراتيجية تمثل حركة منفصلة تتميز بأساسها الأمبريقى ونمط الممارسة الذى تتجه ، فحراك المواطنين ليس هو مشاركة المواطنين ، فالأشخاص الذين يتولون حشدا الجماهير وتنظيم المظاهرات يختلفون عن هؤلاء الذين ينظمون جلسات استماع للمواطنين للاطلاع على طبيعة الموارد والإمكانيات والمشروعات الخاصة بتنمية مجتمعه وذلك من أجل دفعهم لتأييد المشاركة الفعالة فى التخطيط والتنفيذ لهذه البرامج والمشروعات ومن هنا نجد أن كل الاستراتيجيات تسعى إلى التغيير ولكن من خلال توجهات وأساليب مختلفة .

2 – يؤكد التمييز بين الاستراتيجيات على انه لا توجد استراتيجية واحدة تتناسب مع كل اتجاهات الممارسة ولهذا يعتبر من الخطأ أن يتقيد الممـــارس أو يصـــبح أســـير لاستراتيجية واحدة ويهمل جميع الخيارات المتاحة وفقا لظروف الموقف الذى يتعامل معه

3 – أن تعلم وفهم الاستراتيجيات يزيد من معدل استخدامها لذلك فإن اكتساب المزيد من المعلومات والمعارف عن هذه الاستراتيجيات يوسع من الاختيار بينها ويرقـــى من العمليات التى تستهدف تقوية المجتمع .

4 – بالرغم من وجود هذه الاستراتيجيات بشكل منفصل إلا انها فى الواقع العملى تتداخل وتمتزج فى كثير من مواقف الممارس وقد أظهرت العديد من الدراسات فى هذا المجال أن نجاح الممارسة يحتاج إلى القدرة على تقدير الموقـــف وتطبيـــق العديـــد مـــن الاستراتيجيات والاتجاهات فى سياق المجتمعات أو المنظمات التى تعمل من خلالها .

مراجع الفصل الثالث :

1- عبد الباسط عبد المعطى : البحث الاجتماعى محاولة نحو رؤيـة نقديـة لمنهجـه وأبعاده، (الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1995) ص55.

2-عبد الحليم رضا عبد العال : البحث فى الخدمـة الاجتماعيـة ، (القـاهرة ، دار الحكيم، 1993) ص273.

3-هشام سيد عبد المجيد : البحث فى الخدمة الاجتماعية الاكلينيكية ، (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية ، 2006)، ص63.

4-عبد العزيز عبد الله مختار وأخرون: أسس البحث الاجتماعى فى محيط مهنـة الخدمـة الاجتماعية ، (مطبعة جامعة حلوان ، قسم التخطيط الاجتماعى، 1994) ص ص 31 : 32.

5-أحمد كمال أحمد : تنظيم المجتمع نظريات وحالات ، الجزء الثانى ، (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية ، 1975) ص ص 117 : 118.

6-هشام سيد عبد المجيد : مرجع سبق ذكره ، ص ص 76: 77.

7-عبد الخالق محمد عفيفى ، تنظيم المجتمع أدوار ونماذج الممارسة ، (القاهرة، مكتبـة عين شمس ، 1993) ص 83.

8-رشاد أحمد عبد اللطيف : نماذج ومهارات طريقـة تنظـيم المجتمـع فى الخدمـة الاجتماعية مدخل متكامل (الاسكندرية ، المكتب الجـامعى الحـديث ، 1999) ص ص 191: 192.

9-عبد الخالق محمد عفيفى : تنظيم المجتمع أدوار ونماذج الممارسة ، مرجع سبق ذكره، ص ص 85: 88 .

10-صلاح العبد وأخرون : سياسات التنمية الريفية ، المداخل ، والتطبيقات ، سلسـلة التنمية الريفية، الكتاب الثانى (القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1998) ص ص 83: 84.

11-ساميه محمد فهمى وآخرون : مدخل فى التنميـة الاجتماعيـة ، (الاسـكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، 1986) ص ص 19: 21.

12-Jack Rothman "Three Models of community organization practice Infred M. Cox and Charles Garvin practice (N. Y. Millan Co. 1969) P.P23 : 24.

13-إبراهيم عبد الرحمن رجب وآخرون : نماذج ونظريات تنظيم المجتمع ، الكتاب الثانى ، ط1 (القاهرة ، دار الثقافة ، 1983) ص ص 143: 146.

14-عبد الحليم رضا عبد العال : تنظيم المجتمع النظرية والتطبيق ، (القاهرة ، دار الحكيم للطباعة والنشر ، 1991) ص ص 175: 176.

15-طلعت مصطفى السروجى : السياسة الاجتماعية فى إطار المتغيرات العالمية الجديدة، ط1 ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، 2004 ، ص ص 320، 321.

16-المرجع السابق ، ص326.

17-محمد سيد فهمى : مدخل إلى الرعاية الاجتماعية من منظور إسلامى ، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث ، 1988 ، ص ص 128 :130.

18-محروس محمود خليفة : السياسة الاجتماعية والتخطيط فى العالم الثالث ، الإسكندرية ، دار المعارف الجامعية ، 1986 ، ص23.

19-محمد مصطفى أحمد : الخدمة الاجتماعية فى مجال السكان والأسرة ، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، 1995 ، ص16.

20-الأمم المتحدة : المؤتمر الدولى للسكان والتنمية ، القاهرة ، برنامج عمل المؤتمر الدولى للسكان والتنمية ، مذكرة الأمانة العامة ، ص ص 9-14.

21-محروس خليفة ، أنصاف عبد العزيز : الخدمة الاجتماعية وأساليب الرعاية الاجتماعية - رؤية نقدية للمفاهيم والممارسات ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1987 ، ص ص 8: 9.

22-H.P Thirlwall: Grawth and Development, fifth edition, Hong Kong , Mcmill mpress, ltd ,1994, P.51.

23-محروس خليفة ، أنصاف عبد العزيز : الخدمة الاجتماعية وأساليب الرعاية الاجتماعية رؤية نقدية للمفاهيم والممارسات ، مرجع سبق ذكره ، ص ص9: 10.

24-سلوى عثمان ، السيد رمضان : مدخل فى الرعاية الاجتماعية ، الاسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، 1991 ، ص18.

25-ديانا كونيرز : مقدمة التخطيط الاجتماعى فى العالم الثالث ، (ترجمة الفاروق ذكى يونس) ، الكويت ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمى ، 1990 ، ص ص 50: 51 .

26-إقبال الأمير السمالوطي : التخطــيط الاجتمــاعي ، القــاهرة ، د.ن ، 1996 ، ص ص 257-268.

27-Noel Timms : Soial Welfare : Why and How ? London , Routldge and Paule , 1980, PP. 3: 5.

28-John M. Romanyshn and Anie L. Romanyshy : Social Welfare :Charity to Justice, New York , council on social work education , 1971, PP313 : 317.

29-Le Doyal ad Ian Gough : A Theory of Human Needs, Hong Kong , Macmillam press, Ltd, 1991.

30-اقبال الأمير السمالوطي : التخطيط الاجتماعي ، مرجع سبق ذكره ، ص270.

31-Len Doyal and Ian Gough : A Theory of Human Needs, op. cit, P 170.

32-Peggy Foster : Access to Welfare : An Introduction to Welare Rationing, Hong Kong, Macmillan Press Ltd. 1983, 19-PP23 : 25.

33-Len Doyal and Ian Gough : A Theory of Human Needs , op. cit, P 153.

34-Peggy Faster : Access to welfare, An Introduction to welfare Rationing, op. cit , PP. 28: 31.

35-حسين حسن سليمان وآخرون : الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الجماعة والمؤسسة والمجتمع ، ط1 ، بيروت - لبنان ، مجد المؤسسة الجامعية للدراســات والنشــر والتوزيع ، 2005 ، ص236.

36-المرجع السابق ، ص 437.

الفصل الرابع

الفقر كأحد مشكلات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية

أولاً : مفهوم الفقر

ثانياً : أبعاد الفقر وأنواعه

ثالثاً : أسباب الفقر وتأثيراته

رابعاً : المداخل والنظريات المفسرة للفقر

خامساً : الفقر خصائص وفئات

سادساً: الفقر والعدالة الاجتماعية

الفصل الرابع

الفقر كأحد مشكلات التنمية المستدامةللمجتمعات المحلية

أولا : مفهوم الفقر : The Concept of Poverty

لقد اتضح من خلال العرض السابق لتاريخ الفقر أنه لا يوجد مفهوم واحد محدد لمعنى الفقر، فمعنى الفقر ومغزاه يختلف باختلاف الزمان والمكان وباختلاف الأوضاع المجتمعية. هذا ويرجع السبب في عدم الاتفاق على معنى واحد لمفهوم الفقر إلى عدة عوامل يتمثل أهمها فيما يلي [1]:

1 - اختلاف المواقف المبدئية للباحثين المختلفين في تصورهم لمعنى الفقر وتصورهم لما يلزم عمله بشأنه.

2 - تنوع المنطلقات النظرية والاختيارات المنهجية.

3 - اختلاف السياقات الحضارية التي يظهر الفقر فيها .

4 - تباين صور الفقر ومدى انتشاره وحدته باختلاف المجتمعات والعصور.

وقبل تناول بعض المداخل التي اهتمت بتعريف الفقر لابد من الإشارة

إلى أهم المصطلحات التي تتداخل مع مفهوم الفقر من هذه المصطلحات ما يلي:

1 - **مصطلح الإفقار** [2]: حيث يشير هذا المصطلح إلى الأداة التي تتسبب في استشراء حالة الفقر بين أغلب السكان، حيث تشير إفقار Empouvrissement في أصلها الفرنسي إلى الإحالة إلى الفقر أو جعل المرء مفتقراً بحيث ينضم إلى عداد الفقراء، وقد جرى استخدام الكلمة في الإنجليزية بمعنى استنفاد القدرة أو التدهور (مكيشني 1979 Mckchnie)، ويرادف ذلك في العربية كلمة إضعاف وكل ذلك بمعنى أن فهم الإفقار يقتضي توجيه النظر نحو فعل القوة في إحداث الحرمان وعلى هذا فإن مفهوم الإفقار يكون مرادفاً لمعنى أقرب إلى تحليلات القوة Power عنه من دراسات الفقر.

2- **مصطلح عدم المساواة** Inequality [3]: حيث يهم أن نشير إلى أن الفقر يختلف عن عدم المساواة، فالفقر يترتب في العادة على عدم المساواة، ولكن عدم المساواة لا ينطوي بالضرورة على الفقر.

3 -هذا ولمعنى الفقر دلالات كثيرة يستخدمها العلماء حسب توجهاتهم ومن هذه الدلالات ما يلي: [4]

1) دلالات لفظ الفقر عند البيروقراطيين:

حيث استخدموا ثلاث دلالات أساسية للتعبير عن الفقر وهي :

(أ) سكان دخلهم منخفض. (ب) فقر مطلق. (ج) فقر نسبي.

وهذه الدلالات هي الأكثر شيوعاً واستخداماً وعادة ما يكون المعيار الموضوعى هو الدخل لتحديد من يدخل فى كل فئة من هذه الفئات الثلاثة.

2) الفقر عند علماء الاخلاق :

حيث أشاروا إلى الفقر بمجموعة من المصطلحات التى تشير إلى الفئات الفقيرة ومنها ما يلي:

(أ) **المتوكل على الله** : الذى يتحمل مسئولية الفقر.

(ب) **المعدم** : تشير إلى الفقر المطلق.

(ج) **المحروم** : يشير إلى الحاجة غير المشبعة.

(د) **الكادح** : يشير إلى الفقير الذى يستحق المساعدة حيث إنه يعيش عيشة نقية فيها جد وأمانة.

(هـ) **مستحق العون** : الذى يحتاج العون والمساعدة.

(و) **الفقيرة باختياره** : ويشير إلى الفقير الذى يحصل على الإحسان الذى تحث عليه الأديان.

(ز) **الفئات الخطيرة** : وتشير إلى الفقراء الذين لا يستحقون المساعدة نظراً لأنهم محاطون بالرذيلة والاستهتار والتسيب ، فهم جراثيم فى جسم المجتمع .

(ح) **الفئات الشعبية** : وتشير إلى الفئات ذات الدخل المنخفض والطبقة الدنيا ، البروليتاريا.

3) معني الفقر عند الاكاديميين :

حيث أشاروا إلى الفقر بمجموعة أخرى من المصطلحات هي:

(أ) **الفقر الهيكلي** : وهوالفقر الذى ينتج عن الأوضاع الهيكلية فى النظام الاقتصادى والاجتماعي التى تساعد على وجود تجاوزات واسعة فى سوق العمل.

(ب) **العزل أو الابعاد** : وهو مصطلح أكثر إثارة للجدل ويعني حرمان فئات معينة من تحقيق التراكمات الرأسمالية وتحصيل تصميمها العادل فى عائدات النمو الاقتصادى ويستخدم هذا المصطلح كتفسير هيكلى داخلى للفقر .

(ج) **التهميش والاستغلال** : فهو مجموعة من مصطلحات الماركسية التى تتحدد مصطلحاتها فى إطار نظرية قيمة العمل ، ومادامت هناك طبقة اجتماعية قادرة على استغلال طاقة إضافية من العمل (طاقة العمل الزائدة عن احتياجات الإنتاج) فسوف يسود نوع غير مقبول أخلاقياً من الفقر ، ويصبح بإمكان العمل المنظم تغيير نظام الاستغلال وتحسين ظروف حياة الفئة المستغلة .

ويوضح الجدول (3) معنى الفقر فى ضوء سياسات مكافحته [5]

المفسرون	معيار تحديد الفقر	تعريف الفقر	سياسات مكافحة الفقر
البيروقراطيون	الدخل 1–انخفاض الدخل. 2–الفقر المطلق 3–الفقر النسبي	1 – يشير الفقر إلى تدني المستوى المعيشي بسبب انخفاض الدخل . 2 – الفقراء : هم فئات اجتماعية ذات دخول منخفضة.	1 – توفير الخدمات الأساسية للفقراء . 2 – تقديم المساعدات لذوى الدخل المنخفض . 3 – إعادة توزيع الدخول. 4 – تشجيع برامج الرعاية الاجتماعية. 5 – تفويض السلطات للهيئات الدنيا بما فى ذلك التنظيمات المهتمة بقضية الفقر.
علماء الأخلاق	- المسئولية	1 – يرتبط الفقر بالأوضاع المزرية الاجتماعية التى تعيشها فئات اجتماعية بسبب تقاعسها وعدم تحمل مسئولية المخاطرة 2 – الفقر هم أشخاص يفضلون الحياة السهلة عن العمل الجاد ويستهترون ويفشلون فى التخطيط لمواجهة الأيام الصعبة المقبلة.	1 – تقديم المساعدات للفقراء . 2 – تشجيع الأعمال الخيرية المحلية. 3 – تشجيع الإحسان إلى الفقراء. 4 – إبعاد الفقراء غير المستحقين (الفئات الشريرة) عن التعاملات الإنسانية العادية قبل الزج بهم فى السجون أو الملاجى .

المفسرون	معيار تحديد الفقر	تعريف الفقر	سياسات مكافحة الفقر
الأكاديميون	الاستغلال و اللامساواة	1 – يشير الفقر إلى ظروف الحرمان المادية والاجتماعية التي يعانيها الفقراء من جراء اللامساواة. 2 – الفقراء هم فئات اجتماعية مستغلة وتعسة نتيجة (الأخلاق وألوان الحرمان)، تأصل عدم المساواة في الهيكل الأساسي للنظام الرأسمالي.	1 – إنهاء أو التقليل من حالة السيطرة واللامساواة. 2 – إيجاد وظائف جديدة وإعادة التأهيل. 3 – إدخال إصلاحات اقتصادية تمثل منح أراضي لعدومي الملكية. 4 – إدماج قوة العمل المهشمة والمعزولة في عملية التنمية 5 – التنمية الاجتماعية والاقتصادية (الشاملة). 6.– تشجيع البحث العلمي بغرض إيجاد البدائل المناسبة للقضاء على الفقر وتحسين حال الفقراء.
الأمبريقيون ومنظروا القوة	التجريد من القوة	1 – الفقر هو أحد أشكال التجريد من القوة أو انعدام القدرة. 2 – الفقراء هم فئة اجتماعية معدومة السلطة ومجردة من القوة.	1 – التنظيم الذاتي للفقراء. 2 – المساعدات الخارجية (الدول بصفة خاصة). 3 – يتعين قيام حركات احتجاج سياسي للفت الأنظار إلى حق الفقراء في الحياة والاعتراف بحقوقهم وإعطاء الفرصة لأصوات الفقراء العديدة كي تصبح مسموعة. 4 – المشاركة في العمل الجماعي ومحاولة اكتساب مزيد من القدرة للتحكم في وسائل العيش.

هذا وللفقر مرادفات كثيرة من أهمها : الحاجة ، الفاقة ، والعوز ، القلة والحرمان ، والاحتياج ولنذكر أيضاً بعض الكلمات المضادة للفقر كالغني والثروة ، الوفرة ، اليسر والرخاء ، ولنلاحظ أن الصفة "فقير" إذا ما وضعت إلى جانب اسم تعبر تارة عن التعجرف والاحتقار أو الإهانة "نموذج الفقير" ، وتارة أخرى عن شعور الشفقة أو الرحمة "إنسان فقير" ، ويجعلنا هذا السيل من المفردات والمصطلحات نتساءل عن ما إذا كانت

تعبر عن تشوش فى المذاهب وعن إندفاعة لفظية لدى بعض علماء الاجتماع أم تعبر ببساطة عن خواء فى الفكر إلا أنه يمكن القول أن هذا السيل من الكلمات، يعبر على الأقل وفى الوقت عينه عن حقيقة مدركة بطرق مختلفة وفق ما نسعى لمعرفته أو عمله ووفق ما نشغله من مراكز .[6]

وفيما سبق اتفاق شديد مع عوامل الاتفاق على معني واحد للفقر حيث اختلاف الفكر والمذاهب وسبل العلاج ، وبناء على ذلك ترى الباحثة أنه قبل تناول المحاولات الفردية لتعريف الفقر وكذلك قبل تناول المداخل التى تناولت تعريف الفقر لابد من الإشارة إلى بعض المحددات العامة لمفهوم الفقر .

ومن هذه المحددات ما يلي :[7]

1 - أنه لا يوجد تعريف علمي متفق عليه للفقر لأن الفقر فى المقام الأول مفهوم سياسي وبالتالى فهو محل نزاع فكل من يتكلم عنه يحاول الدفاع عن وجهة نظره ويسوق البراهين والأسانيد العلمية مما يجعل عناصر الفكر معقدة ومتداخلة تجاه هذا الموضوع.

2 - يعتقد البعض بأن الفقر يعتمد بعض الشئ على ما نميل إليه أو ما نتوقعه ، لذا فهو من الأمور الوصفية .

3 - أن الفقر ليس ظاهرة بسيطة يمكننا دراستها لتحديد ما نتبناه من المدخل الصحيح، فإنه عبارة عن سلسلة من التعاريف والمفاهيم المتشابكة والإجراءات المعقدة التى تطفو وتطغي من وقت لآخر وقد تتعارض مع بعضها بعض الشئ .

4 - أن الفقر بصفة أساسية إدراك وتصور جدلى ، حيث إن مفهوم الفقر مثل قيم الجمال تستمر فقط أمام أعين ناظريها .

5 - أن مشكلة الفقر تعني الأثر والاستجابة نتيجة للفعل وأن تلك المشكلة يجب التغلب عليها فوراً بإزالة آثار الماضي مع استمرارية سياسة التنمية .

6 - أن الفقر عبارة عن القصور المادى والاجتماعي والعاطفي والإنفاق الأقل فى التغذية وفى التدفئة والملبس عما هو معتاد بمتوسط الدخل وعدم التأمين للمرض وهبوط المستوى التعليمي وعدم تأمين المسكن وعدم توفر معاش طويل الأمد .

وفى ضوء ما سبق من محددات لا يسعنا الآن إلا محاولة عرض بعض المحاولات التى برزت فى إطار تحديد مفهوماً واضحاً للفقر يسهل على الدارسين والباحثين لهذه المشكلة الاستعانة ببعض هذه المفاهيم التى تتفق وطبيعة دراستهم وكذلك طبيعة فكرهم ، وعلى هذا فإن الباحثة فيما يلي ستحاول عرض بعض هذه المحاولات سواء كانت هذه المحاولات عبارة عن مداخل تهتم بتعريف الفقراء أو كانت محاولات فردية لبعض العلماء .

4) المحاولات الفردية لتحديد مفهوم الفقر :

1 - محاولة جو جودوين باركر Jo Goodwin Parker: حيث حاول وصف عار وذل المرء فى أن يكون فقيراً واعتمد فى ذلك على بعض النقاط الأساسية لتحديد معني الفقر ومنها ما يلي : [8]

1 - أن الفقر يعني المظهر الرث غير الملائم لكرامة الإنسان والذى لا يسمح بتوافر شروط النظافة وبخاصة النظافة الشخصية للمرء .

2 -أن الفقر يشير إلى سوء البنية الأساسية لمنازل الفقراء وعدم نظافة مرافقة وأثاثه.

3 - أن الفقر يشير إلى التعب البدني وسوء الحالة الصحية .

4 - أن الفقر يشير إلى القذارة الناتجة عن غياب الرعاية المترلية الناتجة عن ارتفاع الأسعار وعدم قدرة الفقراء على تحمل هذه التكاليف .

5 - أن الفقر يشير إلى عدم الشعور بالراحة وعدم توافر شروطها فى العمل والمترل.

6 - أن الفقر يشير إلى الطهي بدون طعام والتنظيف بدون صابون (منظف) ، غير غياب الوسائل الضرورية لإشباع الحاجات المختلفة.

7 - أن الفقر يشير إلى طلب المساعدة لأنه إذا لم تفعل ذلك سيعاني أطفالك من العوز وتدني مستوى المعيشة .

8 - أن الفقر يشير إلى أن تتذكر عندما تركت المدرسة لأن زملائك من الأطفال كانوا قاسيين جداً فى نقدهم لملابسك ورائحتك الكريهة (أى يشير إلى تحامل من حولك عليك بسبب فقرك).

9 - أن الفقر يشير إلى المستقبل المظلم بكل ما فيه من أوضاع معيشية حيث الصحة والتعليم فلا سبيل أمام الفقر لأن يحلموا بمستقبل مشرق .

10 – أن الفقر يمكن اعتباره حامضاً يقطر على الكبرياء حتى يـــذهب ، وإزميـــل ينحت الشرف حتى ينتهي (وقد يرجع ذلك من وجهة نظر الباحثة إلى أن الفقر كثيراً ما يتطلب المساعدة من الآخرين).

وفى ضوء المحاولة السابقة نرى أن الفقر يعد تجسيداً لكل معـــاني الحرمـــان حيـــث الحرمان من وسائل الحياة الكريمة وحرمان من الراحة والهدوء وحرمان مـــن الإشـــباع المناسب للحاجات ، وينقلنا ذلك بدوره إلى المحاولة التالية .

2 – **تعريف تاونسند** Townsendسنة 1979 [9]: حيث عرف الفقر على أنه "الأفراد والعائلات والمجموعات من السكان التى يمكن أن يطلق عليها أنها فقيرة عندما تعـــاني مـــن نقص الموارد للحصول على أنواع من التغذية والمشاركة فى الأنشـــطة والحصـــول علـــى الظروف الملائمة من الحياة والاحتياجات الأساسية اللازمة لاستهلاك الأفراد والمجتمعـــات التى ترتبط بها معيشتهم "، وتعد هذه المحاولة لتعريف الفقر تلخيصاً وتجسيداً للمعاني الـــتى أشار إليها باركر فى المحاولة السابقة إلا أنه قد أضاف عنصر خطير ترى الباحثـــة علاقتـــه الوثيقة بالفقر ألا وهو المشاركة فى الأنشطة للحصول على الظروف الملائمة مـــن الحيـــاة وتاونسند فى ذلك يشير ضمنياً إلى مدخل المشاركة الذى يعد ضرورياً فى معالجة الفقر.

3 – **تعريف مكنمارا** Macknimara : حيث عرف الفقر على أنه "تلك الأحـــوال المعيشية التى تكون نتيجة سوء التغذية والجهل والمرض والقذارة وارتفاع وفيات الأطفـــال وقصر العمر الافتراضي عن المستوى المعهود للحياة اللائقة" [10].

وهذا يعنى أن التعريف قد حمل فى مضمونة أسباب الفقر والتى تبينت ضمنياً فى محاولـــة باركر .

4 – **تعريف الباحثان** Baarvachough and Chimire [11]: حيث عرفا الفقر على أنه "إسراف الأغنياء فى الاستهلاك " بل نزيد على ذلك بأنه هو المردود السلبي للغني وإن جاز التعبير هو الاستغلال الأقصى أو التوزيع الأظلم للموارد الطبيعية وهـــو رد الفعـــل العكسى للطبيعة بجميع مكوناتها .

وترى الباحثة ان هذا التعريف يتفق مع آراء الأكاديميين التى تم الإشارة إليهـــا ســـابقاً حيث التعبير عن الفقر بمصطلح التهميش والاستغلال .

5 - **التعريف الرسمي للفقر** : ويعتمد هذا التعريف على التعريف الذى ظهر عام 1963 كجهد أكثر تحديداً الهدف منه تحديد من هم الفقراء حيث قامت إدارة الضمان الاجتماعي (SSA) Social Security Administration بتطوير تعريف الفقر بالاعتماد على البرامج الحكومية التى تم تصميمها لتحديد مشكلة الفقر ، وقد حددت وزارة الزراعة الأمريكية تكلفة الغذاء الضرورى بـ 3.100 دولار للأسرة المكونة من أربعة أفراد خلال عام 1963 وتغيرت هذه التكلفة إلى 16.333 دولار للأسرة عام 1997 واعتبرت أن أى أسرة تعيش أسفل هذا الدخل تعتبر أسرة تعاني من الفقر ، إلا أنه تم انتقاد هذا المعيار لتحديد الفقر على أساس أنه غير علمي باعتبار أن المعيار الصحيح هو الدخل وما تبقي منه بعد الاتفاق على الغذاء .[12]

6 - **تعريف قاموس وبستر عام 1991** : حيث عرف الفقر على أنه "حالة نقص ف امتلاك المال والبضائع ووسائل الدعم أو أنه عدم الكفاية" .[13]

7 - **مفهوم مشروع بناء القدرة المؤسسية ومؤسسة الشرق الأدنى**[14]: حيث عرفا الفقر على أنه "الافتقار فى الحصول على المال الذى من خلاله يمكن توفير الاحتياجات الأساسية وغير الأساسية للأسرة للعيش بكرامة".

8 - **تعريف قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية**[15]: حيث عرف الفقر على أنه "اصطلاح نسبي وحالة يمكن تعريفها بمقارنة ظروف مجموعة من الناس أو اقتصاد بلد بكاملة مع غيره ويعتمد مفهوم الفقر على سلسلة من الفرضيات حول مستوى المعيشة الملائم الذى يتمتع به البعض ولا يتمتع به البعض الآخر".

9 - **تعريف الموسوعة العربية العالمية**[16]: حيث عرفت الفقر على أنه "العوز والفقر والحاجة ويصير الناس فقراء إذا فقدوا الدخل أو المورد الذى يكفل لهم أدني مستويات المعيشة (العيش) ودرجة الفقر يحددها نسق القيم الاجتماعية السائدة فى المجتمع الذى يختلف باختلاف الزمان والمكان".

10 - **التعريف الذاتي والموضوعي للفقر**[17] : حيث توجد عدة طرق لتعريف الفقر ويتحدد أهمهما فيما يلي :

(أ) **التعريف الذاتي** : والذى يعتمد فى تحديد حالة الفقر على تقدير الشخص نفسه لحالته فيكفي أن يرى بنفسه فقيراً ومن مبررات هذا التعريف أن الشخص أدرى من غيره بحالته أما من عيوب هذا التعريف اختلاف النقطة المرجعية فى تحديد الفقر وتأثر التقدير باعتبارات ذاتية كثيرة وغالباً ما يكون مستوى الفقر الذى يتحدد وفقاً للاعتبار الذاتي مرتفعاً ومن الصعب أن يصلح للمقارنة أو التعميم.

(ب) **التعريف الموضوعي** : حيث يجرى تحديد حالة الفقر على أساس مستوى معين من الدخل أو الإنفاق او أى مؤشر أو معدل باعتبار أنها تمثل الحد الفاصل بين الفقير وغير الفقير وهذا هو ما يسمي خط الفقر **Poverty line** من يقع عليه أو تحته هو فقير ومن يقع فوقه هو غير فقير ، هذا ومن الطرق الموضوعية لتحديد مفهوم الفقر ما يلي :

1 - عضوية بعض الفئات الاجتماعية فى مستوى اقتصادى معين، والتى تشير مؤشرات معينة إلى أن دخولها لا تتجاوز دخل خط الفقر ، كعمال الزراعة بأجر وموظفو الحكومة حتى الدرجة الثانية مثلاً والباعة الجائلون وغيرهم من الفقراء.

2 - عضوية بعض الفئات السكانية التى تعيش فى ظروف معينة مثل سكان المقابر والأحياء العشوائية ومن إليهم .

ويدخل ضمن الطرق الموضوعية لتحديد حالة الفقر الاعتماد على واحد أو أكثر من مؤشرات الرفاهية الاجتماعية **Social Welfare** أو نوعية الحياة **quality of life** مثل:

1 - الحالة الصحية ومدى كفاية الغذاء .

2 - اقتناء السلع المعمرة.

ومن عيوب الطرق الموضوعية لتعريف الفقر أنها تقتضي توافر بيانات كثيرة ومفصلة عن فئات الفقراء ، بالإضافة إلى محدودية إمكانات استخدامها .

هذا وقد جلبت التعريفات المتعددة لمفهوم الفقر تناقضاً سياسياً واجتماعياً وعلمياً إلا أن التعريف أو المفهوم الاجتماعي للفقر يعد من أهم التعريفات وذلك للأسباب التالية :[18]

1 - لأنه يحدد المقدار الذى توافق عنده الحكومات بأن هناك مشكلة موجودة بالفعل.

2 - لأنه يؤثر على نوع السياسات التى نستخدمها لمواجهة مشكلة الفقر .

3 - لأنه يؤثر على الطريقة او الكيفية التى يتم من خلالها معاملة الناس الفقراء

هذا ويشير المفهوم الاجتماعي للفقر إلى "مفهوم الحرمان" ، ووجـود مستـوى مـن الكفاية الذى يعبر عن مقدار الطعام والملبس ومكان السكن التى تكون على الأقل كافيـة ولكى نقول أن الشخص فقير نعني بذلك أن الشخص لا يملك كفاية ، ولكن السؤال هو ما مقدار الكفاية ؟ إن فكرة الكفاية تعتمد على المستوى الذى يتم تطبيقه بمقدار يسمح لهم بالعيش وتجنب المعاناة والحياة بصورة لائقة .[19]

ولقد اقترح الفان ويسينسكى Wresinski فى عام 1987 تعريفاً للفقر والفقر الشديد والذى استخدمه المجلس الاجتماعي والاقتصادي الفرنسي والذى يركز علـى الوسـائل المعالجة لمشكلة الفقر بطريقة متكاملة وربطها بالحقوق والمسئوليات ، هذا ويقترح ويسينسكي المفهوم الاجتماعي للفقر على أنه "غياب واحد أو أكثر من القدرات التى تسـمح للأفـراد وعوائلهم القيام بمسئولياتهم الرئيسية والتمتع بحقوقهم الرئيسية ومن هذه الحالة سيتولد عدم الأمان والذى يؤدى إلى الفقر الشديد حيث الحرمان المستمر والمتواصل" .[20]

ويتبين من مجمل المفاهيم والتعريفات السابقة للفقر أنها تدور حول مفهـوم الحرمـان النسبي لفئة معينة من فئات المجتمع وهذا ما يوضحه مفهوم البنك الدولى للفقر حيث عرفه على أنه "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة " .[21]

ومهما تكن الاختلافات بين رجال الفكر الاقتصادي والاجتماعي حول تحديد معـنى الفقر فإنه من المؤكد لدى الجميع أن الفقر لم يعد يعني فقط الحرمان الاقتصـادى أو قلـة الدخل أو عدم القدرة على سد احتياجات الأفراد الأساسية أو عدم مقدرة الفـرد علـى تحقيق دخل ثابت ومستمر وإنما يعني إلى جانب ذلك نمط حياة وأسلوب معيشي بل ولقـد وصل الأمر بالبعض إلى القول بأن الفقر يمثل حالة ثقافية متميزة(O. Lewis) .[22]

وفى ذلك اتفاقاً كبيراً مع تعريف "محمد حسين باقر" حيث عرف الفقر على أنه حالـة من الحرمان المادى التى تتجلى أهم مظاهرها فى انخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعاً وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكنى والحرمان من تملك السـلع المعمـرة والأصول المادية الأخرى ، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات .[23]

ويتفق هذا التعريف من وجهة نظر الباحثة مع تعريف تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم لعام 1994 للفقر والذى تضمن الأوضاع الاجتماعية من تعليم وصحة وتغذية بالإضافة إلى المفهوم الاقتصادى للدخل المنخفض .

وينتهي هذا التقرير بمجموعة من الاستنتاجات حول الجوانب الاقتصادية (المفهوم الاقتصادي) المتعلقة بالفقر ،ومن هذه الاستنتاجات ما يلي :- [24]

1-أن النمو الاقتصادي أمر ضروري ولو أنه غير كافى لمكافحة الفقر مهما كانت السياسات التوزيعية وبراعتها .

2- النمو الاقتصادى وجده لا يكفى بل يجب تنفيذ سياسات حكيمة تستهدف تحسين حال الفقراء والقضاء على الفقر مع ضرورة تكييف هذه السياسات تبعاً لخصوصيات كل بلد وظروفه الخاصة .

3- أن تحسين حال الفقراء ليس مرهوناً بالوصول إلى مستويات عليا من الدخل القومي ولكن باتباع سياسات حكيمة لتحسين حال الفقراء (مثل التركيز على الخدمات الصحية الأساسية) تؤدى إلى تفاوت ضخم فى حال الفقراء.

5) الفقر فى ضوء العلوم المختلفة :

كما سبق وأن ذكرنا أن الفقر يختلف باختلاف رؤى واتجاهات الباحثين فى شتى المجالات حيث اختلافهم فيما يفكرون القيام به من أجل معالجة مشكلة الفقر وعلى هذا فلابد من الإشارة إلى الفقر من منظور مختلف العلوم ومجالات العمل وسيتم توضيح ذلك على النحو التالى :- [25]

الفقر من وجهة نظر علماء الاقتصاد :

حيث يركزون على العامل الاقتصادى من حيث دخل الأفراد والأسر فكلما كان الدخل لا يفى لمقابلة حاجات الغذاء والملبس والمأوى والعلاج يكون الشخص فقيراً ، أما الاقتصاديون فى الدول النامية فقد اعتمدوا على المصادر الحكومية لتحديد مشكلة الفقر على المستوى القومي ولكن واجهتهم صعوبة تحديد خط الفقر باعتمادهم على المعادلات الرياضية البحتة وإهمال الأطر الاجتماعية والثقافية والقيمية وقد كانت أغلب بياناتهم تعتمد على دراسات علماء التغذية.

الفقر من وجهة نظر علماء الاجتماع :

حيث يعتقدون أن الفقر يعد نتيجة لثبات البناء الاجتماعي Social Structure وأن العائد الاجتماعي من الثروة والسلطة والمراكز الاجتماعية غير موزعة توزيعاً عادلاً بين طبقات المجتمع،والفقير في هذا البناء يحتل المراكز الدنيا من خلال التوزيع الطبقي،ويحدث التمييز بين من يملكون ومن لا يملكون وطبقاً لذلك فقد قسموا الفقر إلى قسمين :

-الحرمان المطلق Absolute Deprivation الحرمان النسبي Relative Deprivation

الفقر من منظور الخدمة الاجتماعية :

حيث تبنت الخدمة الاجتماعية منذ نشأتها الأولى حل مشكلات الفقراء والمعوزين من أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية والنظام الاجتماعي الذى يقوم على مبادئ العدالة والمساواة والأخوة ، ولا تفرق بين الفرد والمجتمع فهما وجهان لعملة واحدة لا انفصال بينهما وانطلاقا من هذه المعاني يمكن تعريف الخدمة الاجتماعية على أنها (العلم أو الفن للعمل مع الأفراد والجماعات والمجتمعات والنظم الاجتماعية للقضاء على عدم المساواة الاجتماعية وعدم العدالة والاستغلال والعنف بين كافة فئات المجتمع ، وصولاً إلى تحقيق النظام الاجتماعي الذى يقوم على الأخوة الإنسانية في المجتمع) وبذلك فإن الخدمة الاجتماعية تمثل نسقاً فرعياً يعمل على تطوير أو تحقيق أهداف النسق الاجتماعي العام وتمثل الرعاية الاجتماعية الركيزة الأساسية لهذا النسق الفرعي.

هذا ولقد حدد كريس جونز Chris Jones بعض النقاط الأساسية الخاصة بالفقر من منظور الخدمة الاجتماعية ومن هذه النقاط ما يلي :- (26)

1 – يبقي الفقر أكبر مشكلة تواجه سكان المجتمع على اختلاف أنواعهم كعملاء لمهنة الخدمة الاجتماعية .

2 – بغض النظر عن الاختصاصات وعن التقسيمات المختلفة فإن الخدمة الاجتماعية يمكن اعتبارها النشاط الذى يتعلق بحياة ومعيشة معظم السكان الفقراء .

3 – منذ العصر الفيكتورى فهمت الخدمة الاجتماعية البريطانية موضوع الفقر كنتيجة لعدم التوافق النفسي التى أساسها الشخص أو العائلة وليس كمشكلة اجتماعية أو سياسية

4 – أن تاريخ الخدمة الاجتماعية يظهرها كمهنة لها مواقف مختلفة تجاه الفقراء .

5 – أن نظريات الممارسة فى الخدمة الاجتماعية دائماً ما تنتقد أوجه عدم المساواة ، وبناء على ذلك فقد عرف باتريك كولكوهـون Patrick Colquhoun فى كتابة Treatise on Indigence الذى نشر عام 1806 فى ضوء المحددات السابقة "الفقر" على أنه "تلك الحالة الموجودة فى المجتمع والتى لا يملك من خلالها الفرد أى قوة عاملة زائدة لكى يختزنها ولذلك فإن السبيل الوحيد لعلاج هذه الحالة هي العمل من أجل البقاء"

الانثروبولوجيون والفقر:

حيث اهتم الأنثروبولوجيون بالبناء الاجتماعي الأصغر Micro والذى تمثله المجتمعات البدائية والقروية وحينما ينتقلون إلى دراسة النسق الأكبر يهملون الأنساق الاقتصادية والسياسية ويعتمدون على دراسة القرابة والأسر والزواج والطبقات الاجتماعية. وبناء على ذلك فهم يعرفون الفقر وفقاً للمفاهيم وأنساق القيم الاجتماعية والثقافية ومن ثم فهم ينظرون إلى المحددات والحاجات الأساسية والبيولوجية على أنها غير كافية كمحددات للفقر، فالناس ربما يأكلون ويحيون فسيولوجياً ومع ذلك يرون أنفسهم ويراهم الآخرون بالمعني الاجتماعي للكلمة . (27)

الفقر من منظور العلوم السياسية :

استغل السياسيون منذ القرن التاسع عشر ذريعة الشريعة كمدخل للحصول على السلطة من خلال التمثيل الديمقراطي والانتخابات الحرة واسترضاء الفقراء كأدوات تحقق الهدف من إحكام التبعية على الشعوب فى البلدان النامية والحكم باسم جماهير الفقراء وبهذا فإن الفقر فى الوقت الحاضر يمثل مشكلة سياسية من الدرجة الأولى . (28)

الفقر من منظور علم النفس :

حيث ينظرون إلى الفقر كمشكلة فردية يتعرض لها الأفراد الذين تنقصهم الدافعية لتحسين ظروفهم والاستفادة من الفرص المتاحة لهم وقد أخذت الخدمة الاجتماعية بمنظور فرويد فى بداية نشأتها وعالجت مشكلة الفقر بوصفها مشكلة شخصية تكون نتيجة للصراع النفسى والعقلي للفرد منذ نشأته الأولى . (29)

الفقر من منظور علم التغذية :

حيث وجه علماء التغذية اهتمامهم لمشكلة الفقر من زاوية نقص الغذاء وما يترتب عليه من أمراض سوء التغذية Malnutrition والأنيميا أما قصور هذه النظرة فيكمن فى

أهم لم يسألوا أنفسهم لماذا يعاني الناس من أمراض سوء التغذية والأنيميا.[30] ولعل الاختلاف الواضح فى تفسير العلوم المختلفة لمعني الفقر أكبر دليل على تنوع وتعدد مفاهيم الفقر وتعريفاته ، هذا وبالرغم من الاختلاف بين العلوم فى تناول مفهوم الفقر إلا أن هناك أبعاد أساسية فى تعريف الفقر لا تختلف عليها العلوم السابق الإشارة إليها ومن هذه الأبعاد ما يلي : [31]

أولا : الرخاء الاقتصادى : وهو أكثر الأبعاد انتشاراً فى تعريف الفقر حيث توجد ثلاثة أنواع من مقاييس الرخاء الاقتصادى المستخدمة فى العديد من الكتابات وهي :

(أ) الدخل (ب) الاستهلاك (جـ) الرخاء .

ويتم تعريف المعايير الثلاثة باستخدام مفاهيم مجردة نسبية وذاتية ، ويأتي الفقر المطلق فى أعلى مستوى أساسى للرخاء الاقتصادى ويعني :الافتقار إلى الوسائل الأساسية للبقاء على قيد الحياة ، وبالرغم من أن هذه المعايير الثلاثة تبدو مختلفة إلا أن هناك علاقة بينية فيما بينها فهى جميعاً تركز فى اتجاه السلع والخدمات .

ثانيا : المقدرة : وهو البعد الثاني لتعريف الفقر ، وفقر القدرة يركز على عوامل أخرى غير الدخل الاستهلاك والرخاء ، حيث ذهب تعريف الفقر على أساس المقدرة إلى أبعد من تفسيرات الرخاء الاقتصادى للفقر حيث مال إلى النظر للعوامل التى تجعل المرء غير قادر على الحصول على ما يكفيه من رخاء إنساني ، وقد تتخذ كفاءة الفرد العديد من الأبعاد مثل التعليم والصحة وغيرها ، وهناك حقيقة لا يمكن إغفالها وهي أن الناس تحتاج إلى الدخل للحصول على الحاجات الأساسية ومفهوم القدرة يعتبر ضمنياً كما هو الحال أيضا مع كل أساليب تعريف الفقر على أساس الدخل ، فالمقدرة تعني "القدرة على لعب دوراً وتحقيق إنجاز" ونحن نجد أن الفرد صاحب الدخل الأعلى لدية قدرة أكبر من الآخرين على القيام بوظائف أعلى فى مستواها" .

ثالثا : الاستبعاد الاجتماعي : وهو البعد الأخير فى تعريف الفقر حيث يكون الناس فقراء بالرغم من حصولهم على دخل مناسب أو وسائل مناسبة للحياة أى استهلاك مناسب وبالمثل قد يكونوا فقراء بالرغم من قدراتهم بشكل عام على أداء وظائف معنية ، فقد يظل المرء فقيراً بالرغم من أنه يحصل على دخل مناسب ويتمتع بكفاءة مناسبة لأنه على سبيل

المثال مستبعد من التيار العام للأنشطة الاقتصادية والسياسية والمدنية والثقافية وهي جزء لا يتجزأ من مفهوم الرفاهية الإنسانية ويتحدد مفهوم الاستبعاد الاجتماعي على أنه العملية التي يتم بموجبها استبعاد الأفراد أو الجماعات جزئياً أو كلياً من المشاركة الكاملة فى المجتمع الذى يعيشون فيه ، وهناك من يضيف الحرمان إلى مفهوم الاستبعاد الاجتماعي حيث الحرمان من الحصول على الخدمات التى تمكنهم من المشاركة الكاملة فى الاقتصاد والمجتمع وقد يأخذ الاستبعاد بعض الأشكال منها عدم قدرة الفقراء على المشاركة والانضمام لعضوية بعض المنظمات والمؤسسات المدنية وعدم مشاركتهم فى الأنشطة المختلفة .

وفى ضوء هذه الأبعاد الأساسية لتعريف الفقر نرى أنها تعود بنا مرة أخرى إلى الحرمان كمرادف للفقر حيث الحرمان من المستوى الكريم للمعيشة والحرمان من الدخل المناسب والحرمان من المشاركة فى الأنشطة بكافة أشكالها .

ثانيا : ابعاد الفقر وانواعه:The Dimensions of Poverty and it'sKinds

لقد اتضح من خلال المفاهيم المتنوعة للفقر ، أن الفقر يختلف باختلاف طريقة تناول ومحاولة معالجته ، فلقد نالت ظاهرة الفقر اهتمام كثير من العلماء والباحثين ولهذا تعددت أبعاد الفقر كظاهرة ومشكلة مجتمعية حيث الأبعاد الخماسية للفقر (السياسي -الاقتصادى - الاجتماعي - الثقافي -البيئي) وهذا ما اتضح ضمنياً من خلال مفاهيم الفقر السابقة .

حيث نجد أنه خلال نصف قرن اهتم برنامج الأمم المتحدة للتنمية بقضايا الفقر والجهل والمرض لمقاومتها بشكل إيجابي وتمثلت برامج مقاومتها فى معايير ثلاثة يمكن قياسها ببيانات وإحصاءات محددة هي :

- مستوى التحصيل من التعليم والمعرفة والثقافة (أى مقاومة الجهل بكل صوره).

- حصة الفرد من الناتج المحلى الإجمالي (أى محاولة توزيع الثروة ومقاومة الفقر).

- تقدير السن المتوقعة للفرد عند الولادة (وهي تعبر عن مقاومة المرض) ، هذا وقد جاء تقرير الفريق المصرى عام 1996 فأحصى بشكل أعمق قضايا الفقر باعتبارها ظاهرة متعددة الأبعاد ويمكن التعبير عنها من خلال مفهومين متكاملين وهما :

(أ) **فقر الدخل** : الذى ينصرف إلى عدم كفاية الموارد لتأمين الحد الأدنى لمستوى المعيشة المناسب اجتماعياً .

(ب) **فقر القدرة :** الذى ينصرف لتدني مستوى قدرات الإنسان إلى حد يمنعه من المشاركة فى عملية التنمية وفى جني ثمارها . [32]

هذا ويشير المفهوم الاول : " فقر الدخل " إلى البعد الاقتصادى -المادى للفقر حيث الحرمان المادى من كافة سبل الحياة الكريمة والذى يمكن التقليل منه من خلال المشاريع الخيرية وتوفير الرعاية للفقراء ، أما المفهوم الثاني فهو يشير إلى البعد البشرى -الإنساني للفقر والذى يمكننا من رؤية الفقير كأنه إنسان عادى وعلينا أن نحترمه وللتخفيف من هذا الفقر علينا أن نهتم بمقدار المعرفة التى يجب أن يحصل عليها الفقير من أجل حياته اليومية بالإضافة إلى المدافعة عن الحقوق الفردية للفقراء والتى تمكنهم من الحياة بشكل كريم . [33]

هذا عن البعدين الاقتصادى والاجتماعي (الإنساني) للفقر ، فماذا عن الأبعاد البيئية والثقافية والسياسية ؟!

فإذا تحدثنا عن البعد البيئي للفقر سنجد أن الفقر والبيئة مرتبطين ارتباطاً وثيقاً حيث إن الفقراء دائماً يعيشون فى انحدار بيئي أو فى بيئة متدنية نظراً لظروفهم المعيشية المتدنية (فقرهم) ، ومن جهة أخرى نجد أن التدني أو الانحدار البيئي يؤدى إلى وجود الفقر وهذا ما أشار إليه (Blairie عام 1985) ، كما يتزايد الاهتمام بالانحدار البيئي والفقر والتنمية فى علاقتهم المترابطة فى المجتمعات التى يغلب عليها الطابع الصحراوى والتى يتجسد بها كثير من ملامح الحرمان الإنساني والاجتماعي من الحياة الكريمة[34]، إلا أنه ليس بالضرورة أن يكون الفقر البيئي مرتبط بالمجتمعات الصحراوية حيث إنه من الجائز ومن الملاحظ فى الوقت الحاضر أن هناك مجتمعات تعاني من تدني المستوى البيئي والمعيشي ولكنها ليست صحراوية .

حيث يعرف الفقر البيئي بأنه : تلك الأحوال المعيشية التى تكون نتيجة سوء التغذية والجهل والمرض والقذارة وارتفاع وفيات الأطفال وقصر العمر الافتراضي عن المستوى المعهود للحياة اللائقة والتى قد تعد البيئة أو نقص الثروات الطبيعية أو التدهور البيئي سبباً فيها ويشترط فى الفقر البيئي إمكانية تحسينه إذا تمكنا من تحسين الأحوال البيئية ورفع مستوى الفقراء . [35]

وعلى هذا فنحن بحاجة إلى عمل دولى أكثر عدلاً يتركز حول الاحتياجات الأساسية والتفاعل المسئول مع البيئة وتوفير أعمال مناسبة للفقراء حتى يتسني تمكين الفقراء بدلاً من

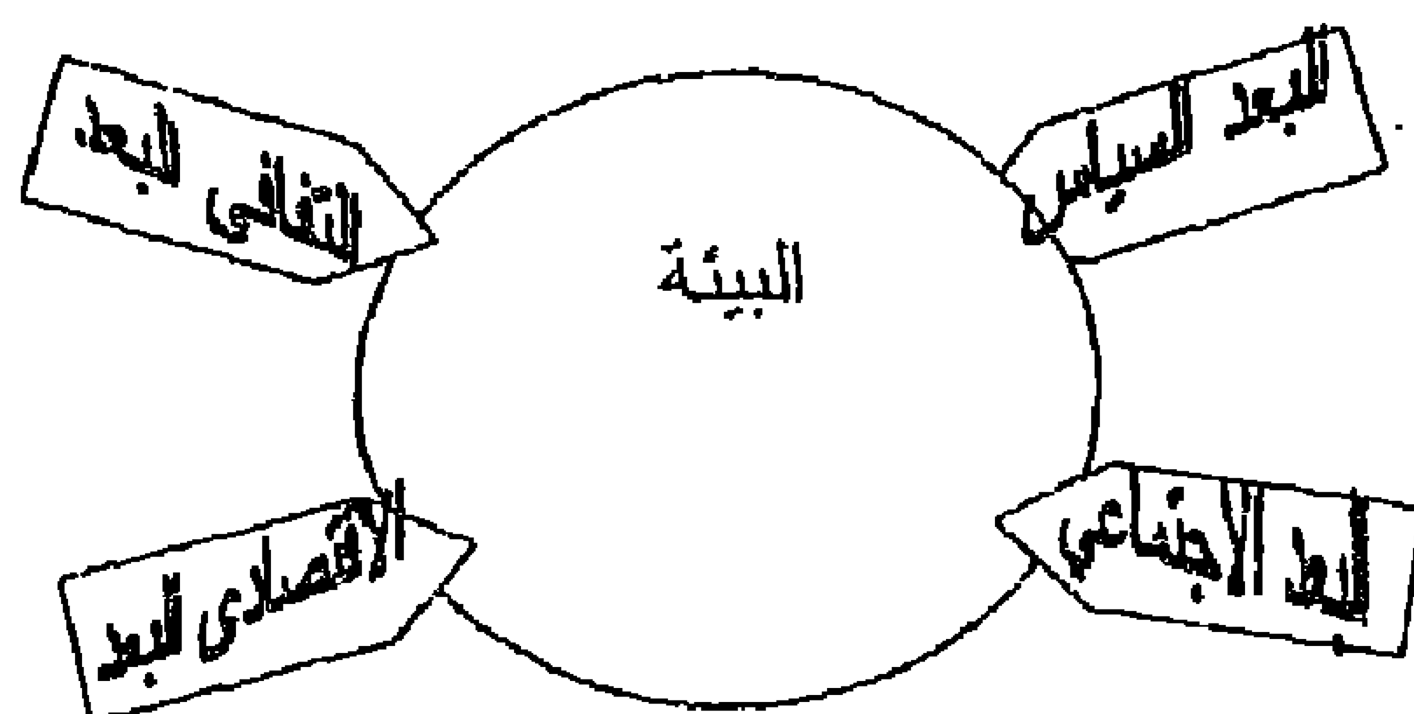
سيطرة الأغنياء وبذلك تتحقق مفاهيم العدالة والإنصاف ليس فقط على المستوى الاقتصاد ولكن أيضا على المستوى البيئي.[36]

وإذا انتقلنا إلى البعد الثقافي سنجد أن هذا البعد يتجلى فى مفهوم الثقافة "ثقافة الفقر من حيث طبيعة النظرة إلى الفقير حيث تشير بيرلمان Perlman عام 1976 معبراً عن طبيعة الفقراء الثقافية بأنهم [أشخاص لديهم طموحات البرجوازيين ولهم مثابرة الرائدون ولهم قيم الوطنيون ولكن الشئ الذى لا يملكونه هو الفرصة لتنفيذ هذه الطموحات] ، هذا كما أشار كل من كتب عن البعد الثقافي للفقر والثقافة الفرعية للفقراء إلى مسئولية الفقير عن فقره حيث يساهم الفقير فى أوقات معينة فى فقره .[37]

هذا ونرى أنه إذا كان للفقر بعداً ثقافياً حيث خصائص الفقر والمسئولة فى بعض الأحيان عن فقرهم فذلك لا ينفي دور الظروف المجتمعية فى زيادة فقر الفقراء ، وهذا ما ينقلنا بدوره إلى البعد السياسي للفقر حيث التوجهات السياسية للدولة ودورها فى علاج الفقر أو العمل على زيادته وتفشيه كالمرض فى المجتمع ، وهذا ما اتضح من المحددات الخاصة بمفهوم الفقر والتى أشارت إحداها إلى إن عدم القدرة على تحديد مفهوم واحد للفقر يرجع أهم أسبابه الى أنه مفهوم سياسى فى الأساس، يعتمد على الجدل ، وهذا يعني أن سياسة الدولة وتوجهاتها التخطيطية لرعاية الفقراء هو الذى يحدد حجم الفقر فى المجتمع.

هذا مؤداه أن أبعاد الفقر لا انفصال بينها كما هو الحال فى أبعاد التنمية المتواصلة والتى سبق توضيحها فى سياق الفصل الثاني ، فكما أن التنمية المتواصلة متعددة الأبعاد نجد أيضا الفقر (بؤرة اهتمام التنمية المتواصلة) متعدد الأبعاد إلا أن تعددية الأبعاد لا يعني انفصالها وهذا ما يوضحه الشكل التالى :

شكل رقم (6) يوضح تداخل أبعاد الفقر وتكاملها داخل البيئية



حيث تجمع البيئة الأبعاد الخاصة بالفقر وينصهروا فى بوتقتها وبذلك تتكامل وتتداخل أبعاد الفقر ، والتى ينتج عنها أنواعاً متعددة للفقر داخل المجتمع الواحد والتى طالما يتساءل عنها المهتمون بقضية الفقر ومحاولة علاجها .

وتتحدد أنواع الفقر فى ضوء ثلاثة مداخل أساسية تتمثل فيما يلي: [38]

1- **الفقر من حيث الدخل :** ويعبر عن هذا الفقر من خلال حساب نسبة الفقراء إلى نسبة إجمالى السكان وبذلك يكون هذا المنهج أو المدخل عددى ، فالأشخاص الذين يقل دخلهم أو استهلاكهم عن خط الفقر المحدد يطلق عليهم فقراء ، وفى الدول الفقيرة يعرف خط الفقر بأنه "الدخل المساوى لسلة من البضائع والخدمات التى تمثل الحد الأدنى الضرورى للحياة ومستوى خط الفقر يتغير استناداً إلى نوعية المنتجات الموضوعة فى السلة ووزنها النسبي والسعر المحدد لها ، هذا ويعد هذا المدخل قاصراً فى تحديد نوع الفقر على الاستهلاك والدخل فقط والافتراض الجوهرى لهذا المدخل هو ضرورة إشباع الحاجات فى المقام الأول على أساس شخصى والتأكيد على المسئولية الشخصية يبرر عملية تصنيف الفقراء لكى يكون لغير القادرين فقط الحق فى صرف الإعانات الاجتماعية لأن الاعتماد الأساسى فى هذا المدخل يقوم على أساس أن الوسيلة الرئيسية للوصول إلى الموارد تتمثل فى العمل الذى يمثل العائد ويعطي الحق فى الوصول إلى التأمين الصحي والمعاش.

2- **الفقر البشرى والاجتماعي :** ويضم هذا المدخل جميع مناهج الفقر حيث لا يقتصر على الطعام والمسكن فقط ولكن أيضا التعليم والصحة ويعتبر هذا المدخل أن الوصول إلى الخدمات وإشباع الحاجات عملية ضرورية ويقاس مدى تأثير ذلك على حياة الناس باستخدام مؤشرات مثل قياس نسبة الوفيات قبل سن الأربعين ، ونسبة الأمية بين الكبار والعجز فى الظروف المعيشية المتمثلة فى الخدمات الصحية وسوء التغذية بين الأطفال أقل من خمس سنوات .

3- **الفقر كتفكك اجتماعي أو تهميش :** ويرى هذا المدخل أن العناصر الاقتصادية والاجتماعية تعد من حقوق الإنسان وبخاصة الفقير حيث ضرورة حصوله على كافة مقومات الحياة هذا ويندرج تحت المدخل الأول حيث فقر الدخل عدة أنواع من الفقر هي :

أ- **الفقر المدقع** : وهو نوع من الفقر أشار إليه روبرت مكنمارا عندما كان رئيساً للبنك الدولى عام 1973 ووصف الفقر المدقع بأنه "حالة معيشية يحط من قدرها المرض والأمية وسوء التغذية والقذارة بحيث يحرم ضحاياها من الضروريات الإنسانية . [39] وبذلك يكون الفقر المدقع هو درجة أقل من الفقر العادى حيث تتدنى فيه الأحوال المعيشية إلى درجة لا إنسانية كما يتدنى فيه توفر الغذاء إلى حد الجوع أو تحت حد الجوع[40] هذا وقد صنف Sachs عام 1999 الفقر على أنه :

(أ) الاقتصاد فى موارد الرزق الاقتصادية Frugality.

(ب) العوز أو الفقر المدقع Destitution والذى يمكن أن يتزايد عندما تضعف موارد الرزق من خلال التضارب أو التداخل بين استراتيجيات النمو أو ندرة أو قلة الموارد والمؤن . [41]

ب- **الفقر المطلق** : وهو يشير إلى نقص فى الدخل الضرورى لإشباع الاحتياجات الأساسية من الطعام[42]، أى أنه يعني أقل دخل ثابت ممكن والذى بدونه لا يمكن المحافظة على الكفاءة الفسيولوجية واعتماداً على البحث الذى قام به كل من شارلز بوث Charles Boothوسيبوم راونترى Seebohm Rawntree فى بداية القرن التاسع عشر فإن هذا النوع من الفقر يتطلب حساب خط الفقر استنادا إلى أقل قدر ممكن من الاحتياجات الرئيسية والضرورية كالطعام والملبس والمسكن والوقود وبعض المتنوعات المترلية . [43]

جـ- **الفقر النسبي** : وهو يشير إلى أن السكان يكونوا فقراء عندما تنقصهم المصادر التى تمكنهم من الحصول على أنواع الطعام ، وكذلك المشاركة فى النشاطات ولا يملكون الأحوال المعيشية الكريمة وتكون مواردهم أقل بدرجة كبيرة من موارد الآخرين. [44]

أو بمعني أصح فقد عرف الفقراء فى ضوء هذا النوع من الفقر على أنهم الأشخاص الذين تكون مواردهم (المادية والثقافية والاجتماعية) محدودة إلى الدرجة التى تفصلهم عن الحد الأدنى المقبول لأسلوب الحياة فى الدول التى يعيشون فيها[45] وغالباً ما ينظر إلى الفقر النسبي على أنه نوع من أنواع عدم المساواة حيث التفاوت بين الفقير وغير الفقير.[46] هذا ويعد التمييز بين الفقر المطلق والفقر النسبي هو صلب الجدل حول أنواع الفقر، فارتفاع مستويات الحياة فى البلدان الغنية وبروز التخلف فى البلدان المتخلفة ، وهم

تنفيذ سياسات طموحة عامة لا تقتصر على سد حاجات الناس الأساسية دفعت بعض المفكرين إلى إيثار التصور عن الفقر النسبي على التصور عن الفقر المطلق أو بالاقتصار على استعمال الفقر النسبي للبلدان الغنية واستخدام الفقر المطلق لبلدان العالم الثالث ، فالفقر المطلق يعني بوضوح امتلاك أقل من الحد الأدنى المحدد موضوعياً أى أن يكون للشخص أقل من 50 فرنك فى اليوم أما الفقر النسبي فيعني أن يكون المرء مالكاً أقل من الآخرين أى أن يكون له أقل من 50% من الدخل الوطني المتوسط . (47)

أما المدخل الثاني فيندرج تحته نوع من أهم أنواع الفقر ألا وهو فقر القدرة والذى يشير إلى نقص فى القدرات الإنسانية الأساسية مثل الأمية وسوء التغذية وقصر عمر الإنسان بالنسبة للآخرين والإصابة بالأمراض المختلفة .(48)

وإذا كان الفقر عموماً يشير إلى نقص الدخل للوفاء بالاحتياجات الأساسية وإشباع الحاجات كما فى فقر الدخل ، فإن فقر القدرة أو المدخل الإنساني لتحديد أنواع الفقر يشير إلى النقص فى ثلاثة أنواع من القدرات ألا وهي :

(أ) القدرة على الحصول على التغذية الجيدة والحصول على الصحة الجيدة .

(ب) القدرة على الصحة الإنجابية.

(ج) القدرة على الحصول على التعليم والمعرفة الجيدة . (49)

أما عن المدخل الثالث من أنواع الفقر والذى تحدث عن الفقر على أنه عزل أو تهميش أو استبعاد اجتماعي ، فقد أشار إلى الفقر بدلالة عدم الانتماء الاجتماعي والناتج عن حرمان الفرد من الحصول على مصادر كافية للثروات والمساعدة الاجتماعية للعيش بطريقة إنسانية مشرفة وهذا ما يسمي بالعزل الاجتماعي أو التهميش **Social Exclusion**. (50)

وعلى هذا تتحدد أنواع الفقر من وجهة نظرنا على النحو الذى يوضحه الشكل رقم (7)

فقر الدخل	فقر القدرة	الفقر كتهميش
↓	↓	↓
1- الفقر المدقع 2- الفقر المطلق 3- الفقرالنسبي	1- فقر القدرات 2- غياب مؤشرات التنمية البشرية 3- الحرمان من الخدمات	1- ضعف الانتماء والتهميش 2- انعدام الموارد والثروات

هذا وترى الباحثة أن كلّ نوع من أنواع الفقر السابقة إنما هو شكل من أشكال الحرمان المؤدية إلى بعضها البعض ، ففقر الدخل يشير إلى عدم امتلاك الشخص الحد الأدنى الذى يمكنه من إشباع حاجاته مما يؤدى بطبيعة الحال إلى غياب الشخص عن المشاركة فى الأنشطة المختلفة وحرمانه من الاعتماد على قدراته وإمكانياته المختلفة حيث فقر القدرة ، فتغيب عنه مؤشرات التنمية التى بتوافرها يمكن الحكم على الشخص إذا ما كان يحيا حياة كريمة أم لا ، وعندما لا تتوافر هذه المؤشرات فإن ذلك يعني تعرض الإنسان للتهميش والعزل الاجتماعي .

ثالثا : أسباب الفقر وتأثيراته :

The Reasons of Poverty and it's Impacts

لا شك أن للفقر أسباب عديدة لدرجة يمكن معها تفنيد هذه الأسباب إلى أكثر من تصنيف هذا وقد لخص "بيتي آل كوك" الأسباب المؤدية للفقر فيما يلي: [51]

1 – الأسباب المرضية للفقر .

2 – الأسباب التركيبية للمجتمع.

3 – النظرة الأيديولوجية للفقر ذاته.

هذا وترى الباحثة أنه بالرغم من عمومية هذه الأسباب إلا أنها تختلف فى مضمونها من دولة لأخرى حسب الظروف السياسية والاقتصادية لكل دولة ، فأسباب الفقر فى الدول المتقدمة تختلف عن أسباب الفقر فى الدول النامية وكذلك تختلف أسباب الفقر باختلاف النوع فأسباب الفقر كما يراها الرجال تختلف عن ما تراها النساء ولذلك فقد رأت الباحثة توضيح أسباب الفقر وفقا لما يلي :-

1) أسباب الفقر فى الدول المتقدمة[52] :

1 – **الأسباب الاقتصادية** : وتشمل توزيع الدخل وثبات الأجور والبطالة والتضخم ، فتوزيع الدخل يتأثر بسوق العمل وبالنسق السياسي والمجتمعي وعليه فإن الطريقة التى يوزع بها الدخل هي التى تسبب الفقر ومثال لذلك أن الأقليات العرقية والأثنية فى الولايات المتحدة ليست فقيرة بسبب ندرة الموارد ولكن بسبب عدم العدالة فى توزيع الدخل والثروة ، أما ثبات الأجور فيعني أن يكون الأجر أقل من احتياجات

الفرد للسلع والخدمات ويكون السبب فى ذلك النسق الاقتصادى القائم وعجزه عن مقابلة القوة الشرائية **Purchasing Power** للفرد ، أما عن البطالة بكل أنواعها (مستمرة -موسمية) أو حتى العمل فى أعمال متدنية **Underemployment** فهى تسبب الفقر ، هذا وقد أشار إسكلر **Schiller** إلى أربعة أسباب للبطالة هي:

(أ) عدم الرغبة فى العمل رغم توفره.

(ب) محدودية فرص العمل لتدني المستوى التعليمي أو لسيادة التمييز بين السكان.

(ج) تدني الدافعية للعمل بين المتبطلين واعتمادهم على المساعدات المالية من الحكومة والمنظمات التطوعية .

(د) فشل النسق الاقتصادى فى توفير فرص العمل وخاصة فى حالة الركود الاقتصادى . **Economic Recession**

2 - **الأسباب الاجتماعية :** حيث تأثير البيئة الاجتماعية على الأسرة ، فالأسرة هي الركيزة الأساسية فى التنشئة الاجتماعية ولكن الأسرة الفقيرة تعمل على تدعيم دورة حياة الفقر . **Life Cycle Poverty**

3 - **الأسباب السياسية :** وتعد من أهم العوامل السياسية المؤدية للفقر عدم وجود سياسة اجتماعية واضحة لمعالجة الفقر وعدم إشراك الفقراء فى وضع هذه السياسات .

هذا وترى الباحثة أن هذه الأسباب تتفق وتتداخل مع أبعاد الفقر حيث البعد الاقتصادى والاجتماعي والسياسي هذا بالإضافة إلى البعد الثقافي والبيئي التى يمكن أن تندرج تحتها مجموعة من أسباب الفقر ، وقد تكون الأسباب الثقافية للفقر متمثلة فى امتلاك الفقراء لمجموعة من الخصائص والسمات التى تحول دون خروجهم من الفقر كالتواكل مثلاً والسلبية والقدرية إلى أبعد الحدود أما عن البعد البيئي فقد تندرج تحته مجموعة من الأسباب البيئية للفقر ومنها تدني الأحوال البيئية والموارد التى يعتمد عليها الإنسان فى تلبية وإشباع حاجاته الأساسية .

2) اسباب الفقر فى الدول النامية [53] :

إذا أفردنا الحديث عن أسباب الفقر فى الدول النامية وبخاصة أفريقيا لوجدنا أن مـــن أهم أسباب الفقر فى مثل هذه الدول تتمثل فيما يلي :-

1 - ارتفاع نسبة الأمية بين عدد السكان الكلى .

2 - تدني مستوى البنية التحتية وعدم تطورها.

3 - انخفاض المستوى الزراعي حيث يمثل إنتاج المحاصيل الزراعية فى أفريقيا أقل من نصف الإنتاج فى الأقاليم الأخرى من العالم .

4 - تدني المستوى الصحي للسكان فى هذه الدول .

3) اسباب الفقر حسب النوع [54] :

(1) **أسباب الفقر من وجهة نظر الرجال :** حيث يرجع الرجال أسباب الفقر مباشـــرة إلى محدودية الدخل ويحصرون هذه الأسباب فيما يلي :

(أ) انخفاض العائد من الزراعة بسبب ارتفاع نسبة الأرباح للوسطاء على حساب المزارعين.

(ب) الظروف الطارئة الطبيعية .

(جـــ) عدم توفر فرص العمل .

(د) انتشار ثقافة العيب داخل المجتمع.

(هـــ) - عدم وجود جهة ممولة أو مانحة للقروض بشروط ميسرة .

(2) **اسباب الفقر من وجهة نظر النساء :** تحصر النساء أسباب الفقر فيما يلي :

(أ) تعدد الزوجات وما يترتب عليه من كثرة النفقات .

(ب) كبر حجم الأسرة وعدم القدرة على تحمل النفقات الكبيرة.

(جـــ)أسباب ترتبط بالرجل نفسه كسوء إدارته لموارد الأسرة وعدم قدرته علـــى الادخار.

(د) الظروف الطبيعية الطارئة.

(هـــ) فقدان رب الأسرة .

(و) المحسوبية فى الحصول على فرص العمل .

(ز) أن قرارات الإنفاق تؤخذ من قبل الرجل بشكل فردى دون مشاركة الزوجة.

(ح) قلة فرص العمل أمام النساء .

(ط) زيادة العبء الوظيفي للعاملين بالقطاع الخاص وعندما تتم الشكوى من ذلك يطردون من العمل .

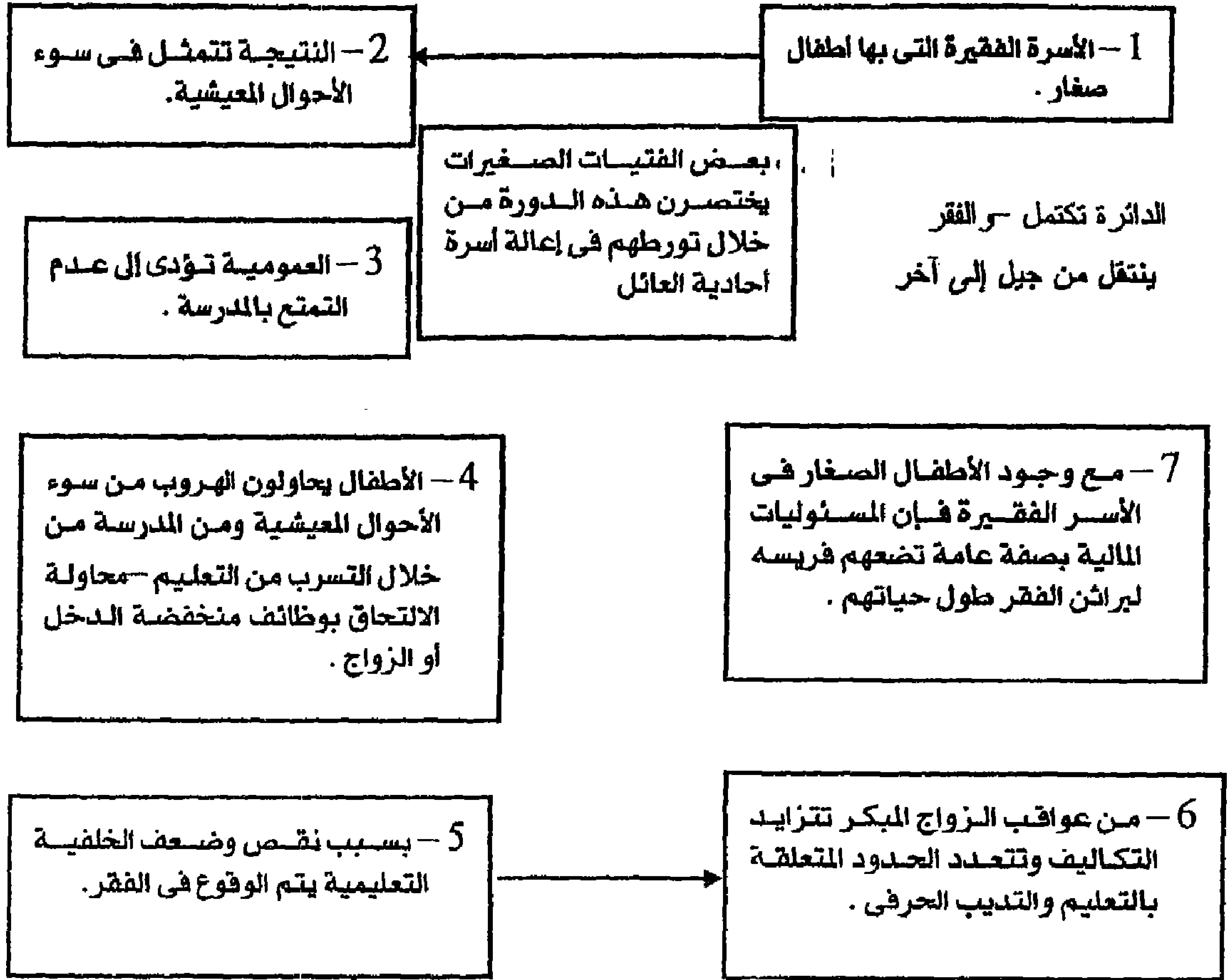
وبناء على ما سبق من الاسباب المتعددة للفقر فإنه يمكن إجمال هذه لاسباب فيما يلي : [55]

1 – ارتفاع نسب البطالة .	2 – فقر أو ضعف الصحة البدنية.
3 – الإعاقات البدنية .	4 – ارتفاع تكاليف الرعاية الطبية.
5 – إدمان الكحوليات والعقاقير	6 – المشكلات العاطفية والنفسية.
7 – كبر حجم الأسرة.	8 – ضعف وتدني المستوى التعليمي .
9 – نقص المهارات اللازمة للعمل.	10–غالبية الأسر تقوم بإعالتها نساء.
11 – التمييز العنصرى .	12–معاناة بعض الناس من الوصمة بالسجن أو الجنون
13 – الطلاق أو الهجر أو الموت .	14 – المشكلات المالية وسوء إدارة الموارد.
15 – التمييز الجنسي .	16 – انخفاض الدخول الخاصة ببعض الوظائف

هذا وترى الباحثة أن الأسباب السابقة قد أجملت جميع أسباب الفقر سواء من حيث النوع أو حتى من حيث اختلاف طبيعة الدول ، هذا كما ترى الباحثة أن هذه الدراسة تتعامل وتستهدف بعض من أسباب الفقر السابقة حيث الاهتمام بحاجات الفقراء الأساسية كالحاجات الصحية والتعليمية وكذلك الاهتمام بتحسين دخول الفقراء من خلال العمل هذا إلى جانب الاهتمام ببعض المهارات اللازمة للفقراء من أجل رفع مستوى معيشتهم .

ويوضح الشكل التالى دائرة حياة الفقر التى وردت ضمناً فى أسباب الفقر وهي تبين فى مضمونها أسباب ومسببات الفقر فى دورة لا تنتهي.

شكل (8) يوضح مسببات الفقر فى دائرة مستمرة



ومع استمرارية الفقر ومسبباته وطول دورة حياته نجد أن للفقر وظائف ليس للفقراء أنفسهم ولكنها بمثابة منافع للأغنياء أيضاً ، وإذا أدركنا وظائف الفقر فى المجتمع لاستطعنا أن نفهم لماذا يسعى صانعي القرار للقضاء على الفقر بفاعلية ، ومن هذه الوظائف ما يلي:

1 - أن الفقراء يمكنهم شغل وظائف غير مرضية ولا يسعى الآخرون لشغلها .

2 - بعض الأنشطة التى يقوم بها الفقراء تمد الأغنياء بالمال.

3 - أن الفقراء هم السبب فى وجود بعض الوظائف والمهن كمنة الخدمة الاجتماعية مثلاً.

4 - يقوم الفقراء بشراء البضائع قليلة أو عديمة الجودة التى لا يقبل عليها الآخرون .

5 - يساعد الفقراء فى بقاء بعض القيم والمعايير .

6 - الفقراء يعطون الفرصة للآخرين لكى يمارسون الواجب الديني تجاه الناس الأقل حظاً (الفقراء) .

7 - أنهم يساعدون فى زيادة الحراك للآخرين وذلك لأنهم يخرجون من المنافسة على التعليم الجيد والوظائف الجيدة .

8 - أنهم يخلقون أنماط ثقافية خاصة بهم فى المجتمع .

9 - أنهم يشكلون رموز مقاومة لبعض الجماعات السياسية فى المجتمع.

10 - أنهم غالباً يعانون ويدفعون تكاليف التغيير .[56]

هذا وبالرغم من أن هذه الوظائف الخاصة بالفقر تخدم المجتمع ومصالحه العامة ، إلا أننا نجد أن للفقر بعض الآثار والتداعيات السلبية التى تمس الفقراء أنفسهم وبالتالى تعود على المجتمع بوصفه البيئة التى تضم الفقراء وغير الفقراء ومن هذه الآثار المترتبة على الفقر ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي إلا أن الإيجابي منها قليل للغاية.

حيث يعتقد البعض أن الفقر مفيد لأنه يحفز أفرد الأسرة على العمل وبالفعل فإن الاعتماد على الذات ساعد العديد من الفقراء على الحياة إلا أن الفقر يمثل ضرراً كبيراً لأنه يحد من الاختيارات المتاحة أمام الناس ، وهذا ما يؤدى إلى الآثار السلبية والتداعيات الخطيرة للفقر على حياة الناس .[57]

وتتجلى هذه الآثار والتداعيات السلبية للفقر فى أنه يسبب المعاناة لملايين من البشر فالفقراء لهم فرص أقل فى الحصول على ما يحتاجونه من طعام يكفل لهم الصحة الجيدة وتلقي العناية الطبية المناسبة فى حالات المرض وقد لا يجد أطفالهم الطعام الكافى مما يزيد من نسبة معاناة الفقراء من المرض والوفاة فى عمر مبكر ، علاوة على ذلك نجد أن الأسرة الفقيرة ذات الدخل المنخفض تعيش فى الأحياء الفقيرة ولا يوفر لهم العمل سوى دخل متدنى غير ثابت وضمانات غير كافيه ، وبالتالى يتسبب الفقر فى يأس الفقراء وشعورهم بالغضب وعدم شعورهم بمكانتهم فى المجتمع هذا وتشير الدراسات إلى أن أعداداً كبيرة من الأطفال الذين يولدون فى أسر ذات دخل منخفض يظلون فقراء طول حياتهم .[58]

وهذا ينقلنا بدوره إلى آثار الفقر على الفقراء ، ومن هذه الآثار بصفة خاصة على سكان منطقة الاسكوا (دول غرب آسيا) ومن بينهم مصر سنجد أن هؤلاء الفقراء يعانون

من العمل ذو الأجر المتدني أو أنهم متعطلون عن العمل ، كما أن الغالبية من الفقـــراء فى هذه الدول ينتمون إلى أسر ترعاها إمرأة أو يرأسها شخص مسن كما أنهم يعـــانون مـــن الأمية والمستوى التعليمي المتواضع ، وبالرغم من زيادة ثروات بعض هذه الدول خـــلال العقد الماضي (كالكويت والإمارات وقطر والسعودية) إلا أن ذلك لم يعمل علـــى توزيـــع المنافع بالتساوى داخل هذه البلدان ولا حتى بينها مما يجعل الفقر أكثر حدة ويزيد من آثاره السلبية فى هذه الدول . (59)

ويمكن تحديد هذه الآثار من خلال تدني الأوضاع التالية :

أ- الأوضاع الصحية : (60)

حيث تبدأ الأوضاع الصحية غير المواتية للفرد ذو الأصول الطبقية الفقـــيرة ، قبـــل الميلاد ، فمنذ بداية حمل الأم لا تجد الرعاية المناسبة حيث يتفشى بين الحوامل من الفقـــراء الإصابة بالأنيميا وبعد الولادة تعتمد الأم الفقيرة على الرضاعة الطبيعية فقط لتغذية طفلها وفى سنوات ما قبل المدرسة حتى ست السنوات يعاني الطفل من سوء التغذيـــة ولا يجـــد الرعاية الطبية الكافية ، وعلى الرغم من وجود ترتيبات من جانب الدولة لتوفير التـــأمين الصحي إلا أنها :

(أ) لا تكفي كل من هم فى حاجة إليها من الراغبين فيها.

(ب) أنها من نوعية متواضعة إلى الحد الذى يجعلها محدودة الفاعلية ، مما يـــؤثر علـــى الإنسان الفقير من حيث :

1 – تدني الحالة الصحية العامة للمواطن المصرى والمواطن من طبقات فقيرة بدرجة أكبر.

2 – تفشي أمراض الفقر وانخفاض مستوى المعيشة مثل البلهارسيا وســـوء التغذيـــة والتهاب الكبد الوبائي .

3 – تدهور مستوى بعض المؤشرات الصحية للفقراء من سكان مصر مثل الإجهاض ووفيات الحوامل عند الوضع ووفيات الأطفال الرضع .

ب- التعليم : (61)

يعاني النظام التعليمي من تعددية بالغة الخطورة من أبرز مظاهرها :

– التعليم القومي المصرى فى مقابل التعليم الأجنبي.

- التعليم الحكومي فى مقابل التعليم غير الحكومي .

- التعليم العلماني فى مقابل التعليم الديني .

وتشير دراسات عديدة إلى أن أبناء الطبقة العليا والوسطي يفيدون من تلك التعدديات أكبر مما يفيد منها أبناء الفقراء ،وتشير بيانات دراسة للبنك الدولي إلى أن 70% من السكان هم الذين لم يلتحق أبنائهم بالدراسة قط أو لم يتجاوزوا مرحلة التعليم الابتدائي ، ويحصلون على 20% فقط من إنفاق الدولة على التعليم وهذا يعني أن تكاليف التعليم فى مراحله المختلفة أمر لا تطيقه الأسر الفقيرة ولا تستطيع تحمله بعد تراجع سياسة مجانية التعليم ولهذا تتزايد نسبة التسرب من التعليم نظراً لضعف قدرة الأسرة على مواصلة توفير نفقات التعليم ونقص قدرة الأطفال على مواصلة التعليم وحاجة الأسرة للدخل من عمل الطفل للإسهام فى إعالتهم ، وعلاوة على ذلك نجد أنه إذا واصل بعض الفقراء تعليم أبنائهم فإنهم لا يحصلون على خدمة تعليمية جيدة بسبب كثافة الفصول الدراسية وتدني مستوى الحالة التعليمية سواء من حيث المرافق أو أداء المدرسين ومدى كفايتهم وعدم إعدادهم الأعداد الجيد ، ولهذا كله يحصل أبناء الأسر الفقيرة على خدمة تعليمية أردأ مما يحصلون عليها أبناء الأسر غير الفقيرة .

ج- انتشار الجريمة (62) :

أن الفقر يعمل على انتشار الجريمة نظراً لأنه أحيانا يلجأ الشخص الفقير إلى آليات غير سوية لمواجهة مطالب العيش ، حيث إنه فى حالات ليست قليلة يضطر رب الأسرة إلى السرقة أو قبول الرشوة أو الاختلاس فى العمل أو غيرها من صور الانحراف إستجابة لصرخة طفل جائع أو معاناة زوجة محرومة أو آهات مريض حيث إنه عادة يكون الفقير أدني من غيره صلابة فى مقاومة الضعف البشرى.

د- الفقر والوصمة(63) :

نظراً لأن الفقراء يسكنون عادة أكثر الأحياء أو المناطق تردياً فى ملامحها الخارجية وإمكاناتها الحقيقية كالمناطق العشوائية ومناطق المدافن وما إلى ذلك فإن الفقير يشعر بالوصمة Stigma علاوة على أنه يحمل علامات تدني أوضاع العيش وهي وصمة لا تقف عند حد رب الأسرة وإنما تتجاوزه إلى باقي أفراد الأسرة .

هـ- الفقر واستمرارية أسلوب الحياة [64] :

حيث إن للفقر دوره حياة (سبق الإشارة إليها شكل رقم (8)) تعمل هذه الدورة على انتقال الفقر من جيل إلى جيل حيث يجد الفقراء أنفسهم فى أوضاع مادية وغير مادية لا تمكنهم من تعديل الظروف التى يعيشون فيها واكتساب إمكانات تجاوز الفقر لأبنائهم ثم أحفادهم. ومما سبق يتضح أن الفقر موجود فى كل مجتمع منذ بدء الخليقة ولكنه ليس قدراً محتوماً لا فرار منه فللفقر أسباباً إذا نظرنا إلى الفقراء فى ضوء هذه الأسباب سنجد أن تسعين بالمائة من حالات الفقر يكون السبب فيها راجعاً إلى واحداً من الأسباب التالية:[65]

1 – انعدام أسباب الرزق فى المجتمع كله .

2 – نقص العلم أو الخبرة وبالتالى تكون حصة صاحبها من المال متناسبة مع فائدته القليلة من المجتمع الذى يعيش فيه .

3 – كثرة الإنفاق فيما يضر ولا ينفع كالتدخين مثلاً .

4 – كثرة الولد – فلا يلومن إلا نفسه من يعلم حدود رزقه القليل ويترك نفسه فى هذا الزمان ليصبح مسئولاً عن كومة من الأطفال يلقي بهم إلى الطرقات وكأنه ينتقم من نفسه أو من أطفاله أو من المجتمع كله .

5 – العجز والمرض .

6 – البطالة لأسباب تتعلق بنظام المجتمع أكثر ما تتعلق بالفرد نفسه .

وفى ضوء هذه الأسباب يترتب على الفقر مجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي :

1 – العلاقة مع باقي البشر هي علاقة عطف وإحسان .

2 – المظهر الوحيد لغريزة الخلود فى الدنيا هو تعليم الابن.

3 – الملاذ النفسي الوحيد لهم هو العبادات بأنواعها.

إلا أن الباحثة ترى أنه ليس بالضرورة أن تتحقق هذه النتائج عن الفقر بهذه الصورة حيث إنه من الجائز أن تتحقق الصورة السلبية منها وهو ما تم الإشارة إليه مسبقاً، والتى تهتم بها الباحثة فى سياق هذه الدراسة وخاصة المتعلق منها بالأوضاع المجتمعية حيث مستوى حصول الأسر الفقيرة على الخدمات الصحية والتعليمية وما إلى ذلك من خدمات

الرعاية الاجتماعية ، نظراً لأن هذه الأوضاع هي التى تعبر عن توجهات الدولة وسياستها فى التخفيف من الفقر وآثاره السلبية .

وهذا ما أشار إليه Charles Zastrow حين أوضح أن الإجراءات الخاصة بالتقليل من آثار الفقر على الفقراء تتمثل فى العمل على اتساع البرامج التى تستهدف التقليل من المسببات الأساسية للفقر من خلال سن وتطبيق القوانين التى تقضي على التمييز العرقي والجنسى بالإضافة إلى برامج التعليم عالية الكفاءة وبرامج الرعاية الطبية التى تستهدف القضاء على أسباب الفقر والتخفيف من آثاره . (66)

رابعاً : المداخل والنظريات المفسرة للفقر : (67)

The Approaches and Theories That Exploring Poverty

لقد تعددت المداخل والنظريات التى تناولت ظاهرة الفقر بالتفسير والتحليل ومن هذه الاتجاهات والمداخل ما هو سياسي ومنها ما هو ثقافي وهذا لا يعني أن هذه الاتجاهات تتجاهل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وفيما يلي تناولاً للاتجاهات والمداخل والنظريات المفسرة للفقر.

1) الاتجاهات والمداخل المفسرة للفقر :

1 - **الاتجاه الوظيفي** : حيث يرجع هذا الاتجاه أسباب الفقر إلى السمات الذاتية للفرد ، فالفرد فقير لأنه عاجز عن الاستفادة من الفرص التى يتيحها المجتمع، والملاحظ أن الوظيفيين لم يوردوا لفظ الفقر صراحة فى كتاباتهم إلا أنهم اعتبروه مسئولية فردية وليس للدولة دور فيه وتعتبر الحكومة الليبرالية الفقراء مسئولين عن فقرهم وعما يمكن تسميته بتحديد مستوى حياة الفرد أو مستوى المعيشة وبالتالى فإن مواجهة الفقر لدى الوظيفيين ليست وظيفة الدولة ولكنها نابعة من وعي أخلاقي ذاتي لدى الفرد وفى ضوء ذلك يشير ماكس فيبر إلى أن المجتمع ينقسم إلى عدة شرائح يميز كل منها مجموعة من الخصائص الثقافية والاقتصادية والعلاقات فيما بينها ذات طابع تنافسي وليس صراعياً والخلل لدى ماكس فيبر يحدث فى الهيكل الاجتماعي عند محاولة أفراد الطبقة الدنيا تبني قيم الطبقة العليا ويتناول ماكس فيبر فى هذا السياق ثلاث طبقات فى المجتمع وهي الطبقة الأولى : الطبقة ذات الحظوة والثروة Positive Privileged Property Class وأعضاؤها

يحتكرون السلع الاقتصادية ويمتلكون وسائل الدخل كالثروات والأموال والمدخرات وحتى فرص العمل ، والطبقة الأقل ثروة Negative Privileged Property Class وهم العبيد و البروليتاريا والطبقات المدينة Debator Class وبين هاتين الطبقتين طبقة ثالثة (الوسطى) وهي الجماعة التى لديها مقومات الثروة ولكن ليس بالضرورة تمتلكهـــا ولـــديها كـــذلك قدرات التدريب.

2 – **الاتجاه الماركسى :** ويرجع الماركسيون الفقر واللامساواه داخل المجتمع إلى قيمة المسار الطبيعي للاقتصاد الرأسمالى ، فالبطالة والفقر والحرمان مفـــردات حتميـــة للنمـــو الاقتصادى غير المتكافئ ، وبالرغم من الاختلاف بين الماركسيين والاشتراكيين المثاليين إلا أن سان سيمون وشارل فوبيه يؤكدون أن سوء توزيع الثروة هو السبب الرئيسى للفقـــر وبؤس البروليتارية الرثة فى المجتمع الرأسمالى وبذلك اعتبر ماركس والاشتراكيون المثـــاليون الدولة مسئولة عن فقر الأفراد فهى هيئة أركان للطبقة المسيطرة اقتصادياً .

وفى ضوء هذين الاتجاهين السابقين يتخذ الباحثون على اختلاف تخصصاتهم (اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية) موقفاً واضحاً من قضية الفقر ويتوجهوا وفقاً لتخصصاتهم اتجاهـــا معيناً ومن هذه الاتجاهات ما يتجه نحو الوظيفية (ذاتي) ومنها ما يتجـــه نحـــو الماركســـيه (موضوعي) ، وفيما يلي توضيحاً لهذين الاتجاهين : (68)

أولا : الاتجاه الذاتي فى تفسير ظاهرة الفقر :

ويندرج تحت هذا الاتجاه عدداً من المداخل منها:

1 – **مدخل إعادة إنتاج الفقر :** وينطوى هذا المدخل على ما يطلق عليـــه بثقافـــة الفقر (المدخل الثقافي) حيث إرجاع الفقر إلى السمات والخصائص الذاتيـــة للفقـــراء ، لذلك تعمل ثقافة الفقر على استمرارية الفقر وتواصله بين الأجيال.

2 – **مدخل التخفيف من حدة الفقر : استراتيجيات التعايش :** Strategies for Poverty Reduction فنظراً للانتقادات التى قدمها بعض العلماء إلى المدخل الثقـــافي حاول بعض الدارسين دراسة العلاقة بين الفقر والبيئة وتوصلوا إلى أن الفقير هو ضحية البيئة التى يعيش فيها Victim system ويبحث هذا المدخل فى قدرة الفقـــراء علـــى التخفيف من حده الفقر من خلال بدائل ثقافية يفرزها الفقراء فى محاولة للبقاء والمحافظة

على حياتهم وترجع أهمية هذا المدخل إلى أنه يقدم منهجية جديدة فى دراسة ظاهرة الفقر فى المجتمعات البشرية.

3 - **مدخل قمة الفقراء : عولمة الفقر وآليات الهيمنة :** فى ضوء عولمة الفقر أو بالأحرى عولمة الاهتمام بقضايا الفقر على مستوى دول العالم اهتمت المؤسسات الدولية بدراسة ظاهرة الفقر وصدرت التقارير عن الدول مركزة على قضايا البطالة والاحتياجات الضرورية التى لا يستطيع الفقراء توفيرها من أجل البقاء مع توضيح وضع الفئات المختلفة من الفقر وأبعاده فى المجتمعات والسؤال الذى يثار هنا هو هل تسعي هذه المؤسسات بالفعل للقضاء على الفقر أم تسعي إلى سرعة إدماج دول العالم فى اقتصاد السوق وإطلاق الحرية للمستثمر من الغرب الأكثر قدرة على تنفيذ برنامج البنك الدولى فى إفقار شعوب العالم الثالث.

ثانياً : الاتجاه الموضوعي فى تفسير ظاهرة الفقر :

ويأتي هذا الاتجاه معانداً للفكر المحافظ وينطلق من فلسفة نقدية تطورت من الكلاسيكية على يدركارل ماركس ومرت بمراحل مختلفة منها الماركسية المحدثة ومدرسة فرانكفورت وغيرها من الاتجاهات النقدية الحديثة إلى مدرسة التبعية المعاندة لمدرسة التحديث ، هذا وقد ظهر اهتمام أصحاب مدرسة التبعية بظاهرة الفقر فى أدبيات علم اجتماع التنمية ومن أهم افتراضات هذا الاتجاه فى دراسة وتحليل ظاهرة الفقر ما يلي :-

1 - التلازم بين التقدم والتخلف.

2 - سيطرة علاقات السيطرة والتبعية .

3 - أشكال من العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة .

وفى ضوء ذلك يصبح تفسير نشأة الفقر وتطوره معتمداً على ما يلي :

1 - العلاقات الدولية القائمة بين دول الشمال الغني ودول الجنوب الفقير .

2 - بنية النظام الرأسمالى المسيطر .

3 - أزمة الرأسمالية على اعتبار أن طبيعة الدورة الاقتصادية الحرة السائدة فى النظم الرأسمالية تتميز بوجود أزمات مستمرة.

4 - العلاقة بين أشكال السيطرة أو الخضوع والتبعية حيث استتراف فائض الدول المختلفة وتصديره إلى المراكز الرأسمالية .

هذا وتتفق الباحثة مع الاتجاه الموضوعي كل الاتفاق نظراً لأنه يقوم بتحليل واقع نعيشه فى الدول الأقل تقدماً (دول العالم الثالث) ومن ضمنها مصر حيث علاقات السيد والتابع ، والسيطرة والخضوع ،هذا إلى جانب اتفاق الباحثة مع أحد مداخل الاتجاه الذاتي ألا وهو مدخل التخفيف من الفقر بالرغم من ارتكازه على الجوانب الثقافية إلا أنه يركز فيها على قدرة الفرد الفقير على التخفيف من فقره وقدرته على المشاركة لتحقيق مستوى معشي أفضل له ولأسرته هذا عن الاتجاهات ، فماذا عن المداخل ؟ وللإجابة نجد أمامنا مدخلين أساسيين فى تفسير ظاهرة الفقر هما :-

1- المدخل الثقافي /الانثروبولوجي [69]:

وهو يتناول دراسة وتفسير ظاهرة الفقر فى ضوء العلاقة بين التهميش ومجموعة من التوجهات والأفكار والقيم والسلوكيات التى تتبناها جماعة معينة أصطلح اقتصادياً أو أيكولوجياً أو أنثربولوجيا على تسميتهم بهامشى الحضر ويندرج تحت هذا المدخل عدة مدارس فرعية تقوم بتفسير التهميش ومنها ما يلي:-

- المدرسة السيكولوجية / الاجتماعية :

ويعد روبرت بارك الأب الروحي لهذه المدرسة وقدر ربط بين الهجرة والتهميش ف إطار مفاهيم الاتصال والصراع الثقافى ولقد نظر بارك إلى الإنسان المهمش نظرة وظيفية وأكد أن التهميش لا يعني وقف تيارات الهجرة ، بل على العكس ، فالهجرة والاتصال بين الحضارات المختلفة يخلقان الإبداع ويحرران الفرد من معتقداته الخاطئة.

- مدرسة التقليديه / الحداثة :-

وتهتم هذه المدرسة بدراسة تأثير الاختلافات القيمية المدنية / الريفية على عملية التحديث والتنمية إما من خلال تناول التغير القيمى للأفراد والمصاحب لعملية التحديث أو من خلال تناول المتطلبات الضرورية لإحلال مفهوم المواطنة محل الولاءات التحتية، ومن هنا فإن التهميش وفقاً لهذه المدرسة هو تبني المعتقدات التقليدية والسلوكيات التى تتلاءم وطبيعة مجتمع المدينة الذى تفرضه عملية التحديث .

حيث تقوم عملية التحديث على مجموعة من المعايير يتمثل اهمها فيما يلي [70] :

1 – الإيمان بدور الدولة كجهاز له دور فعال فى تعزيز عملية التنمية والتحديث .

2 – رفع القيمة الاقتصادية الحقيقية للعملة الوطنية فى الأسواق المحلية والعالمية .

3 – بناء الإنتاج الصناعي الوطني وعدم الاعتماد على المنتجات العالمية المستوردة (لأن ذلك يؤدى إلى صناعة الفقر لا إلى التطور والتنمية).

- مدرسة ثقافة الفقر : (71)

ويتفق مع هذه المدرسة مدخل إعادة إنتاج الفقر الذى يندرج تحت الاتجاه الذاتي لتفسير الفقر . حيث تعتبر ثقافة الفقر الأكثر شيوعاً فى دراسة التهميش فى العالم الثالث ويتم دراسة ثقافة الفقر فى ضوء هذه المدرسة على ثلاثة مستويات هي :

(أ) العلاقة بين ثقافة الفقر كثقافة فرعية وثقافة المجتمع كله .

(ب) طبيعة مجتمع المهمشين ومدى انتشار الفقر به .

(جـ) القيم المشتركة بين مجتمع المهمشين والمجتمعات الأخرى .

- المدرسة المعمارية (72) **: Architectural School**

حيث تناول محللوا أمريكا اللاتينية مصطلح التهميش لوصف المباني والمناطق التى تم بناؤها من قبل المهاجرين على أطراف المناطق الحضرية حيث تجمع هذه المناطق بين الموقع التهميشى Marginal Location بالنسبة للمدينة وموقفها التهميشي Marginal Situation الذى يعني انعزال هذه المنطقة عن غيرها واقتصار حدود الجيرة على حدود المنطقة وقد يؤدى ذلك إلى مزيد من الأمراض الاجتماعية بين سكان هذه المناطق .

وتعد المدرسة المعمارية المندرجة تحت المدخل الأنثربولوجى لتفسير الفقر أهم دليل على أن الفقراء والمهمشون يسكنون مناطق معينة حيث تتسم هذه المناطق أيضا بالفقر ، ويعد ذلك سند الباحثة فى اختيار منطقة حضرية فقيرة لإجراء الدراسة على ساكنيها .

- مدرسة ديسال (73) **:**

جاءت هذه المدرسة لتتناول صراحة مفهوم التهميش وتعتبره مرادفاً لتضاؤل درجة المشاركة السياسية ونقص التكامل الداخلى بين سكان المناطق الفقيرة ولم تهتم ديسال بتعريف التهميش ولكن أيضا بكيفية الخروج من دائرة التهميش (الفقر) على اعتبار أن الذين يملكون والذين لا يملكون يجب أن يشاركوا فى صنع القرار داخل أى نظام .

2- المدخل السياسي فى تفسير ظاهرة الفقر : [74]

ويمكن التعرف على أدبيات هذا المدخل ضمنياً من خلال المدخلين الاقتصادى والاجتماعي حيث يمكن اعتبار (الدولة – المواطن) أحد محاور دراسة المدخل السياسي بكل ما يطرحه من تناول الدراسات السياسات العامة ودرجة انحيازها أو حيادها مع مواطنيها ولذلك فقد تعددت تفسيرات هذه المقولة حيث إن هناك من يشير إلى أن الدولة فى اتباعها لوظيفتها التوزيعية قد استبعدت أو قامت بتهميش قطاعات شعبية معينة وقد افترض هذا التفسير أن البيئة المادية (الدولة) وإهمالها لقطاع الفقراء وانحيازها ضدهم فى سياستها الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ....إلخ . قد أفرزت هؤلاء الفقراء ، وفى تفسير آخر رأى البعض أن الفقر والتهميش ليسا من مخرجات النظام السياسي وإنما نتاج طبيعي لسمات معينة يولد بها الفقراء ويرثها أولادهم وتستمر لأجيال متتالية ولن يكون الحل إلا بالتكيف مع الفقر.

هذا وترى الباحثة أن التفسير الخاص بعجز الدولة عن الأغنياء بقطاع الفقراء فى وظيفتها التوزيعية يعد الأقرب إلى الصحة حيث ترى الباحثة أن سياسات الدولة غالباً ما يضار بسببها الفقراء ، سواء على المستوى الصحي أو التعليمي أو الأمنى ، أما عن مسئولية الفقراء فى توارث الفقر واستمراره فهذا أمر وارد ويحدث ولكن لا يجب أن يتحمل الفرد فى ذلك كل العبء أو اللوم فلا سبيل للتحامل على الفقراء ، حيث ترى الباحثة أن الحل لا يكمن فى التكيف مع الفقر من أجل الاستمرار والحياة بأى شكل وإنما لابد من التخفيف من الفقر وبخاصة على المستوى المحلى حيث الانطلاق من المحلية من أجل اختبار أى الطرق والسبل أصلح فى تحقيق ذلك الهدف ، هذا ولقد ظهرت العديد من المفاهيم والنماذج التى تستهدف التخفيف من الفقر، وتعد هذه النماذج لب اهتمام التنمية البشرية وسوف يتم التعرض لها فى سياق العلاقة بين الفقر والتنمية البشرية .

2) النظريات المفسرة لظاهرة الفقر :-

لقد تعددت أيضا النظريات التى تناولت الفقر ومن أهم هذه النظريات والنماذج ما يلي:

1- نموذج ريكاردو [75]:

وهو أول من قدم نموذج القطاعين فى التنمية ، حيث قام بتحليل التفاعل بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل فى ضوء عوامل الإنتاج الثلاثة وهي الأرض والعمل ورأس

المال ، وقد اعتقد بأن كلاً من هذه العوامل الثلاثة يتم توفيره عن طريق ثلاث طبقات اجتماعية فالأرض تعرض بواسطة **ملاك الارض** والعمل بواسطة **العمال** ورأس المال بواسطة **الراسماليين** وقد افترض ريكاردو أن كلا من رأس المال والعمل متجانسان فى النوعية بحيث إن كل وحدة من رأس المال أو أى عامل يمكن أن ينتج نفس النوع والكمية من الناتج ولكنه اعتقد باختلاف الأرض فى النوعية ، كما افترض ريكاردو إن كل المدخرات تتم عن طريق الرأسماليين وأن الإقطاعيين ينفقون ببذخ وأن العمال فى حالة من الفقر تحول دون قدرتهم على الادخار .

هذا وترى الباحثة إن هذه النظرية تحمل فى مضمونها دائرة للفقر من الناحية الاقتصادية والتى تنطوى على أنه يمكن للأغنياء من الناس (الا قطاعيون والرأسماليون) أن يدخروا ويستثمروا بسهولة أكثر من قدرة الفقراء (العمال) على ذلك ، وبقياس ذلك على دول العالم الثالث نجد أن الاتجاه الموضوعي لتفسير الفقر قد أوضح ذلك جلياً فى ضوء تبعية دول العالم الثالث (الهوامش – أو المحيطات) لسيطرة الدول المتقدمة الرأسمالية (المراكز أو البؤر).

2- النظرية التركيبية للفقر : [76]

وهى من النظريات التى تنظر إلى الفقر على أنه نقص فى مقومات وتركيبات أو مكونات الرعاية المعاصرة وهي عادة تتعلق باليسار السياسي وأصحاب هذه النظرية هم هايك وبويسون Hayek and Boyson ، اللذان قدما نظريات السوق الحر والتى تفسر الفقر على أنه نقص فى حالة الرعاية والتى صممت خصيصاً للقضاء على الفقر ، وقد أشار بويسون Boyson إلى أن ذلك يرجع إلى أخطاء السياسيون الذين عملوا على نشر الإعانات المالية ورفعوا من مستوى الضرائب بالشكل الذى يعوق الدخل الوطني وبالتالى يتأثر المجتمع بأثره ويزداد الفقر ويصعب التخلص منه .

3- نظرية الممارسة المجتمعية : [77]

ويعد الهدف من هذه النظرية تحديد خطوط أو محددات نظرية التنمية وذلك نظراً لأن نظرية الممارسة المجتمعية تعتبر المجتمع بمثابة نظام اجتماعي يتضمن مجموعة من الأنساق والنظم لابد من العمل على تكاملها من خلال عمليات التنمية ، وتتمثل محددات هذه

النظرية فى الاعتماد على المحاور الأربعة التالية والتى برزت فى كتابات برلمان وجورين Perlman and Gurin وتتمثل فيما يلي :

1 – تقوية وتعزيز مساهمة المجتمع وتحقيق التكامل .

2 – تحسين قدرات سكان المجتمع.

3 – تحسين الأحوال المعيشية والخدمات.

4 – تعزيز اهتمامات الفئات المحرومة والعمل على إشباعها.

هذا وترى الباحثة أن هذه النظرية قد اهتمت اهتماماً واضحاً بالفئات المحرومة (الفقيرة) كما ركزت على أهمية عمل المجتمع كنظام اجتماعي متكامل لمساعدة هذه الفئات عن طريق تحسين الأحوال المعيشية وتقديم الخدمات اللازمة لذلك الغرض .

كما نرى أن هذه النظرية من أكثر النظريات ارتباطاً باستراتيجية التنمية المتواصلة حيث ارتكازها على المشاركة والقدرات وتحسين الأحوال المعيشية وكذلك إشباع الحاجات .

خامسا : الفقر خصائص وفئات :

Poverty : Characteristics and categories :

لم يعد الفقر مقصوراً على دولة دون أخرى كما تبين مسبقاً ، فالفقر موزع على بلدان العالم ولكن بشكل متفاوت ، ويأتي هذا التفاوت بين فئات وطبقات البلد الواحد ، وعلى هذا يتبادر إلى الأذهان سؤال ألا وهو : من هو الفقير ؟ وكيف يعيش؟ وما هي سماته وخصائصه ؟ وما هي الفئات التى تعيش فى فقر وتعيش الفقر ؟

وللإجابة ترى الباحثة أن توضيح ذلك يعتمد أولاً على تعريف من هم الفقراء؟ حيث تعنى كلمة فقير "صفة لواحد من الناس يستحق الزكاة وتجوز عليه الصدقة لاختلال أحوال معيشته ولعدم كفاية مؤنته فى سد حاجة يومه أو حاجة عياله"، كما تعني كلمة الفقير الحاجة حيث قال تعالى "يأيها الناس أنتم الفقراء إلى الله والله هو الغني الحميد"(78) صدق الله العظيم

أى المحتاجون إلى الله . كما ورد فى التنزيل قوله تعالى "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها"(79) صدق الله العظيم

وقد قال ابن كثير فى تفسير هذه الآية "إنما قدم الفقراء هاهنا على البقية لأنهم أحوج من غيرهم ولشدة حاجتهم وفاقتهم ولهذا يستحق الفقراء الزكاة بأمر الله لتخرجهم من حدة الفقر وتدخلهم حد الغني حتى لا يحتاجوا مرة أخرى إلى الزكاة ، وحتى يدخلوا فى زمرة الفئات المستهلكة ثم المستثمرة ويخرجوا زكاة أموالهم عندما يدخلون فى حد الغني(80).

وإن دل ذلك على شئ إنما يدل على شروط الزكاة والتى يتمثل أهمها فى أنها لابد أن تؤدى إلى الكفاية والخروج من حالة سيئة إلى حالة أفضل ولا تقوم على تحقيق الكفاف، وهذا لا يعني توقف الفقير عن العمل من أجل الحصول على الزكاة ولكن لابد من العمل.

حيث يعد العمل "عامل" مهم لتجنب الفقر ، فالعمل طوال اليوم يقلل من خطر التعرض إلى الفقر مقارنة باللذين يعملون جزء من الوقت وأكبر دليل على ذلك أن عدد العاطلون عن العمل يمثل خمس عدد الفقراء ناهيك عن العوامل الأخرى التى تزيد من حساسية الفرد للفقر ومنها الجنس ، العرق والعجز بمختلف أنواعه (81).

وهذا يعطى إشارة إلى أن الفقراء يمثلون مجموعة غير متجانسة ويمكن تفسير اختلا الفقراء بعضهم عن بعض بالاعتماد على النقاط التالية(82):-

1 - **التاريخ :** حيث إن معظم الفقراء يقطنون بلاداً كانت إلى وقت قريب مستعمرات بريطانية ، فرنسية ، بلجيكية ، برتغالية ، أسبانية ، هولندية ، وألمانية .

2 - **الكثافة السكانية :** حيث لا تتساوى بلد تتوازن فيها الكثافة السكانية مع الموارد أمام بلد آخر تعاني من الانفجار السكاني .

3 - **وفرة عوامل الإنتاج والموارد الطبيعية :** حيث حبت الطبيعة بعض المناطق بالمعادن والبترول والثروات المعدنية (كالخليج العربي مثلاً) وحرمت مناطق أخرى منها بنجلاديش وتوجو مثلاً .

4 - **درجة التصنيع :** حيث تعتمد الغالبية العظمي من دول العالم الثالث على الأنشطة الإنتاجية البدائية فى مجال الزراعة .

5 - **النظام الاقتصادى :** أى رأسمالية أو اشتراكية النظام الاقتصادى الوطني والواقع أن البلاد النامية أو غالبيتها تأخذ بالنظام المختلط Mixed Economic System

6 – **درجة اعتماد البلد على العالم الخارجي :** حيث لا توجد بلد من بلاد العالم الثالث إلا وتعتمد بشكل شبه كلى على بلد أو أكثر من بلاد العالم المتقدم .

7 – **نظام الحكم وجماعات التأثير :** فأصحاب القرار السياسي هم الفئة الـتى تملك زمام التنمية فى كل مجتمع .

والنقاط السابقة تدل على أن الفقراء يتركزون فى بلدان العالم الثالث :

حيث يشير تقرير التنمية العالمية إلى أنه سيظل هناك 700 مليون شخص يعيشـون فى فقر فى عام 2000 حيث يعيش أكثر من نصف هؤلاء الفقراء فى دول العالم الثالث [83] .

ويتركز هؤلاء الفقراء فى المناطق الريفية حيث إن هذا التركز يرتبط ارتباطـاً وثيقـاً بالنواحي التاريخية للنظم الاجتماعية المحلية حيث تعتمـد عمليـة تشـكيل الحكومـات والبرلمانات على أصوات الفقراء فى الانتخابات وبخاصة فى الريف حيث الصلات القرابيـة وتقديم الوعود برفع مستوى المعيشة[84] هذا وتعاني دراسة الفقر فى الريف من صـعوبات كثيرة منها تعدد أبعاد ظاهرة الفقر فى الريف مما يصعب من عملية التقدير الكمى وهذا ما يجعل دراسة الفقر الحضرى محدود النطاق عنه فى الريف نظراً لارتفاع الـدخل الأسـرى الحقيقي فى الحضر عنه فى الريف لذلك يكون الفقر فى الحضر أقل انتشاراً وعمقاً عنـها فى الريف[85]. وذلك على الرغم من الاختلافات الكبيرة فى تكـاليف المعيشـة بـين المـدن والأرياف[86] .

إلا أنه بارتفاع نسب التحضر وزيادته المتسارعة إلى حد كبير كما تبين مسـبقاً تـرى الباحثة أن ذلك يجعل الفقر الحضرى أكثر انتشارا وأكثر عمقاً أيضاً .

حيث إنه بتطور المدن فى مصر طوال القرن الماضي تطوراً سريعاً وعنيفاً بمعدلات عالية استحق أن يطلق عليه المشتغلون بدراسة المجتمع "الانفجار الحضرى" الذى أدى بدوره إلى زيادة الفقر والحرمان وتزايد الهوة فى التنمية بين مناطق الدولة الواحدة ولاعتبارات إنسانية لا تخلو من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لابد من دراسة الفقر فى الحضر[87].

هذا ويعد ارتباط الفقراء بالمدينة ليس فقط بسبب الفقر وحده بل أن هنـاك عوامـل أخرى لابد من الإشارة إليها وتكمن أهم هذه العوامل فى "ثقافة الفقر " حيث إن للفقراء ثقافة خاصة بهم فى الحضر حيث ميلهم إلى العزلة الاجتماعية ، وإذا كان لدراسـة الفقـر

معيارين هما : المعيار العالمي : حيث تركز الفقراء فى العالم الثالث ومدنه ، والمعيار المحلـــي : والذى يتحدد من خلال مجموعة من الاعتبارات هي الدخل والملكية والتعلـــيم والتغذيـــة والطبقة أو الطائفة وإمكانية الحصول على الخدمات ، فإنه على ذلك نجد أن تحديد الفقـــر والفقراء يتعلق بعملية إشباع الاحتياجات الرئيسية للحياة وترتبط أدبيات هـــذه العمليـــة بثلاثة عناصر رئيسية هي :

1 - توفير السلع والخدمات بكمية كافية .

2 - الحفاظ على أنماط التنمية القابلة للاستمرار.

3 - كفالة التوزيع العادل للفوائد والمزايا[88]

وفى ضوء توافر الخدمات وإشباع الحاجات للفقراء فى الحضر لابد بادئ ذى بدء مـــن إطلاله على سكن فقراء الحضر كأحد المعايير المحلية لدراسة الفقر والفقراء .

حيث تختلف مساكن فقراء الحضر بين القديم والحديث وإن كان الـــنمط الأول هـــو الأكثر شيوعاً حيث تلاصق المباني وانخفاض عدد الطوابق وتهالك السلالم وضـــيقها بينمـــا يرتفع عدد الطوابق فى المباني الحديثة إلى حد ما ، ومع ذلك تفتقر إلى العديد من شـــروط المسكن الصحي فبعضها لا يضم مطابخ ولا دورات مياه والنوافذ قليلة وضيقة فضلاً عن الأثاث المتهالك وعدم كفايته لأفراد الأسرة [89] .

وفى ضوء ذلك يتبادر سؤال هام ألا وهو ما هي خصائص الفقراء الذين يعيشـــون فى مثل هذا المستوى من السكن فى حضر مصر ؟

وللإجابة نجد أن هناك مجموعة من الخصائص التى تميز فقراء الحضر ومنها ما يلي :-

(أ) **خصائص البعد السكاني** : حيث نجد أن نسبة فقـــراء الحضـــر تصـــل إلى 35.88% وهذا يعني أن تلك النسبة من الأسر لا تحصل على احتياجاتها مـــن الســـلع الغذائية وغير الغذائية[90]، فضلاً عن أنهم يقطنون أحياء ومساكن فقيرة تغيـــب عنـــها السياسات الحضرية التنموية حيث يتركز الفقراء فى الأحياء العشوائية وبخاصة فى منطقة القاهرة الكبرى (القاهرة -الجيزة -القليوبية) حيث أطراف مدن هـــذه المنطقـــة ، وفى الغالب نجد أن هذه الأحياء محرومة من المرافق والخدمات وتتنوع أنماطها بين الســـكن القديم والعشش وأحواش المقابر وما إلى ذلك[91] .

(ب) **الخصائص الديموجرافية** : وتتمثل فى حجم الأسرة الفقيرة التى تتميز بعدد أكبر من الأفراد حيث إن متوسط عدد أفراد الأسرة الفقيرة يبلغ من 4: 6 مقارنة بـ3: 5 على المستوى القومي وفقاً للمسح الذى أجرته منظمة العمل الدولية عام 1977 وتؤيد ذلك بيانات الأسرة بالعينة لسنة 91/90 حيث يبلغ حجم الأسرة الفقيرة فى الحضر 6.49% مقارنة بـ4.72% لغير الفقراء ، أما عن الهيكل العمرى فيلاحظ ارتفاع معدل الشباب من 25 سنة حيث تبلغ نسبتهم فى الأسرة الفقيرة 48% فى مقابل 50% بالنسبة للأسر غير الفقيرة ، وكذلك تتسم الأسر الفقيرة بارتفاع نسبة المعوقين والعجزة بها فيوجد 19،30% من المعوقين والعجزة فى الأسر الفقيرة[92]

علاوة على أن الأسر التى تعولها إناث تمثل حوالى 17% من إجمالي الأسر على مستوى الجمهورية وترتفع هذه النسبة لتصل إلى 18.2% فى حضر مصر ويتدنى مستوى الإنفاق فى هذه الأسر إذ أن حوالى 80% من رؤساء الأسر الإناث خارج قوة العمل وبالتالى فإن نسبة الفقراء بينهم مرتفعة للغاية حيث تمثل الأسر التى تعولها نساء نسبة 60.7% فى حضر المحافظات [93] ويعد ذلك أحد أسانيد الباحثة فى اختيار نسق الهدف بالدراسة الحالية حيث "النساء المعيلات لأسرهن".

(جـ) **المستوى التعليمي** : حيث تعاني الأسر الفقيرة من انخفاض المستوى التعليمي لرب الأسرة وهذا يؤثر بدوره على حجم الدخل الذى يحصل عليه رب الأسرة حيث يصنف 25.74% من السكان الفقراء على أنهم أميين[94]. علاوة على أن أطفال الأسر الفقيرة يقل احتمال انتظامهم فى الدراسة بالمدارس إذ تصل نسبة عدم ذهاب الأطفال الفقراء إلى المدارس 12.43% ، 27.57% فى المناطق الحضرية والريفية على الترتيب مقارنة بنسبة 4.09% ، 4.93% للأطفال غير الفقراء [95].

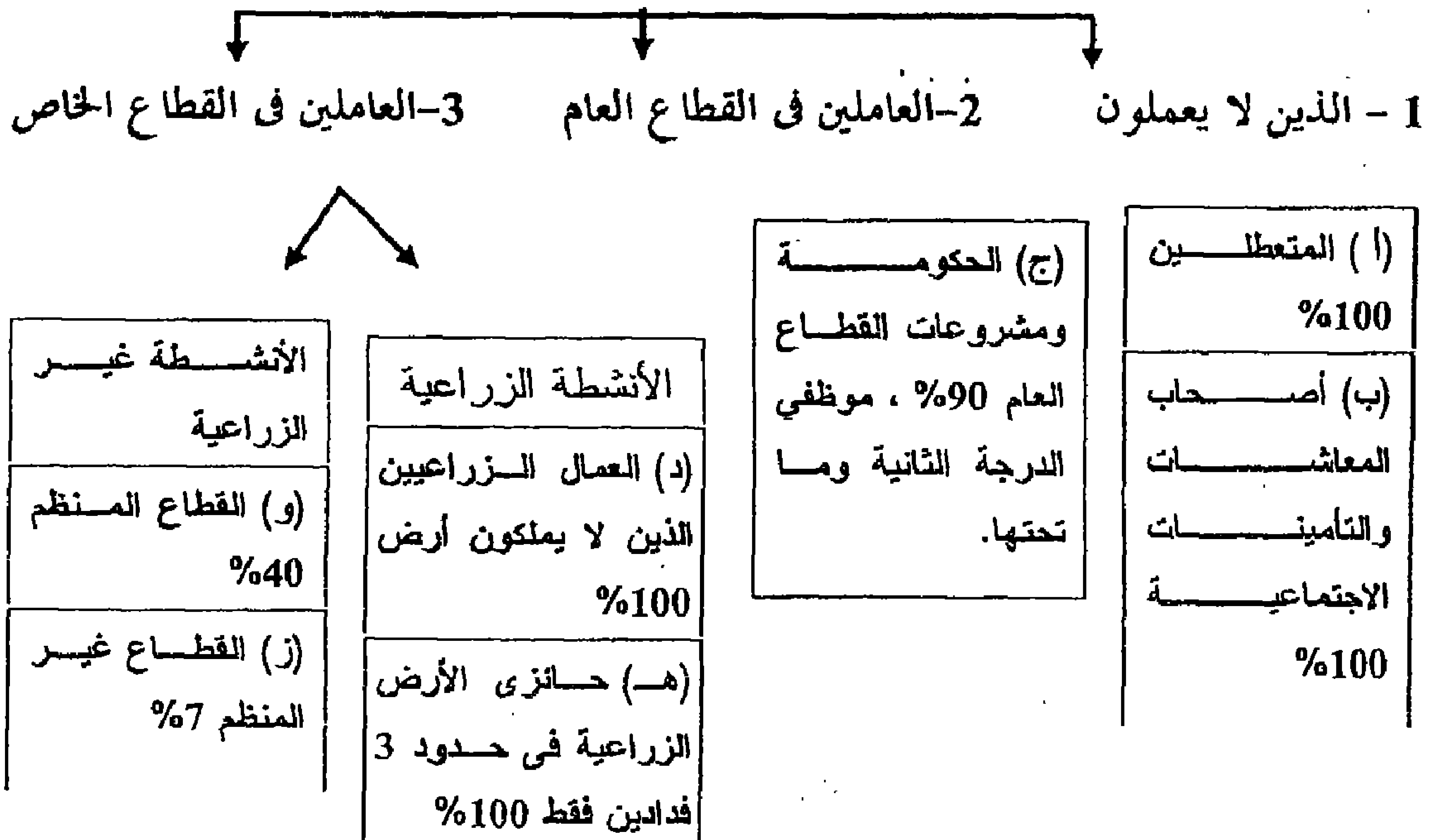
(د) **الخصائص المهنية** [96] : إن أعلى مستوى للفقراء موجود بين الأسر التى يقع عائلها خارج قوة العمل حيث تبلغ نسبة الفقر بين أفراد تلك الأسر 46.45% فى الحضر ، 53.21% فى الريف وتعتبر هذه النسب طبيعية ومتفقة مع نتائج مسح منظمة العمل الدولية حول ارتفاع نسبة العجائز والمعوقين داخل هذه الأسر الفقيرة .

(هـ)- الخصائص المرتبطة بالنشاط الاقتصادى [97] : حيث توجد أعلى نسبة للفقر فى فئة العمال وهم يمثلون 54.4% من إجمالي فئة الفقراء.

وفى ضوء هذه الخصائص استخدمت "كريمه كريم" التصنيف الاجتماعي / الاقتصادى لتعريف فئات الفقراء فى مصر وذلك بالاستناد على أن العمل هو المصدر الوحيد للدخل لغالبية الفقراء .

وأن الأسر الفقيرة هي الأسر التى يعولها فرد واحد فقط من أفراد الأسرة وبناء عليه فقد حددت فئات الفقراء حسب قوة العمل فى ما يلي [98]:-

فئات الفقراء حسب قوة العمل



وتتميز هذه الفئات الهامشية بتنوع أشكال نشاطها الاقتصادى كالبيع التجولى والحرف والمؤسسات الصغيرة [99] .

هذا عن فئات الفقراء داخل قوة العمل فماذا عن فئات الفقراء التى تعاني من الفقر ولا ترتبط بعمل معين ؟ وللإجابة نجد أن هذه الفئات قد ظهرت تاريخياً منذ قانون اليزابيث للفقر عام 1601 حيث قسم هذا القانون الفئات الفقيرة إلى ما يلي[100]

الفئة الأولى : وتختص بذوى الحاجات الفردية وذوى الأمراض المستعصية والمعاقين والأطفال واليتامى حيث حدد القانون ضرورة وضع هؤلاء الأشخاص فى منازل الفقراء Poor houses وتقديم خدمات مباشرة لهم Indoor relief داخل المؤسسات أو إلحاق الأطفال بأسر بديلة.

الفئة الثانية : وتضم الفقراء الأصحاء والقادرين على العمل وقد كانت الخدمات المقدمة لهم أقل إنسانية وأكثر قسوة عليهم فبعضهم ألحق بمنازل العمل Work Houses حيث يعملون لفترات مؤقتة فى المصانع أو المزارع .

هذا ويمكن تفصيل هذه الفئات كما يلي :

1 - **الأطفال** Children : حيث يوجد 20% من الأطفال تحت 18 سنة يعيشون فى فقر وهناك ما يقرب من 40% من الفقراء من الأطفال تحت 16 سنة كما أن أكثر من نصف هؤلاء الأطفال يعيشون فى أسر بدون أب[101] .هذا وقد بدأت معدلات الفقر فى التزايد فى التسعينيات ليكون 22% من الأطفال تحت 18 سنة فقراء أى ما يزيد عن 15 مليون طفل[102]

2 - **المسنين** Elderly : حيث يعتمد معظم المسنين على معاش التقاعد الخاص بالضمان الاجتماعي أو المساعدات العامة من أجل مقابلة حاجاتهم الأساسية[103]، هذا إلى جانب أن النساء المسنات أكثر عرضه لخطر الفقر من الرجال المسنين حيث يعيش 60% من النساء الذين يعيشون بمفردهم فى فقر[104] .

3 - **الناس العاجزين ، المعاقين** Handicapped : وهم أيضا من الفئات المعرضة للخطر ويرجع ذلك إلى أن الناس غير العاجزين (الأسوياء جسدياً) لديهم بعض الاتجاهات السلبية تجاه هذه الفئة[105] .

سادسا : الفقر والعدالة الاجتماعية : Poverty and Social work

فى المسح الذى أجرى عام 1976 بينت نتائجه أن 43% من الناس يرجعون أسباب الفقر إلى كسل الفقراء وضعف إرادهم وأرجع 16% أسباب الفقر إلى سوء الحظ ، كما أرجع 10% من الناس أسباب الفقر إلى عدم العدالة وغياب المساواة التى ازدادت بدرجة كبيرة خلال الثمانينات وخاصة بين الأفراد الذين يندرجون فى قوة العمل حيث الفجوة

الواسعة بين أقل المرتبات وأعلى المرتبات ، وبناء على ذلك جاء الاتجاه "الكنسي" الديني لينحدر من تأثيرات عدم المساواة على المجتمع وقد ساعد ذلك شارلز مورى Charles Morray على تصنيف الفقراء إلى نوعين :

النوع الاول : فقراء لديهم دخل قليل .

النوع الثاني : فقراء ليس لديهم مال ونعرفهم بسلوكهم ومنازلهم غير اللائقة للحياة الكريمة[106]

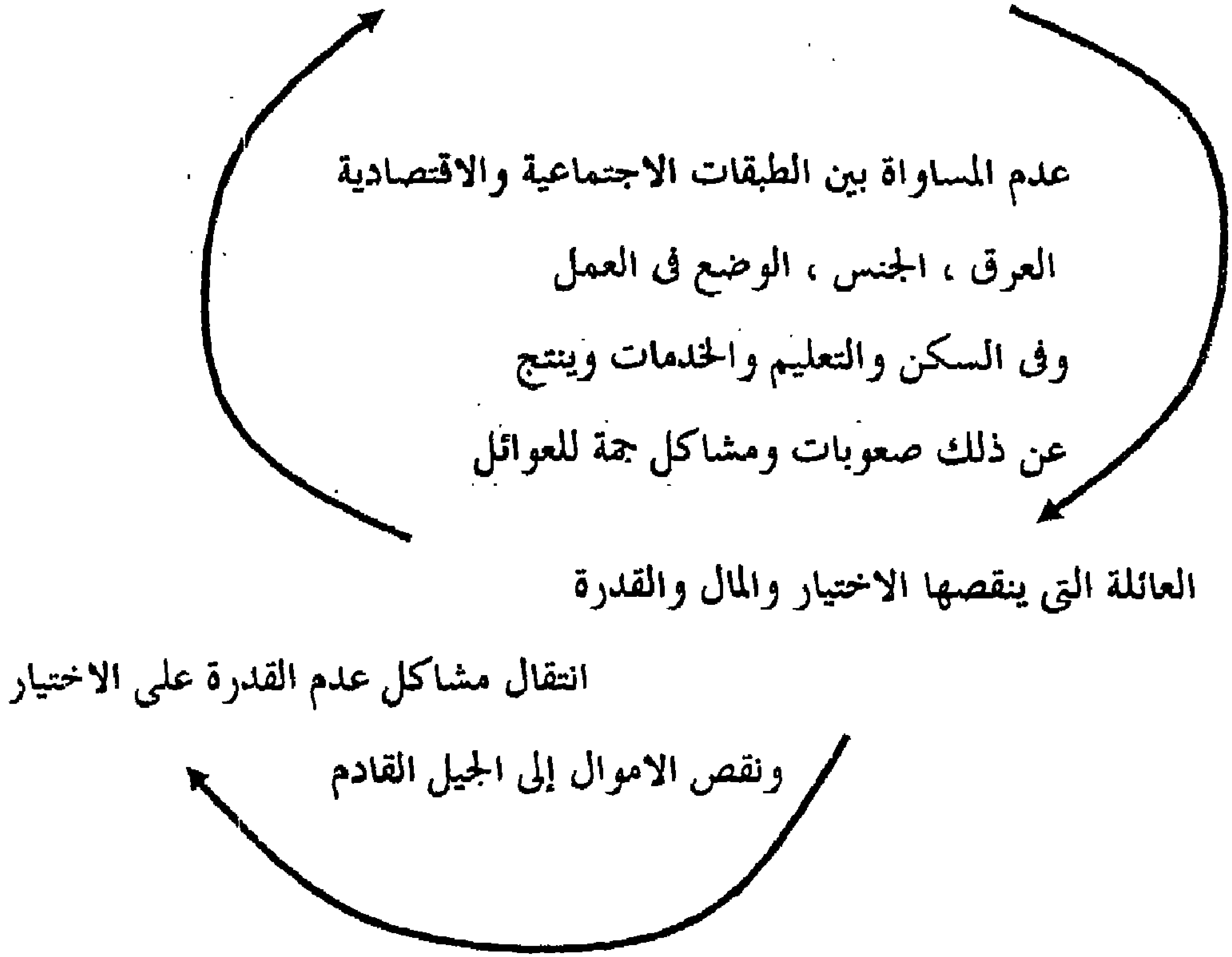
هذا وتنطوى الآليات الدقيقة لعدم المساواة فى التفاوت فى توزيع الدخول بين الفقراء وغير الفقراء مما يؤثر بدوره على زيادة الفقر كما تؤثر أيضا على عملية النمو[107] . هذا ويؤدى التفاوت فى توزيع الدخول إلى انتشار ما يسمي الاستبعاد الاجتماعي Social Exclusion والذى يستخدم كمرادف للفقر وهو يتضمن جميع الوسائل التى لا يعطي الناس من خلالها حق المشاركة فى المجتمع ولا يحصلون على الحقوق الكاملة لهم كمواطنين وهو يعد أيضا تعبيراً مختصراً لكل ما يعاني منه الناس (الفقراء) من مشكلات كالبطالة وضعف المهارات وتدني مستوى الدخل وبالتالى المستوى المعيشي [108] .

ويحدث ذلك نتيجة لأن المجتمع يعمل دائماً على خلق أوضاع ومسببات مختلفة للتمايز بين أفراده ومنها الطبقات الاجتماعية والمكانة والدور الاجتماعي ، وظاهرة الطبقات الاجتماعية هذه تتفاوت شدها وحدها من مجتمع لآخر ولكن لا يخلو منها مجتمع واحد فليس هناك مجتمع لا طبقي ، ويقسم المجتمع عادة إلى ثلاث طبقات أساسية هى الطبقة العليا والوسطى والدنيا وتتحدد الطبقة الاجتماعية بالنسبة للفرد بعوامل أساسية هي :

(أ) الدخل
(ب) المهنة
(جـ) المستوى التعليمي
(د) المكانة الاجتماعية
(هـ) نظام المجتمع [109]

وفى ضوء ذلك تدور دائرة عدم المساواة التى تقوم على افتراضات مؤداها أن المجتمع يقوم على أساس عدم المساواة بين طبقاته مع انتشار الفقر بين فئات الطبقة الدنيا وتتمثل هذه الدائرة فى الشكل التالى [110]

شكل (10) يوضح عدم المساواة



ولا سبيل من وجهة نظر الباحثة للخروج من هذه الدائرة إلا بالعدالة الاجتماعية حيث الاهتمام بالتوزيع العادل وتكافؤ الفرص وذلك من خلال السياسات الاجتماعية التى تتبناها الدول المختلفة .

فلقد كانت مسائل التكافؤ والعدالة الاجتماعية لزمن طويل من بين أهداف التنمية فى مصر و كانت هناك دعوة لهذه الأهداف فى مراحل مختلفة من التاريخ الاقتصادى للبلاد منذ بداية القرن العشرين ، كما شهدت مصر خلال هذا القرن حركات قوية للإصلاح الاجتماعي وكان من أبرز هذه الحركات المطلب الخاص بتعميم التعليم ، ويمكن تقسيم التطور الذى حدث فى منهج الحكومة إلى العدل الاجتماعي على مدى السنوات الثلاثين الماضية إلى ثلاث مراحل مختلفة ، تتصف كل مرحلة منها بإدخال أداة سياسية متميزة جديدة ، وتمثلت المرحلة الأولى فى الخمسينيات حيث كان الإصلاح الزراعي والتدابير التكميلية وتمت بواسطة إعادة حوالى 13% من الأراضي التى كانت مملوكة لكبار الملاك

على حوالى 9% من الأسر الزراعية الفقيرة ، أما المرحلة الثانية فهى مرحلة الستينيات التى كانت تأكيد للتحول فى منهج الحكومة إلى العدل ، فقد اعتبرت أن توفير الخدمات الاجتماعية هو الأداة الرئيسية لتحقيق التكافؤ واحتل التعليم المجاني والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية مكاناً بارزاً فى خطة التنمية الأولى (1960- 1965) ، أما المرحلة الثالثة فهى مرحلة السبعينيات حيث أصبح دعم السلع الاستهلاكية أداة إضافة لحماية الأقسام الأفقر من السكان من آثار التضخم [111] .

ومما سبق يتضح أن سياسات التنمية فى مصر على الدوام قد اهتمت بالبعد الاجتماعي، فاعتبارات العدالة وتوزيع الدخل وتوفير الخدمات الاجتماعية لها وزن هام فى وضع السياسات وأولويات التنمية[112] إلا أن ذلك لا ينفي أبعاد العدالة الأخرى ، فالعدالة لها أشكال متعددة مثل العدالة الاجتماعية والقانونية والاقتصادية وهذه الأشكال هي التى تشكل أساس أى مجتمع يحافظ على كرامة أبنائه ويضمن الأمن والتكامل بين أفراده ، وطبقاً للاتفاقيات الدولية تقوم الأمم المتحدة بإعلان المبادئ والالتزامات للحماية من الحرمان من الحريات وعدم التدخل فى خصوصيات الآخرين ، إلا أن التركيز من جانب المهتمين بالإنسان يتمثل فى الاهتمام بالعدالة الاجتماعية وذلك لأنها تشمل إشباع الحاجات الأساسية للإنسان والحصول على نصيب عادل من موارد المجتمع ، فهى تهدف إلى الحصول على الخدمات الأساسية فى مجال الصحة والتعليم وحماية الأفراد والجماعات المحرومة من هذه الخدمات وتحقيق مستوى معين من الاعتدال فى التوزيع والاستهلاك والأرباح .

هذا وترتبط العدالة الاجتماعية ببعديها الاجتماعي الاقتصادى بالفقر ، حيث يعرف الفقر على أنه "نقص الموارد المطلوبة لتحقيق مستوى معيشي معقول" ، ومن هنا علينا أن نؤمن بأنه إذا تم تحقيق العدالة الاجتماعية سيولد كل طفل وتولد معه فرص متكافئة فى الحياة ومما سبق يتضح أن العدالة الاجتماعية هى سر القضاء على الفقر والخروج من دائرته، والتى تستلزم تبني الدول للسياسات التنموية العادلة لكل الفئات والطبقات.

وهذا ما حس عليه الإسلام الذى يعد الدين الوحيد الذى تطرق بعمق وبدقة إلى قضية الفقر وضرورة استئصاله لذلك تعرض مفكرون وكتاب وفقهاء مسلمون عديدون لموضوع العدالة الاجتماعية ونذكر منهم ثلاثة اهتموا بالعدالة فعلى سبيل المثال عرف "ابن

حزم" (994-1066) بأعماله المتعلقة بالعدالة الاجتماعية وبكفاحه من أجل الرقي الاجتماعي من خلال تحسين ظروف معيشة الفقراء حيث يرى أنه على الدولة أن تحرص على ضمان تلبية الحاجات الأساسية للسكان المحرومين كما يجب على الأغنياء أن يمدوا يد المساعدة للفقراء القاطنين بجوارهم وإذا ما حاولوا التهرب من واجباتهم (أى الأغنياء) فعلى الدولة أن تفرض عليهم التنازل عن جزء من ثروتهم لمساعدة الفقراء والمحتاجين أما الغزالى فيطرح قضية الفقر بشكل مختلف إذ أنه يتعرض له فى موطنين مختلفين من كتابه "إحياء علوم الدين" فنجده يسخر جزءاً كاملاً للزكاة تحت عنوان (كتاب أسرار الزكاة) ويشرح فى هذا الجزء مختلف أنواع مستحقيها ، ثم يتطرق الغزالى لمسألة الفقر بجزء آخر تحت عنوان (الفقر والزهد) ، ويعرف الغزالى الفقر على أنه "انعدام وسائل تلبية الحاجات الأساسية" ، أما ابن تيميه" فيرى أن العدل يحتل مكانه مرموقة فى التشريع الإسلامي سواء تعلق الأمر بالاقتصاد أو بأى ميدان آخر ويرى أن الدولة تؤدى دوراً حاسماً فى تحقيق العدالة الاجتماعية فى إطار احترام القيم الإسلامية .

وفى ضوء ما سبق نلاحظ أن الفقر هو نقص فى الموارد لإشباع الحاجات الأساسية على مر العصور وهذا ما تهتم به العدالة الاجتماعية حيث الاهتمام بالحاجات الأساسية للفقراء وسبل إشباعها ولهذا فإن الدراسة الحالية يتركز اهتمامها بالحاجات الأساسية والخدمات التى تعمل على إشباع هذه الحاجات وذلك فى ضوء مشاركة أهالى الجوار الأغنياء للأسر الفقيرة وكذلك الاستعانة بالسبل التى تيسرها الدولة سواء كانت موارد أو تنظيمات وبخاصة التنظيمات غير الحكومية التى تهتم بالفقراء وذلك فى إطار مهنة الخدمة الاجتماعية التى تتمثل أحد أهم ركائزها فى الرعاية الاجتماعية لكافة الفئات وبخاصة الفقراء ، حيث كان أول ظهور لمهنة الخدمة الاجتماعية متمثلاً فى شكل خدمات تطوعية تتميز بالإحسان وتطورت بعد ذلك لتأخذ شكلاً تنظيمياً حيث حركات تنظيم الإحسان والمحلات الاجتماعية التى تمثل هدفها فى العمل على رفع مستوى معيشة الناس وبخاصة الفقراء ، منهم هذا بالإضافة إلى الاهتمام بتعليم الخدمة الاجتماعية أى تحولها من مجرد مساعدات عشوائية تطوعية إلى قواعد ومبادئ علمية يمكن الاسترشاد بها عند التدخل للممارسة .

ورغم التطورات التى شهدتها الخدمة الاجتماعية فى الحقبة الأخيرة من القرن العشرين والتى كانت تتعامل فيها الخدمة الاجتماعية مع المشكلات الملحة التى أفرزتها التغييرات

الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية وخاصة خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلا أنها مازالت تواجه تلك المشكلات المزمنة المرتبطة بالفقر والعجز الاقتصادى والتى كانت الشغل الشاغل لتلك المهنة الناشئة فى الحقب الأولى من القرن الماضي ، هذا ولقد خلصت إحدى الدراسات إلى الأهداف الاجتماعية للمهنة ومنها ما يلي :

1 – إثراء قدرات الناس من أجل التصدى للمشكلات والعمل على حلها.

2 – تحقيق الارتباط بين الناس والموارد فى المجتمع.

3 – الدعوة إلى تشريع القوانين المطلوبة ووضع البرامج.

4 – إضفاء الطابع الإنساني على المؤسسات التى يتعامل معها الناس إشباعاً لحاجاتهم

5 – الإسهام فى صياغة وتنمية السياسة الاجتماعية.

6 – الإسهام فى الأساس المعرفي لممارسة الخدمة الاجتماعية من خلال البحث العلمي ونشر المعرفة .

وبناء على ذلك نجد أن التوجه الأساسي للمهنة يتمثل فى التوجه التنموى بتطبيقاته المختلفة سواء مع الأفراد أو الأسر أو المجتمعات

حيث نجد أن معظم عملاء الخدمة الاجتماعية من الفقراء نظراً لاتجاه الدولة نحو إخفاء النشرات الرسمية التى توضح نسبة الفقر وبالتالى كان اعتماد الفقراء على الدولة محدداً للغاية حيث تمثل اتجاههم فى الاعتماد على خدمات الإحسان كأولى صور مهنة الخدمة الاجتماعية حيث كانت جمعية تنظيم الإحسان **Charity Organization Society** والتى تأسست عام **1869** مهتمة بمواجهة مشكلات الفقراء والمحرومين من خلال الاهتمام برعاية هؤلاء الأشخاص سواء من الناحية المادية أو الاجتماعية وقد كانت أوجه الرعاية تقدم دون تفرقه فهى تقدم للفقراء دون النظر إلى السن أو الجنس أو اللون او الأصول العرقية فلا تهتم إلا بكونه فقيراً يعاني الحرمان دون النظر إلى مستواه فى قاعدة التسلسل الهرمي الاجتماعي .

وذلك لأن مهنة الخدمة الاجتماعية وممارسيها يهتمون بحقوق الإنسان حيث يؤمنون بأن حقوق الإنسان والحريات الأساسية لا يمكن تجزئتها وأن تحقيق وإدراك الحقوق السياسية والمدنية مستحيل بدون التمتع بالحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ولذلك

تتدخل الخدمة الاجتماعية للعمل على تحقيق ذلك من خلال التعاون مع الفقراء أنفسهم ومع المؤسسات غير الحكومية والشركاء الآخرين للدفاع عن هذه الحقوق الخاصة بالفئات المحرومة (الفقراء) ناهيك عن أن مهنة الخدمة الاجتماعية تركزاً أيضاً على الحاجات الإنسانية والعمل على إشباعها مما يجعل فكرة حقوق الإنسان تنتقل إلى حيز التطبيق عن طريق العمل الاجتماعي وممارسة الخدمة الاجتماعية فى المجتمع المحلى .

حيث تنشغل مهنة الخدمة الاجتماعية وممارسيها بالعمل على تنمية المجتمع وذلك من خلال الاهتمام بمشكلاته وحاجاته ساكنية ثم التدخل بالأعمال الجماعية التى تتميز بطابع المشاركة لتحسين أحوال المجتمع وبخاصة جماعات الفقراء منه ، هذا وقد عمل على تزايد هذا الاهتمام استمرارية الفقر وعدم وجود المأوى المناسب للفقراء وانتشار البطالة وانخفاض معدلات الدعم المقدمة للفقراء ، كل ذلك جعل للخدمة الاجتماعية الحق فى التدخل كمهنة ممارسة تعتمد على بعض الأساليب والطرق العلمية التى يمكن إتباعها للمساعدة فى حل هذه المشكلات

وعلى هذا فقد تحددت مهام الأخصائيين الاجتماعيين فى العمل مع الفقر (وبخاصة فى ظل التعقيدات والنمو الجغرافي المستمر للفقر) فى العمل على تنمية المجتمع فهى تحتاج إلى قدر من مهارات التحليل الاجتماعي والتخطيط والتنظيم الاجتماعي حيث القدرة على جمع التبرعات الاقتصادية فى المناطق السكنية لإعادة بناء المجتمعات الفقيرة، ناهيك عن المهمة الضرورية لممارسى الخدمة الاجتماعية إلا وهي الممارسة مع الفقراء حيث التفاعل مع الخصائص الفردية والموارد الاجتماعية لديهم وكذلك ربط الأسر الفقيرة بموارد المجتمع للاستفادة من الفرص المتوفرة فى المجتمع من أجل التعامل مع الفقر والتخفيف منه باعتباره ظاهرة اجتماعية .

مراجع الفصل الرابع :

1. عزت حجازي: الفقر في مصر، مرجع ذكره، ص9.

2. محمد أبو مندور: الإفقار في بر مصر، كتاب الأهالي رقم (63)، سلسلة كتب فصلية تصدرها مؤسسة الأهالي ، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدودي ، مصر ، القاهرة، أكتوبر 1997، ص ص86 : 87.

3. عزت حجازي: الفقر في مصر، مرجع سبق ذكره، ص9.

4. جون فريد مان: إعادة التفكير في الفقر ، تحويل السلطة وحقوق المواطنين، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، الفقر، العدد 148، اليونسكو، يونيو 1996، ص ص14 : 19.

5. على غربي وآخرون : تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة ، القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2003 ، ص ص181: 184.

6. سرج ميلانو : الفقر البلدان الغنية ، (تعريب : نخلة فريفر) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص25: 29.

7. بيتي آل كول : فهم الفقر ، (عرض : على الدجوى) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 13 :14.

8. Stuart Hirshlbierg : One World ,Many Cultures ,New York , Macmillan Publishing Company , Inc, 1992, PP.277: 280.

9. بيتي آل كول : فهم الفقر ، (عرض : على الدجوى) ، مرجع سبق ذكره ، ص38.

10. أحمد عبد الوهاب عبد الجواد : موسوعة بيئة الوطن العربي التكافل الاجتماعي البيئي ، ط1 ، القاهرة ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، 2001 ، ص29.

11. المرجع السابق ، ص29.

12. Paula Allen Meares and Charles Garvin : The Hand Book of Social Work Direct Practice , London, Sage publication, Inc, 1997 ,P. 525.

13. Ibid , P. 519.

14. وزارة التنمية الاجتماعية : مشروع بناء القدرة المؤسسية ، مؤسسة الشرق الأدنى بتمويل من دائرة التنمية العالمية (DFID): البحث التطبيقي دراسة الفقر بالمشاركة ، مرجع سبق ذكره ، ص9.

15. احمد شفيق السكرى : قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية ، (الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2000)، ص387.

16. الموسوعة العربية العالمية (17) ، ط2، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ، 1419هـ - 1999م ، ص389.

17. عزت حجازى : الفقر فى مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 10 : 12.

18. Adam Kuper and Jessica Kuper : The Social Science Encyclopedia, Second Edition ,London and New York , Routledge, 1996 , P. 655.

19. Paul Spicker : Poverty and Social Security concepts and Principles , First Published ,London and New York , Routledge, 1993, PP. 18: 19.

20. Willem Van Genugten and Camila Perez Bustillo : The Poverty of Rights Human Rights and The Eradication of poverty ,First Published ,London and New York ,Zed Book , 2001,P. 59.

21. البنك الدولى : تقرير التنمية فى العالم لعام 1990 ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام 1990، ص41.

22. أحمد مجدى محمود حجازى : الثقافة العربية فى زمن العولمة ، مرجع سبق ذكره ، ص151.

23. محمد حسين باقر : قياس الفقر فى دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، سلسله دراسات مكافحة الفقر (3) ، نيويورك ، الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، 1996 ، ص1.

24. إسماعيل قيرة وآخرون : عولمة الفقر المجتمع الأخر ... مجتمع الفقراء والمحرومين ، ط1 ، القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2003، ص ص19: 20.

25. محمد البدوى الصافى : الرعاية الاجتماعية ومكافحة الفقر ، (فى) مجلة الدراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد السادس ، تصدرها كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، دار النشر بجامعة حلوان ، أبريل 1999 ،ص ص 342: 344.

26. Martin Devies : The Blackwell Companion To social Work, USA ,Oxford, Blackwell Publishers, Ltd, 1997, P.119.

27. علياء شكرى وآخرون : الحياة اليومية لفقراء المدنية دراسات اجتماعية واقعية ، ط1 ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1995، ص34.

28. محمد البدوى الصافى : الرعاية الاجتماعية ومكافحة الفقر ، (فى) مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية ، والعلوم الإنسانية ، مرجع سبق ذكره ، ص345.

29. المرجع السابق ، ص 345 .

30. المرجع السابق ، ص 345.

31. أو دايا واجل : إعادة النظر فى الفقر :تعريفه ومقاييسه ، (فى) المجلة الدولية للعـــوم الاجتماعية ، مجتمع المعرفة : العدد 171، القاهرة ، مركز مطبوعات اليونسكو ، مـــارس 2002 ، ص ص 226 : 233.

32. بثينه حسنين عمارة : ثقافة علمية أسرية للقرن الحـــادى والعشـــرين ، ط1 ، د.ن، 1999، ص ص 103 :104.

33. Willem Van Genugten and Comila Perez Bustillo : The Poverty of Rights , Human Rights and The Eradication of poverty, op. Cit. PP. 54: 56.

34. W.M. Adams : Green Development Environment and Sustainability in The Third world , First Published, London ,and New York , Routledge , 1992 , PP. 87: 88.

35. أحمد عبد الوهاب عبد الجواد : موسوعة بيئة الوطن العربي التكافـــل الاجتمـــاعي البيئي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص29 :30.

36. Charles Smith : Economic development , Growth and welfare ,London , Macmillan Press,Ltd,1994, P. 46.

37. Alan Gillbert and Josef Gagler : Cities, Poverty and Development, Urbanization ,in The Third world , op. Cit, P. 84.

38. Francis Wilson et. al : Poverty Reduction ,What Role For The State in Today's Globalized:Economy ?, London ,Zed Books ,Ltd,2001,PP. 130:133.

39. أفيريت هاجن : اقتصاديات التنمية الريفية ، (ترجمة :جورج خورى ، تحرير وتدقيق : عزمي طبه)، الأردن ، مركز الكتب الأردني ، 1998 ، ص 111.

40. أحمد عبد الوهاب عبد الجواد : موسوعة بيئة الوطن العربي التكافـــل الاجتمـــاعي البيئي ، مرجع سبق ذكره ، ص29.

41. Jan Nederveen Pieters : Development Theory Deconstruction , Reconstructions , First Published, London ,Sage Publications ,2001,P. 101.

42. United Nations Development Program : Overcoming Human Poverty , Poverty Report 2000 , New York ,2000 ,P. 20.

43. Adam Kuper and Jessica Kuper : The Social Science Encyclopedia, OP. Cit. P. 656.

44. Linda J.Jones : The Social Context of Health and Health work, First Published , London , Macmillan Press, Ltd, 1994 ,PP. 217 :218.

45. John Dixon and David Macarov : Poverty A Resistent Global Reality, Op. Cit, PP. 107 : 108.

46. Paul Spicher : Poverty and Social Security Concepts and Principles , op. Cit, P. 41.

47. سرج ميلانو : الفقر فى البلدان الغنية ، (تعريب : نخلة فريفر) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص53: 55.

48. United Nations Development Programmer : Overcoming Human Poverty, Op. Cit. , P. 20.

49. The Institute of National Planning : Egypt Human Development Report 1996 ,Cairo ,1996 , P.37.

50. Paul Daniel and John Ivatts : Children and Social Policy , First Published , London , Macmillan Press, Ltd, 1998 , PP.52 :53.

51. بيتي آل كول : فهم الفقر ، (عرض ، على الدجوى) ، مرجع سبق ذكره ، ص29.

52. محمد البدوى الصافى : الرعاية الاجتماعية ومكافحة الفقر ، (فى) مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص353: 354.

53. African Development Bank : Gender, Poverty and Environmental Indicators on African Countries, Vol. III, Recycled Paper , London ,Published by statistics Division Development Research Department, 2002-2003,P. 37.

54. وزارة التنمية الاجتماعية : مشروع بناء القدرة المؤسسية ، مؤسسة الشرق الأدنى: البحث التطبيقي -دراسة الفقر بالمشاركة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص13: 14.

55. Charles Zastrow : Introduction To Social Work and Social Welfare , op,cit, PP. 138: 139.

56. I bid, P.140.

57. Mary Ann Suppes and Carolyn Cressy wells : The Social Work Experience - An Introduction To Social Work and Social Welfare , Third Edition , New York , Graw Hillhigher Education ,2000, PP. 102 :103.

58. الموسوعة العربية العالمية (17) ، ط2 ، مرجع سبق ذكره ، ص389.

59. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : مؤتمر القمة للتنمية المستدامة : آثار الفقر والبطالة على التنمية المتواصلة فى منطقة الاسكوا ، أوراق موجزة (18) ، الأمم المتحدة ، نيويورك ،2002، ص7.

60. عزت حجازى : الفقر فى مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص126: 129.

61. World Bank : Poverty Alleviation and Adjustment in Egypt, Report No.8515,Vol. 11, Main Report , New York , 1990 , P. 76.

62. عزت حجازى : الفقر فى مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص135.

63. المرجع السابق ، ص ص 135: 136.

64. المرجع السابق ، ص ص 136: 137.

65. حسين أمين: المال وطبيعة البشر، ط2، القاهرة ، د.ن ، 1997 ، ص ص182: 183.

66. Charles Zarstrow : Introduction To Social Work and Social Welfare, op. Cit, P. 153.

67. أماني مسعود الحديني: المهمشون والسياسة فى مصر،مرجع سبق ذكره،ص ص19 :22.

68. أحمد مجدى محمود حجازى : الثقافة العربية فى زمن العولمة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 156 : 168.

69. أماني مسعود الحديني:المهمشون والسياسية فى مصر، مرجع سبق ذكره،ص ص29:25.

70. Elmar Altvater etal : The Poverty of Nations A Guide To Debt Crisis From Argentina To Zire, (Translated by : Terry Bond), London and New Gersey, Zed Books ,Ltd, 1991, P. 97.

71. أماني مسعود الحديني : ، مرجع سبق ذكره ، ص30.

72. المرجع السابق ، ص37.

73. المرجع السابق ، ص38.

74. المرجع السابق ، ص41 .

75. مالكولم جيلز وآخرون: اقتصاديات التنمية، مرجع سبق ذكره ، ص ص 160 : 161.

76. Linda J. Jones : The Social Context of Health and Health Work, First Published , op. Cit, P.241.

77. Wayne A.Chess and Julia M. Norlin : Human Behavior and The Social Environment Systems Model , Second Edition , London , Allyn and Bacon Behavior Cataloging Publication , Data, 1991, P.382.

78. القرآن الكريم ، سورة فاطر آيه 15.

79. القرآن الكريم ، سورة التوبة آيه 60.

80. الموسوعة العربية العالمية (17) ، ط1 ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 397 : 398.

81. Robert Adams etal : Social Work Themes, Issues and Critical Debates, First Published , London , Macmillan , Press ,Ltd , 1998 , PP. 48: 49.

82. رمزى على إبراهيم سلامة : اقتصاديات التنمية ، الإسكندرية ، منشاة المعـــارف ، 1991، ص ص 23: 25.

83. **Charles Smith : Economic Development , Growth and Welfare, Op Cit, P. 43.**

84. **Andrew Shephard : Sustainable Rural Development , First Published , New York ,St Martin's Press, inc,1998, P. 114.**

85. **Bent Hansen : The Political Economy of Poverty , Equity and Growth , Egypt and Turkey , A world Bank Comparative Study , Washington ,Oxford University Press, 1991, PP. 32 :33.**

86. **World Development Report 1995, op. Cit, P. 29.**

87. محمد الجوهرى ، سعاد عثمان : دراســـات فى الأنثربولوجيــا الحضـــرية ، ط1 ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، 1991 ، ص ص 5: 7 .

88. شحاته صيام : التحضر الرث والتطور الرث ، ط1 ، القاهرة ، مصر العربية للنشر والتوزيع 1997 ، ص 80

89. علياء شكرى وآخرون : الحياة اليومية لفقراء المدينة دراسات اجتماعية ، مرجـــع سبق ذكره ، ص ص 47: 48.

90. هبة الليثى : مسألة توزيع الدخل وخصائص الفقر فى مصر ، (فى) علا أبـــو زيـــد : قضايا التنمية (1) ك القمة الاجتماعية الأبعاد الدولية والإقليمية والمحلية ، مركز دراســـات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، 1996، ص79.

91. السيد الحسينى : التحضر فى الأقطار النامية الملامح والمشكلات ، القاهرة ، مطـــابع الطوبجى التجارية ، 1992 ، ص ص 350: 352.

92. محمد أبو مندور : الافقار فى بر مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 34: 36.

93. هبه الليثي : الفقر فى القاهرة ، (فى) مصطفى كامل ، أصف بيات : القاهرة فى لحظة تحول ، (إشراف :صلاح سالم زرنوقه)، ط1، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1998 ، ص ص156: 157.

94. محمد أبو مندور : الإفقار فى بر مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص 37.

95. نجلاء الأهوانى ، هبة الليثي : الفقر والتشغيل وصنع السياسات فى مصر – ملامـــح عامة ، (ترجمة : محمد عنائي) ، مرجع سبق ذكره ، ص15.

96. محمد أبو مندور : الإفقار فى بر مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص42.

97. المرجع السابق ، ص44.

98. هدى محمد صبحي : الفقر والفوارق الداخلية فى مصر ، (فى) عالية المهدى: قضايا التنمية ، شركاء فى التنمية : الجوانب السياسية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادى فى مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، 1996، ص186.

99. مركز دراسات وبحوث الدول النامية : رؤى جديدة ، نشرة فصلية ، العدد الثالث، كلية الاقتصاد العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ديسمبر 1996 ، ص32.

100. محمد البدوى الصافي : الرعاية الاجتماعية ومكافحة الفقر ، (فى) مجلة الدراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، مرجع سبق ذكره ، ص348.

101. Charles Zastrow : Introduction To Social Work and Social welfare, op. Cit, P. 139.

102. Mary Ann Suppes and Carolyn Cressy wells : The Social Work Experience An Introduction To Social work and Social welfare ,Op. Cit, P.103.

103. Charles Zastrow : Introduction To Social work and Social Welfare, op. Cit, P. 136.

104. Mary Ann Suppes and Carolyn Cress welles : The Social work Experience , An Introduction To Social work and Social work ,op. Cit. ,P. 106.

105. Ibid, P. 109.

106. Suan and Peter Calrvert : Sociology Today , London , Harvester Wheat Sheaf, Cambridge University press, 1992 ,PP. 272: 273.

107. The Institute of National Planning : Egypt Human Development Report, 1996 , op. Cit, P. 65.

108. Pat Young : Mastering Social Welfare ,Fourth Edition , op. Cit, P. 70.

109. صلاح العبد وآخرون : علم الاجتماع دراسات نظرية وتطبيقيه فى تنمية وتحديث المجتمعات النامية ، الإسكندرية ، دار المعارف الجامعية ، 1993، ص10.

110. Linda J. Jones : The Social Context of Health and Health work, First Published , op. Cit, P. 243.

111. بنت هانسن ، سمير رضوان : العمل والعدل الاجتماعي فى اقتصاد متغير ، مصر فى الثمانينات دراسة فى سوق العمل ، ط1 ، (إشراف : مكتب العمل الدولى -جنيف) ، القاهرة ، دار المستقبل العربي ، 1983 ، ص ص 385: 386.

112. معهد التخطيط القومي : تقرير التنمية البشرية ، مصر 1994 ، القاهرة ، 1994 ، ص ص 26: 27.

الفصل الخامس

التنمية المتواصلة (المستدامة)

أولاً : إطلالة تاريخية على التنمية المتواصلة .

ثانيا : مفهوم التنمية المتواصلة .

ثالثاً : فلسفة التنمية المتواصلة .

رابعاً : عناصر التنمية المتواصلة وركائزها .

خامسا : مبادئ التنمية المتواصلة وخصائصها .

سادسا : أهداف التنمية المتواصلة .

سابعاً : أبعاد التنمية المتواصلة .

الفصل الخامس

التنمية المتواصلة (المستدامة)

أولا : إطلالة تاريخية على التنمية المتواصلة :

Historical Spotline on Sustainable Development

إن مصطلح التنمية المتواصلة أو التواصلية قديم قدم التاريخ حيث يمكن تتبع أثره لأكثر من ألفى سنة مضت ، حيث زمن الإغريق القدماء ، فلقد كان أول ظهور لفكرة التواصيلة فى التصور الإغريقي "لجي أو جايا Geor Gaia " إلهة الأرض - شخصية الأم للنماء الطبيعي (أوريوردان1993- O' Rriordan) ، وتحت هدايتها مارس الإغريق نظاماً للتواصلية كان الحكام المحليين بمقتضاه يكافئون أو يعاقبون وفقاً لاعتناء أو إهمال الناس للحقول ، ثم تم ملاحظة التواصلية فى الاهتمام بالإنتاجية المحدودة للأرض والموارد الطبيعية فى مقالة مالتوس Malthus عن السكان سنة 1789 ، وكتاب "مبادئ الاقتصاد السياسي وفرض الضرائب لريكاردو Ricardo سنة 1817 ، وفى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عمل ازدهار الاقتصاد الغربي على خلق رؤية متفائلة للمستقبل فلم تعد الموارد الطبيعية ترى على أنها تشكل قيوداً صعبة على النمو الاقتصادى حيث عملت التكنولوجيات الجديدة على الاستفادة بشكل أكثر كفاءة من كل من الموارد القديمة والجديدة، وفى إبريل سنة 1968 اجتمع نادى روما لمناقشة المأزق الحالى والمستقبلي للأرض ومواردها المحدودة ولقد نشرت نتائج دراساتهم تحت عنوان "حدود النمو" (ميدوز وآخرون سنة 1972 Meadous, etal) ، وفى تطور آخر للتواصلية (التنمية المتواصلة) خلال عقد الستينات أشارت التنمية المتواصلة إلى القدرة على إدارة الموارد ، أما عن أحدث تطور للتنمية المتواصلة فقد كان نتيجة اشتقاقه من مجموعة من المفاهيم الخاصة بحدود النمو والقدرة على المواصلة حيث إنها لا تؤكد فقط على أهمية الموارد فى وضع الحدود للنمو الاقتصادى ولكنها تجذب الانتباه إلى الحاجة لتطوير طرقاً تؤكد التكاملية المحتملة بين التنمية الاقتصادية والتحسن البيئي (ماركانديا وريتشاردسون Markandya and Richardson سنة 1992)[1] .

هذا ولقد حصل مفهوم التنمية المتواصلة على الثقة فى عام 1980 عندما أصبح هناك اهتماماً واضحاً بالبيئة ، وقد تم مناقشة هذا الاعتراف فى مؤتمر الأمم المتحدة عام 1973

والذى كان بعنوان "البيئة البشرية " المنعقد فى استكهولم ، بالإضافة إلى مناقشة أفكار جديدة عن التنمية المتواصلة فى الاستراتيجية العالمية لحماية العالم (WCS) عام 1980 والتى قدمها الاتحاد الدولى لحفظ الطبيعة والمصادر الطبيعة (IUCN) والمدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) ، وبناءاً على استراتيجية "حفظ العالم" فقد تم تبني الاستراتيجية القومية للتنمية المتواصلة فى حوالى 50 دولة ، هذا وقد نشرت الهيئة العالمية للبيئة والتنمية (WCED) فى الأمم المتحدة الناتجة عن اجتماع عام فى خريف 1983 تقريراً عن التنمية المتواصلة يسمي "مستقبلنا المشترك " وذلك فى عام 1987 وقد عرض هذا التقرير تعريفاً للتنمية المتواصلة هو نفسه التعريف الذى قدمته استراتيجية الحفاظ على العالم فى عام 1980 وقد عرف تقرير "مستقبلنا المشترك " بعد ذلك باسم "برند تلاند " وقد كان السبب فى تسميته بهذا الاسم أنه قد رأس الاجتماع الخاص بالهيئة العالمية للبيئة والتنمية زوجة رئيس الوزراء النرويجي "بران لاند" ومن هنا أصبح التقرير يعرف بهذا الاسم وأصبح مقبولاً على نطاق واسع وبنهاية عام 1988 أصبح "مستقبلنا المشترك" يحظى بقبول عام من قادة العالم ، هذا وقد عقدت قمة الأرض فى ريو Rio عام 1992 فى مؤتمر للأمم المتحدة عن البيئة والتنمية ليتبع التوصيات والاستراتيجيات المذكورة سابقاً فى تقرير "برند تلاند" ، وقد عرف هذا المؤتمر باسم "ريو"، وقد تمت الموافقة على إعلان ريو عن البيئة والتنمية والذى أقر 27 مبدأ عام لتحقيق تنمية متواصلة [2] .

ومن خلال الإطالة السابقة يتضح أن بداية مفهوم التنمية المتواصلة كان متمركزاً حول البيئة والاهتمام بها ، إلا أنه لا ضرر فى ذلك فلا بيئة بدون إنسان ولا إنسان بدون بيئة، فالبيئة فى الأصل هي "بيئة بشرية" وهذا هو الاسم الذى أطلق على أحد مؤتمرات الأمم المتحدة المهتمة بالتنمية المتواصلة عام 1973. وخير دليل على ذلك أيضا ، أن تقرير "برند تلاند" يركز على الإنسان وهو ما يعني بشكل مبدئي اهتمامه بالرخاء الإنساني من خلال تحقيق احتياجاته والتأكيد على جودة الحياة مع حماية البيئة مع التركيز فى ذلك علي قيمة المساواة وأهميتها فى التغلب على المشكلات البيئية المختلفة ، وفى هذا الإطار قدم التقرير سبعة استراتيجيات لتحقق التنمية المتواصلة وهي كالتالى[3]:

1 - إنعاش النمو ومحاربة الفقر .

2 - تغيير جودة النمو.

3 – تلبية الاحتياجات الجوهرية الأساسية .

4 – التأكيد على مستوى معيشي متواصل ومستديم للسكان .

5 – حماية قاعدة المصادر أو الموارد .

6 – إعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة الأزمات .

7 – الأخذ فى الاعتبار أهمية البيئة والاقتصاد فى عملية صنع القرار.

هذا وقد عقد المؤتمر الثاني للتنمية المتواصلة باستنبول فى يناير 1996 وقد أعطي هذا المؤتمر فرصة جديدة لتركيز الانتباه على أبعاد جديدة للإرادة السياسية الضرورية لوضع تنمية المدن فى الدول النامية على طريق متواصل ، فقد اقتحم هذا المؤتمر الطريق إلى عصر جديد من التواصل والأمل بالنسبة للمدن فى عالمنا ، هذا وقد جاء البرهان المقدم فى ريو Rio مجبراً حيث ألزم بتغيير المضمون ووجوب الانتقال بشكل واضح لدفع حضارتنا فى اتجاه متواصل فكل يوم وكل ساعة وكل لحظة نفقدها تعني ثمناً باهظا على مستقبلنا ومن هنا فإنه يجب علينا أن نكسر الجمود ونضع أنفسنا على طريق جديد تجاه مستقبل متواصل، المستقبل الذى حددته ريو Rio (4) .

ولقد جاءت القمة العالمية للتنمية المتواصلة والتى عقدت فى جوها نسبرج -جنوب أفريقيا عام 2002 كمحصلة لنظرية الإحسان الجديدة حيث اهتمت هذه النظرية بالتخفيف من الفقر وحماية الطبيعة والاهتمام المستمر بالتنمية والبيئة (5). وبالرغم من هذه المؤتمرات والاجتماعات والتقارير التى رسمت تاريخ التنمية المتواصلة إلا أنه لكى تكتمل الصورة التى رسمها التاريخ للتنمية المتواصلة فلا بدأن تتحول هذه الأطر والتقارير والتوصيات إلى واقع فعلى حقيقي لكى يخدم البشر الذى أعدت من أجله هذه التقارير ، ولا سبيل إلى ذلك إلا من خلال البدء بالمستوى المحلى والذى يمكن اعتباره البؤرة الحقيقية لأى تغيير مرغوب ولأى تنمية هدفها ووسيلتها للتغيير يتحدد فى البشر "الإنسان" .

ثانيا : مفهوم التنمية المتواصلة :

The Concept of sustainable Development

لقد تعددت وتنوعت المفاهيم التى تناولت التنمية المتواصلة ، فهناك ما يقرب من الثمانين تعريفاً للتنمية المتواصلة ، إلا أنه قبل البدء فى إلقاء الضوء على هذه المفاهيم تجدر

الإشارة إلى أن اختلاف المسمي لا يعني بالضرورة اختلاف المضمون والمقصود بـذلك أن هناك من يطلق على مصطلح Sustainable Development "التنمية المستدامة" وهنـاك من يطلق على نفس المصطلح التنمية المتواصلة ، والاثنان لا يختلفان ، فالتنمية المستدامه أو المتواصلة أو الاستدامه والتواصل كل هذه المسميات أو المصطلحات تحمل نفس المعـني أو المضمون .

وفيما يلي استعراضا لبعض مفاهيم التنمية المتواصلة واهمها ما يلي :

1 - **يثير مصطلح التنمية المتواصلة نوعين من الافكار** بشـأن إدارة الأنشـطة البشرية أحدهما يركز على أهداف التنمية والأخر يركز على الحد من الآثـار السـلبية الضارة للأنشطة البشرية على البيئة ، وتزامنا مع مفهوم التنمية المتواصلة الذى أقره تقرير "برند تلاند – مستقبلنا المشترك" فإن هناك مفهوم يعد مرادفاً للتنمية المتواصلة ألا وهـو التواصل Sustainability حيث يشير هذا المفهوم إلى بعض أنواع الأنشـطة البشـرية المحدودة ومنها على سبيل المثال التنمية الصناعية المتواصلة أو التنمية الزراعية المتواصلة او التنمية الاقتصادية المتواصلة أو التنمية الاجتماعية المتواصلة أو ما يطلق عليها التواصـل الاجتماعي ، فالتواصل هو أحد أربعة معايير تستخدم للحكم على التنمية بوجه عـام إلى جانب الإنتاجية والاستقرار والتناسب ، إلا أن هناك ما يهدد التواصل الاجتماعي علـى وجه الخصوص حيث ارتفاع نسبة الفقر بين سكان العالم والذى يحـد مـن التواصـل الاجتماعي وهذا ما جعل المنظرين لهذا الموضوع يتفقون على أن هناك تلاقي بين كل من المجالات الأيكولوجية والاجتماعية للمجتمع الإنساني حيث إن البيئة الطبيعية تعد أيضـا بناء اجتماعي ، فالطريقة التى نرى بها البيئة هي انعكاس لعلاقاتنا وقيمنا التى تؤثر علـى تعاملنا مع تلك البيئة [6] .

2 - **مفهوم تقرير برند تلاند :** لقد عرفت التنمية المتواصلة لأول مرة فى تقرير برند تلاند Brund Tland على أنها "التنمية التى تفي باحتياجات الحاضـر دون الإخـلال بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها " ، ومع ذلك فهنـاك إجمـاع علـى أن مصطلح "التنمية المتواصلة" تشير إلى مجموعة واسعة من القضايا وتستلزم نهجاً متعـددة الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والاهتمامات البشرية والقدرة المؤسسية [7] .

هذا ويعد مفهوم التنمية المتواصلة الذى وضعته لجنة برند تلاند بوجه عام من المفاهيم المقبولة ، فهو من التعريفات الجذابة من الناحية الفلسفية إلا أنــه يــثير بعــض الأســئلة الإجرائية الصعبة ومن أهم هذه الأسئلة ما يلي :

(أ) كيف يمكن تحقيق تلبية احتياجات الوقت الحالى دون المساومة على إمكانيــة تحقيق الأجيال القادمة للإشباع الحقيقي لحاجاهم ؟ تقترح فى هذا الصدد لجنــة برنــد تلاند بعض الخطوات التى يمكن باتباعها تحقيق ذلك ومن هذه الخطوات :

– تعزيز وإثراء الموارد الطبيعية .

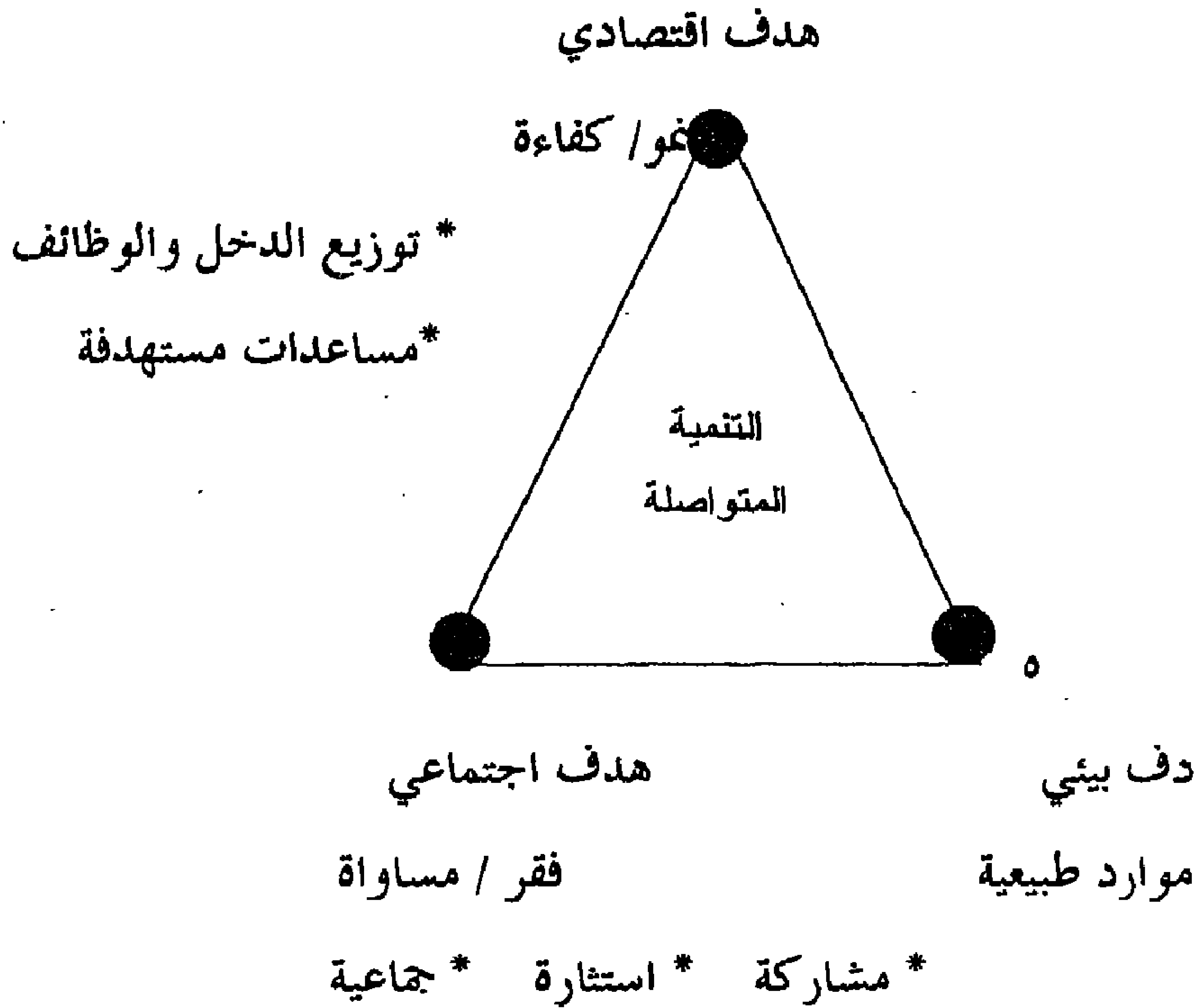
– تبني تكنولوجيا مناسبة تحقق ذلك، وبينما يجب الاعتراف بمــا يمثلــه الشــخص العادى فى أى دولة صناعية من ضغط كبير على المصادر الطبيعية أكثر مــن الشــخص العادى فى العالم الثالث ، نجد أن التقرير لم يتوقف عن التوصية والتأكيد المستمر علــى النمو الاقتصادى لتقليل ضغط الفقراء على البيئة [8].

(ب) إن معني الحاجات Neads واضح تماماً لدى الفقراء والجوعي ، ولكن مــاذا يعني لدى أسرة لديها بالفعل سيارتان وثلاثة أجهزة تليفزيون وجهاز فيــديو ؟ أى مــا معني كلمة حاجات عند أسرة تستهلك 80% من الدخل العالمى لهذا العام [9].

وهذا ما جعل لتدخل البنك الدولى أهمية قصوة فى تحديد أبعاد التنمية إلى جانــب توضيح المفهوم الأمثل للتنمية .

3 – **ولهذا نجد ان البنك الدولى قد قدم مفهوما للتنمية المتواصلة** بالاعتمــاد على معالجتين اساسيتين للتنمية المتواصلة : الأولى تتمثل فى الإشارة إلى التنميــة المتواصــلة على أنها مثلث ثلاثي الأبعاد (بيئي -اقتصادى – اجتماعي) أما المعالجة الثانية فتمثلــت فى الإشارة الى التنمية المتواصلة على انها فرص ، معتمداً فى ذلك على كتاب التنمية المتواصلة من المفاهيم إلى الإجراءات ، وفيما يلي توضيحاً للمعالجة الأولى لمفهوم التنمية المتواصــلة والتى قدمها البنك الدولى وتتضح من خلال الشكل التالى [10]:

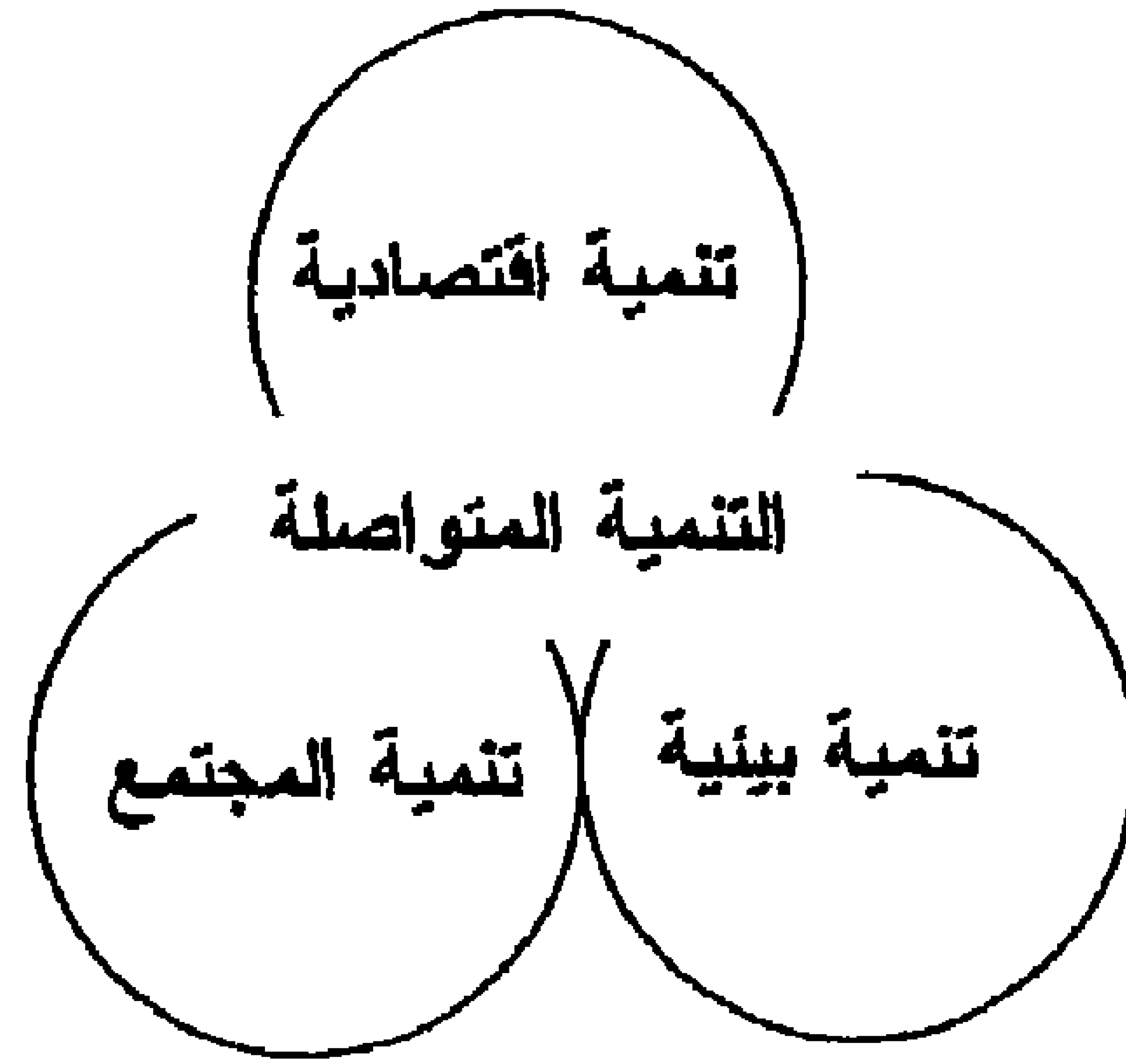
شكل (1) يوضح مثلث أبعاد التنمية المتواصلة



ويتضح من هذا الشكل أنه لابد من التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المتواصلة فلابد من التواصل الاقتصادي عن طريق الحفاظ على رأس المال والاستخدام الكفء للموارد والاستثمارات كما أنه لابد من التواصل البيئي حيث القدرة على الحفاظ على الموارد الطبيعية أما عن التواصل الاجتماعي والذى يهم كل الاجتماعيين فهو لا يقل أهمية عن التواصل الاقتصادي والبيئي حيث يعني الاهتمام بالمساواة والترابط الاجتماعي والمشاركة والتفويض والهوية الثقافية للتنمية إلى جانب التنمية المؤسساتية ، وبإهمال هذا البعد تصبح المؤسسات الاجتماعية غير قادرة على التجاوب مع احتياجات المجتمع .

وتأكيدا على هذا الهيكل المثلثي السابق لأبعاد التنمية المتواصلة نجد أن هناك من يرى أن التنمية المتواصلة تضع التنمية الاقتصادية والتنمية البيئية والتنمية المجتمعية فى توازن مع بعضهم البعض ، وبهذا فهي تقدم برنامجاً من الحركة لإصلاح المجتمع والاقتصاد حيث إن هناك إجماعاً متزايداً على أن التنمية المتواصلة لابد لها وأن تتحقق على المستوى المحلى لكى يتحقق نجاحها على المستوى العالمي وهذا ما يوضحه الشكل التالى [11]:

شكل (2) يوضح العمليات الثلاثة المترابطة تبادلياً للتنمية المتواصلة



4 - **وفي مفهوم آخر للتنمية المتواصلة** تعتقد الباحثة أنه منبثقاً أيضا من المفهوم الذى وضعته لجنة برند تلاند ، وهو مفهوم ركز على أهداف التنمية المتواصلة حيث عرضها على أنها تلك التنمية التى تسد حاجات الحاضر دون التأثير على قدرتنا لسد حاجات المستقبل بهدف الحد من الفقر لأجيال الحاضر والمستقبل ، وبناء على هذا المفهوم فإن التنمية المتواصلة تستوجب التكامل والتوازن بين مكوناتها قدر الإمكان كما تستوجب المشاركة بين القطاعين العام والخاص وبين المجتمع المدني وفى ضوء التركيز على أهداف التنمية المتواصلة كما أوضحتها لجنة برند تلاند فإن التنمية المتواصلة تستهدف احترام الحاجات الشخصية وأحوال المجتمعات والثقافات فالتنمية المتواصلة تكون أكثر واقعية حين يكون هناك فرصة للمشاركين للتأثير فى القرارات التى تؤثر على حياتهم[12] .

5 - **وتمشيا مع المفهوم السابق نجد المفهوم** الذى تبنته بعض المؤسسات والهيئات والروابط والاتحادات والجمعيات المعنية بالتنمية على مستوى العالم يتحدد فيما يلي [13] .

(أ) التنمية المتواصلة هي التنمية التى تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة فى تلبية حاجاتهم وهي تحتوى على مفهومين أساسيين هما :-

- مفهوم الحاجات ، وخصوصاً الحاجات الأساسية للفقراء والتى ينبغي أن تعطي الأولوية المطلقة .

– فكرة القيود التى تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل .

(ب) تعني التنمية المتواصلة الاستمرار أو التواصل فى عملية التنمية حيث تشير إلى قيمة أخلاقية فى غاية الأهمية وهذه القيمة هى قيمة المساواة بين الأجيال وقد أصبح هذا الأمر مقبولاً من جميع الدول .

(جـ) عرفت التنمية المتواصلة من قبل الوكالة العالمية للبيئة والتنمية WCED

The World Comission on Environment and Development .

بأنها التنمية التى تواجه احتياجات الأفراد الراهنة دون الإنقاص من قدرة الأجيال المقبلة على مواجهة احتياجاتها ويقتضي هذا ضرورة ما يلي :

– توفير أفق زمنى يمتد إلى المستقبل ولفترة تتجاوز فترات إجراء الانتخابات بالمجتمعات الديمقراطية أو لفترة تزيد على طول خطط التنمية الخمسية .

– توفير أفق أخلاقي يحدد المسئوليات الاجتماعية تجاه الجيل الحالى والأجيال القادمة ويؤكد مفهوم التنمية المتواصلة مقارنة بمفهوم التنمية على أهمية وجود أنواع من التواصل أو الارتباط بين عناصر التنمية بعضها البعض سواء كان ذلك بطريقة مباشرة او غير مباشرة ومن أنواع هذا التواصل أو الارتباط ما يلي :–

- التواصل بين تنمية الأجيال الحالية والقادمة .
- التواصل الرشيد بين كل فرد وآخر على مستوى الأجيال الواحدة من المقيمين بالمستويات المختلفة (المحلية – الإقليمية –القومية –الدولية) .
- التواصل بين التنمية والبيئة من جهة وبين أنواع التنمية الأخرى (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ...) .
- التواصل بين أبعاد عملية تربية الفرد من الجوانب المختلفة (عقلياً –اجتماعياً – اقتصادياً – صحياً ..) من جهة وبين تربية الفرد بيئياً من جهة أخرى .

ومن خلال المفهوم السابق يتضح أن هناك علاقة وثيقة ومتداخلة بين مفهوم التنمية عموماً ومفهوم التنمية المتواصلة . وخير دليل على ذلك تعريف جامع وزملائه للتنمية

بالاعتماد على إحدى عشر ركيزة أساسية ، ومن أهم هذه الركائز : أن التنمية قصد وتخطيط واستمرار ، والمقصود بأن التنمية قصد يعني أننا نهدف إلى تحقيق أهداف وغايات معينة واضحة ومحددة ثم نحدد المعايير الأساسية التى ستحكم العمل من أجل تحقيق تلك الغايات ، وإذا كانت التنمية قصداً فهي بالضرورة تخطيط لتحقيق الغايات باتباع تلك المعايير ، فالتخطيط عملية لها قواعدها التى لا يختلف عليها كثيراً ، وأما عن كون التنمية استمرار فذلك يعني أن تكون التنمية بأنشطتها متواصلة تعمل على صيانة الموارد وتحقيق العدالة الجيلية[14].

6 – **وفى ارتباط آخر بين مفهومي التنمية والتنمية المتواصلة** نجد المفهوم الذى أقره المبدأ الثالث فى مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية والذى انعقد فى ريودى جانيرو 1992 والذى عرف التنمية المتواصلة على أنها "ضرورة إنجاز الحق فى التنمية "بحيث تتحقق على نحو متساوي كل من الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل [15].

وهذا المفهوم إن دل على شئ إنما يدل على الارتباط الوثيق بين التنمية المتواصلة وحقوق الإنسان ، فالتنمية حق لكل إنسان لابد أن يتمتع بثمارها ومنافعها وتوضيحاً لما سبق نجد أن "التنمية" هي كلمة ذات قيمة تعني التغيير المرغوب فلا خلاف على معناها فى أنها توجه مرغوب نحو الموضوعات الاجتماعية وهذه الموضوعات الاجتماعية أو الأهداف الاجتماعية هي أساس التنمية المتواصلة والتى أقرتها وكالة التنمية وكثير من التنمويين المحليين ، وقد تحددت عناصر هذا التوجه التنموى فيما يلي:

(أ) تحقيق زيادة حقيقية فى الدخل . (ب) تحقيق إنجاز تعليمي .

(ج) ترشيد الموارد واستهلاكها. (د) توزيع عادل للدخل .

(هـ) زيادة فى الحريات الأساسية .

وبذلك فإن التنمية المتواصلة هي عبارة عن "موقف لا ينخفض فيه التوجه التنموى بمرور الوقت "إلا أن هذا المفهوم تشوبه بعض النواقص أهمها أنه يتطلب أفقاً غير محدود من الوقت فى حين أن صنع القرار بشكل عملى يتطلب أفق محدود من الوقت ، كما أن هذا المفهوم لا يحدد لنا التغيير التنموى المقصود فى حدود الوقت[16] . ومما سبق يتضح

أن هناك تعدداً وتبايناً واضحين فى تحديد مفهوم التنمية المتواصلة وقد يرجع هذا التعدد والتباين إلى ما يلي [17]:

- تباين تخصصات واهتمامات أصحاب المفاهيم .

- تباين أو عدم وضوح الاستراتيجيات الضرورية لتحديد أهداف التنمية على المدى القريب والبعيد أو حتى غيابها فى بعض المجتمعات.

وبناء على ذلك فقد نشطت المحاولات الأخرى لتحديد مفهوم التنمية المتواصلة ومن هذه المحاولات المكملة لما سبق عرضه ما يلي :

7 - **إدراك التنمية المتواصلة على انها التنمية الحقيقية** ذات القدرة على الاستقرار والاستمرار والتواصل والذى يمكن أن يحدث من خلال استراتيجية تتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذى يهدف إلى رفع مستوى معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

8 - **كما تحددت التنمية المتواصلة على انها اساليب علمية مخططة** لتحقيق التوازن بين أنشطة الإنسان وجهوده والبيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال استراتيجية واضحة وحسن إدارة وتنظيم وتنمية الإنسان لموارد بيئته المتاحة من أجل تحسين فرص حياة الإنسان فى المجتمع حاضراً أو مستقبلاً .

ومن خلال المحاولتين السابقتين يتضح أن التنمية المتواصلة تعتمد على ما يلي[18] :

(أ) التخطيط الفعال للموارد المجتمعية المتاحة والتى يمكن إتاحتها .

(ب) تحقيق التوازن البيئي المنشود بين جهود وأنشطة الإنسان والبيئة التى يعيش فيها .

(ج) وجود استراتيجية محددة وواضحة لتحقيق أهداف التنمية القريبة والبعيدة المدى وترتبط هذه الاستراتيجية بوقائع المجتمع المختلفة وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ويتطلب ذلك وجود خطط واقعية قصيرة وطويلة المدى تنبثق من استراتيجية عامة للتنمية المتواصلة لتحقيق التوازن فى المجتمع.

9 - **وفى ضوء التحديد الدقيق لمفهوم التنمية المتواصلة** ، قامت وحدة تخطيط وسياسات النوع بمعهد التخطيط القومي بتحديد مفهوم التنمية المتواصلة على أنها التنمية

الناجحة Successful Development والتنمية العادلة Equitable والفعالة Effective، فالتنمية المتواصلة هي التنمية التى تؤدى إلى ما يلي [19] :-

(أ) زيادة قدرات المجتمع لتحسين المستوى المعيشي لأفراده .

(ب) زيادة النمو الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع .

(ج) الحفاظ على الجوانب الثقافية الإيجابية والاقتصادية والبيئية للمجتمع.

(د) خلق مجالات متعددة للدخل وقنوات للمشروعات .

(هـ) خلق مؤسسات تساعد على تضمين وتمكين أفراد المجتمع .

هذا ولقد أشار جيمس جوستاف James Jostaph مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مفهوم التنمية المتواصلة بقوله " أن التنمية المتواصلة هي تنمية تعيد توليد البيئة بدلاً من أن تدمرها وهي تنمية تمكن الناس بدلاً من أن تهمشهم ، إنها تنمية تعطي الأولوية للفقراء وتوسع نطاق اختياراتهم وفرصهم وتتيح الفرص لمشاركتهم فى القرارات التى تؤثر على حياتهم ، إنها تنمية موالية للناس وموالية للطبيعة وموالية لفرص العمل وموالية للمرأة"[20]. وفى ضوء تحليل ما تقدم من مفاهيم للتنمية المتواصلة تجد الباحثة أن هناك تكراراً لتناول مفهوم التنمية المتواصلة الذى أقره كل من تقرير لجنة برند تلاند والبنك الدولى والوكالة الدولية للبيئة والتنمية بالإضافة إلى محاولات بعض العلماء والمحللين وفى ضوء ذلك يمكن إجمال مفاهيم التنمية المتواصلة فى أربع مراحل زمنية أساسية وذلك فى إطار اهتمام كل مرحلة بأبعاد ومؤشرات التنمية المتواصلة كما يلي:-

أولا : المرحلة الأولى من 1982-1987 : وهي مرحلة ركز فيها مفهوم التنمية المتواصلة على البيئة وأهمية تعزيز قاعدة الموارد البيئية وبخاصة الطبيعية منها كالمياه والكهرباء والطاقة والحرص على عدم إهدار هذه الموارد نظراً لأهميتها لبقاء الحياة واستفادة الأجيال القادمة منها.

ثانيا : المرحلة الثانية من 1988-1993 : هي مرحلة ظهور العديد من الاستراتيجيات الفرعية للتنمية المتواصلة والتى تمثلت فى سبع استراتيجيات فرعية ، وفى ضوء هذه الاستراتيجيات الفرعية تم الاهتمام بالتنمية المتواصلة فى إطار علاقتها بحقوق الإنسان وتم تعريفها على أنها ضرورة إنجاز الحق فى التنمية".

ثالثا : المرحلة الثالثة من 1994-1999 : وهي المرحلة التى اهتمت فيهـا مفـاهيم التنمية المتواصلة بربط البيئة بجهود التنمية دون عزل أو انفصال.

رابعا : المرحلة الرابعة من 2000-2004 : وهي المرحلة التى اهتمت فيها مفـاهيم التنمية المتواصلة بثالوث التنمية البشرية حيث الإنسان والبيئة والتنميـة وبهـذا تحـددت مؤشرات التنمية البشرية المتواصلة فى ضرورة الاهتمام بالإنسان من خلال الاسـتثمار فى البشر وإشباع حاجاتهم من خلال الاعتماد على الموارد المجتمعية سواء من خلال الاعتماد على المساعدة المتبادلة أو من خلال الاعتماد على الجانب المؤسسى من خلال مؤسسـات المجتمع حكومية كانت أو أهلية مع إعطاء الأولوية القصـوى لمنظمـات المجتمـع المـدنى (المنظمات الأهلية).

وفى إطار توضيح كيفية تحقيق هذه الجوانب والمؤشرات المتعلقة بالتنمية المتواصـلة فى ضوء ما تهتم به من أفكار يوضح الجدول التالى محاور اهتمام مفاهيم التنميـة المتواصـلة وسبل كل منها فى التنفيذ .

جدول (1) يوضح تحليل مفاهيم التنمية المتواصلة

المفهوم	محور الاهتمام	الوسيلة المستخدمة لوضع هذه المفاهيم على طريق التطبيق
تقرير لجنة برند تلاند	*الوفاء بحاجات الجيل الحاضر دون المساس بأجيـال المستقبل وحاجاتهم ، وفى ضوء هذا المفهوم تصـنف الاهتمام إلى: (أ) الأهداف 1 -الاهتمام بحاجات الفقراء والعمل على إشباعها. 2 - احترام كرامة الإنسان ومشاركته فى القرارات. (ب)- المنـهج المستخدم إدارة الموارد البشرية والمجتمعية	ترى الباحثـة أن السبيل الأساسي لوضـع هـذه المفـاهيم علـى الطريق الإجرائي أو الميداني يتمثـل فى : * تبني استراتيجية للتنمية المتواصلة

البنك الدولى	• ركز مفهوم البنك الدولى على الابعاد الثلاثة للتنمية المتواصلة حيث البعد الاقتصادى والبعد الايكولوجى والبعد الاجتماعى . • كما ركزعلى ضرورة تحقيق اهداف التنمية المتواصلة على المستوى المحلى وتتمثل فى: (أ) الإبقاء على التنوع الوراثى والمرونة والانتاجية البيولوجية (ب) إرضاء الحاجات الأساسية للفقراء ، ودعم المساواة وتوفير سلع وخدمات نافعة بشكل متزايد. (جـ) ضمان التنوع الثقافى والتواصلية المؤسسية والعدالة الاجتماعية والمشاركة الكاملة بالنظام الاجتماعي	تهتم بظروف المجتمع المحلى الاقتصادية والاجتماعية كما تهتم بالموارد المتاحة فى المجتمع مع ضرورة التزامها بالعدالة والمساواة والاهتمام بحاجات الفقراء وتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة وتحقيق مشاركتهم وبناء قدراتهم مع عدم إغفال دور المنظمات الأهلية غير الحكومية فى تحقيق أهداف التنمية المتواصلة.
محاولات ربطت بين مفهومي التنمية والتنمية المتواصلة	ركزت هذه المحاولات على كون التنمية توجه نحو تحقيق أهداف التنمية المتواصلة ، وترى الباحثة أنها تتركز حول زيادة الدخل وإشباع حاجات الفقراء وتعديل فرص النمو فى المجتمع.	
الوكالة الدولية للتنمية والبيئة WCED	لا يختلف مفهوم الوكالة عن مفهوم تقرير برند تلاند إلا أنه قد ركز على بعض المفاهيم منها : 1 – مفهوم حاجات الفقراء . 2 – مفهوم القيود على استخدام التكنولوجيا المتاحة 3 – مفهوم التواصل بأنواعه المتعددة.	
محاولات تقترب منها وجهة نظر الباحثة والتى عرفت التنمية المتواصلة على أنها	التنمية المتواصلة ذات القدرة على الاستقرار والاستمرار وأنها أساليب علمية مخططة لتحقيق التوازن البيئي والمجتمعي ، وتعد هذه المحاولة لتحديد مفهوم التنمية المتواصلة من المحاولات التى ركزت واهتمت بالجانب الاستراتيجي للتنمية المتواصلة .	

مفهومي كل مـــن وحدة النوع بمعهد التخطيط القومي ، جيمس جوستاف مـــدير البرنـــامج الإنمـــائي للأمـــم المتحدة	حيث التركيز على كل من : 1 – الفقراء 2 – الفئات التى يمكنها المشاركة فى أهداف التنمية المتواصلة كالمرأة . 3 – زيادة الدخل 4 – المشاركة . 5–التمكين 6 – الاعتماد على منظمات أهلية فى تحقيق ذلك .	

وفى ضوء ما تقدم نجد أن التنمية المتواصلة مصطلح يجب على كل دولة فى العـــالم أن تعمل على تحقيق أهدافه على الرغم من اختلاف كل دولة فى اهتمامها بالمكونات المختلفة للتنمية المتواصلة . وهذا ما جاء فى سياق أجنده 21،المقسمة إلى أربعة أقسام حيث يخاطب كلا منها بعد أساسيا للتنمية المتواصلة : القسم الأول اجتماعياً واقتصادياً ، القسم الثانى : الحفاظ على وإدارة الموارد من أجل التنمية ، والقسم الثالث : تقوية المجموعات الرئيسية ، أما القسم الرابع : فيهتم بوسائل تطبيق التنمية المتواصلة ، هذا وتكرس أجندة 21 اهتماماً خاصاً بالجانب الاجتماعي الاقتصادي للتنمية المتواصلة فهى تولى اهتماماً متزايداً لمحاربـــة الفقر (حيث إن هناك حوالى 25% من الناس فى الدول النامية فقـــراء للغايـــة) ، وخلـــق وظائف جديدة وتعليماً أفضل وتوفير خدمات صحية مبدئية ومبادرات جديدة مبنية علـــى المجتمعات وديناميكيات ديمجرافية (دراسات إحصائية للسكان) [21].

وفى ضوء ما تقدم حيث التعريفات والأوصاف العديدة للتنمية المتواصلة ترى الباحثة أهمية النظر إليها بصورة أكثر عمقاً وهذا ما يتوافر فى التعريف التالى للتنمية المتواصلة [22] .

– التنمية المتواصلة قد تكون إلى درجة كبيرة مدركاً أخلاقياً أكثر منـــها مفهومـــاً علمياً مرتبطا بصورة أكثر بفكرة العدالة ونظريات التعاطف والمشاركة الكونية .

– تشمل التنمية المتواصلة العلوم الطبيعية والاقتصاد ولكنها أساساً مسألة ثقافة فهي مرتبطة بالقيم التى يحياها الإنسان وبالطرق التى يدرك بها الناس علاقاهم بالآخرين .

– التنمية المتواصلة هي استجابة إلى حاجة لا يمكن تجنبها من أجل تنميـــة مـــدخل جديد للعلاقات بين الشعوب ، وفهم جديد للمعايشة ، إنها الأساس ومصدر إحســـاس للوجود الإنسانى .

- تحدث التنمية المتواصلة عندما نعترف بالعلاقات بين الحاجات الإنسانية والبيئة الطبيعية كما أن هذا التعاون بين الناس والبيئة يجعل من الضرورى ألا يكون هناك تحيز لفئة على حساب فئة أخرى ، والبيئة لا يمكن حمايتها بطريقة يمكن بها أن نترك نصف الإنسانية فى حالة فقر .

- ربط الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية بشئون البيئة يعد جانب أساسى فى التنمية المتواصلة.

- ولتجنب المعضلات علينا أن نفهم التنمية المتواصلة على أنها علاقة طويلة المدى جديدة ومتجددة بين الناس ومعيشتهم وهي التى يمكن أن تضع الإنسانية فى المقدمة.

وفى ضوء ما سبق من عرض لمفاهيم التنمية المتواصلة وتحليلها نستطيع فى ضوء ما تقدم أن نضع مفهوماً إجرائياً للتنمية المتواصلة ويتمثل هذا المفهوم الإجرائي فى المحددات التالية:

1 - أن التنمية المتواصلة متعددة الأبعاد منها الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والثقافي والسياسي .

2 - أن التنمية المتواصلة ترتكز على ركيزتين أساسيتين هي المساواة والعدالة بين أبناء الأجيال المختلفة وكذلك بين أبناء الجيل الواحد .

3 - تؤكد التنمية المتواصلة على أهمية وضرورة التواصل والاستمرارية لما في ذلك من تحقيق منافع عديدة للإنسان .

4 - أن من أهم أهداف التنمية المتواصلة إعطاء الأولوية للفقراء من خلال إشباع حاجاتهم.

5 - يعتمد نجاح التنمية المتواصلة على تحقيق أكبر مشاركة ممكنة من قبل الفقراء أنفسهم.

6 - تهتم التنمية المتواصلة ببناء قدرات الإنسان على اختلاف فئاته.

7 - تعتمد استراتيجية التنمية المتواصلة فى مواجهتها للفقر على مجموعة من الاستراتيجيات الفرعية وتعد أهمها استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية للفقراء.

ثالثا : فلسفة التنمية المتواصلة :

The Philosophy of Sustainable Development

إن العرض السابق لمفاهيم التنمية المتواصلة يمكننا من التعرف على فلسفة التنمية المتواصلة والتى تتمثل فيما يلي [23]:

1 - ان للإنسان الحق فى الحياة بمستوى لائق حاضراً ومستقبلاً فى إطار تنمية حقيقية .

2 - ليس من حق الإنسان فى المجتمع تبديد أو استنزاف الموارد المجتمعية المتاحة لصالح التنمية حاضراً وذلك لضمان استمرارية التنمية ومستقبلها.

3 - يتوقف استمرار وتواصل التنمية فى المجتمع على قدرات الإنسان الفاعلة وتنظيمه لاستخدام الموارد المجتمعية وتنميتها ومن ثم فإن الإنسان يعد من أهم موارد وثروات المجتمع.

4 -إن التنمية المتواصلة تقوم على أساس التنسيق المحلى والعالمى ، بين الدول النامية والمتقدمة بالإضافة إلى الحاجة للتعاون بين كافة القطاعات[24].

5 - أن التنمية المتواصلة تقوم على فلسفة المشاركة بمعناها الواسع حيث إنه لابد من اشتراك السلطات المحلية والقطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني وكذلك السكان أنفسهم بكافة فئاتهم ومستوياتهم فى الأنشطة المخططة للتنمية والتغيير مما يؤدى إلى فتح الحوار لأفكار جديدة وعرض القضايا المراد تناولها ومن ثم يعمل ذلك على استمرارية عملية التخطيط وعدم توقفها [25].

وبناء على ما سبق يتضح أن هناك بعض الدلالات التى تكمن وراء فلسفه التنمية المتواصلة ويمكن توضيح هذه الدلالات مرتبة وفقاً للعناصر الخمسة السابقة فيما يلي :-

1 - أن التنمية المتواصلة تهتم اهتماما واضحاً بنوعية حياة الإنسان **Quality of life** حيث تهتم بمستوى معيشته والعمل على الارتقاء به من كافة الجوانب ، وقد اتضح ذلك من خلال استراتيجية التنمية المتواصلة التى تم عرضها فى سياق الفصل الأول "مشكلة الدراسة "وذلك على اعتبار أن الفقر وسوء التغذية وتدني الصحة يشمل أكثر من مليار نسمة عبر العالم، فكل يوم يدخل أكثر من 800 مليون نسمة تحت مظلة الجوع ومعظمهم من الأطفال ، وهناك 1.5 مليار نسمة لا يجدون الرعاية الصحية

وهم مهددون من الأمراض التى يمكن الوقاية من معظمها ، ولهذا فقد اتفقت شعوب العالم على أن القضاء على الفقر مسئولية عالمية وأنها ضرورية ولتحقيق التنمية المتواصلة لكوكبنا بنجاح [26].

2 – أن التنمية المتواصلة تهتم بالموارد سواء كانت هذه الموارد بيئية أو مجتمعية وتعمل جاهدة من خلال أنشطتها على التوعية بعدم إهدارها والمحافظة عليها لأن الموارد هى السبيل إلى تحقيق التقدم والتنمية .

3 – الارتباط الوثيق بين التنمية المتواصلة والتنمية البشرية حيث إن استمرار التنمية يتوقف على قدرات الإنسان حيث العمل على تمكين البشر وتعليمهم وتنظيمهم وتحقيق مشاركتهم.

4 – أن التنمية المتواصلة تقوم أساساً على فكرة العدالة بين الأجيال وبين الشعوب وبين الأفراد والجماعات والمجتمعات أى العدالة بمعناها الواسع وذلك من أجل تقليص عدد الفقراء وإشباع حاجاتهم.

5 – أن التنمية المتواصلة تقوم أساساً على فكرة المشاركة الواسعة مع الاهتمام بدور المجتمع المدنى ومنظماته وكذلك فئات المجتمع وبخاصة النساء والأطفال فى الأنشطة التنموية التى تعمل على رفع مستوى معيشتهم .

فمفتاح التنمية هو المشاركة والتنظيم والتربية والتمكين للناس ، ويتمثل محور التنمية المتواصلة فى المواطنين حيث إن غايتها الأولى تحقيق رفاهيتهم المادية والروحية والتنمية التى يكون المواطنون محور اهتمامها -تنمية تحترم الاستراتيجيات[27].

رابعا : عناصر التنمية المتواصلة وركائزها :

The Elements of Sustainable Development

أن لكل مفهوم بناء أو هيكلاً ، والتنمية المتواصلة كأى مصطلح أو مفهوم آخر تتمتع ببناء صلب من العناصر والركائز وقد اتضح هذا الهيكل واكتملت ركائزه من خلال ظهور بعض الأوضاع المتعلقة بالبشر.

وقد ساهمت هذه الأوضاع فى تحقيق ضغط كبير على النظم المجتمعية ومن هذه الأوضاع :

1 – تضاعف عدد السكان .

2 – تضاعف الناتج الاقتصادي العالمي إلى خمس أضعاف .

3 – اتساع الفجوة بين الفقير والغني ، حيث تزايدت عدم المساواة فى الدخل بين الغني والفقير ففي عام 1960 كان هناك حوالى 20% من سكان العالم يحصلون على نسبة 70% من الدخل العالمى وبحلول عام 1990 تزايد اقتسام الثروة بالنسبة للأغنياء إلى أكثر من 80% بينما كان نصيب السكان شديدى الفقر 20% فقط أى أنه قد انخفض نصيبهم من الدخل من 2.3% إلى 1.4%[28].

ومن هنا صار تحقيق التنمية المتواصلة ضرورة ملحة تواجه معظم بلدان العالم النامي وذلك بالاعتماد على العلاقات التبادلية والتكاملية بين المتغيرات الثلاثة وهم السكان والتنمية والبيئة ، كما أن سياسة التنمية المتواصلة تسعي إلى تحقيق عدة أهداف تتمحور جميعها حول الإنسان وطبيعته والبيئة المحيطة به ، كما يهدف برنامج التنمية المتواصلة فى خطوطه العريضة إلى النهوض بالمستوى الاقتصادى والاجتماعي والبيئي والعمراني لجميع السكان ، لذا فإن تحقيق التنمية المتواصلة يجب أن يحرز تقدم كبير فى مؤشرات التنمية البشرية مع العمل على سيادة الأمن والعدالة والتنمية لجميع الشعوب ومن ثم فإن الغرض من التنمية المتواصلة هو تحقيق النمو الاقتصادى المقترن بارتقاء مستويات الرفاهية الإنسانية وبالتالى تعتمد التنمية المتواصلة وبرنامجها على العناصر التالية [29]:-

1 – التنمية البشرية كعنصر حيوى من أجل التنمية المتواصلة .

2 – قضايا البيئة كجز لا يتجزأ من جميع أنشطة التنمية .

3 – الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية .

4 – إدارة التنمية الحضرية التى تتطلب مشاركة فعالة لكافة الأطراف المستفيدة والمؤثرة فيها مع العمل على توفير الخدمات المختلفة للسكان بخاصة فى المناطق ذات الكثافة السكانية العالية .

وهذا العنصر إن دل على شئ إنما يدل على أهمية المشاركة كعنصر أساسي من عناصر التنمية المتواصلة كما أنه من المحاور الأساسية لفلسفة التنمية المتواصلة، كما أشارت إليه

العديد من مفاهيم التنمية المتواصلة ، وفيما يلي بعض البراهين الدالة على أهمية عنصر المشاركة فى التنمية المتواصلة[30]:

1 - أن مشاركة الناس تزيد من كفاءة أنشطة التنمية وذلك بتحريك ونقل واستخدام المصادر والموارد المحلية والمهارات .

2 - أن مشاركة الناس يمكنها أن تزيد من فعالية أنشطة التنمية وذلك لأنه بالمشاركة تقوم الأنشطة على معرفة وفهم محلى للمشكلات وبالتالى يزيد الاهتمام بالاحتياجات المحلية.

3 - كما تزيد المشاركة من استهداف المنافع للفقراء .

4 - يمكن للمشاركة أن تحسن من وضع المرأة وذلك بتوفير الفرص التى تمكنها من أداء دورها فى العمل التنموى.

5- تساعد المشاركة فى بناء كفاءات محلية وتنمية قدرات السكان المحليين لانجاح أنشطة التنمية.

6 - يمكن للمشاركة أن تكون ضرورية فى المشاركة على تأمين التواصلية للأنشطة التنموية وذلك لأن التنمية بالمشاركة هي أحد أهم البحوث لملاحظة التنمية المتواصلة و العدالة الاجتماعية التى تعد أحد ركائز التنمية المتواصلة [31] .

بينما تتحدد ركائز التنمية المتواصلة فيما يلي [32]:

1 - **وحدة المصير والمستقبل المشترك** : حيث إن الأرض ملك لجميع البشر والإنسان جزء من البيئة ، والبيئة فيها يحيا الإنسان .

2 - **الاستمرار او الاستدامة او التواصل** : بمعني أن التنمية يجب أن تلبي حاجات الحاضر دون أن يخل ذلك بحاجات الأجيال المقبلة ، وتتضمن هذه الركيزة مفهومين أساسين هما :

أ - إشباع الحاجات الأساسية لفقراء العالم .

ب - الحفاظ على البيئة وعدم استنزافها أى فى حدود قدرة البيئة .

3 - **الديمقراطية** حيث يجب أن تعتمد على ديمقراطية حقيقية تمليها الأغلبية ومصلحة البشرية جمعاء ولا يجوز لأى اعتبار آخر أن يعلو على ذلك بأى حجة كانت .

4 - **المشاركة الشعبية** ، فإذا كان الهدف المراد تحقيقه هو أن يتمكن الناس من تحقيق التنمية فلابد أن تكون لديهم سلطة ولابد أن يكونوا قادرين على التحكم فى أوجه نشاطهم فى إطار مجتمعاتهم المحلية ، وينبغي أن يشارك الناس ليس فقط فى العمل المادى ولكن أيضا فى التخطيط وتحديد الأولويات.

5 - **القيم** : فإذا أردنا تنمية متواصلة فعلينا بالإصلاح ونبدأ بالقيم لأنها هي الأساس لضمان نجاح التنمية ومن هنا تبرز أهمية نشر مجموعة من القيم المرغوبة مثل العدالة .

ومن أهم أوجه العدالة التى تعتمد عليها التنمية المتواصلة ما يلي [33] :

1 - العدالة فى ضوء الحرمان الاجتماعي .

2 - العدالة بين الأجيال المختلفة وبين أبناء الجيل الواحد .

3 - العدالة تجاه الطبيعة .

خامسا : مبادئ التنمية المتواصلة وخصائصها :

Of Sustainable Development The Principles and Characteristics

لعل المفهوم الخاص بأى مصطلح هو المدخل المناسب لتوضيح أيديولوجيته فمن خلال المفهوم يمكن استنباط الفلسفة والعناصر والركائز والخصائص والمبادئ والأهداف الخاصة بمصطلح ما ، وخير دليل على ذلك أن مفاهيم التنمية المتواصلة المتعددة قد أشارت بشكل مباشر وغير مباشر إلى المبادئ الأساسية التى تعتمد عليها .

ومن أهم هذه المبادئ ما يلي [34]:

1 - يتركز المبدأ الرئيسى فى تحديد المقياس الإنساني والذى يمكن من خلاله تحقيق الكفاءة فى الأنشطة التنموية.

2 - الاهتمام بالتقدم التكنولوجي للتنمية المتواصلة والعمل على أن يتناسب هذا التقدم مع طبيعة المجتمع .

3 - الحفاظ على الموارد بنوعيها المتجددة وغير المتجددة .

هذا ويتفرع عن هذه المبادئ مجموعة من المبادئ الفرعية تتمثل فيما يلي [35]:

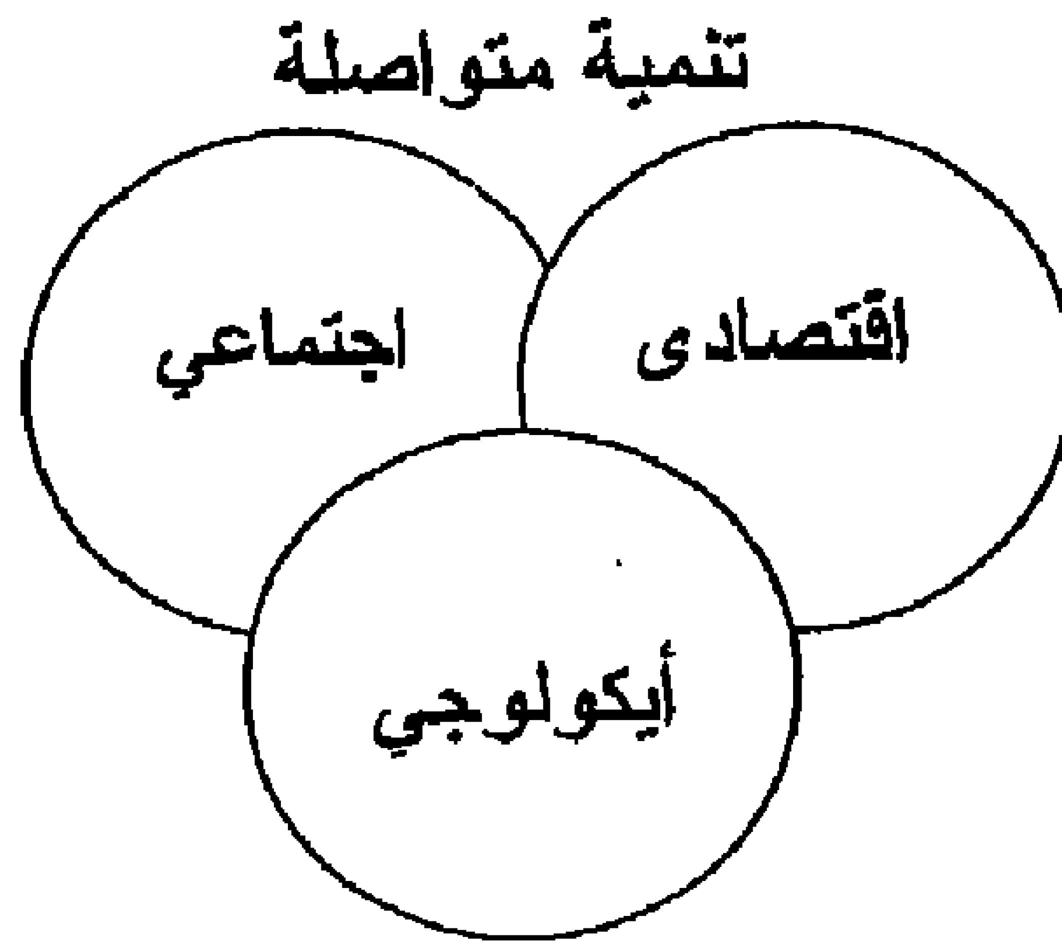
1 - **الكفاءة** : بحيث يجب أن تكون السياسات والمشروعات التنموية المنفذة ذات كفاءة فى تحقيق مخرجات مناسبة .

2 - **الاستثمار** : بحيث يجب أن لا تدمر القاعدة الإجمالية للإنتاج وأن يكون الاستثمار متناسباً مع قاعدة المصادر أو الموارد المجتمعية .

3 - **التنوع** : بمعني أن يتم التنويع والتجديد فى كل من مصادر المدخلات ومعدلات المخرجات بقدر الإمكان .

4 - **التوازن او الاتزان** : أى العمل على تحقيق الاتزان أو التوازن بين أبعاد التنمية المتواصلة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) كما اتضحت فى أحد مفاهيمها وهو ما يوضحه شكل رقم (4) ، هذا بالإضافة إلى تحقيق التوازن بين مدخلات ومخرجات الأنشطة التنموية وكذا التوازن بين الموارد والاحتياجات وهكذا وبناء على هذه المبادئ تتضح خصائص التنمية المتواصلة ، ومن هذه الخصائص ما يلي [36] :-

شكل (3) يوضح التوازن بين ابعاد التنمية المتواصلة



1 - هي تنمية تعتبر البعد الزمنى منها هو الأساس ، فهى تنمية طويلة المدى بالضرورة تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر .

2 - هي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة فى الموارد.

3 -هى تنمية تضع تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد من البشر فى المقام الأول، فأولويتها الأولى هي تلبية الحاجات الأساسية للفقراء من الغذاء والمسكن والملبس وحق العمل والتعليم والخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياتهم المادية والاجتماعية .

4 - هي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوى فى البيئة الطبيعة .

5 - هي تنمية متكاملة يعتبر الجانب البشرى فيها وتنميته هو أولى أهدافها لذلك فهى تراعى الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع وحق الفرد والمجتمع فى الحرية وممارسة الديمقراطية وفى المساواة والعدل .

6 – هي تنمية لا تقوم بتبسيط المنظومات البيئية لسهولة التحكم فيها .

7 – هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام المـوارد واتجاهات الاستثمار والشكل المؤسسي .

هذا وتتناسب مع مشكلة الدراسة الحالية بعض من الخصائص السابقة للتنمية المتواصلة ومن أهمها اهتمامها بالجانب الإنساني أو البشرى حيث الاهتمام بقدرات الناس وتمكينـهم ومشاركتهم فى تغيير نوعية حياقم بالإضافة إلى اهتمامها الأساسي بتلبية حاجات الفقـراء إلى جانب الاهتمام بالجانب المؤسسى حيث إنه لكى يتم الاهتمام بحاجات الفقراء واستثمار موارد المجتمع من أجل هذا الغرض فلابد من وجود شريك لتحقيق التنمية وخير شـريك يتمثل فى المنظمات غير الهادفة للربح لتحقيق الأهداف والغايات الخاصة بالتنمية المتواصلة.

سادسا : أهداف التنمية المتواصلة :

The Objectives of Sustainable Development

كما سبق وأن ذكرنا أن المشاركة تمثل جوهر التنمية ومن ثم يجب أن تتركز الجهـود البحثية على استراتيجية تعظم المشاركة (ومن أمثلة هذه الاستراتيجيات من وجهـة نظـر الباحثة استراتيجية التنمية المتواصلة ، واتضح ذلك من خلال فلسفة التنميـة المتواصـلة وعناصرها) وذلك من خلال بحوث تهدف إلى تحسين أوضاع النساء وتمكين السكان المحليين ومن هنا وضعت التنمية المتواصلة مجموعة من الأولويات المرتبطة بتحسين المشاركة والـتى فى ضوئها تحددت أهداف التنمية المتواصلة ومن هذه الأولويات ما يلي [37]:-

1 – صياغة حوافز المشاركة .

2 – تسليط الضوء على القيم الثقافية التى يمكن أن ترتقي بالإنتاجية.

3 – قضايا العلاقة بين الجنسين الاجتماعيين ومدى ملائمة الأدوار الأسـرية مـن زاوية التنمية بالمشاركة.

4 – أولويات المشروعات المحلية وأثرها المحتمل على مستويات معيشـة السـكان المحليين وتتوافق هذه الأولويات مع أهداف التنمية الدولية حيث الحد من الفقـر مـن خلال التنمية المتواصلة ، ولذلك فمن الضـرورى أن تـرتبط عمليـات التخطـيط الاستراتيجي بأهداف التنمية الدولية حيث التأكيد على أن تكون هنـاك اسـتراتيجية قومية للتنمية المتواصلة مع العمل على تنفيذها فى كل دولة بحلول عام 2005[38] .

ونستنتج مما سبق ان اهداف التنمية المتواصلة ترتكز فيما يلي [39] :

1 - المحافظة على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجات الأساسية للبشر جميعاً على المدى البعيد.

2 - وضع خطط التنمية للموارد الطبيعية والمجتمعية .

3 - تحقيق المشاركة الشعبية الواسعة.

4 - ترشيد استغلال كافة الموارد ووضع أولويات للاستخدامات المختلفة .

ومما سبق يتضح أنه يمكن أن حيث يتحدد الغرض من التنمية المتواصلة فى تحقيق النمو الاقتصادى المقترن بارتقاء مستويات الرفاهية الإنسانية بحيث تحقق الأجيال حاجاتها دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة ، وفى ضوء ذلك يعتمد برنامج التنمية المتواصلة على مجموعة من القواعد لتحقيق أهدافها ومن أهم هذه القواعد ما يلي [40] :-

- التنمية البشرية هي عنصر حيوى فى تحقيق التنمية المتواصلة .
- قضايا البيئة هي جزء لا يتجزأ من جميع أنشطة التنمية المتواصلة.
- إدارة التنمية الحضرية تتطلب المشاركة الفعالة لكافة الأطراف المستفيدة من التنمية والمؤثرة فيها ، وبذلك فإن التنمية المتواصلة تدعم حق الإنسان فى بيئة نظيفة وحياة كريمة خالية من المرض والفقر والعوز فهى تلبي حاجاته الأساسية وتوفر له حداً من الحياة الإنسانية الكريمة.

سابعا : أبعاد التنمية المتواصلة :

The Dimensions of sustainable Development

تعددت وتنوعت أبعاد التنمية المتواصلة ، فهناك من يصنفها على أنها رباعية الأبعاد ، حيث البعد السياسي والاقتصادي والبيئي والاجتماعي ، وهناك من يصنفها على أنها ثلاثية الأبعاد حيث البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد الأيكولوجي ، ولا مجال للاختلاف حيث ترى الباحثة أن كل هذه الأبعاد متداخلة ولا انفصال بينها ، إلا أنه تجدر الإشارة فى ضوء تناولنا لهذه الأبعاد إلى أنه سوف يكون التركيز على كل من البعد الاجتماعي وكذلك البعد الاقتصادى داخل البيئة أو المجتمع المحلى وذلك نظراً لتقارب هذين البعدين وعلاقتهما المتأصلة بمهنة الخدمة الاجتماعية سواء على المستوى الأكاديمي أو على مستوى الممارسة .حيث إنه بتحسن الاوضاع المعيشية الاجتماعية بين السكان المحليين

وبخاصة الفقراء وكذلك بتحسن المستوى الاقتصادى سينعكس ذلك بالضرورة على البيئة المحلية التى يعيشون فيها . وخير دليل على ذلك أن مؤسسات هيئة الأمم المتحدة قد نظمت سلسلة من المؤتمرات أو ما يسمي بلقاءات بدايات العقود تم من خلالها صياغة بعض المصطلحات ، مثل التنمية المتواصلة بيئياً والتنمية المتواصلة اجتماعياً ، والتنمية المتواصلة ثقافياً والتنمية المتواصلة زراعياً ، وهكذا ، وفى حين تعكس هذه المصطلحات التنظيم القطاعي لهيئة الأمم المتحدة والتشكيلات الحكومية والأكاديمية المعنية فهى خاوية المعني فى العالم الحقيقي ، ولا توجد سوى تنمية واحدة ذات مغزى ألا وهي التنمية البشرية المتواصلة [41].

وانطلاقا من تأكيد التنمية البشرية على تقديم فرص لتحسين مستوى معيشة الأفراد، تأتيّ استراتيجية التنمية المتواصلة مدعمة لهذا الاهتمام من خلال تركيزها على مفهوم العدالة والمقصود بالعدالة هنا تمكين الكائنات الإنسانية المحرومة من الاستفادة من موارد المجتمع ، هذا ولقد أكد العديد من الباحثين على أن المشكلات البيئية فى المجتمعات النامية لا يمكن حلها بدون محو الفقر أو التخفيف منه [42] . مما يدل على أنه لا انفصال بين الجوانب أو الابعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المتواصلة وهذا ما سيتضح من خلال التناول التالى لكل بعد من أبعاد التنمية المتواصلة :

(1) البعد السياسي :

يتماشى هذا البعد من أبعاد التنمية المتواصلة مع المدخل السياسي للتنمية حيث ينطوى هذا البعد على أن يتعهد النظام السياسي بأن تكون التنمية "متواصلة"[43].

ويؤكد ذلك Almond حيث قدم ثلاثة أبعاد للتنمية السياسية هي :

(أ) الكفاية ويستدل عليها من خلال الإنجازات أكثر من الوعود ، والتشريعات والقوانين غير الشخصية أكثر من الأمور الشخصية (أى تقديم التعهدات والالتزام بها من خلال تحويلها إلى إنجازات).

(ب) الطاقة ويستدل عليها من خلال ترشيد المؤسسات والإدارة وزيادة القدرات الفعلية للنسق السياسي .

(ج) المفاضلة (التمييز) ويستدل عليها من خلال التكامل القومى ما بين الإدارة والبناء السياسي.

هذا كما أشار كل مـــن Adelman and Morrisإلى أهميـــة المشـــاركة السياســـية واعتبروها أحد العناصر الأساسية للتنمية ويتضمن ذلك عدداً من المتغيرات تتصـــل بدرجـــة المشاركة والنظم السائدة فى المجتمع والمؤسسات التى تتعامل مع المشاركين ، هذا كما لوحظ - ان التنظيم ، ونوعية المشاركة ، حجم المشاركة ، ووقت المشاركة والنظم السائدة فى المجتمع والمؤسسات التى تتعامل مع المشاركين ، هذا كما لوحظ إن التنظيم السياسي له دور فى تعبئة الجماهير لعملية التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال خلق الوعي الإنمائى وترسيخه ونقل السلطة إلى الفئات ذات المصلحة الأساسية فى التنمية[44] .

ويتضح من خلال هذا البعد أن التنمية عموماً والتنمية المتواصلة بشـــكل خـــاص فى حاجة كبيرة إلى دعم ومساندة من قبل أى دولة تهدف إلى تحقيق التغيير المرغوب وكذلك تحقيق التقدم والتنمية فبدون مساندة الدولة للأنشطة التنموية لا سبيل إلى تحقيق أهـــداف التنمية المتواصلة واستراتيجيتها ويأتى هذا تمشياً مع اتجاه الأمم المتحدة فى ضرورة ان تتبنى كل دولة بحلول عام 2005 استراتيجية للتنمية المتواصلة ووضعها موضع التنفيذ .

(2) البعد البيئي -الايكولوجي :

ويركز هذا البعد على كل من :

(أ) السكان .   (ب) التكنولوجيا .

حيث تحتل قضية الحفاظ على البيئة والحيلولة دون تدهورها محل الصـــدارة فى ســـلم الاهتمامات القومية حيث أن استنزاف البيئة وإهدارها يؤدى إلى الإخلال بتوازنها ومن ثم يؤثر تأثيراً سلبياً على التنمية، فتحقيق الدول النامية لتنمية غير ملائمة يرجع إلى أســـاليب المنافسة غير العادلة داخل المجتمعات المتقدمة وتأثيرها السلبي على الدول النامية ، ويدفعنا إلى دعوة الدول النامية إلى تبني استراتيجية تنموية تهدف إلى إحداث تغيير إلى الأفضـــل ، والجدير بالذكر أن هذا التغيير لا يتم إلا من خلال الأفراد ، فمن خلالهم يمكن إحراز رؤية واضحة للمستقبل ولا شك أن تحقيق هذا الهدف يحتاج إلى وعى سياسي علـــى المســـتوى القومي لكل دولة من دول العالم النامي ، ويحتاج تحقيق هذا الوعي إلى تـــدعيم المشـــاركة الشعبية وليس هناك أدنى شك فى أن تحقيق التنمية وإستمراريتها يحتاج إلى مشاركة الأفراد ومن ثم ينبغي دحض الفكرة القائلة بأن الطبقة العليا هي الوحيدة القـــادرة علـــى تحقيـــق

التنمية، والواقع أن المشاركة التى تنطوى عليها التنمية المتواصلة واستراتيجيتها لا تعني تدخل كل شخص كما أنها لا تعني محو أى إرادة عليا ولكنها تتضمن بناءات تنظيمية يشارك فيها الأفراد ويشعرون من خلالها بقيمتهم كأشخاص قادرين على تحديد مصائرهم[45]. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الإطار المؤسسي ولاسيما إذا كان محلياً مرتبطاً بالسكان المحليين ويهدف إلى تحقيق مصالحهم من خلال الاعتماد على قدراتهم وكذلك بالاعتماد على الموارد المجتمعية المتاحة .

(3) البعد الاقتصادى :

فى ضوء الأفكار التقدمية للتنمية المتواصلة فإن البعد الاقتصادي للتواصلية أو التنمية المتواصلة يحتاج إلى إعادة الإصلاح بشكل دقيق خاصة إذا كان الغرض هو تحقيق أفضل صور العيش لأعضاء المجتمع ، (وما دام قد اتضح أهمية تحقيق أهداف التنمية المتواصلة على المستوى المحلي بنفس قدر الاهتمام بتطبيقها على المستوى العالمي وذلك ما اتضح فى سياق ما سبق) ، كان من الضرورى توضيح الفرق بين شكل البعد أو النظام الاقتصادى العالمى وبين الاقتصاد المحلى المتواصل وهذا ما يتضح من خلال الجدول التالى [46]:

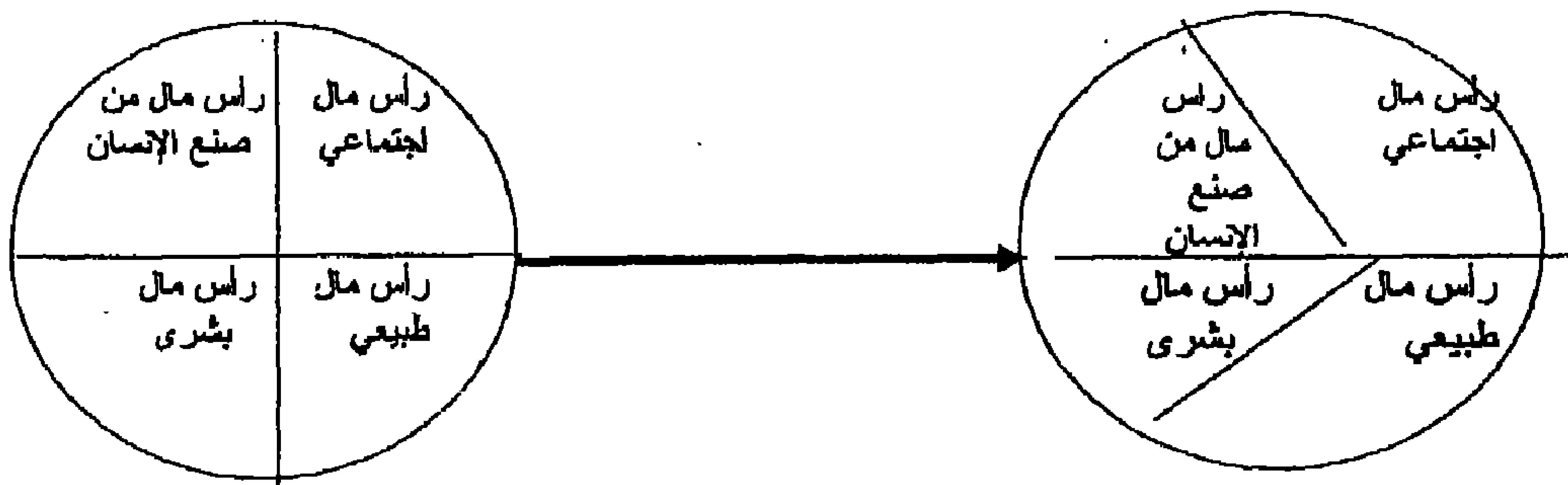
جدول (2) يوضح الفرق بين كل من الاقتصاد العالمى والمحلى المتواصل

نظام اقتصادي عالمي Global Economic System	اقتصاد محلى متواصل Sustainable Local Economic
– عالمي .	– محلى – صغير الحجم .
– تنافسي .	– تعاوني .
– هو غاية أو هدف فى حد ذاته	– وسيلة للاكتفاء والكفاية .
– الإنتاج بهدف التوزيع العالمي .	– الإنتاج بهدف الاستهلاك المحلى .
–التوزيع عن طريق سلاسل قومية معروفة.	– التوزيع يتم بمعرفة متعهد أو ملاك محليين
–الإنتاج بهدف مواءمة الاحتياجات العالمية	–الالتفات لتحقيق دائرة الحياة(تكاليف الحياة)
– التكاليف وفقاً للبيئة والأجيال المستقبلية	– إعادة استهلاك الفضلات (المواد المستهلكة)

ويتضح مما سبق أننا فى حاجة إلى التحرك الواضح نحو توفير التكاليف المطلوبة وإعادة ترتيب الأولويات بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئة للتنمية المتواصلة مع ضرورة تحقيق نجاح نسبى فى إقامة شراكه بين المانح والمتلقي لتحقيق التنمية المتواصلة والتخفيف من الفقر كأحد أهداف التنمية المتواصلة مع ضرورة العمل على تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية المتواصلة [47].

حيث إنه باعتبار التنمية المتواصلة أو التواصلية كفرص اقتصادية ، فإنها بذلك تعني تزويد الأجيال القادمة بمقدار من رأس المال بقدر ما كان يتاح للأجيال الحالية إن لم يكن أكثر ، وهنا لابد من التعرف على أنواع رأس المال التى تنقسم إلى أربعة أنواع مع العلم بأن تركيب رأس المال الذى سنتركه للجيل القادم سيختلف عن رأس المال الذى استخدمناه فى جيلنا ، لذلك فلابد من إدراك حدود الاستبدال أو التعويض لأنه من المستحيل أن نتصور أى نوع من النشاط يمكن تحقيقه إذا وصل أى نوع من الأنواع التالية من رأس المال إلى الصفر ، وفيما يلي توضيحاً لشكل التنمية المتواصلة كزيادة فى مخزون رأس المال للفرد [49].

شكل (4) يوضح التنمية المتواصلة كزيادة فى رأس المال للفرد



(ويتضح من هذا الشكل من وجهة نظر الباحثة أنه من جيل إلى جيل قد يحدث تغيير فى حجم رأس المال المستخدم فقد يفوق نوع عن نوع ويقل نوع عن نوع آخر من جيل إلى جيل ومن وقت إلى آخر). كما يتضح أيضا أنواع رأس المال ومنها ما يلي [50]:-

1 - **رأس المال الطبيعي** : هو أساساً منحة من الطبيعة ويعرف بأنه مخزون لأصول مقدمة بيئياً مثل التربة والجو والغابات والماء ، والتى تزودنا بفيض من الخدمات والسلع النافعة .

2 – **راس المال البشرى** : والمقصود به الاستثمار فى البشر حيث يرى على أنه استثماراً أو عائد عالياً جداً وخاصة فى الدول النامية حيث الاستثمار فى الصحة والتعليم والتغذية .

3 – **راس المال الاجتماعي** : والمقصود به القاعدة المؤسسية والثقافية لمجتمع ما ليقوم بدوره ، وهذا النوع من رأس المال يتطلب أرضية صلبة من الانتماء لدى أعضاء المجتمع كما يتحقق أيضا من خلال المشاركة وبذل الجهد لخلق بيئة قادرة وفى ذلك تأكيداً على أن الإطار المؤسسي للمجتمع المدني يعد مدخلاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة.

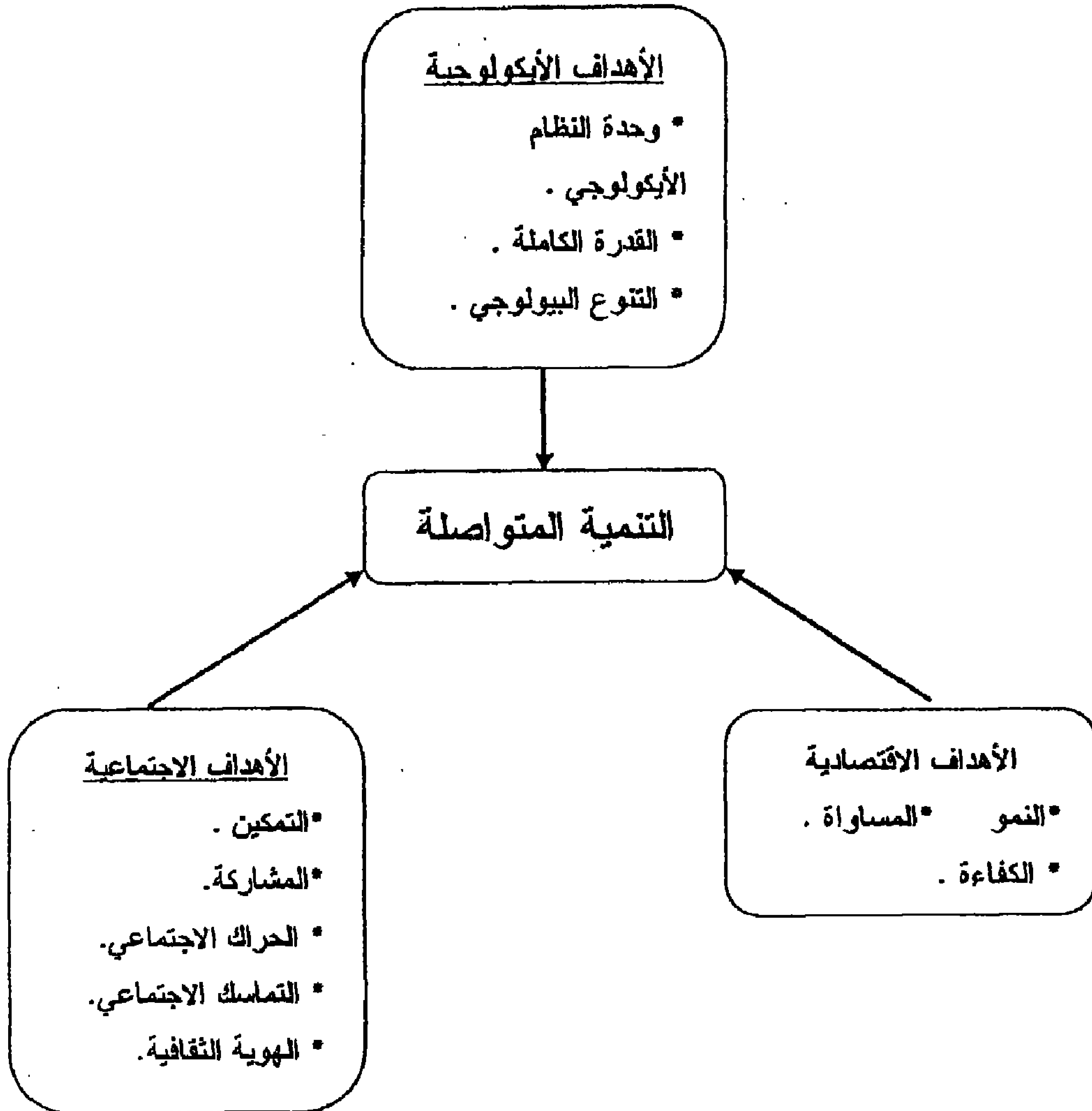
4 – **راس المال من صنع الإنسان** : وهو يشير إلى الأصول المنتجة بواسطة الإنسان والذى يتكون نتيجة لعمله أو ممتلكاته أو أرباح أو إرث خاص به .

وبناء على ذلك نجد أنفسنا فى حاجة إلى تحويل كل ما هو خارجي ليصبح ذاتياً داخلياً يمكن الاستفادة به فى توليد رأس المال وأنواعه على اعتبارها "مؤشرات خاصة بالبعد الاقتصادى للتنمية المتواصلة .

(4) البعد الاجتماعي [51] :

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المتواصلة على تنمية الموارد البشرية (أى أن البعد الاجتماعي يعد فى حد ذاته رأس مال بشرى حيث الاستثمار فى البشر ويعد ذلك خير دليل على الارتباط الواضح بين كل من البعد الاقتصادى والاجتماعي للتنمية المتواصلة) حيث العمل على رفع مستويات معيشة السكان من خلال الاستثمار فى التعليم والإسكان والصحة وتحسين عملية استغلال الموارد البشرية ، فالاهتمام بالنواحي الصحية للبشر يلعب دوراً لا يستهان به فى تنمية الموارد البشرية ومن ثم ينبغي على الدول النامية الاهتمام بتوفير الخدمات الصحية الأساسية حتى لا يعاني سكانها من المرض ، كما يتطلب تنمية الموارد البشرية زيادة المهارات والمعارف اللازمة لمساعدة الناس على تحسين أدائهم الاقتصادى ويتم تحقيق ذلك من خلال التعليم الذى يعزز من قدرة المجتمع للتغلب على الفقر وزيادة الموارد وتحسين الصحة والتغذية والجدير بالذكر أن التعليم يتيح للفرد الفرصة لتحسين وضعه الاجتماعي والاقتصادى إلى جانب غرس قيم إيجابية تجاه العمل والإنتاجية كما يتيح للفرد الفرصة لإدراك العلاقة التفاعلية بين الموارد الطبيعية والبشرية وبين البيئة والتنمية .

شكل (5) يوضح أهداف كل بعد من أبعاد التنمية المتواصلة في إطار من التوازن [52]



فبعيون الاقتصادى يحلل الهدف الاقتصادى إلى نمو وكفاءة والهدف البيئي إلى إدارة الموارد الطبيعية ، والهدف الاجتماعي إلى خفض الفقر (بمفردات عدد الناس الذين يقعون تحت خط الفقر) ومساواة (بمفردات توزيع الدخل) ومثل هذه الرؤية التحليلية تؤكد الربط بين الهدفين الاقتصادى والاجتماعي وعلى الربط بين الهدفين الاقتصادى والبيئي [53]. هذا وتجدر الإشارة هنا إلى أن كل بعد من الأبعاد السابقة للتنمية المتواصلة يعد مؤشراً دالاً على التنمية المتواصلة ويتضمن كل بعد من هذه الأبعاد مؤشرات فرعية دالة علية أيضا حيث إن مؤشرات التنمية المتواصلة تعد ضرورة أساسية فى بدء التخطيط الاستراتيجي للتنمية المتواصلة .

مراجع الفصل الخامس :

(1) Gregory (Grzegorz) E.Kersten etal : Decision support systems for sustainable Development,, A Resource Book of Methods and Applications , London , Kluwer Academic Publishers , International Development Research center, 2000,PP. 13: 14.

(2) Graig A.Longston and Grace K .C. Ding : Sustainable practices in The Built Environment, Second Edition ,Oxford, Butterworth Heinemann , Reed Educational and Professional publishing, Ltd, 2001, PP . 16:17.

(3) I bid , PP .18:19.

(4) Ismail Serageldin' etal : The Human Face of The Urban Environment , (Editorial Consultants : Thomas Good and Alison cave) , Proceeding of The Second Annual world Bank conference on Environmentally sustainable Development ,Series No. 6, Sponsored by The Bank and Held at The National Academy of Sciences and The world Bank ,Washington ,D.C, Sep 1994. PP.14:15.

(5) Brown Anthony : You Con Be Green and Still love The Poor , London , New States Man , Vol. 131,2002 ,PP.16:18.

(6) Jorge E. Hardoy, etal : Environmental Problems in The Third world cities, London , Earthscan Publications Ltd,1995 ,PP172 : 177.

(7) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة ف بلدان الإسكوا : تحليل النتائج، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2001 ، ص4.

(8) Philip MC Michael : Sociology for Anew Century, Development and Social change , Aglobal Perspective , Second Edition ,California, Pine forge press, 2000,P.249.

(9) Ismail serageldin : Sustainability and The wealth of Nations first step in ongoing Journey , Environmentally sustainable Development Studies and Monographs Series No.5 ,The World Bank , Washington, D.C,1996 , P.2.

(10) Ibid, p.3

(11) Gregory (Grzegorz) E.Kersten etal : Decision support systems for Sustainable Development A Resource Book of Methods and Applications, Op cit. ,P15.

(12) Strategies for sustainable Development : Can Country Level Strategic Planning framework Achieve sustainable and Eliminate poverty ? A Discussion paper prepared by The sustainable Development Unit (DFID) , IIED and CAPE ODI, June 2000, P.2.

(13) أحمد مختار سليمان بشارة : التنمية المستدامة ، مرجع ف التربية البيئية للتعليم نظامي وغير النظامي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص569: 570.

(14) محمد نبيل جامع : التنمية فى خدمة الأمن القومي -الطاقة البشرية والطاقة النووية فى الميزان ، ط1، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، 2000، ص ص 64: 65.

(15) ف .دوجلاس موسشيت : مبادئ التنمية المستدامة ، ط1 ، (ترجمة : بهاء شاهين) ، القاهرة ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش م.م، 2000، ص17.

(16) David pearce etal : sustainable Development Economics and Environment in The Third world By The Authors of Blue print for a Green Economy ,London , Earthscan Publications Ltd, ,1995, PP. 2:3 .

(17) طلعت مصطفى السروجي وآخرون : التنمية الاجتماعية المثال والواقع ، القاهرة، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي ، جامعة حلوان ، 2001 ، ص 222.

(18) المراجع السابق ، ص222

(19) المراجع السابق ، ص222

(20) وحدة تخطيط وسياسات النوع بمعهد التخطيط القـومي : النـوع والتخطـيط والتنمية، العدد الخامس ، يناير 2000، ص10.

(21) أمير سالم ، علاء غنام : خرافة التنمية أو السوق العالمى لتجـارة الجـوع ، ط1، مرجع سبق ذكره ، ص59.

(22) Gregory (Grzegorz) E.Kersten etal : Dicision Support Systems For Sustainable Development Resource Book of Methods and Applications op. Cit ,PP 18 : 19.

(23) جوستافولوبيز أوسبينا Gustavo L'opez.Ospina : التعليم للتنمية المستدامة . التعليم من أجل التنمية المستدامة : التحدى المحلى والعالمى ، (ترجمة : مجدى مهدى على) ، مستقبليات مجلة فصلية للتربية المقارنة، العدد رقم 113 ، المجلد 30، العدد1 ، جنيـف ، مكتب التربية الدولى ، مارس 2000، ص37.

(24) طلعت مصطفى السروجي وآخرون : التنمية الاجتماعية المثال والواقع ، مرجـع سبق ذكره ، ص ص 223: 224.

(25) Craige A. Longston and Grace K. ding : Sustainable practices in The Built Environment ,Second Edition ,Op. Cit , P.23.

(26) Strategies for Sustainable Development : Can Country level strategic Planning frameworks Achieve sustainability and Eliminate poverty, op, Cits , P.4.

(27) The Agenda 21 : The Earth Summit Strategy to save Our Planet, (Introduction by : Paul Simon, Edited by : Daniel Sitarz), Colorado us A, Earth Press, 1994,P.30.

(28) أحمد عبد الوهاب عبد الجواد : التربية البيئية ، سلسلة دار المعارف البيئية ، ط1، القاهرة ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، 1995 ، ص ص 559: 560.

(29) Har Darshan Kumar : Biodiversity and sustainable Conservation, New Hampshire ,USA, Science Publishers ,inc,1999, P 311.

(30) أمنية زكي شبانة : أثر سياسات التصحيح الهيكلي فى مصر على مساهمة المـرأة فى إحداث التنمية المتواصلة ، المؤتمر الثاني لكلية التجارة بنات ، وتدعيم دور المرأة فى التنمية المتواصلة ، جامعة الأزهر، عام 1999 ، ص ص 16: 17.

(31) UNDP : Participatory Development , Risks and Conditions for Success, SURF, For Arab states Beirut , October 1999, PP.2: 3.

(32) Ibid , P.2.

(33) إقبال الأمير السمالوطي : اتجاهات وتطبيقات حديثة فى التنميـة الاجتماعيـة ، د. ن ، 1995 ، ص ص126 :129.

(34) David Pearce etal : Sustainable Development Economics and Environment in The Third world ,first Published ,Op. Cit. P.11.

(35) Kingsley Davis and Mikhail S. Bernston : Resources, Environment and Population present Knowledge , Future Options , Population and Development Review ,first printing ,New york, Oxford university press, 1991,P.40.

(36) Craige A. Longston and Grace K.C .Ding : Sustainable Practices in The Built Environment ,Second Edition ,Op. Cit ,PP. 19: 20.

(37) محسن عبد الحميد توفيق وآخرون : التنمية المتواصلة والبيئة فى الوطن العـربي ، تونس ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم -إدارة العلوم ، 200 ص ص 13: 14.

(38) إيما نويل تشياكياوى ، جين مفولو : إعادة التفكير فى التنمية الأفريقية منظورات العلوم الاجتماعية ، مختارات المجلس الأفريقي العربي لتنمية البحوث الاجتماعية ، تصـدر بالتعاون مع مركز البحوث العربية ، القاهرة ، العدد الثاني والأربعون ، ديسـمبر 2002 ، ص ص 18: 19 .

(39) Strategies for Sustainable Development : can country Level Strategic Planning Frameworks Achieves Sustainability and Eliminate Poverty ?op. Cit ,PP. 1:2.

(40) طلعت مصطفى السروجي وآخرون : التنمية الاجتماعية المثال والواقع ، مرجـــع سبق ذكره ، ص225 .

(41) أحمد منير سليمان : الإسكان والتنمية المستديمة فى الدول النامية ، (تقديم : جيفرى باين Geoffrey Payne)، بيروت ، لبنان ، دار الكتب الجامعيـــة ، 1996 ، ص ص169: 170.

(42) الطبيعة والموارد : مجلة اليونسكو الخاصة بالبيئة والموارد الطبيعة ، مرجـــع ســـبق ذكره ، ص2 .

(43) مريم أحمد مصطفى ، إحسان حفظـــى : قضـــايا التنميـــة فى الـــدول الناميـــة ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، 2001،ص208.

(44) المرجع السابق ، ص189.

(45) رشاد أحمد عبد اللطيف : أساليب التخطيط للتنميـــة ، الإســـكندرية ، المكتبـــة الجامعية ، 2002، ص 50.

(46) مريم أحمد مصطفى ، إحسان حفظى : قضايا التنمية فى الدول النامية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 203،205.

(47) Russ Beaton and Chris Maser : Reuniting Economy and Ecology in Sustainable Development ,Sustainable Community Development Series ,Warhingtao ,D.C., Lewis Publishers, 1999,PP 101: 102.

(48) Jake waller Hunter : Indicators of Sustainable Development framework and Methodologies , Division for sustainable Development Department for policy Coordination and Sustainable Development , United Nations New york, 1996, PP.197 :198.

(49) Ismail Serageldin : Sustainability and The wealth of Nations first Step in an Ongoing Journey ,Op. cit . ,PP. 4: 5

(50) Ibid, PP 6:7.

(51) مريم أحمد مصطفى ، إحسان حفظى : قضايا التنمية فى الدول النامية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 205: 206.

(52) س . لى كامبل ، ولترو . هيك : رؤية بيئية حول التنميـــة المســـتدامة ، (فى) ف. دوجلاس موسشيت: مبادئ التنمية المستدامة ، مرجع سبق ذكره ، ص72.

(53) Ismail Serageldin : Sustainability and the Wealth of Nations first steps in an ongoing Journey.op .cit. P3.

الفصل السادس
التنمية المستدامة
للمجتمعات المحلية الريفية

أولا : مفهوم المجتمع الريفى .

ثانيا: الخصائص العامة للمجتمع الريفى .

ثالثا: مشكلات المجتمع الريفى .

رابعا: التنمية الريفية "النشأة - الملامح".

خامسا: التعريف بالتنمية الريفية .

سادسا: أجهزة التنمية الريفية .

سابعا: معوقات تنمية المجتمع الريفى وسبل مواجهتها .

الفصل السادس
التنمية المستدامة
للمجتمعات المحلية الريفية

أولا : مفهوم المجتمع الريفي :

هناك بعض المعايير التى استخدمت فى صياغة تعريفات محددة للمجتمع الريفى منها كثافة السكان ، حجم المجتمع المحلى ، المهنة السائدة ، والتقسيمات الإدارية ، ولم يعد لكثافة السكان تلك الأهمية كمعيار لتحديد المجتمع المحلى الريفي وإنما كسمة يتصف بها . لذلك سنحاول فى الجزء التالى استعراض تلك التعريفات التى تستخدم معايير مختلفة لتحديد المجتمع الريفى وتمييزه عن غيره من المجتمعات ، ومن هذه التعريفات ما يلى[1]:

أ - التعريف الإحصائى :

بدأ تحديد المناطق الحضرية فى الولايات المتحدة قبل عام 1950 باعتبارها تلك المناطق المكتظة بالسكان . ومن ثم أصبح تعريف المجتمع الريفى هو ذلك المجتمع ذو الكثافة السكانية القليلة على أن ذلك التعريف أيضا أدى إلى مشكلات كثيرة فى تمييز المناطق الريفية عن الحضرية . وفى سنة 1950 استخدم التعريف الاحصائى فى تمييز المناطق الحضرية عن الريفية باعتبار المجتمع الحضرى هو ذلك الذى يزيد عدد سكانه عن 2500 نسمة . وبالتبعية أصبح المجتمع الريفى "هو ذلك المجتمع الذى يقل عدد سكانه عن 2500نسمة "

ومن الواضح أن هذا التعريف ذو مدلول إحصائى لا يرتبط بأية صلة بالمهنة والتى غالبا ما تكون هى السمة المحددة لطبيعة المجتمع . إذ يمكننا أن نجد بعض المناطق-التى يزداد فيها عدد السكان عن 2500 نسمة يعمل معظمها بالزراعة ، وهو الأمر الذى أدى لاستعمال مصطلحات أخرى فى الولايات المتحدة مثل المجتمع الزراعى غير الريفى وهو الذى يزيد عدد سكانه عن 2500 نسمة ويعملون بالزراعة ، والمجتمع الريفى غير الزراعى ، وهو الريفى الزراعى وهو الذى يقل عدد سكانه عن 2500 نسمة ولكنهم يعملون بالزراعة .

ب - التعريف المهنى :

كما لاحظنا فى التعريف الاحصائى فإنه لم يمكن الاعتماد على حجم المجتمع المحلى كمعيار وحيد للتفرقة بين المناطق الحضرية والريفية ، وهو الأمر الذى أدى لاستخدام المهنة

مع عدد السكان كمعيار مزدوج للتمييز . على أن أغلب التعريفات المستعملة فى معظم بلدان العالم هى تعريفات مهنية ، يستوى فى ذلك بعض البلاد الغربية والدول الأسيوية والأفريقية . وفى البلاد الغربية تعتبر المجتمعات التى تعتمد على الصناعات الأولية (كاستخراج المواد الخام) فى معيشتها مجتمعات ريفية . وهو يشمل أيضا التجمعات الزراعية ومجتمعات الرعى أو الصيد تعد كلها ريفية بناء على هذا التعريف .

أما فى الدول الأسيوية والأفريقية فإن المهنة التى تستخدم كأساس لتحديد المجتمع الريفى فهى مهنة الزراعة . ومن ثم فإذا اعتمد غالبية السكان بأى مجتمع محلى على الزراعة فى معيشتهم يصنف كمجتمع ريفى . ومما سبق يتضح أن المجتمع الذى يعمل بالزراعة كصناعة أولية وكذلك الرعي أو الصيد أو الصناعات الاستخراجية يعد مجتمعاً ريفياً ويتصف بصغر الحجم فى أغلب الأحيان . أما المجتمع الذى يعمل بالصناعات الثانوية والتحويلية وكذا الحرف الأخرى والمهن الحرة فإنه غالبا ما يحتاج لعدد كبير من السكان ليمارسوا هذه الأنشطة الاقتصادية المتنوعة بشكل يتيح قدرا أكبر من التكامل ومن ثم يكون أيضا حجمه كبيراً ، وهو ما يعد مجتمعاً حضرياً. وذلك يوضح أن التعريفات المهنية للتمييز بين المجتمعات تتضمن داخلها استخدام حجم السكان كمعيار للتفرقة بين النوعين من المجتمعات ولكن ليس بشكل قاطع.

جـ التعريف الإدارى :

كان مجتمعنا العربي يأخذ بالتعريفات المهنية إلى عهد قريب فى التمييز بين المناطق الحضرية والريفية . على أنه فى الفترة الأخيرة استخدم التقسيم الإدارى معيارا للتفرقة ، بحيث اعتبر المجتمع الريفي هو "أى مجتمع ليس عاصمة لمحافظة أو لمركز من المراكز الإدارية".هذا ويعرف "إبراهيم بيومى مرعى ، ملاك الرشدى" المجتمع الريفى على أنه ذلك المجتمع الصغير نسبيا قياسياً بالمجتمع الحضرى - والذى يعمل غالبية سكانه بالزراعة ، والذى يقل متوسط دخل الفرد فيه بمقارنته مع المدينة ، ويتميز المجتمع الريفى بالعلاقات الوطيدة القوية حيث إنه جماعة أولية، وهى أكثر قرباً من الشعور بقوة الله سبحانه وتعالى كما أنه يخضع لعمليات الضبط الاجتماعى والمعايير والقوانين السلوكية والشعور القوى بالانتماء إلى المجتمع .

ومن خلال التعاريف السابقة نجد أن هناك مجموعة من العناصر المشتركة تتمثل فيما يلى :

1 - مجموعة من الناس .

2 - العيش فى منطقة جغرافية معينة .

3 - وجود اهتمامات مشتركة توجه سلوكهم .

4 - وجود نسق من الروابط والعلاقات .

5 - وجود مجموعة من القيم والمعايير.

6 - تشكل الزراعة العمل الرئيسى للأفراد[2].

وفى ضوء ذلك نستطيع القول بأن المجتمع المحلى الريفى هو ذلك الشكل من الترابط القائم بين الناس ومؤسساتهم فى منطقة يعيشون فى نطاقها على مزارعهم المتناثرة وفى قرية تتمركز فيها أنشطتهم المشتركة" هذا كما أن المجتمع المحلى الريفى فى مصر وغيرها من الدول له عدة أشكال بدأت منذ الماضى البعيد واستمر بعضها إلى وقتنا الحالى ويمكن أن نذكر بعض الأشكال الرئيسية للاستيطان الريفى فيما يلى[3] :

1 - **المزرعة المنفردة:** Single Farmstead حيث يبنى المزارع منزلة على أرض مزروعة ويكون حوله عادة منشئات أخرى يحتاج إليها وعدد قليل من بيوت العمال المساعدين وكان ينتشر هذا النوع من الاستيطان فى الريف المصرى ويسمى بالعزب أو الضيعات .

2 - **القرية عبر الطريق** Gross-reod Village ويبنى المزارعون فى هذه الحالة منازلهم ومنشئاتهم على أرضهم فى المكان الذى تلتقى فيه مع أملاك غيرهم من الجيران فيتكون بذلك مجموعة من المساكن والمبانى الخاصة بعدة أملاك تكون فى مجموعها مجتمع محلى أو ناحية Neighborhood تحتوى على مرفق من مرافق الخدمات العامة ويوجد هذا النوع من الاستيطان فى قرية ابشاى مركز بيلا بكفر الشيخ حيث شيد خريجوا المعاهد الزراعية منازلهم فى مجموعات عند التقاء حدود أراضيهم مع جيرانهم .

3 - **القرية الخطية :** Line Village يعتبر هذا الشكل من أقدم أشكال القرى الريفية حيث يبنى أهل القرية منازلهم على طول الطريق العام للمواصلات وبذلك تأخذ

القرية شكلاً خطيا على طول جانبيه وتعتبر قرية الشوبك الشرقى بمركز الصف محافظة الجيزة مثالا للقرية الخطية التى تمتد مساكنها على شاطئ النيل.

4 - **القرية : Village** وهو الشكل السائد فى ريفنا المصرى وفى معظم أنحاء العالم ، حيث يعيش الناس فى منازلهم المتجاورة فى قريتهم التى بنوها فى مكان متوسط من حقولهم . ومعظم القرى فى ريفنا المصرى غير مصممه حيث بنيت فى الأزمنة السابقة القديمة وتطورت بدون اى تخطيط أو تنظيم وتوجد أحيانا بعض القرى المصممة تصميما حديثا كما فى مناطق الإصلاح الزراعى بمديرية التحرير ومنطقة أبيس بالإسكندرية ومنطقة قوته بالفيوم .

وقد يتساءل الدارس عن أهمية التعرف على أشكال الاستيطان فى الريف والرد على هذا التساؤل يوضح أن شكل الاستيطان قد يكون مؤشرا ذا دلالة على طبيعة وشدة العلاقات الاجتماعية فى القرية فضلا عن أنه قد يستخدم فى تصميم الخدمات والمرافق وتوزيعها على القرى المختلفة بحيث ترتفع درجة كفاءتها فى خدمة أكبر قطاع ممكن من القرية أو القرى المجاورة .

وفى ضوء ما سبق يتبادر إلى الأذهان سؤال هام ألا هو ما إذا كانت القرية ظاهرة اجتماعية أم لا ؟

وللإجابة نقول بأن القرية بالرغم من تعدد أشكالها إلا انها تعد ظاهرة اجتماعية نظراً للأبعاد التالية(4):

القرية كظاهرة اجتماعية :

ا - **القرية تلقائية النشأة :** بمعنى أن الإنسان البدائى بعد أن عرف استئناس الإنسان ثم الحيوان ، أضطر إلى الاستقرار بدلا من حياة التجول من أجل الجمع والالتقاط . ومن المرجح أن استقراره يرتبط بالكهوف ، تلك التى أنشئت بجوار بعضها البعض استجابة للضرورة الاجتماعية التى تقتضى بالاستئناس بالغير، ثم بدأت هذه الكهوف تأخذ شكل منازل صغيرة أكثر ارتفاعا واتساعاً من الكهوف . وبمقتضى الضرورة الاجتماعية التى تقضى بوجود "سلطة اجتماعية" لفض المنازعات وتنظم المعاملات بين الأفراد أصبح لمجموعة المنازل الصغيرة هذه "رئيس" ومن ثم يمكن القول

بظهور القرية. وطالما أن هذه القرية خالية من الخدمات الحضرية مثل الإنارة والمياه والمجارى والطرق المرصوفة والمنازل المشيدة طبقا لتخطيط معين بالإضافة إلى أن غالبية سكانها يعملون بالزراعة ، فإن صفة القرية تنطبق عليها . ومثل تلك القرية ليست من صنع فرد أو أفراد، ولكنها من صنع المجتمع ومن خلقه ، وتظهر على مسرحه بصورة طبيعية تلقائية ، وبوحى من العقل الجمعى الذى ينشأ من اجتماع الأفراد ومن تبادل آرائهم وتفاعل وجهات نظرهم حول شئون الحياة الاجتماعية وتلاقى وجداناتهم ، انصهار رغباتهم ، وإرادتهم الخاصة.

ب - القرية تمتاز بأنها ذات طبيعة إنسانية : ذلك أن للإنسان ثلاثة طبائع اجتماعية ونفسية وحيوية وبمقتضى طبيعته الاجتماعية ، نجد أن عليه أن يتعاون مع الآخرين ويخضع لما يخضعون له من قواعد وقوانين مكتوبة وغير مكتوبة ، وأن يعيش فى مجتمع محلى وهذا المجتمع المحلى قد يكون قرية أو مدينة... وبمقتضى طبيعته النفسية نجده يشعر ويتألم ويلتذ ويفكر ويتخيل ويفرح.....الخ. وهذا لا يتحقق إلا بمعيشته فى مجتمع محلى . وأخيراً فإنه بمقتضى طبيعته الحيوية ، نجده يأكل ويشرب وينتقل فى الزمان والمكان ..الخ وهذا لا يتحقق أيضا إلا بمعيشته فى مجتمع محلى يوفر له ما يحتاج إليه من متطلبات الحياة ، كما يساهم هو بجهوده فيما يؤدى إلى توفير متطلبات الحياة للآخرين. وعلى ذلك فإن القرية ليست مجموعة من المنازل فحسب ، وإنما القرية "اجتماع" من الأفراد بمقتضى طبيعتهم الاجتماعية ، ومن هنا اكتسبت القرية صفتها الإنسانية، أى أن القرية مسكن للإنسان وليست مسكنا لغيره من الكائنات الحية .

ج - القرية ظاهرة عامة ومنتشرة : ذلك أن كل مجتمع عبارة عن رقعة من الأرض محددة دوليا ، يعيش عليها أفراد المجتمع فى شكل أسر داخل قرى ومدن، وتنظيم العلاقات والمعاملات بينهم طبقا لقوانين مكتوبة وأخرى غير مكتوبة تحت إشراف حكومة والحكومة تحت رئاسة رئيس المجتمع "الدولة" ومن ثم فإن القرية موجودة فى كل المجتمعات ، وبالتالى فقد أصبح من صفات القرية العمومية والانتشار .

د - القرية تمتاز بموضوعيتها وشيئيتها وخارجيتها : بمعنى أن القرية ليست إحساساً أو شعوراً داخلياً ، كما أنها ليست تصوراً أو خيالا ، وإنما هى حقيقة واقعية

خارج ذواتنا وبعيدة عن تجسداتنا الفردية ، ومن ثم يمكن دراستها دراسة موضوعية باعتبارها شيئاً يشغل حيزا فى الزمان والمكان.

والمقصود "بالشئ" هنا هو ما يقابل "الفكرة" بمعنى أن معرفتنا لها تستمد من الواقع ، فطالما أن القرية تشغل حيزا فى الزمان والمكان يمكن التعرف عليه بالإحساس الذى هو نقطة البداية العلمية ، فإنه يمكن القول أن للقرية تاريخاً يدخل ضمن محتويات التراث التاريخى ، وهذا التراث ينطوى على السنن الاجتماعية التى يقصد بها العادات والأعراف والتقاليد والقيم والمبادئ والمعايير التى تنظم بمقتضاها سلوكيات ومعاملات أفراد المجتمع ، حيث يخضع الأفراد لأحكامها احتراماً لسلطانها الأدبى وقداستها الزمنية ، مما يؤكد أن الظواهر الاجتماعية المورفولوجية مثل القرى والمدن وغيرها سابقة فى وجودها على الوجود الفردى . ذلك أن التراث الاجتماعى بهذه الصورة يكتسبه الفرد أثناء طفولته من خلال تنشئته الاجتماعية بواسطة أسرته ، ومن ثم يصبح جزءاً أساسيا من حياته ، ولما كانت الأسرة تنوب عن المجتمع فى تعليم أطفالها تراث المجتمع ومقومات حضارته وتكييفهم وفقا للأوضاع والأساليب السائدة ، فإنه يمكن القول أن المجتمع هو أستاذ الفرد . بل والمعلم الأول له .

القرية ذات طبيعة تاريخية : ذلك أنه من الفقرة السابقة عرفنا أن للقرية تاريخا يدخل ضمن محتويات التراث التاريخى ، بمعنى أنه يمكن دراسة تاريخ القرية ، وعلى سبيل المثال فإن أول قرية أنشئت فى مصر ، هى قرية "مرمدة بنى سلامة، ولا تزال هذه القرية قائمة . كما أن هناك قرى لا تزال قائمة وبعضها أدت كثير من العوامل إلى تحولها إلى مدن. ولا ريب أن القرية فى ضوء كل ذلك يمكن اعتبارها ذات طبيعة تاريخية .

هـ - **القرية تمتاز بالترابط** : ذلك أن القرية تترابط بوسيلتين أحداهما مورفولوجية وهى الشوارع والطرقات التى تربط أجزاءها ببعضها البعض ، والثانية فسيولوجية وهى العلاقات الاجتماعية القائمة على القرابة أو المصاهرة أو الصداقة أو الجوار أو الاشتراك فى المواطنة ... وهذه العلاقات تخضع لمقتضيات النظم الاجتماعية مثل النظام السياسى أو الاقتصادى أو الأخلاقى أو التربوى ....ومن ثم فإنه لدراسة النظام الأسرى فى القرية لابد من دراسة شكل الأسرة باعتبارها عربة الوعى الجمعى ووظيفتها التى تقوم على أساس توفير المشاركات الوجدانية والعلاقات الاجتماعية الإيجابية لأطرافها فضلا عن

توفير فرص الارتباط الاجتماعي عن طريق المصاهرة بين بعض أسر القرية ، وكذلك توفير فرص التعاون الانتاجى بين سائر أفراد القرية وأسرها ، وكل تلك الارتباطات تخضع للقواعد التى تحتمها النظم الاجتماعية وبالتالى فإنه لدراسة الأسر فى القرية ينبغى النظر إلى القرية كظاهرة اجتماعية ، ومن خصائص الظاهرة الاجتماعية الترابط مع بقية الظواهر الاجتماعية الأخرى.

و - **القرية مزودة بصفة الجبر والإلزام** : ذلك أن الدراسات الاجتماعية العلمية قد انتهت إلى أن الإنسان الفرد فى الكون ليس له وجود ، بمعنى أن الإنسان -فى ظل الضرورات الاجتماعية - لا يستطيع الحياة بمفرده وإنما من الضرورى أن يشترك فى "الاجتماع" مع الآخرين ، حتى يتمكن من إشباع حاجاته الاجتماعية، وحتى يشعر بالاستحسان الاجتماعى نتيجة مساهمته فى إشباع حاجات الآخرين، الأمر الذى يجعله يشعر بمكانته الاجتماعية داخل المجتمع ولما كانت حالة الاجتماع لا تتحقق إلا فى القرية مهما ضاقت وفى المدينة مهما اتسعت ، فإن الإنسان مضطر إلى الحياة فى القرية أو المدينة وبذلك اكتسبت القرية والمدينة صفة الجبر والإلزام ، غير أن هذا الإلزام ليس فيه ضغط على حركة الأفراد . وإنما الأفراد يتمسكون بالحياة فى القرية أو فى المدينة أو فى كليتهما طوعا ، ذلك أن هذا الإلزام لا يشعر به الإنسان ، كما لا يشعر تماما بالضغط الجوى الذى اعتاد عليه الإنسان منذ نعومة أظفاره .

ز - **القرية تمتاز بصفة الجاذبية** : ذلك أن القرية التى يولد فيها الإنسان يعيش فيها فترة طفولته وصدر شبابه على الأكثر تتكون له فيها ذكريات ترتبط بمدارج الطفولة وانطلاقها ومغامرات الشباب وبطولاته الوهمية . ومن ثم تصبح تلك القرية جزءا من حياته ، وبالتالى فإنه إذا أتيحت له فرصة الانتقال إلى مكان آخر داخل المجتمع أو الهجرة إلى خارج المجتمع فإن الحنين إلى قريته يدفعه إلى التردد عليها فى مختلف المناسبات، وهانحن أولا نرى القطارات ووسائل المواصلات الأخرى تكتظ فى الأعياد بالركوب الذين يرغبون فى زيارة قراهم فى تلك المناسبات القومية . ومن جهة أخرى فإن فكرة الضواحى المجاورة للمدن كانت نوعا من الإرتداد أو النكوص لدى أصحاب تلك الفكرة للحياة فى القرية بعيدا عن ضوضاء المدينة وما تمتلئ به من أتربة متطايرة

وغازات وأبخرة تملأ جو المدينة، مما يؤدى إلى صعوبة الشهيق والزفير ، وما يترتب على ذلك من أمراض نتيجة لاستنشاق هواء غير نقى . وكل ذلك يؤكد جاذبية القرية .

م - القرية عبارة عن اساليب وقوالب واوضاع للتفكير والعمل الإنسانى : أن الذى ينشأ فى القرية من الفتية والفتيات فى ظل سنن اجتماعية معينة تتصل بالزى والأفكار والمعتقدات وبمختلف الشئون المتعلقة بالأسرة والمعاملات الاقتصادية والأوضاع السياسية والفروض الدينية والمعايير الأخلاقية وما إليها من العلاقات التى تنشأ تلقائيا بين أفراد يضمهم مجتمع واحد ......يضطرون للخضوع لأساليب المعاملات السائدة فى القرية وبنفس القوالب .

ثانيا : الخصائص العامة للمجتمع الريفى :

فى ضوء مفهوم المجتمع المحلى الريفى تبادرت إلى الأذهان بعض التساؤلات عن ما يمكن أن تتصف به المجتمعات الريفية عموماً من صفات وخصائص تميزها عن المجتمعات الحضرية وفيما يلى عرض مختصر لأهم خصائص المجتمع الريفى مع المقارنة بينها وبين خصائص المجتمع الحضرى وهى كالتالى[5] :

1 – **حجم المجتمع :** يعتبر المجتمع المحلى الريفى صغير نسبيا إذا ما قورن بالمجتمع فالقرية فى مساحتها أصغر من المدينة كما أن مبانيها ومنشئاتها العامة أقل عددا وأصغر حجما من مثيلاتها بالمناطق الحضرية.

2 – **البيئة الطبيعية :** تتصف المبانى والمنشآت بالقرى الريفية بالبساطة وعدم التعقيد وقلة تكاليف الإنشاء بينما العكس كذلك فى المناطق الحضرية .

3 – **السكان :** عدد السكان فى المجتمع الريفى أقل من عدد السكان بالمدينة كما أن الكثافة السكانية (عدد الأفراد فى الكيلو متر المربع أو الميل المربع) أقل فى الريف عنها فى المدينة حيث تتطلب طبيعة العمل غير الزراعى أماكن محدودة وتركيز كبير فى عدد العمال بينما العكس فى حالة الزراعة التى يشتغل بها عدد أقل من العمال فى مساحات واسعة من الأراضى لزراعتها.

4 – **المهنة :** المهنة السائدة فى المجتمعات الريفية هى الزراعة التى تشمل الإنتاج النباتى والإنتاج الحيوانى وتربية النحل . وما زال التنظيم الزراعى يرتكز على الأسرة

الريفية فى كثير من أجزاء العالم ، لأن الزراعة مهنة عائلية تشترك فيها جميع أفراد العائلة وهذا الاشتراك فى العمل يزيد من ترابط وتماسك أفراد الأسرة الريفية . بينما المهن فى المجتمع المصرى مختلفة ومتعددة إذ تشمل الصناعة والتجارة والإدارة والعمل وهذه المهن يغلب عليها صفة التخصص ، وتحتاج معظمها إلى مهارات فنية وعملية لا يمكن للفرد العادى الذى لم يتدرب أو يتأهل لها أن يؤديها .

5 - **العمل والبطالة** : تعتبر ظاهرة الموسمية من أهم ظواهر تكييف الطبيعة للنشاط الاقتصادي الزراعى ، فإنتاج أنواع مختلفة من المحاصيل وتتابعها فى الدورة الزراعية يحدده ضرورة زراعتها فى مواسم محدده لذا كان الطلب على العمل متغير وموسمى حسب توقيت القيام بكل عملية من العمليات الزراعية فى المواسم المحددة ، ويؤثر تقلب الطالب فى مستوى الأجور الزراعية على مدى مواسم السنة الزراعية وبذلك تتحدد كثير من القدرات الاقتصادية والاجتماعية للعمال الزراعيين بموسمية الإنتاج الزراعى ، وعلى المنسق فى ذلك فى نواحى النشاط الاقتصادى غير الزراعى ، فإن الإنتاج فيها يستمر غالبا بمعدل ثابت طوال العام وبالتالى يستمر الطلب على العمال وتستقر أجورهم إلى حد كبير بالنسبة لأجور العمال الزراعيين . علاوة على ذلك لا يوجد تحديد لأوقات العمل الزراعى حيث يشتغل المزارع فى أرضه فى الوقت الذى يحل فيه الموعد المناسب لإجراء العملية الزراعية حتى ولو كان فى عطلة رسمية بينما يوجد تحديد واضح لأوقات العمل فى المهن الأخرى غير الزراعية إذ يعمل العامل فى أوقات معينة أثناء "النهار كما يأخذ أجازات فى أيام العطلة الأسبوعية.

اما من ناحية البطالة - فالبطالة الشائعة فى العمل الزراعى نوعين رئيسيين هما :

البطالة الموسمية : وهى الناشئة عن عدم انتظام العمل الزراعى بصورة متساوية على مدار السنة – فمثلا يشتد الطلب على العمل الزراعى فى جمهورية مصر العربية فى الموسم الصيفى لشدة الحاجة إليه لإتمام حصاد المحاصيل الشتوية التى لم يتم حصادها بعد ولإعداد الأرض لزراعة المحاصيل الصيفية والنيلية ولخدمة القطن والأرز والقصب بينما يقل الطلب عليه بدرجة كبيرة فى الخريف بعد زراعة المحاصيل الشتوية وبذلك ترتفع نسبة البطالة الموسمية بين العمال الزراعيين .

والبطالة المقنعة : والمقصود بها أن العمل الزراعى يقوم به عدد من العمال الزراعيين أكثر مما يتطلبه ذلك العمل ، فمثلا إذا نقلنا عدد معين من السكان الزراعيين فى جمهورية مصر العربية من محيط الريف فإن مستوى الإنتاج الزراعى ينتظر ألا يتأثر بذلك نتيجة لوجود هذه البطالة المقنعة والتى يترتب عليها قلة الكفاية الإنتاجية للعامل الزراعى .

أما بالنسبة للمجتمع الحضرى فالبطالة الشائعة من النوع العادى وهى إما أن يعمل العامل أو لا يعمل وأن كان هناك أحيانا بطالة موسمية كما فى عمالة مصانع المياه الغازية التى يكثر فيها الإنتاج فى الصيف فتستخدم عدد كبير من العمال بينما تقل عدد العمال التى تستخدمهم فى الشتاء نتيجة لنقص إنتاجها خلال أشهره .

6 – **مستوى المعيشة** : يعد مستوى المعيشة فى المدينة أعلى منه فى الريف على وجه العموم حيث إن مستوى الأجور فى العمل غير الزراعى أعلى من مستواه فى العمل الزراعى كما وأن مكسب رأس المال المستغل فى نواحى النشاط غير الزراعى بالمدن أعلى منه فى الزراعة بالمناطق الريفية وبالإضافة إلى ذلك فإن المدينة يتوفر فيها ألوان الرفاهية والخدمات العامة بصورة أحسن من الريف ، فهناك وسائل المواصلات السهلة النظيفة والطرق النظيفة والمستشفيات وعيادات الأطباء الأخصائيين والنوادى والكهرباء والمؤسسات التعليمية على مختلف مستوياتها .

7 – **البيئة الاجتماعية** : يتميز المجتمع الريفى بالعلاقة الشخصية القوية بين الأفراد لأن عددهم محدود وتسود بينهم علاقة الوجه للوجه وتربطهم صلات القربى أو النسب والصداقة ، بينما العلاقات الاجتماعية ضعيفة فى المدينة حيث تسود العلاقات غير الشخصية والرسمية بين الأفراد وتغلب الفردية على الحياة العائلية ، وبذلك يعتبر التماسك الاجتماعى فى المجتمع الحضرى تماسك عضوى بينما يكون التماسك الاجتماعى ميكانيكى فى المجتمعات الريفية .

8 – **العادات والتقاليد** : تعتبر العادات الشعبية والعرف هى القوانين السلوكية السائدة فى الريف والتى يعمل بمقتضاها أهله . فالريفيون يعيشون فى حياتهم الخاصة متأثرين بصفة خاصة بالقواعد السلوكية غير الرسمية فيتعلقون بعاداتهم وتقاليدهم

ويحافظون عليها بشده ولكل من يخالف التقاليد الشعبية عقوبة تختلف حسب اختلاف قوة التقاليد أو العادة المتبعة ومدى المخالفة التى حدثت بين الفرد بينما الأمر عكس ذلك فى المدينة حيث تحل عناصر الحضارة الحديثة القوانين الرسمية محل العرف والتقاليد الشعبية وعادة لا يصحب مخالفة العادات الشعبية شعور حاد وقوى من باقى أعضاء المجتمع بالنسبة للشخص المخالف وبالتالى لا تفرض عليه عقوبات أو يمارس قبله ضغط اجتماعى يذكر.

9 - **الدين** : أن المجتمع الريفى أكثر تدينا من المجتمع الحضرى حيث إن طبيعة عمل سكان الريف فى الزراعة تجعلهم أكثر قرباً من الشعور بقوة الله سبحانه وتعالى لأن نمو النبات وما يصحبه من تأثر بالظواهر الطبيعية التى لا يستطيع الإنسان التحكم فيها تذكر المزارع - دائما بقدرة الله سبحانه وتعالى - فكمية الإنتاج الزراعى تتأثر بعوامل طبيعية كالمطر والصقيع والرياح والآفات وهذه خارجه عن إرادة المزارع الذى يشعر بحاجته بسبب ذلك إلى مساعدة الله فى عمله ، بينما المنتج فى نواحى النشاط الصناعى يتحكم فى كمية الإنتاج إلى درجة كبيرة عن طريق التحكم فى كمية عوامل الإنتاج المستعملة وبالإضافة إلى ذلك فإن مظاهر الحضارة المادية تشغل معظم سكانها عن التدين فى أغلب الأحوال .

10 - **الفوارق الاجتماعية** : تعتبر الفوارق بين الطبقات الاجتماعية فى الريف كبيرة خصوصا بين الطبقة العليا الغنية والدنيا الفقيرة ، ويرجع ذلك أساساً إلى عدم انتظام توزيع موارد الإنتاج (الأرض) بين السكان الريفيين وبالتالى عدم انتظام توزيع الدخل الفردى من جهة ، كما يرجع إلى الاهتمام بالمكانات المنسبة للأفراد من جهة أخرى .

وعلى ذلك تكون الطبقات الاجتماعية فى المناطق الريفية غير متداخلة وتوجد فوارق اجتماعية كبيرة بعكس الحال فى المناطق الحضرية حيث يصعب تميز الطبقات الاجتماعية بوضوح وتقل الفوارق بينها نظرا لكثرة عدد السكان والاهتمام بالمكانات الاجتماعية المكتسبة وبالإضافة إلى ذلك توجد مرونة اجتماعية أكبر فى الطبقات الاجتماعية فى المدن إذا ما قورنت بالمناطق الريفية لتوفر الفرص بين السكان الحضريين فى زيادة مكانتهم الاجتماعية المكتسبة وعلى العموم يقل من حدة الفوارق الاجتماعية فى الريف شعور الأفراد بالانتماء إلى مجتمعهم والانتساب إليه بدرجة قوية كما يساهم

فى ذلك استمرار المساعدات المتبادلة التى تتطلبها طبيعة العمل الزراعى بين الأقارب والجيران.

11 - **التعاون المتبادل :** يعتمد التنظيم الزراعى فى معظم أنحاء العالم على الأسرة الريفية لذلك نجد أن الحياة العائلية سائدة فى المجتمع الريفى وتتميز العلاقات الاجتماعية فى الريف بأنها قوية بين الأفراد لأنها تقوم على أساس صلات القرابة والنسب أو الصداقة والمعرفة الوثيقة وهم يعاونون بعضهم بعضا فى مختلف المناسبات الزراعية والاجتماعية التى تتطلب زيادة فى الأيدى العاملة . أما العلاقات الاجتماعية فى المدينة فهى على العكس أضعف منها فى الريف لأن المنفعة الشخصية وتحقيق الأهداف هو أساس قيام العلاقة بين الأفراد فى أغلب الأحوال وبذلك كانت المساعدات المتبادلة أقل بين الأفراد ولا تتعدى حدود الأقارب والجيران والأصدقاء .

12 - **التغير الاجتماعى :** يعتبر التغير الاجتماعى فى المناطق الريفية بطيئا نسبيا إذا ما قورن بالتغير الاجتماعى فى الحضر لأن أهل الريف يحافظون بطبيعتهم ولا يقبلون الجديد من أساليب الحياة بسهولة حيث لا يتمسك الأفراد الحضريون بعناصر الثقافة القديمة السائدة بينهم بل يقدمون بسهولة أكبر على إتباع العناصر الجديدة . بينما فى المدينة يكون التغير الاجتماعى سريع نسبيا وذلك دليل على اندماج وتكيف العناصر الثقافية التى تنتشر من الثقافات الأجنبية بسهولة أكبر فى المناطق الحضرية عن المناطق الريفية .

وفى ضوء ما سبق من خصائص يمكننا تحديد أهم الفروق بين المجتمعات المحلية الريفية والحضرية فيما يلى[6] :

المجتمع الريفى	المجتمع الحضرى
1 - الحرفة (المهنة) : الحرفة الرئيسية لأهل الريف كانت تتمثل فى القنص أو صيد الأسماك كما هو واضح فى المجتمعات البدائية والحرفة السائدة تطورت بعد ذلك إلى الزراعة بما فى ذلك إنتاج المحصولات وتربية الحيوان	الحرفة الرئيسية لأهل المدينة هى الصناعة أو التجارة أو الحرف المختلفة.
2 - عدد السكان وكثافتهم : يتميز السكان	كبير العدد ويمكن عده بالملايين وعدد

المجتمع الريفى	المجتمع الحضرى
بصغر الحجم ويمكن حصرهم بالآلات بالإضافة إلى ذلك فإن عدد السكان الذين يعيشون فى الكيلومتر المربع قليل	السكان الذين يعيشون فى الكيلـومتر المربع كبير نسبيا.
3 – حجم المجتمع : صغيراً نسبياً إذا ما قورن بالمجتمع المحلى الحضرى	كبير نسبياً إذا ما قورن بالمجتمع المحلى الريفى
4 – الدخل : مع ملاحظة أن متوسط الدخل على المستوى الأقليمى والمحلى قد لا يكـون مؤشرا حاسماً	متوسط دخل الفرد منخفض عادة وذلك متوسط الدخل الفردى مرتفع عادة لاعتماد الأهالى على مهنة الزراعة
5 – التجانس : تتميز هذه المجتمعات بالتجانس من حيث الثقافة واللغة المحلية وطرق المعيشة والتعليم والمهنة ويعرف مثل هذا التجانس بما يسمى علمياً باتجاه (التنميط) فى علم الاجتماع الريفى	هناك تباين كبير فى الثقافة وسبل المعيشة والمستويات التعليمية والمهن ويزداد هذا التباين بشدة كلما تطور المجتمع .
6 – العلاقات الاجتماعية والقربة : بسبب صغر حجم القرية عادة وارتباط ذلك بانخفاض كثافتها السكانية وتجانس السكان أدى ذلك إلى أن تصبح العلاقات شخصية مباشرة وثيقة وهذا النوع يطلق عليه "العلاقات الأوليـة" . ودرجة القرابة تختلف عنها فى المجتمع الحضرى ولذا تمتاز الأسرة الريفية بالتماسك.	بسبب كبر حجم المدينة وازدحامها وعدم تجانس سكانها أدى ذلك إلى أن تصبح غير شخصية وسطحية فى أغلب الأحوال وهذا النوع من العلاقات يطلق عليه "العلاقات الثانوية"
7 – التخصص: الشخص الريفى يكاد يكـون مكتفياً ذاتيا فهو يمارس فى عقله جميع أنواع العمل من زراعة ورعي وحصد وتسويق ويصنع فى بيته خبزه وجلبابه وزبده وجبنه أى ان الشخص الريفى غير متخصص فى مهنة معينة بذاتها.	يتخصص الحضرى فى مهنة معينة بذاتها وقد تصل دقة التخصص إلى تخصصات داخل المهنة نفسها .

المجتمع الريفى	المجتمع الحضرى
8- مواعيد العمل والراحة : يعمل الريفى فى مواسم معينة ويستريح فى مواسم أخرى ولذا فإن وقت فراغه طويل وغير منتظم	يعمل الشخص الحضرى باستمرار وعلى مدار العام وطوال حياته ما عدا أوقات الأجازات.
9 – الضبط الاجتماعى : كنتيجة لسيادة العلاقات الأولية بين أفراد المجتمع الريفى لذا يرتكز الضبط الاجتماعى فى الريف على التقاليد والعادات والعرف والقوانين السلوكية	نتيجة لسيادة العلاقات الثانوية بين أفراد المجتمع الحضرى يصبح المجتمع مضطراً إلى الاعتماد على أدوات الضبط الاجتماعى الثانوية متمثلة فى القانون والشرطة لحماية المجتمع.
10–المميزات المادية : أ – المبانى صغيرة وغير جذاب . ب – قلة وسائل المواصلات وبدائتها . ج – تجانس بين الناس والمنازل. د – أقل نظافة من المدن . هـ – الزى متشابهة إلى درجة كبيرة .	أ – مبانى المدينة كبيرة وكثيرة ومتنوعة. ب – وسائل المواصلات فى المدينة متوفرة ج – فى المدينة عدم تجانس واضح فترى العمارات الحديثة إلى جانب المبانى القديمة وترى القصور إلى جانب مساكن الفقراء . د – النظافة نسبية فى كل شئ . هـ – تختلف ملابس سكان المدن عن بعضهم البعض .
11 – التعاون : يمتاز أهل الريف بتعاونهم فى مواجهة المشكلات والحوادث المختلفة	درجة التعاون فى الحضر منخفضة .
12 – الاتصال بالثقافات الخارجية : يتسم المجتمع الريفى بعزلة ثقافية كبيرة وكان يعزى ذلك إلى ضعف وسائل الاتصال الحديثة	المدينة هى مركز النشاط الثقافى وملتقى ثقافات العالم ولذا يتميز المجتمع الحضرى باتصاله بمنابع الثقافة سواء المحلية أو العالمية نظراً لسهولة الاتصال .

المجتمع الحضرى	المجتمع الريفى
يتميز الشخص الحضرى بالاعتماد على الحقيقة والعلم لذا فإنه يتسم بالواقعية فى التفكير	13 – القدرية : الشخص الريفى أكثر قدرية وذلك لصلته المستمرة بالطبيعة
خبرة الحضرى بالطبيعة محدودة إلا أنه أكثر خبرة من الريفى بحضارة المدينة .	14 – الخبرة : خبرة الريفى أكثر من الحضرى فهو يعيش بين أحضانها
الشخص الحضرى يشجع الفكر والرأى وبالتالى فالثقافات أكثر ديناميكية	15 – المحافظة على القديم : الشخص الريفى أكثر محافظة على القديم ولا يميل إلى التجديد

غير أن هناك أسساً عامة تطبقها معظم المجتمعات للتفرقة بين الأنماط المعيشية المختلفة وترتبط هذه الأسس بالبينان الاقتصادى والتركيب الاجتماعى والنطاق الإدارى للمجتمع، فقد درج العلماء على اعتبار أنه إذا كان النشاط الاقتصادى للمجتمع غير معتمد على الزراعة بأنه يمكن تصنيفه ضمن المناطق الحضرية سواء كان معتمداً على نشاط صناعى أو تجارى أو خدمى أو غير ذلك، أما البنيان الاجتماعى فهو شديد التعقيد فى النمط الحضرى حيث تسود العلاقات الثانوية وتسيطر فكرة التنظيمات على أوجه الحياة وتتحدد بجلاء الطبقية بين شرائح المجتمع وتبرز عناصر معينة بنسق القيم يكون لها العلية والهيمنة (قيمة الوقت مثلاً) ، ولا يعنى ذلك أن البنيان الاجتماعى فى النمط الريفى يتسم بالبساطة أو الأولية وإنما ترتبط سماته بنوعية الحياة اقتصادياً واجتماعيا وثقافيا[7].

كما أن هناك بعض الآراء التى حددت خصائص المجتمعات الريفية فى ضوء خمسة مقاييس يمكن الاعتماد عليها وهى[8]:

أ - الأرض : لا تتمثل خصوبة الأرض الزراعية فى مصر بأسرها فشمال الدقهلية مثلا أقل خصوبة من جنوبه ، كذلك تقل هذه الخصوبة فى المناطق المجاورة للصحراء أو القليلة المياه أو فى الأراضى المستصلحة حديثا ، وما من شك أن خصوبة الأرض لها أثر واضح فى مبلغ اعتماد السكان عليها كأساس فى حياتهم الاقتصادية . ولهذا تصلح خصوبة الأرض الزراعية كمقياس لتحديد عدد من نماذج القرى ، ولكن يلاحظ ان

هذه النماذج فى هذه الحالة تكون قليلة نسبيا لأن الغالبية العظمى من القرى تقع وسط أرض خصبة.

ب - **توزيع الملكية :** الإحصاءات المتعددة لتطور الملكية فى مصر تكشف عن الاختلافات الكبيرة والفوارق فى توزيع ملكية الأرض قبل عام 1952. وقد ترتب على ذلك أن كانت هناك قرى بأكملها يملك أرضها الزراعية مالك واحد، وبعضها يملك مالك واحد أيضا نصف مساحتها ، والبعض الأخر تكون الفوارق بين العلائلات واضحة . إلا أن هناك عدداً من القرى يكون السكان فيها فى أغلب الأحيان من صغار الملاك. وما من شك أن طبيعة توزيع الملكية تؤدى إلى اختلافات متعددة فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية بين القرى . ولهذا كانت نماذج القرى على أساس طريقة توزيع الملكية تؤدى إلى أقامة نماذج محددة مختلفة بطريقة واضحة تصلح أساساً لدراسة آثار علاقة الإنسان بالأرض كما فى دراسة شانج فى الصين.

ج - **السكان :** هناك قرى يسكنها مسلمون فقط ، أو قرى أخرى يسكنها مسلمون وأقباط ، وقرى أيضا كانت "عزبا" وكبرت بعد ذلك نتيجة للهجرة، وأصبح تكوينها السكانى مخالفا للقرى القديمة من حيث وجود العائلات والبدنات كأساس فى البناء الاجتماعى ، كل هذه الاختلافات يمكن أن تؤدى إلى وجود نماذج مختلفة من القرى .

د - **العائلة :** كما أن هناك قرى صغيرة تتكون من بدنة واحدة بفروعها المختلفة من العائلات ، وهناك قرى كبيرة تتكون من عدة بدنات متمايزة لكل منها أصل معروف مختلف عن الأصول الأخرى للبدنات الأخرى ، وثمة قرى أخرى تتكون من بدنة واحدة كبيرة وعدد من العائلات المهاجرة أو مجهولة الأصل ...وهكذا . وهذه الاختلافات فى التكوين العائلى تصلح أساساً فى إقامة نماذج للقرى التى تصلح للدراسة المقارنة .

هـ- **البعد النسبى عن المدن :** ويلاحظ أن عددا من القرى يكون قريبا من المدن أو مراكز الصناعة ، أو يقع على طرق المواصلات الحديدية أو الزراعية المنظمة وبعضها الأخر يكون فى شبه عزلة أو بعيدا عن المدن ...وهكذا. وما من شك أن البعد أو القرب عن المدينة يصلح فى تحديد عدد من نماذج القرى المختلفة . ومع أن كلا من المقاييس السابقة تصلح لتحديد النماذج بحسب الغرض من الدراسة ، إلا أننا جعلناها

جميعا أساسا فى تحديد النموذج الذى نزعم دراسته بغرض "تحديد" العدد الأكبر من النماذج التى يمكن أن تترتب على تحديد وسائل جمع المعلومات .

ثالثا: مشكلات المجتمع الريفى :

تتعدد مشكلات المجتمعات الريفية فى وطننا العربي ، ولقد عانت هذه المجتمعات من تلك المشكلات حقبة طويلة من الزمن الأمر الذى تطلب حتمية مواجهتها للتغلب عليها أو الحد منها وصولا إلى النهوض بتلك المجتمعات.

وفيما يلى نوجز المشكلات الريفية (9):

1 - **المشكلات الصحية :** لقد عانت المجتمعات الريفية فترة تاريخية غاية فى التخلف الصحى- والحالة الصحية فى أى مجتمع هى حصيلة عوامل مختلفة ثقافية وبيئية اقتصادية وإجتماعية ...إلخ . وهذه العوامل هى التى تؤثر فى الوضع الصحى وتقرر المستوى الصحى للمجتمع . ويمكن ببساطة أن نلاحظ أن البيئة السكنية الريفية غير صحية ذلك لأن مساكن القرويين أنشئت على أساس تلبية احتياجاته العديدة للإقامة وتربية الماشية والدواجن ، وخزن البذور والمحصولات والأسمدة .....بالإضافة إلى عدم توفر المياه الصالحة للشرب فى القرى وانتشار بعض العادات الصحية الضارة ، كما أن ضيق الشوارع والطرقات وتلاصق المساكن ببعضها أدى إلى سوء التهوية فى القرية خصوصا فى المنازل ، كما تنتشر الأمراض المختلفة فى تلك المناطق خصوصا الأمراض المستوطنة ، وأمراض سوء التغذية وسوء البيئة الصحية وعدم النظافة .

هذا إلى جانب عدم توفر الخدمات الصحية كالمستشفيات والعيادات والأطباء والممرضين والصيدليات ودور رعاية الأم والطفل أو قلتهم . على الرغم من استئثار المناطق الحضرية بهذه الخدمات وتركيز الخدمات الصحية بها.

2 - **ارتفاع نسبة المواليد وارتفاع نسبة الوفيات :** وهذه المشكلة مرتبطة بالمشكلة الأولى إذ ترتفع نسبة المواليد والوفيات وذلك لعدم وجود الرعاية الصحية الكافية وعدم التثقيف والوعى الصحى والتمسك ببعض العادات والأفكار والآراء الاجتماعية والوصفات البلدية وسيطرة هذه الأفكار عليهم . بالإضافة إلى سوء التغذية فى تلك المجتمعات .

3 - **التواكل والسلبية** : من المشاكل العامة فى الريف العربى وجود اتجاه سلبى تجاه المشاركة والمساهمة فى الشئون العامة للمجتمع وهذا بلا شك يؤثر فى عدم الشعور بالمسئولية بين أفراد تلك المجتمعات والإحجام عن المشاركة فى مشاريع التنمية .

4 - **البطالة** : وهى من المشاكل التى يعانى منها المجتمع الريفى بنوعيها الموسمية والمقنعة وقد سبق الإفاضة فى الحديث عنها عند تناولنا لخصائص المجتمع الريفى فى الصفحات السابقة .

5 - **تركيز اجهزة الخدمات فى المدينة اكثر منها فى القرية** : وهذا مما لا شك فيه يترتب عليه انخفاض مستوى الخدمات بأنواعها المختلفة فى الريف وما يترتب على ذلك من نتائج ومشكلات تعوق الإسهام فى تنمية تلك المجتمعات.

وبعد أن عرضنا لبعض المشكلات التى تواجه المجتمعات الريفية . فإن الأمر يتطلب أن نذكر أن بعض هذه المشكلات تتفاوت وتتباين من مجتمع إلى آخر سواء فى الدرجة أو فى النوع حسب طبيعة وظروف وإمكانات كل مجتمع إلا أنها جميعا ملامح لما تعانيه المجتمعات الريفية من مشكلات تتطلب مواجهتها والسبيل إلى ذلك هو تنمية تلك المجتمعات فى ضوء الدراسة الواقعية للاحتياجات ووضع الأولويات لما تتطلبه التنمية من خطط وبرامج ومشروعات تتوافق وتتناسب مع تلك الاحتياجات .

رابعا: التنمية الريفية (النشأة والملامح الرئيسية) :

مع تعدد المشروعات وتباين مداخلها وأساليبها اكتسبت جهود التنمية الريفية خبرات واسعة يمكن الاستفادة بها فى وضع الخطط والبرامج المستقبلية من أجل مواجهة مشكلات الريف وإشباع حاجات سكانه والعمل على تنمية المجتمع الريفى ومن أهم هذه الخبرات الأتى[10]:

1- أهمية المشاركة الشعبية والجهود الاهلية الذاتية فى التنمية الريفية :

فلهذه المشاركة تأثير فعال على عمق عمليات التنمية وثباتها واستمراريتها من جانب ، كما وأنها تربط بين تلك الجهود وبين الاحتياجات الحقيقية للمجتمع وتحقيق مبادئ الديمقراطية وحق تقرير المصير. وقد امتدت هذه الخبرة إلى تطوير النظام الإدارى والحكومى فى مصر من النفوذ الاقطاعى إلى النفوذ الجماهيرى ، ومن السلطة المركزية إلى الحكم المحلى والسلطات المحلية .

2-اهمية التعاون والترابط بين الكوادر الفنية والقيادات الشعبية :

ويتطلب ذلك إعداد وتدريب لتلك الفئات المتخصصة الفنية من أطباء وزراعيين واجتماعيين وبيطريين وغيرهم لتتفهم بعمق الحياة الريفية وأوضاعها وتتعايش معها ، وترتبط مصالحها بها وتستقر فيها ، وبدون ذلك التفهم والتقبل ، وارتباط المصالح والتعايش والاستقرار تظل هذه الكوادر الفنية مجرد أجسام غريبة على كيان المجتمع الريفى تثير حساسيته ، حتى يتخلص منها المجتمع ويلفظها خارجه.

3- فاعلية المدخل المتكامل للتنمية الريفية عن المداخل القطاعية المنفردة:

ويستند ذلك إلى حقيقة الترابط الوثيق والتأثير المتبادل بين مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والصحية والتعليمية والعمرانية والاقتصادية والأسرية والإدارية والترويحية والسكانية وغيرها. فالتغيير المتوازن أو التنمية المتوازنة هى وحدها القادرة على الاستقرار والاستمرار وهى الأقل تكلفة مالياً واجتماعيا ونفسيا .

4- الحاجة إلى ربط تنمية القرية بإطار التنمية لما يحيطها من ريف وحضر:

أن فاعلية جهود التنمية وجدواها لا تتحقق بمجرد التركيز على مستوى القرى بإمكانياتها ومواردها الطبيعية والبشرية – فإن الاستخدام الأمثل لهذه الموارد لا يتحقق إلا بالتنسيق فى استخداماتها مع موارد البيئة المحيطة ريفا وحضرا.

كذلك فإن فكرة "الواحة" فى التنمية أصبحت فكرة مرفوضة علمياً فلا يمكن الارتقاء بمستوى الحياة فى مجتمع محدود يحيطه مجتمعات متخلفة ، ولا يمكن تحسين المستوى الصحى مثلا فى قرية تحيط بها الأمراض والأوبئة وهكذا... أن التأثير الأيكولوجى يتطلب توسيع دائرة ومجال التنمية لتشمل تنمية المجتمعات المحلية فى إطار التنسيق مع التنمية الاقليمية .

5- خطأ التوسع فى الخدمات إلى أبعد من الأساس الاقتصادى المتاح:

اتسعت رقعة الخدمات الريفية وتنوعت – وقد يكون جزئيا نتيجة ليقظة الضمير أو صحوة الإدراك – لظروف المجتمع الريفى بالغ التخلف ، وعلى الرغم من المنطلق الإنسانى ومنطق العدالة فى توسيع رقعة الخدمات الريفية فإن هذه النية الطيبة قد جاوزت فى الكثير من الأحيان ما أمكن توفيره لهذه الخدمات من مقومات مادية أساسية لصيانتها وتشغيلها

الأمر الذى أدى فى النهاية إلى ما أصاب الكثيرين من صدمة فشل الجهود وعدم تحقيق الآمال المرجوة ، مما أدى إلى تبادل الاتهامات الظالمة وإسنادها إلى الأسباب غير الحقيقية .

6 - ما حققته برامج التنمية الريفية لازال بعيدا عن حجم المشكلات الريفية والأهداف المرجوة :

لا شك أن ما تم فى حقل التنمية الريفية اجتماعيا واقتصاديا وما قامت به الدولة من جهد وخاصة منذ قيام ثورة يوليو لتوفير الخدمات الأساسية فى الريف المصرى هو جهد ضخم بل وبالغ الضخامة . وكل دارس يقارن بين ظروف الريف المصرى فى الأربعينات وفى الوقت الحالى ، ومدى ما توفر للقرى من مدارس ومستشفيات ووحدات صحية وزراعية ، ومياه الشرب وطرق ووحدات اجتماعية ومجمعه ومراكز اجتماعية إلى غير ذلك من برامج.. لابد وأن يعترف بأن ما تم من جهود لا يمكن أن توصف بأقل من أنها جهود جبارة وغير عادية ، علما أن من الواضح فى الوقت نفسه بان هناك شعورا عاما من أبناء المجتمع على مختلف مستويات المسئولية بأن المجتمع الريفى لازال متخلفا بل وبالغ التخلف ... وقد يكون من بين أسباب انتشار هذا الشعور الشائع :

أ - التزايد المستمر السريع فى حجم السكان مما يقلل من عائد الفوائد المحققة وتأثيرها على رفع مستوى المعيشة .

ب - استمرار الفجوة بل واتساعها بين مستويات الحياة فى المدن وفى الريف مما يدعم الشعور بتخلف الحياة فى المجتمعات الريفية .

ج - الارتفاع المستمر لمستوى الطموح والأمانى لأبناء المجتمع المصرى وخاصة بالمقارنة بين مجتمعهم وبين مستويات المعيشة المتطورة فى المجتمعات البشرية فى العالم على وجه العموم ، وفى المجتمعات العربية المحيطة بنوع خاص .

7 - محدودية الفكر التخطيطى للتنمية الريفية بالنمطية المتعارف عليها ، والحلول التقليدية والسائدة :

على الرغم من تعدد مشروعات جهود التنمية الريفية واختلاف ، أحجامها فقد ظلت تكاد تدور فى إطار متكرر من الأفكار والحلول التقليدية ، ويلاحظ أن ما حدث من ثورة تكنولوجية فى الحقبتين الأخيرتين لم ينعكس أثره بعد على التفكير التخطيطى للتنمية الريفية، على الرغم مما تحمله هذه الثورة التكنولوجية من احتمالات ضخمة للتغلب على

كثير من الصعوبات والمشكلات التى كادت أن تعتبر مزمنة نتيجة لعجز الحلول التقليدية عن مواجهتها .

وفى ضوء ما سبق نجد أنه أصبح من المهم الوصول إلى صيغة جديدة للتنمية الريفية تتجاوز الأساليب التقليدية وهذه التنمية الريفية المعاصرة يجب أن ترتكز على بعض المبادئ والمسلمات الأساسية يمكن أن نلخصها فى الآتى:

أ – مشاركة الأهالى مبدأ أساسى لإحداث التغيير الإنسانى والفعال .

ب – دور الحكومة أساسى لتقليل فجوة التخلف .

ج – التكامل بين الخدمات أساسى لإحداث التوازن وتحاشى التفكك الاجتماعى.

د – التحرك فى المجال الاقتصادى أساسى لمساندة التحرك فى مجال الخدمات.

هـ – القيادات المحلية أساسية للتفاعل مع القيادات الفنية والمهنية .

و – الفكر التخطيطى أساسى للتحرك الفعال والواقعى والمستمر .

ز – توجيه الأموال للبرامج أجدى من توجيهها إلى المبانى .

ر – البيئة الصحية مهمة – وتفكير مبدئى بشأن مشكلات البيئة الأساسية .

خامسا : التعريف بالتنمية الريفية :

تعرف التنمية الريفية بأنها تلك العملية التى يقصد منها تخفيف حدة الفقر فى الريف عن طريق زيادة محسوسة وجوهرية فى إنتاجية الطبقة العاملة المنتجة ، وزيادة معدلات دخولها ، واستصدار التشريعات ووضع البرامج وتنفيذها من قبل الهيئات الحكومية والأهلية[11] .

وعرفت التنمية الريفية بأنها الجهد المنظم الهادف إلى رفع مستوى غالبية سكان الريف، وهم الفقراء وتمكينهم من المشاركة فى هذا الجهد بما يسمح لهم فى المستقبل من تحقيق رفع مستمر فى مستويات معيشتهم[12]. كما عرفت التنمية الريفية بأنها استراتيجية صممت لرفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى لجماعات معينة من الناس هم فقراء الريف[13].

كذلك تتمثل أهداف التنمية الريفية فى زيادة الإنتاج ، وزيادة التوظيف وأيضا رفع الدخول للجماعات المستهدفة ، وتوفير الحد الأدنى المسموح به من الطعام والمأوى والتعليم والصحة . والبرنامج القومى للتنمية الريفية يجب أن يتضمن العديد من الأنشطة ،

تشمل مشروعات لرفع الإنتاج الزراعى ، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين المستوى الصحى والتعليمى والسكنى[14].

كذلك عرفت التنمية الريفية بأنها "العملية التى يمكن عن طريقها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد وجهود الهيئات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى المجتمعات المحلية وجعل هذه المجتمعات جزءاً متكاملاً فى حياة الدولة ، وكذلك مساعدة هذه المجتمعات لتسهم إسهاماً فعالاً فى التقدم القومى"[15]. ويقصد أيضا بالتنمية الريفية بأنها "مجموعة البرامج والمشروعات والعمليات التى تنفذ لإحداث تغيير اجتماعى مرغوب فيه ، نتيجة لتطوير وتنظيم بيئة المجتمع الريفى وموارده المتاحة وتنميتها إلى أقصى حد ممكن ، بالاعتماد على المجهودات المحلية والحكومية المتناسقة"[16].

وعرفها J.K.Nyerer "بأنها استراتيجية للتغلب على الفقر وتحقيق مستوى معيشة أفضل فى المناطق الريفية"[17]

سادسا : أجهزة التنمية الريفية :

فيما يلى نعرض لبعض أجهزة التنمية فى المجتمع الريفى والتى تواكبت مع الأهداف والسياسات السائدة فى تلك الفترة التى ظهرت فيها .

1- المراكز الاجتماعية الريفية [18] :

سعت وزارة الشئون الاجتماعية إلى العناية بالمجتمع الريفى حيث قامت إدارة الفلاح وهى إحدى إدارات وزارة الشئون الاجتماعية فى ذلك الوقت وكانت تهتم برعاية شئون السكان بدراسة النتائج التى ترتبت على تجربة المراكز الاجتماعية .. والتى اهتمت بها جمعية الدراسات الاجتماعية ووجدت أن هذه المراكز ذات تأثير بعيد المدى على التنمية بالمجتمع الريفى .

حيث تم فى عام 1941 إنشاء خمسة مراكز ووصلت إلى 17 مركز عام 1952 شملت معظم محافظات مصر وشملت خدماتها 10.000 عشرة آلاف نسمة من سكان الريف.

أهداف المراكز الاجتماعية :

أ – حث الأهالى على التعبير عن آرائهم فى شئون مجتمعهم .

ب– مساهمة الأهالى فى خدمة أنفسهم بأنفسهم والاستفادة من خبرات وتجارب الفنيين

ج – تقدم الخدمات بأسلوب بسيط بعيد عن الروتين .

د – تقديم الخدمات إلى جميع فئات المجتمع ويراعى أن تكون هذه الخدمات متكاملة (اجتماعية / ثقافية / تعليمية / زراعية....)

فلسفة المراكز الاجتماعية :

- أن يشارك سكان المجتمع فى كل مراحل العمل .
- أن تكون الخدمات شاملة ومتكاملة .
- الإعداد الفنى للمشرفين على هذه المراكز الاجتماعية .

المعوقات التى واجهت المراكز :

1 – المشاكل المرتبطة بتقاليد المجتمع وعاداته وظهور تباين فى التفكير .

2 – صعوبة إثارة اهتمام الناس بالمساهمة فى الجهود التى يقوم بها المركز الاجتماعى.

3 – صعوبة التنسيق بين مشروعات التنمية التى لا تسير فى اتجاه واحد ولا تؤمن بفلسفة إصلاحية واحدة .

4 – جمود اللوائح الإدارية والمالية والمواد القانونية مما يؤثر على فاعلية العمل ويحط من نشاط العاملين بهذه المراكز .

2- جمعيات الإصلاح الريفى[19]:

أدت الصعوبات السابقة بالإضافة إلى اندفاع الوزارات المختلفة للعمل فى الريف لتقديم الخدمات ومنافسة وزارة الشئون الاجتماعية دون تخطيط أو تنسيق إلى توجيه مصلحة الفلاح إلى إنشاء منظمة اجتماعية أبسط هى "جمعية الإصلاح الريفى" والذى بلغ عددها 146 جمعية منذ وضع نظامها الأساسى عام 1943 وحتى عام 1954.

وتقوم فكرة جمعيات الإصلاح الريفى على نفس الأسس والمبادئ التى تقوم عليها جمعيات المراكز الاجتماعية فهى جمعيات أهلية معانة من الدولة تعمل على معاونة الأهالى لتنظيم جهودهم لخدمة مجتمعهم فى مختلف النواحى الاقتصادية والصحية والتعليمية وغيرها..ويمكننا أن نلخص أهم الاختلافات بين جمعية الإصلاح الريفى وجمعية المراكز الاجتماعية فيما يلى :

1 - بينما يقوم المركز الاجتماعى بخدمة قرية أو أكثر تعدادها فى حدود حوالى عشرة آلاف نسمة ، فإن جمعية الإصلاح الريفى تخدم قرية واحدة دون تحديد لتعدادها. لهذا فإن رغبة الأهالى فى أية قرية لإنشاء جمعية الإصلاح الريفى هو الشرط الوحيد لاعتماد إنشائها بعد استيفاء الشهر والتسجيل .

2 - لا تلتزم الدولة بتعيين موظفين دائمين لمعاونة جمعية الإصلاح الريفى بل تكتفى عادة بمرور موظفى مصلحة الفلاح على هذه الجمعيات لزيارتها وتقدم المعونات الفنية لتمكينها من أداء رسالتها.

3 - لا يشترط أى تبرع بأرض أو بمبالغ خاصة بالمبانى عند إنشاء جمعية الإصلاح الريفى ، وتستطيع الجمعية أن تمارس نشاطها وأعمالها فى بيت أو أكثر من بيوت القرية يخصص لهذا النشاط .

4 - تعطى الدولة جمعيات الإصلاح الريفى مبالغ من المال تتناسب مع نشاط كل جمعية بحيث تزداد الإعانة المالية بازدياد نشاط الجمعية .

وعليه فإن جمعية الإصلاح الريفى "قامت لتؤدى بعض الخدمات التى يؤديها المركز الاجتماعى ولا تقل عنه أثراً فى إيقاظ وعى وتدريب أهلها على العمل الجماعى وعملت على أن يكون لها مجلس إدارة ولجان فرعية أسوة بما هو متبع بالمركز الاجتماعى وتعمل فى مبنى ، يتبرع به الأهالى ، ويشرف عليها ويوجهها موظفوا أقرب مركز إجتماعى . لذا فقد زاد دعم الدولة لها وربط بينها وبين المراكز الاجتماعية فى توزيع منسق بين مختلف الأقاليم

3- الوحدات المجمعة :

الأساس التخطيطى للمشروع [20]:

لقد خطط هذا المشروع على أساس تقسيم الريف إلى مناطق بالاستعانة بالخرائط المساحية وكشوف التقسيم الإدارى والمالى وتعداد السكان العام سنة 1947 فبلغت عدد مناطق التقسيم للوحدات المجمعه 863 منها 262 منطقة مخدومة خدمة جزئية أى أنها بها مجموعات صحية أو مراكز اجتماعية مبنية فى القرى المختارة مقاراً للوحدات المجمعه ، وكانت أولوية تنفيذ الوحدات المجمعة فى المناطق الخالية من الخدمات ، أما تلك التى بها مجموعات صحية أو مراكز اجتماعية فتأتى فى المرحلة الأخيرة للخطة وذلك باستكمالها إلى

وحدات مجمعه وقد تم إعداد كشوف التوزيع النسبى للخدمات على المديريات المختلفة بحساب استيفاء الخدمات الجزئية القائمة .

وتقوم الوحدة المجمعه حسب هذا التخطيط بخدمة عدد من سكان الريف يقدر بنحو 15000 نسمة يقطنون قرية أو عدد من القرى يصل فى المتوسط خمسة كما تعمل كل وحدة على خدمة رقعة من الأرض الزراعية تبلغ فى المتوسط نحو خمسة آلاف فدان تعمل فى نطاقها على توفير كل ما يمكن من الخدمات الاقتصادية التى تساعد على رفع الانتاج الزراعى والحيوانى وتحقيق دخل صاف للفلاح يجزيه عن العرق الذى يتصبب من جبينه وهو يقوم بدور المنتج الرئيسى فى البلاد.

اهداف الوحدة : يمكن تلخيص اهداف الوحدة فى الآتى :

1 - توفير الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية ورفع المستوى الاقتصادى عن طريق الإنتاج الزراعى والصناعى.

2 - وفلسفة إنشاء هذه الوحدات مبنية على أن النهوض عملية شاملة لا يمكن تجزئتها وأن الأساس الذى تقوم عليه هو تنشيط الحياة فى الريف وبعث الحيوية الكامنة فى أرضه وفى أبنائه حتى تؤتى أقصى ثمراتها .

3 - ولا يمكن أن يتأتى ذلك إلا على أساس رسم خطة كاملة نتيجة إلى أهداف معينة محسوسة وتكون هذه الخطة شاملة للأهداف الاقتصادية والاجتماعية والصحية ومراحل تنفيذها والوسائل اللازمة.

4 - ومعنى ذلك أن يرسم برنامج للنهوض الصحى والثقافى والاجتماعى يقوم على أساس من دراسة الواقع وتحديد المراحل اللازمة للنهوض وكيفية الوصول إليه.

4- الوحدات الاجتماعية الريفية [21] :

قامت وزارة الشئون الاجتماعية بتنفيذ مشروعات الوحدات الاجتماعية فى الخطة الخمسية 1961/60 - 1965/64 التى تضمنت إنشاء عدد 253 وحدة اجتماعية قروية على أن تخدم الوحدة عدداً من القرى تعداد سكانها حوالى 100 ألف نسمة .

وقد قامت مشروعات الوحدات الاجتماعية على نفس الأسس التى قام عليها مشروع المراكز الاجتماعية وهى أولاً : بساطة التكاليف وثانيها تكامل الخدمات الاجتماعية

وشمولها. وثالثها مشاركة الأهالى عن طريق تسجيل جمعية للوحدة تدار أهليــا ، رابعــا : تنسيق خدمات الوزارات المختلفة فى الريف وإثارة وعى الأهالى للاستفادة منها وخامسها تدريب القائمين على المشروع على الأعمال الفنية .

والوحدة الاجتماعية هى مؤسسة محلية يقع على عاتقها تنفيذ البرامج والخــدمات فى منطقة جغرافية يعيش فيها عدد يتراوح بين 100.000 - 3500 نسمة وتختلف الوحــدات الاجتماعية من حيث بنائها التنظيمى ونوعية الخدمات التى تقدمها بإختلاف البيئات الــتى تخدمها ، لذلك توجد وحدات ريفية وأخرى حضرية وثالثة صحراوية .

اختصاصات الوحدات الاجتماعية :

1 - القيام بالدراسات الاجتماعية والاقتصادية الشاملة لمنطقة عمل الوحدة.

2 - نشر الوعى الاجتماعى والقومى وإثارة الإنتماء للمجتمع والاهتمام بمشــاكل البيئة والمساهمة فى حل مشاكلها بالحلول الذاتية .

3 - إعداد البحوث الإجتماعية لحالات المعاشات أو المساعدات أو اقتــراح مــا يستحقونه منها ومتابعة تلك الحالات وتوجيهها .

4 - توجيه وإرشاد الهيئات الاجتماعية الأهلية والتنسيق بين خدماتها .

5- خلق القيادات المحلية ونشر التربية الديمقراطية لا سيما بين التنظيمات النسائية الشعبية .

6- النهوض بالصناعات الريفية والعمل على إدخال صناعات جديدة .

7 - تشجيع النشاط الشعبى والعمل على إيجاد مراكز اجتماعية وجمعيــات محليــة لتنمية المجتمع الريفى .

8 - العناية بالطفولة والتوجيه لإنشاء دور حضانة لهم والاهتمــام بكافــة شــئون الطفولة .

تكوين الوحدة الاجتماعية :

يتكون الجهاز الوظيفى للوحدة الاجتماعية القروية من رئيس ، وباحث إجتمــاعى ، ومشرفة أجتماعية ، ومدرسة أشغال ، وسكرتير ، ومعلم صــناعات، ومربيــة وســائق ومستخدم ولقد أدت هذه الوحدات دوراً بارزاً فى جهود التنمية بالمجتمع المصرى .

5- اللجان الشعبية للتنمية الريفية [22] :

أنشئت اللجان الشعبية نتيجة لدراسات قامت بها ، وزارة الشئون الاجتماعية عام 1967 بهدف تطوير المجتمعات الريفية والوصول بالقرية إلى المستوى الحضارى الذى بلغته المدينة كضرورة أساسية من ضرورات التنمية بالمجتمع المحلى وقد رأت الوزارة إنشاء أربع لجان شعبية فى كل محافظة على أن تشهر طبقا للقانون 32 لسنة 1964 فقامت الوزارة بإنشاء 87 لجنة شملت 22 محافظة .

ولا تختلف أغراض اللجان الشعبية وفلسفتها أيضا عن أغراض وفلسفة العمل بالمراكز الاجتماعية وجمعيات الإصلاح الريفى . إلا أنها تختلف عنها فى أنها تقوم على أساس أن يقوم التنظيم السياسى بدور أساسى فى تشكيل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه .

وهذا ما يخالف القانون رقم 32 لسنة 1964 من عدم تدخل الجمعيات فى الأمور الدينية والسياسية وهو ما كان سبباً رئيسياً فى توقف إنشاء هذه اللجان بمجرد انتهاء دور الاتحاد الأشتراكى العربى كتنظيم سياسى بالإضافة إلى ترك أصحاب هذه الفكرة لمناصبهم فى الوزارة . هذا ولقد تم توحيد التسمية بالنسبة لجميع أنواع الجمعيات العاملة فى ميدان التنمية الاجتماعية ومن بينها اللجان الشعبية بعد صدور القرار الوزارى عام 1970 والذى ينص على توحيد التسمية بالنسبة لهذه الجمعيات بأسم "جمعية تنمية المجتمع"

6- جهاز بناء وتنمية القرية المصرية :

وقد أنشئ عام 1972م للعمل على إعادة بناء المجتمع الريفى من كافة نواحيه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية مع الاستعانة بالجهود الذاتية لسكان المجتمع بناء على خطة متفق عليها وقد ضم الجهاز التنفيذى لجنتين هما : (اللجنة الاستشارية لتنمية القرية ، ولجنة تنسيق الخدمات الريفية) وذلك للعمل على تقييم ما هو قائم فعلا من خدمات وزيادة فاعليتها وكذلك العمل على وضع الخطط وتنفيذها ، وإجراء مزيد من البحوث والدورات التدريبية بالمجتمع الريفى وفيما يلى نعرض مجهود جهاز القرية المصرية فى إطار مشروع "شروق" للتنمية الريفية المتكاملة فى الريف المصرى. ومن أبرز المشروعات التى قام بها جهاز بناء وتنمية القرية المصرية مشروع التنمية الريفية المتكاملة الذى يشرف عليه الأستاذ الدكتور / إبراهيم محرم رئيس جهاز بناء القرية بالإضافة إلى مجموعة من الاستشاريين من كافة التخصصات التى يرتبط أداء عملها بالتنمية الريفية المتكاملة[23] .

7- جمعيات تنمية المجتمع المحلى :

وهو جهاز يعمل على مستوى المجتمع المحلى ويقوم سكان المجتمع المحلى بتكوينها لمواجهة احتياجات المجتمع وتقديم خدمات مباشرة للجيرة ويستهدف ما يلى :

أ - رفع مستوى معيشة المواطنين .

ب - إقامة علاقات تعاونية بين المنظمات العاملة بالمجتمع المحلى.

ج - تشجيع مشاركة أفراد المجتمع لخدمة مجتمعهم[24] .

8- المجالس الشعبية المحلية للقرى[25] :

يشكل فى كل قرية تمثل وحدة محلية مجلس شعبى محلى من أربعة وعشرين (24) عضواً بينهم عضوا على الأقل من النساء ، فإذا كان نطاق الوحدة المحلية للقرية يشمل مجموعة من القرى المتجاورة تمثل القرية التى فيها مقر المجلس بعضوية على الأقل وباقى القرى بعضو واحد لكل منها على الأقل.

ولا يجوز فى جميع الأحوال أن يزيد عدد أعضاء المجلس عن (24) عضوا إلا بالعدد الذى يقتضيه تمثيل كل قرية من القرى الداخلة فى نطاق الوحدة المحلية للقرية .

اختصاصات المجالس الشعبية المحلية للقرى :

يتولى المجلس الشعبى المحلى للقرية فى نطاق السياسة العامة للمركز الرقابة على مختلف المرافق ذات الطابع المحلى فى نطاقه وتختص فى حدود اللوائح والقوانين بما يأتى :

1 - اقتراح خطة تنمية القرية اقتصادياً واجتماعيا وعمرانيا .

2 - اقتراح مشروع الموازنة واقرار مشروع الحساب الختامى .

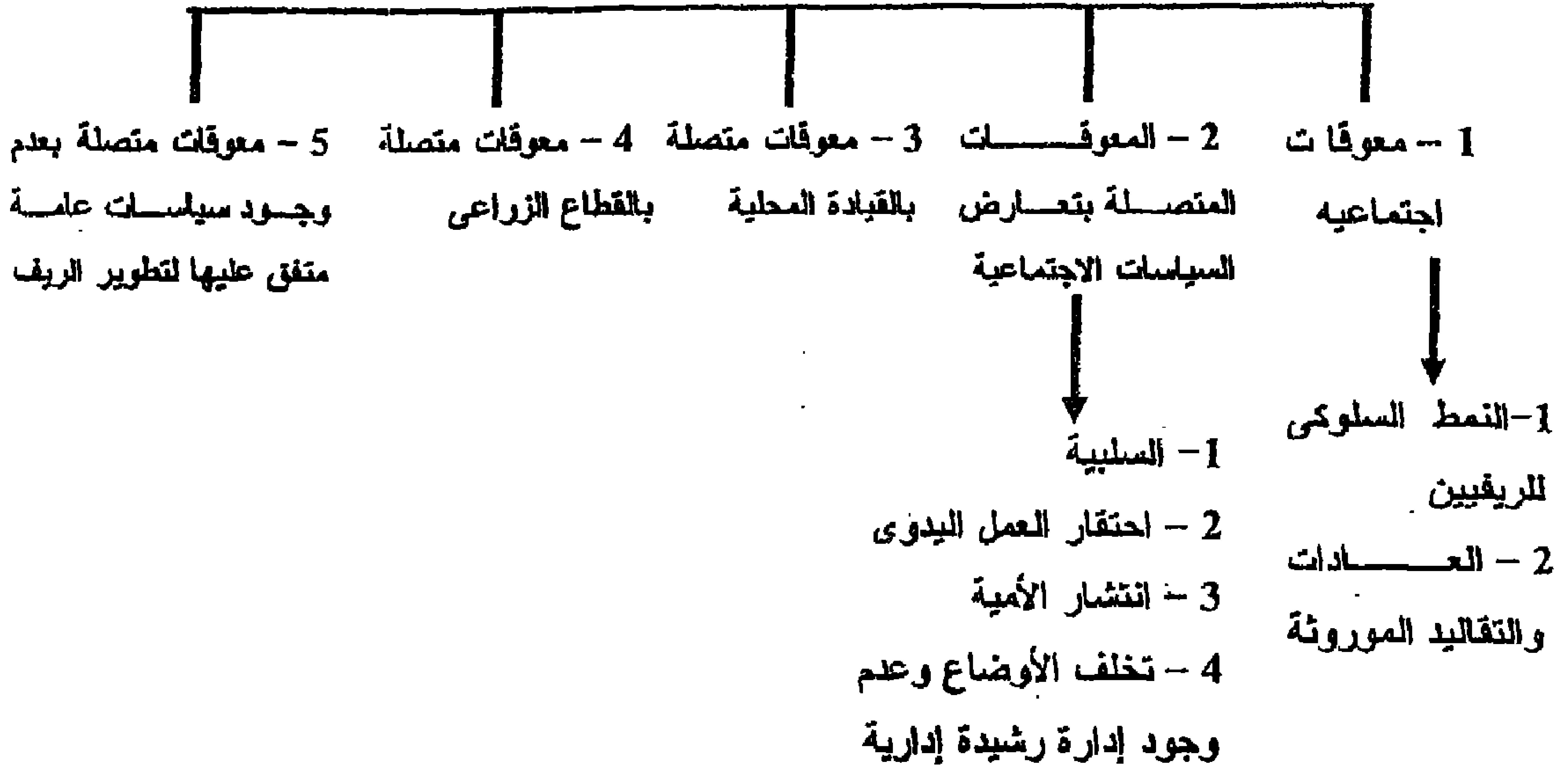
3 - اقتراح وسائل المشاركة الشعبية بالجهود والإمكانيات الذاتية فى نطاق القرية لرفع مستواها .

4 - العمل على نشر الوعى الزراعى بما يحقق تحسين وتنويع الإنتاج الزراعى.

5- اقتراح إنشاء مختلف المرافق العامة بالقرية .

6 - العمل على محو الأمية وتنظيم الأسرة ورعاية الشباب وتعميق القيم الدينية والخلقية .

سابعا : معوقات تنمية المجتمع الريفى[26]:



وسنقوم بشرح هذه المعوقات تفصيليا كلا على حدة كما يلى :

تعتبر تنمية المجتمعات الريفية المحلية عناصراً هاماً فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية القومية الشاملة وليس عاملاً ثانوياً مكملاً لها، وهى ليست مجرد إحداث تغييرات فى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للريف ، بل تعديلاً جوهرياً لها وهناك ضرورة ملحة إلى الوقوف على المعوقات التى تقف حجر عثرة فى سبيل تحقيق التنمية الريفية بل أن إزالة هذه العقبات يعتبر شرطا ضرورياً لتحقيقها وكفالة استمرارها وضمان فاعليتها وأهم هذه المعوقات :

1 - المعوقات الإجتماعية :

يمثل البنيان الاجتماعى السائد فى المجتمعات الريفية أحد المعوقات الهامة فى سبيل تحقيق التنمية الريفية ، ومن ثم فإن خطة التنمية الإقليمية لابد أن تضع فى اعتبارها أن البنيان الاجتماعى عامل محدد لعملية التنمية وتتمثل المعوقات الاجتماعية فى :

أ - النمط السلوكى للريفيين :

يمثل النمط السلوكى لأفراد المجتمع معوقاً هاماً فى التنمية الريفية وذلك لأن التقدم التكنولوجى يتغلب على المعوقات الأولى فى حين أن التقدم العلمى للتغلب على المعوقات

السلوكية مازال متعثراً ، وتكمن المشكلة فى أن التخطيط أسلوب التغيير فى النمط السلوكى لأفراد المجتمع عن طريق مجموعة من المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية ، وتتوقف فاعلية التخطيط على محصلة التفاعل بين النمط الذى يستهدفه التخطيط والنمط الواقعى لأفراد المجتمع .

ب - العادات والتقاليد والقيم الموروثة :

تتفشى العادات والتقاليد الضارة فى المجتمعات الريفية التى تعتبر ألواناً من السلوك تنشأ وتنتشر تلقائيا بين الجماعات المختلفة والتى يتناقلها الأجيال المختلفة فيصبح تقليداً يأخذها الخلف عن السلف دون تفكير أو تأمل بما يرتبط بها من قوة إلزام تبلغ مداها فى بضع التقاليد التى تراها الجماعة أساسية لكيانها فتصبح عرفاً لها تشديد فى معاقبة من يخرج على قواعده وأن كان هناك بعض العادات والتقاليد الحميدة التى توثق الصلات والروابط بين الأفراد والجماعات وتقضى أمور حياتهم بسهولة وبيسر ومن أمثلتها الكرم والتعاطف واحترام الوالدين ومساعدة الغير وهى كلها تصبغ على المجتمع طابعاً تشيع فيه المحبة والمودة والسماحة وما يماثلها من معانى إيجابية أما الجانب الضار من هذا العادات ويشيع التفكك والتخلف والتنافر وما إليها من عوامل سلبية يعوق نهوض المجتمع وتضعف أنظمته الاجتماعية مثل الأخذ بالثأر والتبول والتبرز فى مجارى المياه والتداوى بالسحر والأحجبة والزار والمغالاة فى الصرف على الأفراح والمآتم واحتقار العمل اليدوى وغيرها من الأمور .

2 - المعوقات المتصلة بتعارض الساحات الاجتماعية :

هناك أكثر من مشكلة أساسية قد تعترض أو تعوق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذه المشكلات ناجمة عن عدم التناسق بين الأوضاع الاجتماعية ومقتضيات التنمية الاقتصادية وتتمثل هذه الجوانب فى :

أ - **التواكليه والسلبية :** وخاصة فيما يتعلق باتجاه المواطنين نحو الشئون العامة فى حياة مجتمعهم وهذه السمات تتعارض مع ما تتطلبه مقتضيات التنمية من إيجابية ومن شعور بتحمل المسئولية .

ب - **احتقار العمل اليدوى :** وهذا يؤدى إلى ابتعاد كل من يستطيع الابتعاد عن العمل وهذا لا يتفق مع متطلبات التنمية التى تعتمد أساسا على الأعمال الزراعية والصناعية التى تحتاج أساساً إلى قوة العمل اليدوى .

جـ - انتشار الامية : أن غاية الإرشاد الزراعى والوصول بالتقدم العلمى إلى جماهير الزراعين تعتمد على الكلمة المكتوبة ولهذا فانتشار الأمية يزيد من تكاليف الإلتاج نتيجة للالتجاء إلى وسائل أكثر تكلفة لتوصيل المعلومات بطرق تتناسب مع الأميين .

د - تخلف الاوضاع الإدارية : تعانى معظم المجتمعات من تخلف الأوضاع الإدارية نتيجة لاعتمادها على عناصر غير محلية فى القيام بمسئوليات مختلف المناصب الإدارية والفنية وفيما سبق تكمن المشكلة فى الفجوة الكبيرة بين الوعود والآمال وبين ما تستطيع الأجهزة الإدارية المختلفة من تنفيذه والأمل معقود على جهود الحكم المحلى فى علاج مثل هذه المشاكل .

3 - معوقات متصلة بالقيادة المحلية :

إن نجاح البرامج التى تهدف إلى تنمية المجتمعات الريفية لا تعتمد على نمو الموارد المادية فحسب بل يعتمد على نمو المهارات بين الأفراد ومشاركة المجتمع بأكمله فى عملية التنمية فوعى الأفراد بمشاكل المجتمع وتحمسهم لحلها بالجهود الذاتية يحملهم على التصدى لأى مقاومة داخلية ضد عملية التنمية ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق تنمية وتدريب قيادات محلية ناضجة وواعية تقود عملية التنمية المحلية وإذا اتصفت القيادة المحلية بصفات معينة كالموضوعية والإخلاص والولاء لأهداف المجتمع وتوفرت لديها الثقافة العامة والقدرة على التعبير والإقناع وتميزت بنبل الهدف فإنها تستطيع أن تقوم بدور كبير مؤثر وفعال فى تغيير ثقافة المجتمع وإحداث التغيير المطلوب فى حياة الأفراد وتخلق فيهم الرغبة فى الإقبال على المؤسسات الاجتماعية التى تعمل على هذا التطوير خاصة وأن المجتمع يمكن أن يقبل تغيير عاداته وتقاليده ونظمه إذا ما تم ذلك بطريقة ديمقراطية تنتج لأفراد المجتمع فرصة للمناقشة والتعبير عن مميزات هذا التغيير وعيوبه .

4 - معوقات متصلة بالقطاع الزراعى :

هناك عدة عوامل أساسية وحاسمة يؤدى عدم الاهتمام بها إلى وجود معوقات متعددة تؤثر على كفاءة القطاع الزراعى فى زيادة الانتاجية فى الدول النامية وأهم هذه العوامل :

أ - ضآلة مخصصات البحوث فى ميزانيات تلك البلدان على الرغم من أن البحوث العلمية تساهم فى تنمية إنتاجية الأرض الزراعية وتحسين السلالات الحيوانية ومكافحة أمراضها والاستفادة منها إلى أقصى طاقة ممكنة .

ب – عدم الاهتمام الكافى بصيانة الحاصلات من الآفات الزراعية وتكثيف استخدام المبيدات الحشرية .

ج – عدم وصول المجهودات المبذولة لتحسين وسائل الرى والصرف وصيانة إنتاجية الأراضى المزروعة إلى المستويات المطلوبة مع وجود الاعتداء المستمر على الأراضى الزراعية .

د – عدم توافر إمكانيات زيادة استخدام الأسمدة الكيماوية زيادة سريعة.

5- معوقات متصلة بعدم وجود سياسة عامة متفق عليها لتطوير الريف:

لقد أدى نبذ المنهج التكاملى إلى التلكؤ فى الاتفاق على سياسة متكاملة لتطوير الريف تعمل بمقتضاها كل القطاعات عند وضع سياستها القطاعية وترجع إليها عند وضع خطتها القومية ، هذا بالإضافة إلى وجود نماذج داخلية مستمدة من بيئات ثقافية مغايرة نشأت فيها ونقلها إلى بيئة أو مجتمع أخر دون تطويرها وتطويعها لتلائم ظروف وثقافة المجتمع الريفى المصرى وهو أمر خطير لنجاح أو قيام مثل هذه النماذج .

وفى عجالة نأتى إلى التساؤل الأخير ، ما العمل ؟ ..إن تجاوز هذه المعوقات يتطلب ببساطة تجاوز عناصرها وأسبابها التى أفرزتها من خلال ما يلى[27]:

1 – أن التحرير الاقتصادى وإعادة الهيكلة لا يعنى إطلاقاً انسحاب الدولة من أدوارها الإيجابية فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفى هذا الصدد لابد أن يقتنع الفلاح أولا ، بأن الدولة تتخذ معه موقفا جديدا ، وأنها تخلت عن كافة عناصر ارثها قبل الرأسمالى وقبل الحديث ، وأنها بأجهزتها تهدف إلى خدمته وتنمية أوضاعه وتحسين نوعية حياته ، وليس إلى استغلاله . عليها أن تبرهن على دورها فى تحسين البنية الأساسية وتطوير القوى المنتجة ، وتبنى سياسة اجتماعية تقوم على أساس التوازن وضمان الاحتياجات الأساسية وتدعمها (وهى وظائف تحرص عليها أشد الحرص الدولة فى الرأسمالية المتقدمة). عليها أن تبرهن على جدية دورها فى مجال عدالة التوزيع ، من خلال سياسة عادلة للضرائب التصاعدية ، وسياسة حازمة فى تحصيلها ، أن المواطن العادى أصبح لا يهمه من يملك الثروة بقدر ما يهمه أن يحيا مستوى لائقاً وإنسانيا من الحياة . عليها أن تؤكد دورها فى مجال حماية الفلاحين من توحش قوى السوق من

خلال آليات متعددة ما تزال تحافظ أعق الدولة الرأسمالية عليها (كدعم الفلاحين، وحماية الأسعار من تقلبات الأسواق وإثارة أنشطة تعاونية غير حكومية فى مواجهة التطورات الجديدة فى مرحلة الإصلاح الاقتصادى).

أن هذه الأدوار المبعثرة والمقترضة للدولة فى هذه الحقبة، وفاعلية أدائها على أن تلعب دورا حاسما فى تغيير الثقافة الفلاحية المكرسة للتخلف، بما تنطوى عليه من قيم وتبنى سيكولوجية نشأت فى إطار علاقات تاريخية معينة بين الدولة وأجهزتها من ناحية والفلاحين من ناحية أخرى.

2 – التعامل مع التنمية الريفية بوصفها مشروعا قوميا أساسيا تكرس له كل الجهود الحكومية والأهلية، والرسمية والشعبية، من خلال وضع استراتيجية تشارك فيها كافة القطاعات والهيئات والمنظمات المعنية بالتنمية الريفية.

3 – تعميق اللامركزية وذلك من خلال تحويل الإدارة المحلية إلى فلسفة شاملة للحكم المحلى، الذى يستند إلى الأساليب الديمقراطية فى اختيار مجالسه والقائمين عليه، بما يضمن التعرف على الاحتياجات الأساسية للناس وتوجيه الفوائض الريفية لإشباع تلك الاحتياجات، من ناحية، والتنسيق بين الأجهزة المختلفة العاملة فى حقل التنمية الريفية من ناحية أخرى.

4 – الهجوم على ثقافة القهر وثقافة الفقر بصورة مباشرة من خلال التحسين المستمر فى ظروف الحياة من ناحية وبصورة غير مباشرة حيث تلعب الاتصالات الجماهيرية والشخصية والإعلام وغير ذلك دورا هاما.

مراجع الفصل السادس :

1 – أعضاء هيئة التدريس بقسم الاقتصاد الزراعي والإرشاد : مقدمة فى علم الاجتماع الريفى ، (كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ، د.ن، 1984) ،ص ص 18: 20.

2 – إبراهيم بيومى مرعى ، ملاك أحمد الرشيدى : تنمية المجتمعات الريفية خبرات وتجارب محلية ، (القاهرة ، مركز نور الإيمان لكتابة وطباعة الكتب الجامعية وللرسائل العلمية ، د.س) ص10.

3 – أعضاء هيئة التدريس بقسم الاقتصاد الزراعي والإرشاد : مقدمة فى علم الاجتماع الريفى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 23: 24.

4 – فاروق محمد العادلى : محاضرات فى علم الاجتماع الريفى (جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، 1990) ص ص 22-26.

5 – أعضاء هيئة التدريس ، قسم الإرشاد الزراعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص33-39.

6 – حسن همام : مبادئ ودراسات فى علم الاجتماع الريفى والحضرى ، (د.ن ، 1999) ص ص 78: 82.

7 – ذكى جنوش : أسباب ونتائج الهجرة السكانية من الريف إلى الحضر فى الوطن العربى ، المشكلة والحل ، (فى) عالم الفكر ، المجلد 28 ، العدد الأول ، (الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والأداب ،1999) ، ص222.

8 – غريب محمد سيد أحمد : علم الاجتماع الريفى (الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، 1995) ، ص ص 89: 90.

9 – إبراهيم بيومى مرعى ، ملاك أحمد الرشيدى : تنمية المجتمعات الريفية خبرات وتجارب محلية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 19: 20.

10 – على فؤاد أحمد : التنمية الريفية ، (فى) عبد الهادئ الجوهرى وآخرون : قضايا التنمية الريفية المعاصرة ، سلسلة التنمية الريفية ، الكتاب الأول ، (القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1998) ص ص 52 .

11 – أحمد الرباعية : مقومات التنمية ومعوقاتها – دراسة تطبيقية فى الريف الأردنى

(عمان: الجامعة الأردنية ، كلية الآداب ، 1988) ص41.

12 - محمد محمود عبد الرؤوف : التنمية الريفية فى بعض الأقطار العربية (الخرطوم 23 - 27 إبريل 1978 ، الكويت : المعهد العربى للتخطيط) ص142.

13 - H.T. Chang : Integrated Rural Development : As A means for Development Benefit to Reach ASIAN Small Farmers, In Gajendra Singh, J.H. DE Goede: editors, Rural Development Technology : An Integrated Approach, Proceedings of The International Conference Thailand, Bangkok, June 21-24, 1977, P.4.

14 - Ibid: P.5.

15 - محمد كامل البطريق ، محمد جمال شديد : تنمية المجتمع المحلى - دراسة تحليلية للأساس النظرى لمنهج تنمية المجتمع والأبعاد الرئيسية لدى تطبيقه بفعالية فى المجتمعات الريفية (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ، 1969) ص 37.

16 - مسعد الفاروق محمد حمودة : تنمية المجتمعات المحلية : الريف التقليدى - الريف المستحدث - الصحراى - البدوى - الحضرى (الإسكندرية : المكتب العلمى للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، 1995) ص60.

17 - محمد عبد الفتاح محمد : الخدمة الإجتماعية فى مجال تنمية المجتمع المحلى : أسس نظرية ونماذج تطبيقية (الإسكندرية : المكتب العلمى للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، 1996) ص76.

18 - رشاد أحمد عبد اللطيف ، تقويم المشروعات الاجتماعية ، (القاهرة ، مطابع الإسراء ، 2002) ، ص269.

19 - المرجع السابق ، ص270.

20 - أحمد كمال أحمد ، عدلى سليمان : الخدمة الاجتماعية والمجتمع ، (القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، 1963) ص216: 217.

21 - رشاد أحمد عبد اللطيف ، مرجع سبق ذكره ، ص 273.

22 - المرجع السابق ، ص274.

23 - جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، مشروع شروق للتنمية الريفية المتكاملة ، وزارة التنمية المحلية ، 1994.

24 – رشاد أحمد عبد اللطيف ، مرجع سبق ذكره ، ص 225.

25 – قانون نظام الإدارة المحلية رقم 43 لسنة 1979 ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية إعداد ومراجعة علي سليمان أبو دنيا ، محمد أحمد جادو ، 2003 ، ص ص 46: 47.

26 – سوسن عثمان عبد اللطيف : التنمية المحلية للمجتمعات الريفية الحضرية الصحراوية والمستحدثة : (القاهرة ، مكتب عين شمس ، 1997) ص ص138–142.

27 – محمود عوده : المجتمع الريفي والتنمية ، (القاهرة ، نبيل للطباعة ، 2000) ص457: 458 .

الفصل السابع
التنمية المستدامة
للمجتمعات المحلية الحضرية

أولا : نشأة المجتمع الحضرى وأطواره التاريخية

ثانيا : سمات وخصائص المجتمع الحضرى

ثالثا : مفهوم التحضر ومستوياته

رابعا : مفهوم التنمية المحلية الحضرية

خامسا : أهداف التنمية المحلية الحضرية

سادسا : مشكلات تواجه المجتمع المحلى الحضرى

الفصل السابع
التنمية المستدامة
للمجتمعات المحلية الحضرية

اولا : نشأة المجتمع المحلى الحضرى واطواره التاريخية [1] :

منذ زمن بعيد ارتبط مفهوم التحضر والحضرية بالمدينة والمراكز الكبرى وارتبط مفهوم الريف والحياة البدائية بالقرى والكفور والنجوع ، ولهذا فقد أطلق على المدينة مصطلح المجتمع المحلى الحضرى ولقد أخذ هذا المجتمع على مر العصور والتاريخ العديد من الأشكال والأطوار وقد أوضحها لويس ممفورد حيث ألقى الضوء على نموها وكبر حجمها وأوضح أن المجتمع المحلى الحضرى أو "المدينة" مرت بعدة مراحل وأطوار معينة وهى :

طور النشأة : Eopolis

بدأت نشأة المدينة بانضمام بعض القرى بعضها إلى بعض واستقرار الحياة الاجتماعية بعد اكتشاف مهنة الزراعة واستئناس الحيوان وقيام الصناعات اليدوية والحرفية البسيطة واكتشاف المعادن التى أتاحت تصنيع الأسلحة المعدنية التى أتاحت للمجتمع المحلى الحضرى التفوق الحربى وانتظام سكانه تحت سيطرة موحدة حيث تميز المجتمع بطابع خاص ويستهدف أغراضا تتجاوز حاجات الغذاء والبقاء المستمدة من مهنة الزراعة إلى مهن أخرى تساعد السكان على الابتكار والاختراع .

وفى أول الأمر ارتبطت الجماعات التى تكون المدن برباط الدم والقرابة، كما لم تكن فى هذه المدن مناطق مميزة للإقامة والتجارة والصناعة .

مرحلة المدينة : Polis

وتمتاز بوجود أنظمة مختلفة كالنظام الاجتماعى والنظام الإدارى والنظام التشريعى وتروج فيها الأعمال التجارية وتتسع أسواقها وتتنوع بها الأعمال والوظائف والاختصاصات وتتميز بوجود التقسيم الطبقى بين فئات المجتمع كما يلاحظ اتساع وقت الفراغ وظهور الفلسفات ومبادئ العلوم النظرية والاهتمام بالفلك والرياضيات وقيام المؤسسات والفنون ونشأة المدارس وعقد حلقات المناظرات.

مرحلة المدينة الام - العاصمة : Metroplis

وتعرف بالمدينة الأم ويكثر بها عدد السكان وتتوفر بها الطرق السهلة وترتبط بالريف بشبكة من المواصلات السريعة وتهتم الحكومة فيها بتحقيق مطالب سكانها . وتمتاز بالصناعة أو التجارة وتنوع الوظائف وتعدد المهن والتخصص . ونشأة المعاهد الفنية . وقد تكون مثل هذه المدينة عاصمة لمنطقة أو دولة وتصبح المركز الرئيسي للحكومة أو الإدارة المحلية . وتتركز فيها كل مظاهر النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بحيث تصبح بحق المدينة الأم.

مرحلة المدينة العظمى : Migalopolis

وتتمثل فى ظهور المدن العظمى فى القرن التاسع عشر ، حيث تحولت المناطق الريفية إلى أراضي بناء فى مراحل متتابعة ويبدو فى هذه المدن التنظيم الآلى والتخصصى وتقسيم العمل . وتأخذ الفردية فى الظهور وتنتشر النظم البيروقراطية فى أجهزة الإدارة والحكم . ويبدأ ظهور التفكك والشقاق بسبب تحكم الرأسمالية وتصارع أصحاب الأعمال وقد يأخذ هذا الصراع مظاهر إيجابية تؤدى إلى حدوث الإضطرابات والتخريب والتدمير ثم قيام الحكومات المحلية بأعمال القمع والتعذيب والتشريد وتنتشر كذلك الانحرافات والجرائم فى محيط الأحداث .

مرحلة المدينة التيرانوبوليس : Tyrannopolis

وتمثل أعلى درجات السيطرة الاقتصادية للمدينة . فهى تعتبر مسائل (الميزانية والضرائب والنفقات) من أهم الميكانيزمات المسيطرة كما تبدو المشكلات الإدارية والفيزيقية والسلوكية الناجمة عن كبر الحجم ومن ثم سيشهد هذا النموذج حركة واسعة النطاق من جانب سكانه للارتداد مرة أخرى إلى الريف او إلى مناطق الضواحى والأطراف هروباً من ظروف العيش غير المرغوبة .

مرحلة المدينة النيكروبوليس : Nekropolis

ويمثل هذا النموذج من المجتمع الحضرى نهاية المطاف فى مراحل التطور التاريخى. ومع أنه لم يتحقق بعد إلا أنه واقع لا محالة فى نظر "ممفورد" عندما يصل التفكك إلى ذروته مقترنا بأفول الحضرية وأحياء جديدة للريفية وظهور ما أسماه بمدن الأشباح .

هذا وقد تناول "بوسكوف" الأشكال الحضرية التى ظهرت فى العالم منذ فترة تمتد إلى ما قبل الميلاد وتصل إلى العصر الحديث ، وحدد هذه الأشكال فى ثلاث موجات حضرية تتخلص فى الآتى[2] :

1 - الموجه الحضرية الأولى (4500 ق.م - 500 ب.م) وهى الفترة الكلاسيكية للتحضر حيث ظهرت المراكز الحضرية حول أحواض الأنهار وأوديتها التى استخدمت لزيادة أنشطة الزراعة ونقل المحصولات. ونشأت هذه المراكز أساساً لتؤدى وظيفتها الدفاعية لصد هجمات المغيرين.

2 - الموجه الحضرية الثانية (1000 - 1800 ب.م) وقد واكبت هذه الموجة فترة القرون الوسطى وظهرت بعض المدن لتؤدى وظائف دينية أو تجارية.

3 - الموجه الحضرية الثالثة (1800 وحتى الآن) وتتميز هذه الفترة بامتداد المراكز الحضرية واتساع نطاقها وارتباطها بالنمو الصناعى المكثف .

ويعترض على الاتجاه التاريخى عامة بأنه يغلق الطريق أمام البحث واستقصاء معلومات وحقائق تخص عمليات تنمية المجتمع المحلى . كما أنه يتعارض مع ظهور مدن صناعية ضخمة نشأت حديثا . وبناء على ذلك فقد ظهرت العديد من الاتجاهات والدراسات الأنثروبولوجية الجادة التى ركزت على إبراز أنماط الحياة بالمدينة وكيف أن هذه الأنماط رغم تباعدها فى بعض الأحيان فإنها ككل تمثل الثقافة الحضرية العامة للمدن.

فهذه الدراسات لم تغفل عن إبراز السمة المركبة متداخلة العناصر التى تتسم بها عملية التحضر من حيث اعتمادها على نمط المدينة والثقافة الريفية والأساس الاقتصادى وأنماط السكن والتركيب الطبقى السائد وغير ذلك من المتغيرات .

وعلى هذا فإنه لا يمكن أن يتحقق الفهم الكامل للتحضر بدون أن ندرك طبيعة مكونات المدينة ودرجة إسهام كل منها فى صياغة النمط الحضرى العام، فضلاً عن محاولة تصور الإطار العام لتفاعل هذه المكونات بشكل يتجسد فى النهاية فى مكان حضرى وليكن مدينة City وتتخلص هذه المكونات على النحو التالى[3] :

- طبيعة الأساس الاقتصادى للمدينة : ونعنى بذلك الركيزة أو الدعامة الرئيسية التى يرتكز عليها اقتصاد المدينة . فالتصنيع ، والتجارة ، والخدمات الأساسية ....الخ ، هى

مجرد أمثلة ذلك . ومن الواجب تنمية هذا الأساس الاقتصادى باستمرار حتى تستمر المدينة فى تأدية وظائفها .

- النمط الوظيفى الخاص مقابل المجتمع الحضرى متعدد الوظائف :

فللمدن عموما مزايا خاصة يطلق عليها النقط العقدية ، Nodalpoints وهى تشكل المزايا النسبية التى تتسم بها المدن . وفى ذات الوقت هناك بعض المدن تتسم بتوافر مجموعة من هذه المزايا الأمر الذى يتيح لها القيام بوظائف متعددة .

- درجة الاستقلال البنائى (الهيكلى) Structural Independence : فمن المعلوم أن لكل مدينة درجة تسمح باكتفائها الذاتى من مقومات الإنتاج والسلع ، والخدمات ، وكلما كانت هذه الدرجة عالية أتيحت للمدينة الفرصة لتحقيق نموها الذاتى بل ويمكن لها أن تسهم بعد ذلك فى نمو المدن الأخرى.

- السمات الفكرية (المقصورة على فئة قليلة Esotoric**) للمدينة :** فالمركز الحضرى عموماً يتميز بأنه ملتقى للفكر فيه تتركز المؤسسات العلمية والتكنولوجية كما أنه مركز للاتصالات ووسائل الإعلام المختلفة وصورة تمكنه من ممارسة وظيفة التربية الفكرية لأفراد المجتمع (سواء داخل المجتمع الحضرى أو خارجه) فهو بذلك يمثل مركز إشعاع فكرى بما يقدمه من إنتاج عقلى يحتاجه أفراد المجتمع جميعاً .

- نوعية العلاقات الشخصية المتفاعلة : تتسم بوجود نمط من العلاقات يسمح بإتاحة درجة عالية من الحرية للأفراد ، ويؤدى بالتالى إلى نشأة التنافس بين سكان المدينة الأمر الذى يدفع إلى تحقيق الإنجازات الكبرى . ومما لا شك فيه أن هذه الدرجة من الحرية تمتد لتشمل كل قاطنى المدينة سواء كانوا من أبنائها أو من النازحين إليها من المناطق الريفية أو البدوية .

- سمات البناء الاجتماعى : وترتبط السمات المشكلة للبنية الاجتماعية الحضرية بكافة المتغيرات السابقة وتتفاعل معها . فمن المقولات الرئيسية مثلاً فى علم الاجتماع الحضرى - والتى لم تزل فى حاجة إلى فحص ودراسة - إن المدينة هى مكان للطبقة الوسطى مع ما تشتمل عليه هذه المقولة من متغيرات ترتبط بأهداف هذه الطبقة ، وحركتها ، وتأثيرها ...الخ ، وكذلك فإن المدينة تتأثر بكونها نسقاً اجتماعياً مفتوحاً

يسمح بوجود كافة الطبقات الاجتماعية – رغم اختلافاتها البينية – ولا يقيم الحواجز أحيانا لحراك أبناء طبقة إلى موقع أعلى من الوضع الطبقي لها .

كما أن المدينة موقع ملائم لتحقيق تكامل اجتماعي – ثقافي محدداً بأدوار الأفراد ووظائفهم داخل النسق المجتمعي العام . وهو مكان تذوب فيه النزعات القرابية التي تشكل أساساً متيناً في النمطين : الريفي ، والبدوي .

- **السمات الديموجرافية :** ويبدأ كثير من الدارسين لقضية المدينة تحليلاتهم اعتماداً على البناء الديموجرافي للمدينة . فيبحثون في عناصر النمو السكاني الطبيعية (المواليد والوفيات) وغير الطبيعية (الهجرة من المكان وإليه) كما يدرسون نمط التوزيع السكاني ، وكذلك الخصائص السكانية .

ومن المعلوم أن المدينة أكثر اتساعاً من أي نمط معيشي آخر فضلاً على أنها أكثر كثافة، وتتميز بعدم التجانس بين سكانها (بالمقارنة بالريف مثلا) ورغم الصعوبات المرتبطة بتحديد حجم المدينة اعتماداً علي عدد سكانها (حيث إن ذلك غير دال على درجة التحضر فيه) فإنه لم يزل حتى الآن- المقياس السائد فوق شيوعه بالدراسات الحضرية .

وما من شك في أن المكونات السابقة ، وغيرها ، يمكن الاعتماد عليها- سواء من حيث المفاهيم ، أو المناهج ، أو المشكلات – في تحديد نمط التحضر السائد، وقد انقسمت الآراء بصدد هذه المكونات بحيث تجمعت في اتجاهين يمكن بسهولة التمييز فيما بينهما .

فأما الاتجاه الأول : فيتصور المدينة على أنها "مكان" **Place** له حدوده الفيزيقية الثابتة والمعروفة ، ويتميز بحجم سكاني محدد ، وتسكنه جماعات من البشر يصطلحون على وجود مؤسسات اقتصادية تنظم لهم حياتهم . وللمدن – في حدود هذا التصور – مسميات، وتاريخ حضاري ، فضلا عن وجودها في ظل ظهير يمدها عادة بالمؤن والمواد الغذائية اللازمة **Hinterland** .

وأما الاتجاه الثاني: فلا يعطى الاهتمام لفكرة المكان قدر ما يركز على إبراز "عملية" التحضر التي تصيب المدينة (أو المركز الحضري) فهو لا ينظر إلى مؤشرات نستدل بواسطتها على وجود الحضرية بالمكان وإنما يسعى إلى تحليل "العملية" التي يتعرض لها

المكان فتؤدى به إلى التغيير فى أنماط الحياة السائدة به فيزيقياً ، واقتصادياً ، واجتماعيا ، وثقافياً.

والحقيقة أن "التحضر" ينبغى أن يدرس انطلاقاً من الاتجاهين معاً فهو عملية تتم فى نطاق مكانى محدد بما تشمله هذه العملية من عناصر ، وبما يضمه المكان من مكونات فمن المنطقى أنه بدون وجود موارد معينة ، وحد أدنى من السكان ، وأساس اقتصادى واضح تتحول عملية التحضر إلى وهم كبير بل أنها تكون حينذاك ضرب من الخيال ، بل أنه فوق ذلك تتوه الفروق بين الأنماط الحضرية ، والريفية ، والبدوية داخل المجتمع الواحد وتصير الحضرية آنذاك (أو الريفية ، أو البدوية) مجرد تراكم كمى للسكان دون أن ينفذ هذا التراكم إلى المكونات الأصلية للمجتمع فيتسم طابعة بالحضرية أو غير ذلك .

وبما أن التحضر يشير إلى عملية تتم فى نطاق مكان محدد ، فإنه لابد من عدم إغفال أشكال الإسكان فى المجتمع الحضرى "المدينة" وذلك لأن هذه العملية يجب ان تتم فى ضوء الموارد والإمكانيات المتوفرة فى المكان المحدد جغرافيا وعلى هذا فإنه يمكن تقسيم المدينة أو المجتمع الحضرى إلى خمسة أقسام من حيث مستوى السكن وهى كالتالى[4] :

1 – قسم حديث وفاخر نسبيا على الأقل وتسكنه الطبقة الغنية وفى العادة يكون الحى التجارى فى المدينة جزءاً من هذا القسم .

2 – قسم متوسط الحالة وتسكنه الطبقة المتوسطة .

3 – قسم قديم بيوته المتهالكة وشوارعه الضيقة وتكدس سكانه وغلاء مساكنه على عكس ما ينتظر وتسكنه الطبقة الفقيرة .

4 – قسم يقع خارج المدينة عادة أو بالقرب من المصانع ويتألف من مساكن أقرب للأكواخ منها للبيوت وأشبه بالريف منها بالمدينة وكثيراً ما يكون سكان هذا القسم غير مالكين للأراضى التى يسكنون عليها وفى العادة لا تصل خدمات المدينة لهذا القسم (المجتمع المحلى العشوائى).

5 – الضواحى وتسكنها إما الطبقة المتوسطة أو الغنية حسب نوع الضاحية.

هذا ولا يمكن أن تتم عملية التغيير فى أى مجتمع محلى وبخاصة الحضرى منه فى غيبة النظم الاجتماعية الحضرية .

فالنظم الاجتماعية تنشأ عن اجتماع الأفراد فى مكان ما وتبادل أفكارهم واتحاد مصالحهم بصفة تلقائية ، كما أن النظم هي دستور المجتمع الذى ينظم مجموعة القيم والأحكام التى ارتضاها عقل الجماعة والتى تنظم حياة الأفراد وهى سابقة فى وجودها على وجود الأفراد بوصفهم أفراداً إذ ينشأ هؤلاء فى الحياة الاجتماعية ويجدون أنفسهم أمام مجموعة من الأساليب الفكرية وقوالب العمل المتعارف والمتفق عليها ويرون أنفسهم ملزمين بأن يصبوا تفكيرهم وأنماط سلوكهم ومواقفهم الاجتماعية وفقا لهذه المصطلحات والمعايير الاجتماعية، ومن أهم النظم الاجتماعية الحضرية فى مصر النظام الأسرى ، والنظام الاقتصادى ، والنظام الدينى[5].

ومما لا شك فيه أن هذه النظم الاجتماعية الحضرية بما تؤديه من وظائف ولما لها من أهمية فى عملية الضبط الاجتماعى فهى تعمل على إضفاء مجموعة من الملامح والسمات للمجتمع المحلى الحضرى .

ثانيا : سمات وخصائص المجتمع المحلى الحضرى [6] :

يحدد بعض العلماء سمات المجتمع الحضرى فى ضوء العناصر التالية :

1 - **البيئة الطبيعية :** فى المجتمع الحضرى البيئة الطبيعية تؤثر على العلاقات الاجتماعية وتقل منها .

2 - **المهن والأعمال :** المجتمع الحضرى يمتاز بالتخصص الواضح فى الأعمال والمهن وتقسيم الأعمال تقسيم دقيق .

3 - **حجم السكان :** أن المجتمع الحضرى بمناطقه الحضرية المتخلفة يعانى من زيادة كبيرة فى حجم السكان نظرا لأنه مجتمع مفتوح يتوافد عليه المهاجرين من كافة المناطق .

4 - **التجانس واللاتجانس :** يعانى المجتمع الحضرى من عدم التجانس نظراً لأنه مجتمع مفتوح وذلك لزيادة السكان والكثافة بالإضافة إلى الهجرة الريفية وتباين الثقافات الموجودة فى المجتمع من ثقافة أهل الحضر وثقافة أهل الريف المهاجرين إليه.

5 - **التدرج الاجتماعى :** الحراك الاجتماعى كبير فى المجتمع الحضرى ولهذا نجد ظاهرة الحراك الاجتماعى الرأسى واضحة بين السكان .

6 - **الثقافة** : تتركز ثقافة أهل الحضر فى التمركز حول الأفكار والمعتقدات المتحررة المتطورة نظراً لانفتاح المجتمع الحضرى على من حوله من المجتمعات الأخرى الأكثر تقدماً وتحرراً كما نجد أن جميع أشكال الثقافات والفنون متمركزه فى المناطق الحضرية مما يؤثر على ثقافة أهل الحضر.

7 - **الاثرة والايثار** : كلما اتجه المجتمع بأفراده نحو التعقيد بتنفيذ مشروعات إنمائية اجتماعية واقتصادية مختلفة [كما هو الحال فى المجتمع الحضرى فإن هذا يؤدى إلى زيادة الأثرة لأن المجتمع فى هذه الحالة سوف ينقسم إلى جماعات متنوعة وهيئات ومؤسسات وظيفية متعددة بحيث تكون العلاقات فى هذه الحالة ذات أبعاد مختلفة وولاءات متشعبة مما يضعف فيها الأيثار ويؤدى بأفراد المجتمع إلى الأثره .

8 - **الضبط الاجتماعى** : الثقافة الحضرية لا تتقبل كل الاتجاهات على علاقتها بل تخضعها للمناقشة ولا تتقبل من الاتجاهات إلا ما يقبله العقل لذا نجد وسائل الضبط فى المجتمع الحضرى غالبا ما تتمثل فى القواعد التى تقضى بها وسائل التربية والأسرة والقانون وينتج عن هذا أن الفرد فى المجتمع الحضرى كثيرا ما يصطدم بسلسلة متلاحقة من القواعد الضابطة نتيجة لتعدد أنسجة المجتمع الحضرى وأجهزته ومؤسساته ومنظماته الاجتماعية .

وحدد روث اهم خصائص المجتمع الحضرى :

1 - تقسيم العمل المعقد .

2 - بناء مهنى متباين .

3 - نسق التدرج الاجتماعى واضح .

4 - معدل متزايد للحراك الاجتماعى .

5 - معدل متزايد للحراك المكانى .

6 - الاعتماد المتبادل (البنائى الوظيفى) بين الناس وذلك نظراً لاختلاف تخصصاتهم.

7 - العلاقات الاجتماعية غير المباشرة أكثر من العلاقات الاجتماعية المباشرة أى (اللاشخصية فى العلاقات) .

8 – انقسامية الأدوار الاجتماعية وتعددها وتداخلها بل ووجود صـــراع الأدوار بصورة واضحة.

9 – الضبط الاجتماعي الرسمى والخارجي منتشر أكثر من الضبط الاجتماعى غــير الرسمى والداخلى .

كما أن من سمات المجتمع الحضرى ايضا :

1 – الاتصالات السطحية وعدم اللامبالاة .

2 – تفكك ضوابط الجماعات الأولية .

3 – ازدياد عدد المنظمات الكبيرة الحجم والجماعات التطوعية بجانب الفردية .

هذا وتحدد سوسن عثمان بعض الخصائص الملتصقة بالمدينة أو المجتمع الحضرى فيما يلى[7] :

1 – المدن مكان للحكام والسياسة والمصالح والهيئات الحكومية .

2 – المدن تضم النقابات المهنية والعمالية المختلفة .

3 – المدن بها نخبة المواطنين والمتعلمين والجامعات ومراكز البحوث.

4 – المدن بها المراكز الصناعية ودور العرض والصحف وأماكن الترفيه .

5 – المدن تستحوذ على رجال الأعمال وكبار التجار والأطبــاء والمستشــفيات والخدمات الأخرى .

6 – المدن مراكز للقلق ومواطن للإضطرابات والشغب للحكومات وتســتطيع أن تلعب دوراً كبيراً فى إثارة القلاقل وإشاعة جو من الاستقرار .

7 – المدن واجهات المجتمع الأكبر ، إليها يفد كبار الشخصيات الرسمية وغيرهم من السياح والعاملين فى السلك السياحى والدبلوماسى .

ثالثا: مفهوم التحضر ومستوياته :

بادى ذى بدء ينبغى الإشارة إلى أن ثمة تباينا واضحا بين المعــنى النظــرى لمفهــومى التحضر Urbaniztion والنمو الحضرى Urban Growth فالأول يشــير إلى الظــاهرة نفسها ، أما الآخر فيعنى بالكيفية التى تنتج ظاهرة التحضر ، أو بالأخرى عن الأسباب التى تدفع إلى تنامى ظاهرة التحضر ، بل وتفجرها . وبقول آخر أن النمو الحضــرى ، يعــنى

زيادة أحجام المدن ، بل التضخم فى زيادة أحجام عدد السكان، ما يسمى بالتحضر والنمو الحضرى[8] .

ولمزيد من التوضيح نقوم بتوضيح كل مفهوم من هذه المفاهيم على حدة :

1- مفهوم التحضر[9] :

لقد نشأ التحضر كعملية تميز بصفة عامة الحياة الاجتماعية منذ الثورة الصناعية فالتحضر هو الأخ التوأم للثورة الصناعية إلا أن فى البلدان النامية لم ينشأ التحضر نتيجة التصنيع ولكن نتج أساساً من الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، ولقد ظهرت العديد من التعريفات التى توضح معنى التحضر ومن هذه التعريفات ما اقتصر على مجرد "انتقال السكان من القرية إلى المدينة" ومنها :

أ- "أن التحضر هو انتقال أو تحرك السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية أى التحرك من القرية إلى المدينة "

وهذا التحليل غير كامل لعملية التحضر فالشخص المهاجر للمدينة قد يظل محتفظا بالأسلوب الريفى فى الحياة (فى التفكير والسلوك والثقافة) رغم بعده عن مجتمعه الريفى بل أن هذا الشخص غالبا ما يعانى من مشكلات عديدة نتيجة وقوعه فى صراع بين الثقافة الجديدة التى يعيش فيها والثقافة التى تعود عليها وعاش فى ضوئها منذ طفولته .

ب- ونظراً لذلك ظهرت تعريفات أخرى للتحضر توضح أن عملية التحضر تتضمن فى الواقع تغيرات جوهرية فى أنماط التفكير والسلوك وفى القيم الاجتماعية للناس فهى تغير وانتقال من نمط أو أسلوب للحياة إلى نمط أو أسلوب مغاير .

ج- وعلى نفس المنوال عرفت عملية التحضر بأنها انتشار أنماط السلوك وأساليب الفكر الحضرية وفى هذا الصدد تلعب وسائل الاتصال دوراً هاما من أجل نشر الثقافة الحضرية فى المناطق الريفية .

د- ويعرف التحضر فى إطار معناه الديمجرافى البسيط على أنه "حركة الناس من المجتمعات التى تقوم أساساً أو التى تقوم فقط على النشاط الزراعى إلى مجتمعات أخرى أكبر حجما يدور محور النشاط فيها حول التجارة والصناعة وغيرها من أوجه النشاط المتصلة بها"

وعملية التحضر لا تسير فى اتجاه واحد فقط نحو المدينة دائما ولكن الأسلوب الحضرى فى الحياة يتجه فى بعض الأحيان نحو الريف ونحو المناطق الأقل تحضراً فظاهرة التحضر إذن تعتبر فى جوهرها انتقال من نمط أو أسلوب للحياة إلى نمط أو أسلوب مغاير وإذا كان الإنتقال من الريف إلى الحضر يستلزم تكيف هؤلاء الناس بالنمط الحضرى للحياة باعتباره قرين حياة المدينة فإن انتقال بعض مظاهر النمط الحضرى إلى المجتمع الريفي إنما تتطلب كذلك بعض درجات التكيف وذلك على الرغم من أن أفراد المجتمع الريفى لم يغيروا مقر أقامتهم أو نوع عملهم وهكذا تنتهى عملية التحضر إلى خلق نمط معين للحياة هو النمط الحضرى بغض النظر عن مجال التطبيق لهذا النمط .

وبناء على ذلك فإنه لابد أن نفرق بين مستويات التحضر أو ما يطلقون عليه درجة التحضر **Degree of urbanization** أى زيادة درجات التحضر الناتج عن زيادة أعداد السكان وهى تتمثل فى ثلاثة مستويات أساسية هى (10):

1 - التحضر المتوازن **Balanced Urbanization**

2 - التحضر غير المتوازن **Unbalanced Urbanization**

3 - التحضر الحديث **Modern Urbanization**

وبإطلالة سريعة ، يمكن القول أن النوع الأول - اقصد التحضر المتوازن - فإنه يسود عندما تتوازن فرص الحياة والمعيشة والعمل فى المدينة مع سكانها والمهاجرين إليها مع الريف.

أما النوع الثانى - أعنى التحضر غير المتوازن - فإنه ينقسم إلى نوعين ، الأول هو ما يطلق عليه بالتحضر الزائد **Over Urbanization** ، ويقصد به زيادة سكان دولة ما عن الفرص المتاحة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، حينما تزداد عملية الزيادة السكانية ، إما بسبب الزيادة الطبيعية، أو عن طريق عملية الهجرة الداخلية والخارجية . أما النوع الآخر يقصد به التحضر الناقص **Under Urbanization** الذى يعنى وجود أختلالات حضرية تنتج حينما تعجز الدولة عن إتمام مشروعات حضرية ، أو بمعنى أخر أن التحضر الناقص يشير إلى وجود اختلافات فى عمليات التوازن الريفى الحضرى، ناهيك عن وجود تناقص فى عدد السكان أمام عمليات استيعاب الفرص الحضرية المتاحة .

أما النوع الثالث والأخير ، ألا وهو التحضر الحديث ، وذلك الذى يقصد به التحضر العصرى الذى يعد مرحلة لاحقة للتحضر ، ويقصد به الأخذ بالأساليب العصرية والحديثة فى استيعاب السكان فى كل الفرص المتاحة ، وتحقيق التكافؤ بين ما هو متاح من فرص وبين عدد السكان.

2- مفهوم النمو الحضرى :

لقد ارتبط النمو الحضرى بزيادة السكان بوجه عام . وحتى منتصف القرن السابع عشر لم يكن عدد سكان العالم يزيد بأكثر من 0.4% سنوياً .وبقدوم القرن الثامن عشر وصل عدد سكان العالم إلى ما يقرب من 500 مليون نسمة ، أى أنه قد تضاعف مرة واحدة منذ ميلاد المسيح وحتى أواخر القرن السابع عشر. ويصف بعض الدارسين هذه التغيرات السكانية بأنها تعبير عن "تحول ديموجرافى" أو "ثورة ديموجرافية" لقد طرأت زيادة سكانية مفاجئة خلال النصف الأخير من القرن الثامن عشر . ولم يكن مصدر هذه الزيادة ارتفاع معدلات المواليد فقط بل أيضا انخفاض معدلات الوفيات . وفضلا عن ذلك استمرت هذه الزيادة السكانية فى الارتفاع خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، مما دفع بعض الباحثين إلى استخدام مصطلح "التحول الديموجرافى" للإشارة إلى الانتقال من مرحلة ارتفاع معدلات المواليد (التى كان يقابلها ارتفاع فى معدلات الوفيات) إلى مرحلة انخفاض معدلات الوفيات وصولا إلى مرحلة انخفاض معدلات المواليد التى تنتهى بتحقيق نوع من التوازن النسبى بين نسب الميلاد ونسب الوفاة [11].

وفى ظل هذه الزيادة السكانية الهائلة فإن النمو الحضرى تحدده بعض الملامح وبخاصة فى الدول النامية ومن هذه الملامح [12] :

1 - **التضخم** : الذى يعنى عجز المرافق والخدمات الحضرية عن مواجهة احتياجات سكان المدينة الذين يتزايدون دون معدلات عالية نتيجة للهجرة الريفية إليها من ناحية وارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية للسكان الحضريين من ناحية أخرى .

2 - **تكوين بناءات مهنية حضرية** ضخمة نتيجة إنجاز كثير من مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما أدى إلى اتساع نطاق التعليم وبالأخص التعليم الفنى وظهور مهن جديدة لم تكن معروفة من قبل .

3 – **قيام المدن بلعب العديد من الأدوار** السياسية الهامة فهى مقر الحكومات والأجهزة التنفيذية والأحزاب السياسية والصحافة ووسائل الاتصال الجماهيرى.

4 - **تعرض الأسرة لتغيرات عميقة** انعكست على بنائها ووظائفها بوجه عام .

كل هذه التغيرات والتحولات التى اتسمت بها ملامح المدن والمجتمعات الحضرية فى الدول النامية تستلزم مجموعة من العمليات المتوازنة الواجب أن تتم فى ضوء مجهودات تنموية رشيدة حتى لا تتجه هذه التغيرات بشكل مستمر إلى مشكلات ومعضلات تواجه المجتمعات الحضرية وعلى هذا يجب الاهتمام بتنمية المجتمعات المحلية ومواجهة مشكلاتها من خلال توفير الموارد والإمكانيات وتعبئة جهود الدول والحكومات والمواطنين والمنظمات المختلفة .

رابعا : مفهوم التنمية المحلية الحضرية :

لقد تعددت مفاهيم التنمية المحلية فى المجتمعات الحضرية والتى لا يمكن حصرها جميعها ولذلك وقبل البدء فى تناول بعض هذه المفاهيم لابد أن نوضح الفرق بين مصطلحين هامين ألا وهما التنمية الحضرية وتنمية المجتمع الحضرى.

* فالتنمية الحضرية تشير عادة إلى "تخطيط المدن وتوفير المرافق "

* بينما يعد مفهوم تنمية المجتمع الحضرى أوسع من ذلك وأشمل أو بمعنى أخر نجد أن التنمية الحضرية جزء من تنمية المجتمع الحضرى أو عنصر من عناصره حيث إن تنمية المجتمع الحضرى تقوم على أساس جديد يعمل على إشراك المواطنين أنفسهم من خلال مجالس الأحياء وما شابهها من التنظيمات فى دراسة وعلاج مشاكل كل هذه الأحياء والمشاكل الحضرية بصفة عامة[13].

هذا وتعرف "سوسن عثمان" التنمية الحضرية بأنها عملية نشأة المجتمعات الحضرية والتغيير الموجه الذى يعترى المدينة من حيث ازدياد الكثافة السكانية والاشتغال بأعمال غير زراعية وبدرجة عالية من تقسيم العمل والتعقد الاجتماعى وفى ضوء الضبط الذى لا يستند على أسس قرابية وكذلك تجديد وإقامة المبانى والتغيير الجوهرى فى استخدام الأراضى ، كما أكدت أن التنمية الحضرية المحلية التكاملية هى العمليات الإدارية التى يتم عن طريقها مساعدة المجتمع المحلى مع التغيير عن طريق حل المشكلات المحلية التى تقابل

المجتمع ومن ثم رفع مستوى الحياة فيه ، بأكبر أسهام ممكن من المواطنين بالتعاون مع الحكومة بمستويات مختلفة[14] .

ومن خلال المفهومين السابقين للتنمية الحضرية ، التنمية المحلية الحضرية المتكاملة يظهر الفارق بينهما فالمفهوم الأول يشير إلى مجرد التحول والتغير الديمجرافى حيث ميل أعداد السكان إلى الازدياد فى أماكن الجذب "المدينة" وانخفاض هذه الأعداد فى أماكن الطرد السكانى "الريف" وما يصاحب هذا التغير الديمجرافى من تغيير فى البناء المهنى والاقتصادى والاجتماعى ، فى حين أن المفهوم الثانى يشير إلى أهمية العمليات الإدارية التى لا تخلو من التخطيط من أجل مساعدة المجتمع المحلى على النهوض بمستوى حياة أفراده من خلال حل المشكلات وإشباع الحاجات مع أهمية أن يتحقق ذلك من خلال تضافر الجهود بين الحكومة والمواطنين .

هذا ويعرف "محمد رفعت قاسم " تنمية المجتمعات المحلية الحضرية إجرائياً على أنها [15]:

1 – أنها عملية ديناميكية يهدف إليها المجتمع بما فيه من أفراد ومؤسسات .

2 – أنها العملية التى عن طريقها تحدث التنمية الشاملة فى جميع نواحى الحياة فى المجتمع حيث إن جهودها تتركز على النواحى التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية .

3 – أنها العملية التى بواسطتها يمكن استخدام جميع الموارد البشرية والمادية وكذلك الموارد الحكومية والأهلية فى المجتمع .

4 – أنها العملية التى عن طريقها تحدث التغييرات الاجتماعية المقصودة فى البشر عن طريق مشاركتهم الفعالة فى مشروعات التنمية المختلفة وبالتالى يكتسبون القدرات والقيم التى تساعدهم على مواجهة ما يصادفهم من مشكلاتهم بحيث يستطيعون إحداث التغييرات المقصودة فى البيئة التى يعيشون فيها .

5 – أنها سلسلة متتابعة من التغيرات التى توجه إلى أبنية المجتمع ووظائفه بهدف المساهمة فى تحقيق الهدف العام للمجتمع .

6 – أنها تتم عن طريق التنسيق والمشاركة مع المنظمات التى تعمل فى المجتمع المحلى والمجتمعات الأخرى.

7 – أنها تتم فى ضوء السياسة العامة للدولة أى تعمل فى ضوء الأهـداف القوميـة للمجتمع.

8 – تتم فى مجتمعات حضرية .

خامسا : أهداف التنمية المحلية الحضرية :

تهدف تنمية المجتمع الحضرى بصفة عامة إلى خلق مجتمع سعيد ومتعـاون ومتماسـك وذلك عن طريق رفع كفاءة أجهزة الخدمات والمرافق الاقتصادية والاجتماعية والعمرانيـة بالمجتمع ، وكذلك بناء وتطوير العلاقات الاجتماعية السليمة بين أفراده وجماعاته .

وقد تبين هذا الهدف العام ضمنيا من خلال المفاهيم السابقة للتنمية المحلية الحضـرية ، اما إذا أردنا تحليل هذا الهدف العام إلى أهداف جزئية أو فرعية يمكن القول بـأن التنميـة الحضرية وجدت لتحقيق ما يلى[16]:

1 – تدعيم الاتجاه التكاملى فى تنمية الحضر بما يتضمن ذلك من العناصر التى يحتويها التكامل من :

أ - **شمول الخدمات** تعنى أن التنمية يجب أن تشمل كل قطاعات المجتمـع وفئاتـه وجوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية كما يعنى الشمول كل أجزاء المجتمع الجغـرافى وكل فئاته البشرية .

ب - **الاتزان** ويعنى ضرورة المواءمة بين الحاجات والموارد وبين المنفق على الخدمات والمنفق على الإنتاج كما يعنى مراعاة الأخذ بأولوية الاحتياجات التى تهم غالبية سكان المجتمع.

ج - **التنسيق:** يعنى التنسيق فى كل شئ يتم داخل المجتمع ومؤسسـاته وتنظيماتـه تحديداً للمسئولية وحسما للتكرار ومنعاً للتضارب وحفاظاً على المال العام .

د - **التفاعل بين الاجهزة العاملة فى المجتمع :** حيث فتح قنوات الاتصال فيمـا بينها على أوسع نطاق ليدرك كل منها دور الأخر .

هـ - **مراعاة ان تكون برامج التنمية ومشروعاتها** مرتبطـة بالجـذور الثقافيـة للمجتمع .

2 – تدعيم مشاركة المواطنين، **Citizen Participation** وتهيئة المناخ الصالح لها وذلك من خلال :

أ – برامج تعليمية هادفة مثل رياض الأطفال والحضانة حتى الجامعات تساعد على تنشئة المواطن المؤمن برأيه ومجتمعه وقيمة الأصيلة .

ب – إرساء الحياة الديمقراطية السليمة بدء من الأسرة الصغيرة وصغار المسئولين حتى البناء السياسي الرسمي مع ما يتطلبه ذلك من حرية الرأى والتغيير وأخذ رأى الجماهير .

ج – توسيع الاتجاه نحو اللامركزية وإعطاء حرية الحركة واتخاذ القرار حتى المستوى الأدنى للمحليات .

د – القدوة الصالحة فى المنزل والمدرسة والمصنع وكل مرافق أجهزة الدولة مما لها من أثر كبير فى التأثير على مشاركة المواطنين سلباً أو إيجاباً .

هـ – مؤازرة الحكومات لمشروعات الجهود الذاتية ودعمها ماديا وفنياً .

و – الاهتمام بالمشروعات ذات العائد الاقتصادى أو النفع المادى للمواطن.

ز – إيجاد برامج تدريب جادة للقيادات الشعبية ورفع مستوى كفاءتهم وتنظيم دورات تدريبية فريقية للعاملين فى مجال التنمية .

3 – الاهتمام بالمجتمعات الحضرية المتخلفة : سواء كانت فى المدن أو فى ضواحيها وذلك باعتبار أن الأحياء المتخلفة فى المدن تضم العدد الأكبر من المواطنين ، لذا فإنه من العدل الاهتمام برفع مستوى المعيشة لهؤلاء المواطنين حتى لا تزيد الهوة بين الأحياء المتخلفة والمتقدمة فى نفس المدينة.

4 – تدعيم الجهد التنموى على مستوى الجيرة : أو المجاورة المحلية بالمدينة تمهيدا لخلق مستوى جديد لتنظيمات الحكم المحلى على هذا المستوى .

ومن المسلم به أن الجهود التنموية والتى تتمثل فى البرامج والمشروعات التنموية المختلفة تتميز عن البرامج والمشروعات الأخرى فى أنها تهتم بجميع جوانب حياة المجتمع أى أنها تتجه إلى تناول المجتمع عامة ولا تختص بتناول مشكلة معينة دون غيرها . وهناك أربعة أهداف أساسية لبرامج تنمية المجتمع الحضرى وهى تتناسب بالأحرى مع الأحياء الشعبية بالمدن وتشمل[17]:

1 – تنمية الشعور المجتمعى Development of community feeling

2 – تحقيق الجهود الذاتية (المساعدة الذاتية) self - help

3 – اكتشاف وتنمية القادة الطبيعيين Indigenous leadership

4 – التعاون مع الحكومة والأهالى فى العمل على الاستفادة من الخدمات

وفيما يلى توضيح لهذه الأهداف :

1- تنمية الشعور المجتمعى Development of community feeling

إن خلق وإيجاد علاقات مجتمعية فعالة هى من الأمور الهامة حيث إن الروابط التى تربط بين الأهالى فى القرى غالبا ما تكون ضعيفة فى المدينة .

كما أن الروابط القبيلية والطائفية وحتى الأسرية أصبحت ضعيفة جداً وفى كثير من الأحيان لا تظهر أو تنمو روابط جديدة لتحل محل القديمة لذا تظهر ضرورة الحاجة أيضا إلى قيام وحدات صغيرة على أساس من الجيرة الحضرية Neighbur hood units حيث أنه بوجود مجتمع محلى فى منطقة حضرية نجد أن هناك أكثر من التجاور المادى Physical Preximity فهناك لغة ومعانى ومفاهيم وأهداف تعمل على وحدة الأهالى ، كما أن هؤلاء يشعرون بالأهداف والأغراض العامة ويشعرون بالانتماء لمجتمعهم كما يشعرون بالجيرة.

وهذه المشاعر تجعل منهم مجتمعا محلياً وتساعد على إيجاد علاقات واتصالات فعالة كما تعمل على إيجاد التفاعل الاجتماعى بين أفراد المجتمع .

2- تحقيق الجهود الذاتية : Self - help

أن الهدف الثانى لتنمية المجتمع الحضرى هو اكتشاف الطرق والأساليب الفعالة لاستثارة ومساعدة وتعليم الأهالى وإكسابهم مهارات جديدة . أن فالتنمية الاجتماعية والاقتصادية تعتمد على الجهود الذاتية بجانب المساعدة الفنية من جانب الحكومة .

لهذا نجد أن العديد من العمليات المستمرة التى تبذل لتحسين الظروف المعيشية للأحياء الفقيرة لا يمكن تحقيقها عن طريق جمع كبير من الأفراد الذين يتصفون بعدم المبالاة Apathetic collection والواقع أن الأهالى أنفسهم يرغبون ويبغون التغيير ويمكن اختيار مبادأهم فى التخطيط وتنفيذ المشروعات والبرامج لمقابلة وإشباع احتياجاهم .

ويفترض الكثير أن سكان الأحياء المتخلفة يمكن أن يصلوا إلى أعلى مستوى اجتماعى عن طريق إتاحة الفرص الاقتصادية والتعليمية من مصادر قوى خارجية وهذا غالباً ما يجعلهم يعتمدون على الآخرين ، الأمر الذى يؤدى بهم إلى الجمود واللامبالاة وقد يستقر هذا بعد مرور الوقت فى عادات وتقاليد ومنظمات الحى ويقف عائقا أمام عمليات تحقيق الأهداف .

3- اكتشاف وتنمية القادة الطبيعيين : Indigenous leadership

فى الواقع أنه بدون وجود نوع من الشعور المجتمعى فى المناطق غير المتجانسة يصعب تحقيق الجهود الذاتية ومن ناحية أخرى فإن تحسين المجتمع نفسه يأتى عن طريق إدراك الحاجة للتغيير وتعاون ومشاركة المواطنين فى أنشطة الجهود الذاتية Self - help مثل إصلاح المنازل وتمهيد الطرق ومكافحة الأمراض والمحافظة على نظافة الحى ومحاربة الانحراف ويحتاج الأهالى للمشاركة فى تحديد الاحتياجات وتحديد الأولويات وتنفيذ الأنشطة والمشروعات

ويستلزم إحداث التغيير الناجح اكتشاف وإعداد وتنمية القادة الطبيعيين ، وهؤلاء القادة يتحملون المسئولية المباشرة فى خلق المبادأة لإحداث التغيير فى الأهالى ويعتمد التغيير الناجح فى الأحياء المختلفة بدرجة كبيرة على دوافع واهتمامات مثل هؤلاء القادة .

4- التعاون بين الحكومة والأهالى فى العمل على الاستفادة من الخدمات :

أن طبيعة حياة الأحياء تجعل الأهالى لا تستطيع تحسين ظروف حياتهم بدون مساندة واستثارة الحكومة والهيئات الأخرى وأن جهود المواطنين الحضريين تتطلب بعض المساعدات المالية والفنية الحكومية فى الميادين المختلفة (الصحة العامة والتعليم والترويح) .

وهناك خدمات ومشروعات تقدمها الحكومة حتى يكون لها فاعلية وهى الخدمات العامة والتعليم والصحة والترويح ومهما بذل من جهود ذاتية فى هذه الميادين لا يمكن أن تكون بديلاً كافيا لمثل هذه الخدمات الضرورية ولكن القيام بها عن طريق إقامة علاقات وظيفية مع السلطات المحلية لا لغرض النقص فى الخدمات الضرورية فقط بل أيضا للعمل بقدر الإمكان على أن يستفيد عامة الشعب من هذه الخدمات أعظم استفادة . إن تنمية المجتمع الحضرى لا تهتم فقط باستثارة ومشاركة الأهالى وبمشروعات الجهود الذاتية ولكن

تهتم أيضا بالتعاون فى تهيئة التطوع العام والعمل على التكامل بين الخدمات التقليدية والجهود الذاتية .

وهناك أمثلة لمشروعات تحسين ظروف الأحياء المتخلفة فى المجتمعات النامية منها مشروع الإسكان التعاونى Self-help housing والذى يتولى فيه الساكن بنفسه بناء مترله ، ولقد نفذت العديد من أمثال هذه المشروعات الحكومية المنظمة فى مختلف أنحاء العالم خاصة فى بورتوريكو Poertorico والهند فى دلهى Delhi ومدراس Madrass ، ومثل هذه الجهود التعاونية يمكن أن تشجع المواطنين على بناء الطرق والمدارس وغيرها إذا ساعدت الحكومة بالمال والموارد والأدوات الفنية .

هذا ويمكن تقسيم مجهودات التنمية الحضرية المحلية التكاملية فى مصر إلى ثلاثة أنواع رئيسية هى(18) :

أ - **مشروعات قومية حكومية** : مثل تجربة التنمية الحضرية بأمانة الحكم المحلى- الجيرات فى مشروعات المدن الجديدة - الرائدات الحضريات فى وزارة الشئون الاجتماعية .

ب - **مشروعات قومية أهلية معانة** : مثل الإسكان التعاونى - جمعيات تنمية المجتمع بالمدن (جمعيات تنمية المجتمع الاقتصادية - جمعيات تنمية المجتمع بالأحياء شرق ، وسط، غرب بالمساكن جمعيات المساجد لتنمية المجتمع) .

ج - **مشروعات محلية أهلية معانة** : وهى الخدمات المركزية مثل الأحياء الصغيرة بالمربعات السكنية فى شبرا الخيمة - الروابط فى المنيا محلات الرواد - جمعية بولاق للخدمات الاجتماعية - المشروعات التى تقوم بها كليات الخدمات الاجتماعية والآداب والمعاهد العليا للخدمة الاجتماعية لتنمية المجتمعات الحضرية مثل منطقة بولاق الدكرور - منطقة المساكن الاقتصادية بمحرم بك بالإسكندرية .

سادسا : مشكلات تواجه المجتمع المحلى الحضرى :

أن كافة المجتمعات على اختلاف أنواعها تواجهها العديد من المشكلات سواء كانت مشكلات اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية ، وما أكثر المشكلات التى تواجه المجتمعات المحلية وبخاصة المجتمعات المحلية الحضرية ولا شك أن هذه المشكلات تنجم عن خلل فى

النظم الاجتماعية التى تحكم مثل هذه المجتمعات وينجم هذا الخلل عن إصابة الهيكل البنائى والوظيفى لهذه النظم الاجتماعية المختلفة ببعض القصور فى أداء دورها المتوقع منها ، هذا إلى جانب عدم التعاون بين الأجهزة الحكومية والمواطنين وضعف مشاركة المواطنين فى مواجهة مشكلاتهم المجتمعية .

وبما أننا بصدد المجتمعات المحلية الحضرية فسنجد أنه بالرغم من تعدد مشكلاته وتنوعها من مشكلات اقتصادية واجتماعية وسلوكية وثقافية وأمنية إلا أننا سنركز على ثلاثة مشكلات أساسية حيث نرى أنها هى السبب الأساسى فى تعددية المشكلات التى تعانى منها المجتمعات الحضرية وتتحدد هذه المشكلات فى ما يلى :

(1) الهجرة : Migration :

تشهد المجتمعات المحلية التى تقع فى نطاق الدول النامية العديد من التغيرات المتلاحقة ، حيث إنه نظراً لظروف البلاد النامية الاقتصادية والاجتماعية يرغب الناس دائما فى التنقل وراء العمل والحياة الاجتماعية الكريمة وبالتالى تظهر الهجرة سواء الخارجية أو الداخلية ، ولكن ما يخص المجتمعات المحلية من هجرة تكون بالتأكيد الهجرة الداخلية حيث سعى المهاجرين إلى عمل أحسن وحياة أفضل فى بيئة اجتماعية أفضل له ولأسرته .

حيث غالباً ما تتم الهجرة الداخلية فى شكل أسرى فينتقل المهاجر وأسرته إلى منطقة أخرى تكون أحسن من وجهة نظره ونظراً لزيادة الهجرة الداخلية فى معظم البلدان النامية وخاصة مصر فإنه بالتالى يحدث خلل فى التوازن الأيكولوجى للمجتمع فنجد تكدساً وزيادة سكانية فى مكان دون الآخر ، وهذا يؤدى إلى العديد من الآفات الاجتماعية والتى من أهمها ظهور المناطق المتخلفة وانتشارها فى البلاد النامية حيث إنه من غير الممكن أن تعيش (كل الأعداد المهاجرة إلى مجتمع محلى جديد فى حياة رغدة وطيبة فنظراً للكثافة السكانية العالية التى تشهدها المناطق المحلية فى المراكز والمحافظات الكبرى تمتد السكان عشوائيا ليشكلوا مناطق جديدة ليعشوا فيها وبالتالى تكون هذه المناطق مناطق متخلفة وهذا المناطق تعيش ظروفا اجتماعية واقتصادية تكون فى معظم الأحيان سيئة).

وفيما يلى توضيحا لاهم أبعاد مشكلة الهجرة :

1 - عوامل الهجرة الداخلية [19] :

يقسم المؤلفون عوامل الهجرة الداخلية إلى عوامل جغرافية وعوامل اقتصادية وعوامل ديمجرافية وكذا اتجاه وسياسة الدولة نحو الهجرة الداخلية كعامل من ضمن عوامل الهجرة الداخلية وفيما يلى عرضا لهذه العوامل :

أ- **العامل الجغرافى** : حيث يلعب هذا العامل دوراً أساسيا فى التأثير على اتجاهات وتيارات الهجرة الداخلية . كما أنه يعمل مثلا على تعويق الهجرة إلى أماكن محددة حتى على الرغم من توفر عوامل أخرى تشجع على الهجرة فالعوائق الطبيعية يمكن أن تعتبر حواجز تعوق الانتقال من مكان إلى آخر. ويتضح تأثير هذا العامل من خلال ما يلى :

- **حجم الدول** : فكلما كانت الدولة متسعة واشتملت على أقاليم ومناطق متباينة تختلف فى خصائصها وإمكانياتها كلما شجع ذلك على ازدياد تيارات الهجرة الداخلية

- **المسافة** : حيث يلعب عامل المسافة دوراً كبيرا فى تيارات الهجرة الداخلية ولكن تتناسب درجة هذا العامل تناسباً عكسياً مع درجة التقدم التكنولوجى خاصة فى مجال وسائل المواصلات . فتأثير المسافة يتضاءل مع تقدم وسائل المواصلات ورخص أسعارها بالنسبة لمستوى المعيشة هذا وتلعب المسافة دوراً ملحوظاً فى الهجرة الداخلية فى دولة مثل مصر حيث يلاحظ أن معظم المهاجرين من محافظة المنوفية يميلون للهجرة إلى القاهرة بينما يتجه معظم المهاجرين من البحيرة إلى محافظة الإسكندرية.

ب - **العامل الاقتصادى** : ويلعب هذا العامل دوراً أساسيا فى الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية على السواء ولما كانت معظم تيارات الهجرة فى الوقت الحاضر من الريف إلى المدن فإن هذا يعنى أن الريف أصبح منطقة طرد وأصبحت المدن مناطق جذب وهذا يرتبط بعوامل اقتصادية تتعلق بالعمالة والبطالة والتغير المهنى والكثافة أو التخلخل السكانى والهجرة ليست مجرد انتقال مكانى من منطقة إلى أخرى فهى ترتبط بتغيرات فى المستوى المعيشى للمهاجرين وترتبط بتغير فى المهن أيضا . فمعظم المهاجرين من الريف إلى المدينة يتحولون من الزراعة إلى الصناعة أو التجارة .

ج - **العامل الديمجرافى** : ولهذا العامل جوانبه المتعددة فيرى بعض الكتاب مثلاً أن الزيادة الطبيعية المحدودة فى المدن عنها فى الريف تترك فراغاً يؤدى إلى اجتذاب

المهاجرين من الريف ومن هذه العوامل أيضا بعض العادات والتقاليد التى ترتبط بجماعات سكانية معينة .

د - سياسة الحكومة تجاه الهجرة الداخلية : فما دامت الهجرة يترتب عليها عمليات تخلخل وتركز للسكان فى المناطق التى تهاجر منها أو تهاجر إليها جماعات سكانية فإن ذلك يضع ضغوطاً ويلقى أعباءاً على مختلف جوانب النشاط الإنسانى والاقتصادى فى هذه المناطق ولا يبدو الأمر خطيراً إذا كانت الهجرة الداخلية تتم بصورة فردية أو إذا كان تيارها ضعيفاً ولكن تزداد مشكلات الهجرة عندما تتزايد أعداد المهاجرين ولهذا تتدخل بعض الحكومات لوضع تخطيط معين يتفق والسياسة التى تنتهجها بشأن هذه الظاهرة.

2 - دوافع الهجرة الداخلية :

أما بالنسبة لدوافع الهجرة الداخلية : فلقد اهتم "روسى **Rossi** " فى دراسته التى قدمها عن دوافع الهجرة بموضوع قرار الهجرة وقرار اختيار المكان الذى يهاجر إليه الشخص وقد صدرت هذه الدراسة تحت عنوان "لماذا تهاجر العائلات؟" " **Why families Move?**" . كما اهتمت دراسة أخرى بعنوان "النمو السكانى" فى باريس بهذا الموضوع حيث قسموا دوافع الهجرة إلى :

1 - دوافع تتعلق بسوق العمل فى المكان المهاجر إليه (عوامل جذب).

2 - دوافع تتعلق بسوق العمل فى المقاطعات التى وفدوا منها (عوامل طرد).

3 - مثلت الأسرة والصحة والسكان والإسكان دوافع جذب للمهاجرين .

4 - دوافع تعتبر منفصلة عن الشخص نفسه وعن رغبته فى الهجرة (مثل الأطفال المصاحبين لوالديهم المهاجرين وما إلى ذلك).

5 - دوافع حب التغيير وحب التنقل والحركة .

6 - دوافع الدراسة والتعليم .

7 - الحروب والأحداث السياسية والخدمة العسكرية[20] .

هذا ولقد جاء فى تقرير التنمية البشرية ما يهتم بهذه الدوافع تحت عنوان "لماذا يهاجر الناس؟" .

حيث إنه قد يهاجر الفقراء من القرى إلى المراكز ومن المراكز إلى المدن ومن دولة إلى أخرى لكنهم جميعا يستجيبون لنفس العوامل الرئيسية حيث دفع الفقراء وجذب الفرص ، فالفقر أكثر ما يكون فى الدول النامية فى المناطق الريفية وهى محل إقامة 750 مليون من أفقر سكان العالم ، ومن هؤلاء حوالى من 20 : 30 مليون ينتقلون كل سنة إلى المراكز والمدن وجزء متزايد من هؤلاء المهاجرين "مهاجرون بيئيون"[21] .

3- قرار اختيار المكان المهاجر إليه :

أما بالنسبة لقرار اختيار المكان بالنسبة للمهاجر فهناك عوامل عديدة تحكم هذا القرار ومنها :

1 – اختيار المكان الذى يوجد به أقارب أو معارف : فكثير من الناس إذا أعطوا فرصة الاختيار بين مكانين فسوف يفضلون أن يذهبوا إلى المكان الذى يوجد به أقارب أو أصدقاء أو حتى معارف لأصدقائهم أو أقاربهم .

2 – المكان الذى كون عنه المهاجر معرفة مسبقة : فبعض المهاجرين يكون لديهم معرفة مسبقة بالمكان الذى يقرر الذهاب إليه .

3 – المكان الذى يمكن للمهاجر الوصول إليه والمعيشة فيه : حيث توفر تكاليف السفر إلى المكان الجديد وليس فقط تكاليف السفر ولكن أيضا تكاليف المعيشة فى هذا المكان .

4 – المكان الذى يوجد به فرصة متاحة للعمل : فالفرد لا يهاجر إلى مكان لا يتوقع أن يجد فيه عملاً .

5 – المكان الذى يتناسب مع قدرات وخصائص الشخص الطبيعية : فهناك أماكن لا يتناسب مناخها مع بعض الأشخاص مثل كبار السن مثلا حيث صعوبة العودة لزيارة ذويهم أو بعض الصعوبات الأخرى .

6 – المكان الذى يشعر فيه المهاجر بأن قيمه وثقافته لن تتهدد حيث إن فى حالة الهجرة الداخلية إذا أتيحت فرصة الاختيار للشخص بين أماكن مختلفة فإنه لا يجد صعوبة فى ذلك لأن ثقافتنا واحدة ولا يوجد تغير فى العادات والتقاليد القيمية[22].

وإذا انتقلنا إلى الهجرة الداخلية المصرية سنجد أن الهجرة الداخلية هنا تكون عبارة عن عملية من وحدة إدارية محدودة إلى وحدة إدارية أخرى ويصاحب هذا الانتقال تغير فى محل الإقامة[23].

وإذا استعرضنا حركة السكان يظهر أن الهجرة الرئيسية الداخلية فى مصر تتركز فى عدد من مناطق الإرسال والاستقبال الرئيسية وأهم مناطق الاستقبال الرئيسية هى القاهرة والجيزة والإسكندرية والقليوبية والسويس وبورسعيد والإسماعيلية .

وبمناقشة عوامل الجذب فإن هذه المدن وبحكم كونها أكبر المدن المصرية عموماً فإنه ينسحب عليها معظم عوامل الجذب المعروفة فى المدن الكبيرة ففى القاهرة توجد نسبة كبيرة من الجامعات والمعاهد . كما تؤدى مركزية الجهاز الحكومى إلى تركز معظم المصانع فيها حيث اجتذبت القاهرة الكبرى وحدها 60.19% من جملة المهاجرين من الريف إلى الحضر. وذلك نظراً للاتجاه الحضرى الذى نجم عن الهجرة من الريف إلى المدن الذى تزايد فى المجتمعات النامية بوجه خاص[24] .

وجملة القول نستطيع أن نقول إن أسباب الهجرة الداخلية قد تركزت فى :

أ – العامل الاقتصادى والرغبة فى عمل أفضل من حيث الدخل .

ب – التطلع إلى حياة أفضل والرغبة فى التمتع بخدمات أجود فى مستوى تلك التى تقدم فى المدن .

جـ – تمركز الوظائف ذات الصفة المركزية فى المدن وفى وسطها .

وبناء على هذه الأسباب تزايدت معدلات الهجرة من الريف إلى المدن مما يجعل للهجرة الداخلية أثاراً وخيمة على الناس وأوضاعهم ومن هذه الآثار ما يلى[25]:

1 – ما تؤدى إليه الهجرة الداخلية من اختلاف فى مكونات النمو السكانى بين المحافظات وذلك لأن بعض المحافظات تستقبل سكاناً يهاجرون إليها من محافظات أخرى بينما تمثل بعض المحافظات مناطق طرد بشرى وتدفع بأعداد من سكانها إلى محافظات أخرى .

2 – ما تؤدى إليه الهجرة إلى المدن الجاذبة مثل القاهرة والإسكندرية من قصور فى خدماتها ومرافقها .

3 – مشكلات فى النقل والمواصلات والطـرق والتليفونـات وانخفـاض العمـر الافتراضى لها .

4 – انخفاض مخصصات الفرد من ألوان الرعاية المختلفـة (صـحية ، اجتماعيـة، ونفسية) وعدم إمكان القدرة الاستعابية للمدارس والمستشفيات والمحال ودور الترفيـه وغيرها على استيعاب الأعداد المتزايدة من السكان على المدينة باستمرار.

5 – ضآلة نصيب سكان المدن من المساحات الخضراء وارتفاع درجـة التـزاحم والكثافة السكانية .

6 – زيادة حدة أزمة الإسكان وما يترتب عليه من آثار سيئة نتيجة لنقص العـرض عن الطلب بالنسبة للمساكن .

7 – ظهور الجيوب المتخلفة فى أحياء المدينة وأطرافها Slums والتى تكون منخفضة فى متسويات سكانها من النواحى الاجتماعية والاقتصادية مما يؤثر على شكل المدينة ككل.

(2) مشكلة الكثافة السكانية :

أن الدول النامية بصفة عامة ترتفع فيها معدلات الزيادة السكانية بدرجة ملحوظـة فى الوقت الذى لا تتعادل فيه هذه المعدلات مع معدلات نمو الموارد الاقتصادية فعلى الـرغم من أن سكان العالم النامى يمثل نحو ثلثى سكان العالم فإن ناتجها القومى الإجمالى لا يزيد عن 12.5% من إجمالى الناتج القومى للعالم[26]. هذا وقد ظل النمو السكانى السـريع أحـد الظواهر المميزة للمجتمع المصرى شأنه فى ذلك شأن معظم المجتمعات النامية ، فوفقاً لتعداد 1947 كان عدد سكان مصر حوالى 19 مليون نسمة ، بينما بلغ حجم السـكان داخـل مصر عام 1996 قرابة 59 مليون نسمة أى حوالى ثلاثة أمثال السكان عام 1947.

وباعتبار أن الزيادة السكانية فى أى مجتمع ظاهرة ثلاثية الأبعاد هى (المواليد والوفيات، صافى الهجرة الخارجية) فمن المناسب التعرف على التطورات التى شهدتها هـذه الأبعـاد الثلاثة وتقييم انعكاساتها على اتجاهات النمو السكانى ، وفيما يلى توضيحا لذلك [27]:-

أ - المواليد واتجاهات الإنجاب :

تشير إحصاءات المواليد إلى أن معدل المواليد الخام تراوح فى الأربعينات والخمسينيات بين 40 ، 45 فى الألف فمعدلات المواليد الخام المسجلة ظلت فوق 40 مولود لكل ألـف

من السكان حتى عام 1967 حيث بدأت فى الانخفاض حتى بلغت 34.4 فى الألــف عــام 1974 ثم عادت للارتفاع حتى وصلت إلى ما يزيد عن 40 فى الألف عام 1979 ، ولم يظهر اتجاه الهبوط إلى أقل من 30 فى الألف سوى منذ عام 1991 . وقد انخفض معدل المواليد فى نصف قرن (1946 إلى 1996) بمقدار الثلث .

ويمكن تفسير هذا التطور التاريخى فى معدلات المواليد فى مصر فى ضــوء الظــروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى عاشها المجتمع المصرى. فقد حافظ المجتمع المصرى خلال الفترة من منتصف القرن وحتى 1966 على معدلات مواليد مرتفعة جاءت انعكاساً لقيم المجتمع المصرى المحبذة للأسرة الكبيرة من منطلق "العزوة" من ناحيـــة وكــرد فعــل لتعويض الوفيات المرتفعة بين الرضع والأطفال من ناحية أخرى .

وبالإضافة إلى البعد الاجتماعى للظاهرة فقد استقر فى وجدان الأســرة المصــرية أن الطفل الإضافى يمثل دخلاً إضافيا للأسرة لا سيما فى الريف .

ومع نهاية حرب أكتوبر انطلقت قنبلة المواليد Baby boom وارتفع معدل المواليد كترجمة للزواج والإنجاب المؤجل خلال السنوات السبع السابقة . إلا أن هذا الارتفــاع لم يقتصر على سنه أو اثنتين كما حدث فى الحروب التى شهدتها مناطق مختلفة من العالم إنمــا استمر فى الزيادة حتى عام 1979 حيث تجاوز حاجز الــ40 فى الألف الذى كان سائدا فى مصر قبل نكسة 1967.

واعتبارا من عام 1985 بدأت مرحلة جديدة شهدت تراجعا تدريجيا فى معدل المواليــد وقد جاءت هذه المرحلة محصلة لعدد كبير من العوامل منها:

1 - التأثير الإعلامى للدعوة لتبنى مفهوم الأسرة الصغيرة .

2 - نجاح برنامج تنظيم الأسرة فى إتاحة الوسائل والتحول نحو وسائل أكثر فاعلية.

3 - اهتمام الخطاب السياسى بتناول الآثار السلبية للزيادة السكانية .

4 - تراجع سن الزواج بين الطبقة الوسطى وبين الفقراء .

5 - تردى الوضع الاقتصادى للطبقة الوسطى وارتفاع تكاليف المعيشة .

6 - تغير نظرة الأسرة الريفية إلى الطفل كقيمة مضافة للأسرة .

وقد أظهرت المسوح المتتابعة التى تمت خلال الفترة من 1988 إلى 1998 انخفاض معدلات الإنجاب فى كل المناطق ولكن بدرجات متفاوتة وقد حدث أكبر انخفاض نسبى فى حضر الوجه البحرى (37%) حيث انخفض المعدل من 3.8 طفل إلى 2.4 طفل مما جعل المعدل فى حضر الوجه البحرى أقل من المحافظات الحضرية التى لم يتغير معدلها سوى بنحو 10% (من 3.0 طفل إلى 2.7 طفل) .

ب- الوفيات :

الوفيات هى المحدد الثانى من محددات النمو السكانى بعد المواليد. ولقد كان معدل الوفيات الخام فى مصر مرتفعا منذ بداية القرن العشرين حتى عام 1945 ثم بدأ فى التناقص بسرعة حتى استقر فى حدود 7 فى الألف بدءاً من عام 1990.

ويرجع تناقص معدلات الوفيات فى مصر منذ 1945 حتى الآن إلى التحسن الذى طرأ على الصحة العامة ومكافحة الأمراض والأوبئة ، إلى جانب زيادة إنفاق الدولة فى مشروعات تحسين الصحة العامة ومكافحة الأمراض وإنشاء المزيد من المستشفيات والمستوصفات ودعم الدواء وزيادة نشاط مراكز رعاية الأمومة والطفولة وزيادة أعداد المترددين عليها ، مما أدى إلى انخفاض معدلات وفيات الأطفال الرضع ووفيات الأمهات كذلك زيادة نسبة السكان المستفيدين من مياه الشرب النقية والصرف الصحى . وقد انعكس الانخفاض فى معدل الوفيات على ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد حيث وصل إلى 65.1 سنة للذكور ، 69.0 سنة للإناث فى عام 1996 مقارنة بحوالى 51.6 سنة للذكور، 53.8 سنة للإناث عام 1960.

ج- الهجرة الخارجية :

منذ مطلع القرن العشرين وحتى منتصفه ، لم تكن هناك تيارات هجرة ولم تتوفر عنها بيانات كافية – نظرا لحاجة سوق العمل فى ذلك الوقت إلى المزيد من النشطين اقتصاديا لمواجهة متطلبات التنمية الزراعية والصناعية . وإلى جانب ذلك لعبت القيم الاجتماعية السائدة دورها فى عدم رغبة الأفراد فى الترحال والسفر . وبعد هزيمة 1967 بدأ كثير من المتشائمين وخاصة المثقفين منهم بالتفكير فى الهجرة وما أن فتحت أمامهم أبواب الهجرة حتى خرجوا فى هجرة دائمة إلى أمريكا وكندا واستراليا وغيرهم من دول العالم الغربى المتقدم .

ثم شهد المجتمع المصرى هجرة واسعة مؤقتة وبصفة خاصة إلى دول الخليج العربى بعد حرب أكتوبر 1973 . وقد كان المحرك الأساسى لهذه الهجرة المؤقتة هو الاستجابة لاحتياجات سوق العمل بهذه الدول والتى تمثل معظمها فى مشروعات البنية الأساسية من تشييد ومرافق عامة وهى مشروعات يستخدم فيها العنصر البشرى بكثافة وتواكب ذلك مع فتح أبواب السفر بحرية .

أما إذا تحدثنا عن الآثار الإيجابية والسلبية للهجرة فيأتى فى المرتبة الأولى أثر الهجرة أو الدور الذى تلعبه الهجرة فى التغير الحادث فى حجم وشكل الأسرة خصوصا فى المناطق الريفية حيث ساهمت فى إحلال الأسرة القروية البسيطة محل الأسرة الممتدة لرغبة الزوجة فى الاستقلال بشئون أسرتها . إلى جانب أن هناك تغير فى قيم الإنجاب لدى المهاجرين حيث لم يعد الإنجاب الكثير هو المفضل لديهم . وذلك نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة الناتج عن الكسب المادى وزيادة الدخل . إلى جانب ذلك تلعب الهجرة دوراً مهما فى تعزيز دور المرأة خلال غياب الزوج حيث تتحمل العديد من المسئوليات داخل المنزل وخارجه وبالتالى زيادة درجة مشاركتها فى الأمور الاجتماعية ومن ثم ارتفاع مكانتها الاجتماعية . ومن الآثار الإيجابية أيضا زيادة موارد الدولة من العملات الصعبة نتيجة تحويلات العاملين بالخارج وأيضا التخفيف من آثار البطالة .

أما الآثار السلبية فتتمثل فى مجموعة كبيرة من الآثار فى جوانب متعددة منها نقص العمالة الفنية وارتفاع أجورها ، فقدان الدولة لتكاليف التعليم والتدريب التى أنفقتها على المهاجرين ، وهجرة العقول أى العلماء وذوى المهارات الخاصة ناهيك عن زيادة معدلات التضخم ، واحتمال تعرض العمالة المصرية للاستغناء المفاجئ وما لذلك من آثار سلبية عند العودة المفاجئة للوطن من بطالة مع التعود على أنماط استهلاكية وترفيه .

أضف إلى كل ما سبق أن للسكان تأثير واضح على التنمية وذلك على أساس العلاقة بين حجم السكان والموارد القائمة ومعدل نمو السكان والزيادة فى إنتاج السلع والخدمات وكذلك نسبة المعالين غير المنتجين وقيمة المدخرات ونمط الاستثمار والعمالة والتعطل ومشكلة الغذاء والتغذية والسكان ليس فقط هدف التنمية إنما هم وسيلتها أيضا . وإذا كان النمو السكانى لا يتناسب مع النمو فى الإنتاج تصبح عملية التنمية بطيئة الحركة ولا جدال فى أن معدل المواليد يمكن اعتباره ثابتا أما معدل الوفيات فقد أخذ فى الهبوط منذ

عهد بعيد نظرا لتقدم الطلب الوقائى والعلاجى كما أننا نلاحظ أن معظم العالم النامى يمكن اعتباره عالما حديث السن "فيما بين 40 -50% من السكان لا يزيد منهم عن 21 عاما يعتمدون على ذويهم اعتمادا كلياً فى التعليم والرعاية والإعاشة باعتبارهم قطاعا غير منتج ونستطيع أن نتصور العبء الملقى على الدولة فى مثل هذه الحالة لتوفير السلع والخدمات لمجتمع يتزايد باستمرار أكثر من نصفه يعيش على جهود نسبة معينة من النصف الآخر[28].

(3) المناطق الحضرية المتخلفة :

إن هذه المشكلة من أكثر المشكلات التى تعانى منها المجتمعات المحلية الحضرية وتعد هذه المشكلة نتيجة طبيعية للتكدس السكانى الناجم عن الهجرة الداخلية من مناطق الطرد (الريف) إلى مناطق الجذب (المدن) حيث لا يجد السكان ملجأ ولا مأوى إلا هذه المناطق الحضرية المتخلفة الموجودة بالفعل أو يضطرون إلى إقامة أماكن يسكنون بها تتسم بالعشوائية وضعف بل غياب كافة المرافق والخدمات الأساسية . وفيما يلى نتعرض لهذه المشكلة بشئ من التفصيل:

أ - مفهوم المناطق الحضرية المتخلفة :

تشكل المناطق المتخلفة Slums بالمدينة موضوعاً أساسيا من الموضوعات المرتبطة بالمشكلات الحضرية . كما أنها تكشف فى ذات الوقت عن نوعية الحياة السائدة فى قطاع حضرى ولا شك أن ظهور هذه المناطق المتخلفة يرتبط ارتباط وثيقاً بظاهرة الفقر ، وقد اتخذت هذه المناطق أشكالاً متعددة كما أنها حملت تسميات شتى فنجد مثلا أحياء "واضعى اليد" Squatters towns وأحياء "الجيتو" ولعل التعبير الأول يحمل فى طياته أنها أحياء يقطنها بعض الجماعات دون وجود حقوق ملكية واضحة لديهم وإنما أتاحت لهم الفترة الزمنية التى تطول أحياناً الفرصة لسكناها وإدعاء ملكيتها وهى أحياء ذات مستوى منخفض للغاية أما عن الشكل الثانى فيضم المهاجرين إلى المدينة وبخاصة من الجماعات العنصرية ولعل المجتمعات المحلية تتميز بناءاتها المختلفة ببعض الأوضاع فعن البناء الديمجرافى لهذه المناطق نجد أن معظمها يتميز بالارتفاع فى معدلات النمو السكانى اعتماداً على الزيادة الطبيعية للسكان أما عن البناء الاقتصادى لتلك المجتمعات فيتميز بضعف الإنتاجية ويرجع ذلك لعدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ولا يختلف البناء الاجتماعى كثيراً فى مكوناته عن مثيليه الديمجرافى والاقتصادى فقد استمد منهما وجوده ومعناه

فنلاحظ أن التركيب الطبقي بالمجتمعات المتخلفة شديد الوضوح فى تمايز طبقاته وتباعدها ومن الطبيعي أن تفرز مثل هذه الأوضاع ظواهر شديدة التعقيد هذا وقد تكونت المناطق المتخلفة نتيجة الهجرة الداخلية وهذه الجماعات المهاجرة تجد ضالتها دائما فى الأحياء ذات المستوى المنخفض حيث تجدها متسقة مع إمكاناها الاقتصادية المتواضعة التى لا تمكنها من الحصول على مسكن يحتاج إلى قيمة إيجارية مرتفعة كما أن بعض أصول تلك الجماعات وكذلك أقارهم عادة ما يكونوا قد سبقوهم إلى ذات المناطق وتلعب العلاقات الاجتماعية بين المهاجرين وذويهم دوراً بالغ الأهمية والحيوية فى دفع عملية الهجرة إلى هذه المناطق فهم لن يشعرون بغربة فى المجتمع حيث يمارسون حياهم وكأهم تقريبا بمجتمعهم الأصلى[29].

فالهجرة الداخلية من الريف إلى المدن ينشأ عنها العديد من المشكلات التى تعتبر آثاراً سلبية للهجرة الداخلية المستمرة من الريف إلى الحضر .

حيث شهدت الدول النامية والعربية منها بالتحديد فى العقود الثلاثة الماضية هجرة من الريف إلى المدن وصاحبت هذه الهجرة مشاكل بيئية واجتماعية ناجمة عن الاكتظاظ السكانى فى مكان دون الآخر حيث انتشرت المساكن العشوائية غير السليمة وغير المخططة التى تتراوح نسبتها بين 15 ، 50% من جملة المساكن فى المناطق الحضرية فى الدول العربية وقد ساهم هذا الاكتظاظ السكانى فى تدهور الخدمات والمرافق الأساسية[30].

هذا بالإضافة إلى أنه قد شهدت الخمس والعشرون سنة الماضية ارتفاعاً كبيراً فى معدل نمو السكان الحضريون الذين يعيشون فى المناطق العشوائية حيث بلغت نسبة السكان الذين يعيشون فى بعض دول أمريكا اللاتينية فى المناطق العشوائية 75% بينما تتراوح من 10% : 15% فى الدول الأقل تحضراً فى قارتى آسيا وأفريقيا[31]. ونتيجة لذلك فإن الحكومات فى البلاد النامية تواجه اتجاهين حتميين فى خلال الفترة القادمة وهما :

1 – التحضر السريع .   2 – التركيز الكبير على الفقر فى المدن الكبرى .

ولقد أوضحت التغيرات السكانية فى الدول النامية أن المدن الصغيرة فى أسيا وأمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا والشرق الأوسط كان سببها هو التحضر السريع. فالعديد من السكان يتجهون إلى السكن فى الأماكن الحضرية فى نهاية هذا القرن وعلاوة على ذلك فإن العديد من هذه الأسر فى مدن العالم الثالث ستعيش على أو تحت خط الفقر وسوف يكونوا

متصلين أو على نفس خط الفقر الذى تشهده المناطق الريفية وبالتالى ستزيد المناطق العشوائية أو المناطق الحضرية المتخلفة Slums [32].

وذلك لأن فقراء المجتمع المصرى بريفه وحضره يتركزون أيكولوجيا وفقاً للمستوى الطبقى فى مناطق محددة . حول مناطق تركز الفقراء فى الحضر أوضحت إحدى الدراسات التى حاولت اختبار نظرية وارنر "L.e warner أن الإسماعيلية تتكون من تسع مناطق أيكولوجية تختلف من حيث السمات المكانية والاجتماعية والعمر الزمنى وتنتظم تلك المناطق ضمن خمس مناطق إدارية حيث تبين أن المنطقة التاسعة هى منطقة سكنى أصحاب الدخول المنخفضة . والذين ينتمون إلى أدنى درجات السلم الاجتماعى . ومن الأمثلة الأخرى لتركز فقراء الحضر فى مناطق محددة لجوؤهم إلى المقابر كأماكن للسكن وهى ظاهرة انتشرت فى مدينة القاهرة كما بدأت تزحف إلى بعض المدن المصرية الأخرى هذا ويرجع ميل الفقراء سواء فى الحضر أو الريف إلى سكنى مناطق محددة إلى عدة عوامل فى مقدمتها اتجاه الفقراء إلى العزلة الاجتماعية فهم يتركزون بمنأى عن المستويات الاجتماعية الأعلى كما أن تركزهم فى مكان محدد له وظيفة اجتماعية هامة تتلخص فى تيسير التعاون والمساندة فيما بينهم . وتسهيل وصول المساعدات الخارجية من التنظيمات غير الحكومية والحكومية علاوة أن ظروف الفقراء الاقتصادية الصعبة المتمثلة فى انخفاض الدخل تدفعهم إلى السكن فى المناطق التى تتسم بانخفاض إيجار مساكنها وقلة تكلفة المعيشة بها وانتشار أسواق السلع المستعملة أو رخيصة الثمن مما يكفل للفقراء سبلاً للتكيف مع ضغوط الفقر[33] كما أهم جزئية فى تركز الفقراء فى أماكن محددة هو رغبتهم فى الحصول على المعاونة والمساعدة من جانب التنظيمات الحكومية وغير الحكومية ولكن هل تقوم هذه التنظيمات أو المؤسسات بتقديم المؤازرة لهؤلاء الفقراء فى هذه المناطق..

ولقد وصفت هذه المناطق المتخلفة على أنها تظهر بفعل عمليات أيكولوجية كالغزو والانتشار والمنافسة وغيرها فحينما يتركز السكان فى منطقة من المناطق وتبدأ أفواج جديدة فى غزو هذه الأماكن ويبدأ القادرون فى التحرك إلى مناطق أخرى جديدة أكثر هدوءاً وملائمة لهم وبالتالى يهجرون بناءات منطقتهم القديمة بدون صيانة أو رعاية بينما يستقرون المهاجرون فى هذه المناطق وشيئاً فشيئا تظهر مناطق متخلفة دون المستوى المطلوب للحياة الاجتماعية فتتفاقم فيها الأمراض الفيزيقية والاجتماعية والنفسية وتمتلئ

المدينة بعناصر طفيلية غير منتجة ولعل السياسات الاجتماعية والخطط الحضرية لإزالة هذه المناطق وإعادة بنائها دليلاً على مدى خطورهما[34].

هذا ولقد جاءت العديد من المفاهيم التى توضح ماهية المناطق المتخلفة على أساس السمات والخصائص التى تميز هذه المناطق ومن هذه السمات ما يلى[35]:

أ - أنها تقام على أطراف المدينة .

ب - أنها تتم بلا تخطيط عمرانى .

ج - أنها تقام على أراضى زراعية أو أراضى حكر ولهذا فهى غير قانونية وغير رسمية حيث تكون فى خرائط التنظيم الرسمية أراضى زراعية بينما تكون فى الواقع مبانى غير مخططة وغير منظمة .

د - أنها تتميز برخص تكاليف المعيشة ورخص القيمة الإيجارية لمساكنها البسيطة.

هـ - أن إمكانية تملك المسكن تتم إما بالاستيلاء على الأراضى الحكر أو بشراء قطعة أرض زراعية ورخيصة .

و - ونظرا لأنها غير قانونية فإنها تفتقر إلى كافة المرافق والخدمات لهذا تكثر بها المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية ...إلخ.

ز - أنها تحوى كل مظاهر التخلف من حيث كثرة عدد السكان والازدحام وضيق الشوارع وانخفاض ارتفاع المبانى ...إلخ.

ح - أن سكان هذه المناطق يكونون على دراية ووعى بمشكلاتهم ولديهم بعض الاقتراحات أو المطالب من السلطات المحلية لحلها.

ط - أن حل مشكلات هذه المناطق الحضرية المتخلفة يعتمد على مشاركة السكان حيث تنمية هذه المناطق يرتبط بجهود السكان الذاتية ومشاركتهم وقياداتهم المحلية ولا يقع ذلك على عاتق السلطات الحكومية وحدها .

ولقد جاءت العديد من المفاهيم الأخرى التى أوضحتها الدراسات الميدانية المطبقة على مثل هذه المناطق المتخلفة حيث جاء فى أحد هذه المفاهيم أن المناطق المتخلفة هى :

1 - منطقة جغرافية متاخمة لمجتمع حضرى كبير (مدينة كبيرة) وتحتوى على بعض الخدمات المحلية .

2 – تتكون من سكان هاجروا إليها من مناطق أخرى أو وفدوا إليها من المراكز الحضرية ولا تجمعهم غالبا روابط اجتماعية قوية مثل تلك التى كانت تجمعهم فى المناطق التى كانوا يعيشون فيها .

3– أن هذه المناطق نشأت كإمتداد عمرانى للمدن الكبرى دون تخطيط عمرانى ودون تدخل حكومى وإنما تعتمد على الجهود الأهلية فقط .

4 – تتميز هذه المجتمعات بالمنازل المتلاصقة وتداخل الشوارع والحوارى وضيقها .

5 – أن هذه المجتمعات تحتاج لإستراتيجية للتدخل المهنى لا من مهنة الخدمة الاجتماعية فحسب وإنما من جانب المهن الأخرى التى يمكن أن تسهم فى تنميتها ودعمها[36].

ب - خصائص المناطق الحضرية المتخلفة :

تتميز المناطق المتخلفة بالعديد من السمات والخصائص ومنها :

1 – المظهر العام فى المنطقة المتخلفة يتميز بالمبانى المتهالكة سيئة الإضاءة والتهوية والمجارى والمياه وطرقات ضيقة مع قلة الحدائق والأماكن المفتوحة وساحات اللعب .

2 – سكان المناطق المتخلفة غالبا ما يكونون فى مستوى منخفض أو بمعنى آخر يمكن القول بان المنطقة المتخلفة منطقة فقر شديد .

3 – تتكون المناطق المتخلفة من منازل متآكلة أيله للسقوط يشغلها معرضين دائما للخطر.

4 – سكان المناطق المتخلفة غالباً ما يكونون من أولئك الذين لا يرحب بوجودهم من مناطق أخرى إذا انتقلوا للإقامة فيها إما لأنهم فى مستوى ثقافى أقل أو لأنهم يسيرون على تقاليد لا تتلاءم مع المناطق الأخرى .

5 – وتتميز هذه المناطق أيضا بانخفاض المستويات الصحية لعدم حرص سكانها على النظافة .

6 – قد تكون هذه المنطقة مكاناً للرذيلة والانحراف والجريمة وليس معنى هذا أن كل المناطق المتخلفة تخرج الأحداث المنحرفين ولكن هذا ينطبق أكثر على تلك المناطق التى وصلت إلى درجة سيئة من التنظيم الاجتماعى .

7 – على الرغم من أن أكثر مناطق المدينة تميل إلى العزلة النسبية إلا أن المناطق المتخلفة تعتبر أكثرها عزلة اجتماعية ويعرف سكانها أنهم أقل من غيرهم ولا يجدون غضاضة فى التصريح بذلك والروابط الأساسية التى تربطهم بالمجتمع المحلى تتمثل فى سوق العمل .

8 – تعيش المناطق المتخلفة فى قلب المدن أو خارجها فترات طويلة من الزمان كما أن بعض هذه المناطق تعتبر مسألة علاجها من أكثر المشاكل صعوبة لأن الطريقة الوحيدة للقضاء عليها وعلى مشاكلها هو إزالتها وليس معنى هذا أن مجرد الإزالة كاف للقضاء على مشاكلها فى المدينة بل ان الخطوة الأساسية فى هذا الصدد هو محاولة رفع مستويات المعيشة[37].

ويضاف إلى ذلك أنه عادة ما يفهم من مصطلح المناطق المتخلفة على أنها مناطق مزدحمة وتتميز أيضا بالبناءات المتقاربة والمبانى غير المرتفعة هذا وقد انتشرت المناطق المتخلفة بأعداد كبيرة فى المدن الصناعية خلال القرن التاسع عشر وقد كان من أغراض التخطيط الحضرى هو تطوير المناطق المتخلفة وإحلالها بمساكن حديثة فعادة ما تتميز المناطق المتخلفة بكثافة عالية من السكان كما أنه فى الغالب لا تستوعب مساحة هذه المناطق كثافة السكان الهائلة وبالتالى لا يمكن تسكين هؤلاء السكان فى أماكن مناسبة معيشياً لهم[38].

هذا وسنجد أنه عادة ما يكون فى كل مدينة هنا وهناك وصماتها التى تتمثل فى الإسكان السيئ والفقر والبؤس وفى عدد كبير من المدن تكون هذه المناطق المتخلفة واسعة جداً وهى تشكل مناطق حضرية متخلفة نموذجية . فمصطلح المناطق المتخلفة ينطبق غالباً على المناطق السكنية التى تتميز فيزيقياً بالمنازل المتهدمة والمهملة وتتميز اجتماعياً بالفقر والجريمة وبعض المشكلات الأخرى الناجمة عن سوء التنظيم كما أن هذه المناطق تختلف فيها المعيشة عن أى منطقة أخرى فى المدينة[39] .

ج - احتياجات المناطق المتخلفة :

من المعروف أن المناطق المتخلفة ينقصها العديد من الاحتياجات التى هى انعكاساً للخصائص السكانية والاجتماعية ويمكن أن نوضح ذلك من خلال ما يلى :

- **الاحتياجات الصحية** : فنظراً لانخفاض مستوى الخـدمات الصـحية فى المنـاطق المتخلفة فالاحتياجات الصحية هى أول تلك الاحتياجات التى تحتاجها المناطق المتخلفـة وتتمثل تلك الاحتياجات فى الحاجة إلى مستشفيات عامة مجهزة بـالأدوات الحديثـة. والحاجة إلى وجود أطباء متخصصون . وتوافر سيارات للإسعاف وتوافر مستشـفيات متخصصة منخفضة فى أسعار العلاج وتوافر الصيدليات والأدوية مع تـوافر حمـلات لمقاومة الحشرات والأوبئة المنتشرة فى المنطقة المتخلفة .

- **الاحتياجات التعليمية** : نظرا لانخفاض المستوى التعليمى مع انتشار الأميـة فى كافة الأعمار فى المناطق المتخلفة فهى تعانى من نقص فى المدارس الابتدائية والإعداديـة والثانوية بالإضافة إلى نقص فى المراكز التدريبية الفنية والمدارس الفنية بكل أنواعها .

- **احتياجات الإسكان والمرافق** : فنظراً لأنها نشأت خارج التخطـيط الحضـرى العمرانى فهى تعانى من نقص فى المرافق العامة والأبنية الأساسية بصفة عامة وعدم توافر الكهرباء وعدم وجود مصادر لمياه الشرب النقية وعدم إنارة الشوارع لـيلاً وتـدهور الصرف الصحي وانعدام التخطيط فى الشوارع وعدم الحرص على نظافتها .

- **احتياجات المواصلات والاتصالات** : نظرا لتميز المناطق المتخلفة بعدم التخطيط المسبق لشوارعها وضيق الطرقات وانتشار الأزقة فهى تعانى من الحاجة إلى المواصـلات والاتصالات والحاجة إلى زيادة المواصلات المؤدية إليها وزيادة المواصلات الخارجيـة . ومحطات لانتظار المواصلات بالإضافة إلى ضرورة الخدمة التليفونية .

- **الاحتياجات الدينية** : فالمناطق المتخلفة تعانى من نقص فى ما يتعلـق بالخـدمات الدينية فهى بحاجة إلى دار مناسبات ومكتبة دينية ومسجد بالقرب منها.

- **الاحتياجات المتعلقة بالترويح وشغل أوقات الفراغ** : حيث إن المناطق المتخلفة تعانى من عدم وجود أماكن للترفيه وشغل وقت الفراغ فهى بحاجة إلى نوادى الشباب ومكتبات عامة وحدائق عامة أو متنزهات .

- **الاحتياجات الأمنية** : نظراً لانتشار السلوكيات الانحرافية فى المناطق المتخلفة فهى بحاجة إلى مراكز أمنية ومراكز شرطة . ومركز إطفاء بالقرب من المنطقة نظراً لانتشـار الحرائق بهذه المناطق(40).

- **طبيعة المناطق المتخلفة** : تشهد معظم دول العالم الثالث ازدواجية حضرية فهناك أحياء قديمة وأحياء حديثة هذا وتتسم الأحياء القديمة بالإكتظاظ السكانى وعدم انتظام الشوارع والحارات وقدم المبانى والمساكن أما الأحياء الحديثة فتتميز بالهدوء النسبى والتنظيم هذا ولقد ظهرت أنواع أخرى من المناطق والأحياء نتيجة تزايد الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر حيث ظهرت مناطق واضعى اليد التى أصبحت بطبيعة الحال ممثلة للمناطق المتخلفة التى تتسم بالسمات والخصائص التى أوضحناها ومن هذه المناطق ما هو قديم النشأة ومنه ما هو حديث النشأة ومن المناطق المتخلفة القديمة أحياء مثل الخليفة وباب الشعرية وبولاق والجمالية ومن الأحياء الحديثة التبين والبساتين والشرابية ومنشأة ناصر .

وهذا ويلاحظ أن المناطق الموضحة سابقاً والمنتشرة فى مدينة القاهرة حيث الأحياء الحديثة النمو التى حققت الجانب الأكبر من نموها العمرانى بعد عام 1960 وطابع هذا النمو هو العشوائية وسوء التخطيط أو انعدامه أصلا . كما يلاحظ أن معظم هذه الأحياء تقع على أطراف القاهرة حيث تسمح إمكانيات التوسع المكانى بظهور أحياء سكنية فقيرة أميل إلى النمط الريفى منها إلى النمط الحضرى ومن أمثلة هذه الأحياء كما سبق وأن قلنا التبين والبساتين والشرابية ومنشأة ناصر أما النمط الثانى فهو الأحياء القديمة الشعبية التقليدية التى حققت الجانب الأكبر من نموها عبر قرون مضت وهذه الأحياء القديمة تعانى من التدهور الحضرى .

ومن خلال ما تبين من عرض المشكلات السابقة التى تعانى منها المجتمعات المحلية الحضرية وأبعادها المختلفة وآثارها السلبية على المجتمعات المحلية وسكانها ، نجد أنه من الضرورى أن تتضافر الجهود على اختلاف أنواعها للتدخل المهنى الذى يستند على أسس علمية سليمة من أجل التخفيف من حدة هذه المشكلات والتقليل من آثارها السلبية ، ولا شك أن هذا التدخل المهنى لكافة المهن التى يمكن أن يكون لها دور فى حل هذه المشكلات أو التخفيف منها يتطلب الاعتماد على أسس التخطيط ومبادئه من أجل أحداث التغيير الهادف والمطلوب.

مراجع الفصل السابع :

1-حسين عبد الحميد رشوان : دور المتغيرات الاجتماعية فى التنمية الحضرية (الاسكندرية، المكتب الجامعى الحديث ، 1988) ، ص ص 43 : 45 .

2-محمود الكردى : النمو الحضرى - دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضرى فى مصر، (القاهرة ، دار المعارف ، ب.ت) ص ص 148 : 149 .

3 محمود الكردى : التحضر دراسة اجتماعية ، الكتاب الأول : القضايا والمناهج (الاسكندرية ، دار المعرفة ، 1986) ، ص ص 149 : 151 .

4-عبد المنعم شوقى : علم الاجتماع الحضرى ، (القاهرة ، المطبعة العالمية ، 1961) ، ص ص 90 : 91 .

5-أحمد كمال أحمد ،كرم حبيب : علم الاجتماع الحضرى دراسة بنائية وظيفة للمجتمع الحضرى ، (القاهرة ، دار الجيل للطابعة ، 1973) ص211 .

6-حسن همام : دراسات فى علم الاجتماع الريفى والحضرى والصناعى ، (د . ن ، 1986) ، ص 185 .

7-سوسن عثمان عبد اللطيف : التنمية المحلية للمجتمعات الريفية .. الحضرية .. الصحراوية والمستحدثة (القاهرة ، مكتبة عين شمس ، 1997) ، ص ص 189 : 190 .

8-شحاته صيام : التحضر الرث والتطور الرث ، ط1 ، (القاهرة ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، 1997) ص 103 .

9-حسن همام : دراسات فى علم الاجتماع الريفى والحضرى والصناعى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 130 : 131 .

10-شحاته صيام : التحضر الرث والتطور الرث ، ط1 ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 104 : 105 .

11-السيد الحسينى:التحضر فى الأقطار النامية الملامح والمشكلات، (د.ن،1992)ص 77.

12-المرجع السابق ، ص ص 144 : 155 .

13-حسن همام : دراسات فى علم الاجتماع الريفى والحضرى والصناعى ، مرجع سبق ذكره ، ص 294 .

14–سوسن عثمان عبد اللطيف : التنمية المحلية للمجتمعات الريفية .. الحضرية .. الصحراوية والمستحدثة ، مرجع سبق ذكره ، ص 195 .

15–محمد رفعت قاسم : تقويم مشروعات تنمية المجتمع المحلى : نماذج وحالات تطبيقية (القاهرة ، الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 1999) ص ص 8 : 9 .

16–سوسن عثمان عبد اللطيف : التنمية المحلية للمجتمعات الريفية .. الحضرية .. الصحراوية والمستحدثة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 208 : 209 .

17–سعد الفاروق حموده : تنمية المجتمع الريفى والحضرى ودور الخدمة الاجتماعية (الاسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، د.ت) ص 188 .

18–عبد المنعم شوقى: التنمية الحضرية، مؤتمر التنمية الاجتماعية فى ظل مرحلة السلام، (القاهرة، نقابة المهن الاجتماعية من21– 23 مايو 1979) ص8.

19–عبد الله المحمد الخريجى ، محمد الجوهرى : علم السكان ، (الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، 1994) ، ص ص 261 : 262 .

20–المرجع السابق ، ص 263 .

21–تقرير التنمية البشرية لعام 1992، نيويورك ، أكسفورد ، مطبعة جامعة أكسفورد، 1992 ، ص 58 .

22–عبد الله المحمد الخريجى ، محمد الجوهرى : علم السكان ، مرجع سبق ذكره ، ص 270

23–محمد شفيق : التنمية الاجتماعية – دراسات فى قضايا التنمية ومشكلات المجتمع (الاسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، 1993) ص 230 .

24–عليه حسن حسين تقديم أحمد أبو زيد : التنمية نظرياً وتطبيقياً ، (الكويت ، دار القلم للنشر والتوزيع ، 1985) ص 91

25–صلاح العبد وآخرون : علم الاجتماع دراسات نظرية وتطبيقية فى تنمية وتحديث المجتمعات النامية ، (الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1993) ، ص ص 64 : 65 .

26–أحمد رأفت عبد الجواد : المشاركة والتنمية ، (المنوفية ، مطبعة جامعة المنوفية، 1991) ص 67 .

27-ماجد عثمان وآخرون : السكان وقوة العمل فى مصر الاتجاهــات والتشــابكات والآفاق المستقبلية فى عام 2020 ، سلسة العلوم الاجتماعية ، (القاهرة ، الهيئة المصــرية العامة للكتاب) ص ص 47 : 49 .

28-إقبال الأمير السمالوطى : التنمية الاجتماعية ، ب .ن ، 1992 ص 40 .

29-محمود الكردى : التحضر دراسة اجتماعية ، الكتاب الأول " القضايا والمناهج"، مرجع سبق ذكره ، ص ص 154 : 155 .

30-الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ، صندوق النقد العربى ،منظمــة الاقتصاد العربية المصدرة للبترول : التقرير الاقتصادى العربى الموحد 1993 ، ص 142 .

31-Madhu Sarin : Urban Planning in the Third World - The Chandigarh Experience, London, seupblishing Limite, 1982 , PP 103 : 104.

32-Dennis A. Rondinelli and G.Shabbir Cheema : Urban Services in Developing Couuntries- public and Private Roles in Urban Development, Hong Kong , published by Macmillan press LTD. 1988, P.1.

33-علياء شكرى وآخرون : الحياة اليومية لفقراء المدينة - دراســات واقعيــة ط1 ، (الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1995) ص ص 45 : 46 .

34-فينسيت فرانسيس كوستيللو : التحضر فى الشرق الأوسط - قراءات نقديــة فى علم الاجتماع ، الكتاب الرابع (ترجمة : غريب سيد أحمد ، عبد الهــادى محمــد والى) . (الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1988) . ص 31 .

35-سوسن عثمان عبد اللطيف : قراءات فى التنمية المحليــة - القضــايا الأساســية النماذج والحالات ، د.ن ، 1992 ، ص 228 .

36-أحمد يوسف محمد بشير : نحو برنامج مهنى لتنمية مجتمع حضرى عشــوائى مــن وجهة نظر الخدمة الاجتماعية ، المؤتمر العلمى الخامس للخدمــة الاجتماعيــة، 9 - 11 ديسمبر 1991 ، ص 503 .

37-عبد الناصف يوسف شومان : المشكلات الاجتماعية لسكان العشش بمحافظــة البحيرة ودور خدمة الفرد فى مواجهتها ، رسالة ماجستير ، كلية الخدمة الاجتماعيــة ، جامعة حلوان ، 1993 ، ص ص 43 : 44 .

38-Arnold Whittick : Encyclopedia of Urban Planning McGrow Hill

Book company, McGrow Hill Inc, 1974, P905.

39-Mary Elizabeth Walsh and paul Hanly Furfly : Social Problems and Social Action, New York , Englewood clifs , N. J. Prentice-Hall, Jnc , 1961, P382.

40-ماهر أبو المعاطى : تحديد أولويات احتياجات المناطق الحضرية المتخلفة ، المـــؤتمر العلمى الأول للتنمية المتكاملة للمجتمعات الحضرية المتخلفة ، خصائصـــها وأســـاليب تنميتها ، من 26 - 27 فبراير المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، 1989 ، ص ص 105 : 106 .

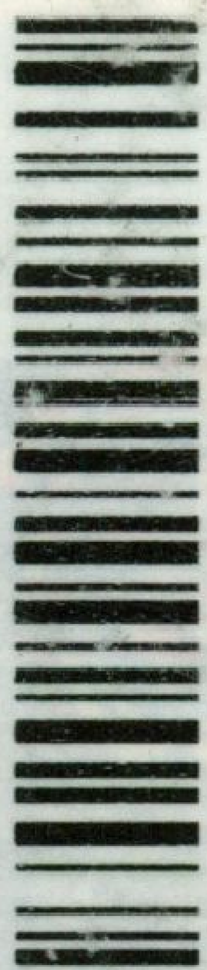
المحتويات

الصفحة	الموضوع
42	رابعا : مفهوم الجود الشاملة
44	مراجع الفصل
47	**الفصل الثالث** **نماذج واستراتيجيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية**
49	أولا : مفهوم النظرية ومستوياها
51	ثانيا : مفهوم النموذج وأهم وظائفه
52	المبررات النظرية لبناء نماذج فى التنمية المحلية
54	وظائف النماذج العلمية
56	ثالثا : النماذج الإنمائية للتنمية المحلية
58	رابعا : نماذج "جاك روثمان"
61	خامسا: نموذج مقترح للتنمية المحلية
63	استراتيجيات التنمية المحلية
65	سادسا : استراتيجية إشباع حاجات الرعاية الاجتماعية
69	1- الحاجات توجه أساس للتنمية
70	2- حاجات الرعاية الاجتماعية وإشباعها (المفهوم والنظرية)
77	3-قياس إشباع حاجات الرعاية الاجتماعية
79	سابعا : استراتيجية خدمات التنمية المحلية
80	نحو تكامل الاستراتيجيات
82	مراجع الفصل
85	**الفصل الرابع** **الفقر كأحد مشكلات تنمية المجتمعات المحلية**
87	أولاً : مفهوم الفقر
88	1) دلالات لفظ الفقر عند البيروقراطيين

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة







ISBN 977-43-8492-9

المكتب الجامعى الحديث
مساكن سوتير- أمام سيراميكا كليوباترا
عمارة (5) مدخل 2 الأزاريطة - الإسكندرية
تليفاكس : 00203/4865277 - تليفون : 00203/4818707
E-Mail : modernoffice25@yahoo.com

design by : Rehab